مجلة
المالية والأسواق

مجلة إقتصادية نصف سنوية
تصدر عن مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (دينامكس)
لجامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

دراسات تحليلية و كمية حول:

- المقاولاتية ؛
- إستراتيجيات المؤسسات ؛
- المالية الدولية ؛
- النقود و معدل الفائدة ؛
- الاقتصاد القياسي.

الرئيس الشرفي للمجلة
البروفيسور بلحاكم مصطفى
رئيس الجامعة

مديـــر المجلة ورئيـــــس التحـــــرير:
البروفيسور العيد محمد

مديـــر النـــشـــر:
الدكتور برينيس عبد القادر

نائبا رئيس التحرير:
د. رمضاني محمد
د. ولد محمد عيسى محمد محمود

للتواصل البريد الإلكتروني:
rfm2014@yahoo.fr

ردمد : 2392-5124 ISSN: 2392-5124
مجلة المالية والاسواق Finance & marchés
العدد : 05 N°: 05
سبتمبر:2016 Septembre:2016

العدد : 05 ردمد : 2392-5124 سبتمبر : 2016

مجلة: المالية و الأسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية محكمة

تصدر عن: مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس)جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

الرئيس الشرفي للمجلة :البروفيسور بلحاكم مصطفى – رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس التحرير : الأستاذ الدكتور العيد محمد – مدير المخبر

مدير النشر : الدكتور برينيس عبد القادر – عميد الكلية

نائبا رئيس التحرير :الدكتور رمضاني محمد

الدكتور ولد محمد عيسي محمد محمود

اللجنة العلمية :

أ.د.العيد محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د.بابا عبد القادر (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د.زرواط فاطمة الزهراء (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د. شعيب شنوف (جامعة بومرداس) الجزائر

أ.د. بشوندة رفيق (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

أ.د. بن عبد العزيز فطيمة (جامعة البليدة) الجزائر

أ.د.نعيمة يحياوي (جامعة باتنة) الجزائر

أ.د. بن بوزيان محمد (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. شليل عبد اللطيف (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. بوثلجة عبد الناصر (جامعة تلمسان) الجزائر

د. عبدالله حمود سراج(جامعة الملك فيصل) السعودية

د. بحيح عبد القادر(جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

د. صليحة عشي (جامعة باتنة) الجزائر

د.رمضاني محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

د.ولد محمد عيسي محمد محمود (جامعة مستغانم) الجزائر

د.عدالة العجال (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بن زيدان حاج (جامعة مستغانم) الجزائر

د.مخفي أمين(جامعة مستغانم) الجزائر

الحبيب غربال (خبير مالي) تونس

E-mail (REVUE) : rfm2014@yahoo.fr

E-mail (LABO) : labo.dynamo@gmail.com

Site (LABO) : dynamecs.univ-mosta.dz

مجلة: المالية و الأسواق

مجلة اقتصادية علمية متخصصة ، تشتمل على مساهمات علمية و بحثية لنخبة من أساتذة و باحثين في الاقتصاد من مختلف الجامعات الجزائرية والدولية و الهيئات العلمية. تعنى المجلة بتحليل أهم القضايا والسياسات و الأحداث الاقتصادية والمالية و ظروف الأسواق بشكل علمي محكم من طرف أساتذة متخصصين في الاقتصاد و المالية.

تهتم المجلة بالبحوث التي لم يسبق نشرها أو لم تكن موضوع عرض سابق في احد اللقاءات العلمية و لا تمثل جزءا من عمل قدم لنيل شهادة أو درجة علمية معينة كرسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه،كما لا تعبر المقالات إلا عن أراء أصحابها و لا تمثل بالضرورة المنحى الفكري للمجلة.

العدد 2016/05

ISSN 2392-5124

تصدر عن مخبر ديناميكية
الاقتصاد الكلي والتغيرات
الهيكلية (دينامكس)
جامعة عبد الحميد بن
باديس مستغانم

الافتتاحية

تعمل مختلف الجامعات في العالم على تحقيق هدفها الأسمى، والذي يتمثل في تجسيد التميز الأكاديمي والبحثي على أرض الواقع، من خلال إتباع أساليب أكثر تطورا وتقدما لتحسين مخرجاتها كما ونوعاً، والوصول إلى معايير الجودة العالمية.

إن جودة مؤسسات التعليم العالي وتعزيز ورفع كفاءة مخرجاتها وتكييفها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعتمد بشكل كلي وأساسي على أساتذة الجامعات من خلال التميّز والابتكار والإبداع في الأبحاث العلمية التي يقدّمونها وينشرونها في مختلف الدوريات والمجلات العلمية المحكمة والتي تعتمد المعايير العلمية المتبعة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار تعتبر مجلة المالية والأسواق حاضنة لمختلف المقالات والأبحاث ذات الصلة بالعلوم الاقتصادية، والتي يتم إيداعها للنشر من قبل الباحثين، وهذا كمساهمة منها في تطوير ورفع مستوى الباحث الجامعي،إضافة إلى تنوير الأساتذة الباحثين بكل ما هو جديد في مجال الدراسات والأبحاث الاقتصادية.

وقد اشتمل العدد الخامس من مجلة المالية والأسواق على العديد من المواضيع الهامة،والتي تم تحكيمها من قبل أساتذة متخصصين في الميدان، وبما يتوافق ويتناغم مع توجهات هيئة تحرير المجلة القائمة على منح الأولوية في النشر للمقالات التي تتسم وتتميز بالإبداع والدقة العلمية والجودة في التقديم.

كما لايفوتنا، أن نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة التحكيم العلمي على مجهوداتها وتعاونها معنا في سبيل إخراج هذا العدد ،وذلك من خلال إشرافهم على تحكيم المقالات المنشورة.

نائب رئيس التحرير

د.ولد محمد عيسى محمد محمود

فهرس المقالات باللغة العربية

دراسة قياسية لاستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر: خلال الفترة 1970 – 2014

جمعي سميرة ، د. مناقر نور الدين ، قارة ابراهيم .

[01]

النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها "،ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري .

أ. بوشيخي بوحوص

[24]

واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات (DEA)

أ.طلحة عبد القادر ،أ. يزيد قادة ، أ.د : صوار يوسف

[49]

الرقابة القبلية على الصفقات العمومية و دورها في الوقاية من الفساد

أ.بن شهيدة فضيلة

[82]

قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2014)

أ. بن لخضر عيسى ،د. بحيح عبد القادر

[106]

دراسة قياسية للإمكانيات السياحية في الجزائر و ضرورة استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة:خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013

أ.بن نعمة سليمة ، د.بوروبة محمد الحاج

[135]

المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية عرض التجربة المغربية

أ. زيرق سوسن ، د. بن حراث حياة

[170]

تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة :2000- 2014

د. عتو شارف ، أ. حدو محمد

[191]

التجارب الدولية للجودة في مؤسسات التعليم العالي

د. بلبية محمد، د. يعقوبي خليفة

[218]

دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر

د. بسدات كريمة

[241]

التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم.

د. زيرمي نعيمة

[263]

تحليل النموذج الحالي للنمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لتقييم التوازنات الاساسية

د.رمضاني محمد

[290]

تأثير إدراكات الرغبة و الجدوى على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات في الماستر

أ.بوسيف سيد أحمد، د.بن أشنهو سيدي محمد

[304]

المقالات

باللغة العربية

دراسة قياسية لاستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2014

جمعي سميرة طالبة دكتوراه (جامعة تلمسان)
د. مناقر نور الدين أستاذ محاضر (أ) (جامعة تلمسان)
قارة ابراهيم طالب دكتوراه (جامعة تلمسان)

الملخص :

تبحث هذه الورقة تجريبيا في استقرارية دالة الطلبة على النقود بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 – 2014) ، حيث تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ ، اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالإضافة الى اختبار التحول الهيكلي في النموذج لـــــ Chow و اختبار التكامل المشترك لإظهار ان الطلب على النقود في الجزائر يتكامل تكاملا متزامنا مع محدداته ، نتائج اختبارات الاستقرارية أكدت لنا أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة عند مستوى معنوية 5 %

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود، التكامل المشترك، اختبار CUSUM، اختبار CUSUMSQ, الجزائر

Abstract

This paper investiguates empirically the money demand stability for Alegria over the period (1970 – 2014) , in this paper we employ CUSUM , CUSUMSQ and chow breakpoint test in conjuction with cointegration analysis to show that M2 are cointegrated with their determinants , the results of stability tests reveal that M2 money demand in Alegria is not stable at 5 % level of significance .

Keyword : money demand , Cointegration , CUSUM test , CUSUMSQ test , Alegria

JEL Classification: E41

المقدمة:

لقد ظل النقد و السياسة النقدية من اهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في التوازن الخارجي, التشغيل و النمو الاقتصادي ، والاستقرار النقدي و من تم الاستقرار الاقتصادي الذي لا يمكن ان يتحقق في ظل غياب سياسة نقدية فعالة قادرة على ضمان توازن مستمر بين عرض النقد و الطلب عليه، لهذا اصبحت النقود و الطلب عليها يمثل عصب الحياة في اي اقتصاد في العالم و التحكم فيه يعني التحكم في دقة توجيه الاقتصاد و يرجع ذلك الى ما للنقد من تأثيرات بالغة و معقدة على الحياة الاقتصادية مما يقتضي عدم تركه للعشوائية و التخمين و بالتالي ضرورة التنبؤ باتجاهاته المستقبلية.

نجد عدة نظريات تناولت موضوع الطلب على النقود ترجع عادة الى مدرستين اساسيتين : المدرسة الكينزية و المدرسة النقدية بحيث يركز اتباع المدرسة الاولى على شرح الدوافع التي تخلق الطلب على النقد, بينما يطبق اتباع المدرسة الثانية من جهة اخرى النظرية العامة الطلب و التوازن الكلي على الطلب على النقود ،و من هذا المنطلق سيتم من خلال هذه الدراسة البحث في حالة الطلب على النقود اي كمية النقود التي يرغب الافراد و المؤسسات الحصول عليها و كذلك عن اهم و ابرز المحددات و العوامل الاساسية لهذه الدالة .و عليه يمكن بناء **الاشكالية** التالية :

ما هي محددات الطلب على النقود في الجزائر؟ و ما مدى استقراريتها في الاجل الطويل ؟

و عليه يمكن وضع الفرضيات المتمثلة في :

- يتأثر الطلب على النقود في الجزائر بتكلفة الفرص البديلة ؛
- دالة الطلب على النقود تتوافق مع فرضية النظرية الاقتصادية؛
- دالة الطلب على النقود مستقرة في المدى الطويل.

اهمية الدراسة

تبرز اهمية معرفة اهم المتغيرات التي تؤثر في دالة الطلب على النقود و محاولة ايجاد نموذج للطلب على النقود يساعد على رسم سياسات نقدية مستقبلية و فعالة لمواجهة الاختلال في التوازنات الاقتصادية في الجزائر من جهة, ومن جهة اخرى و نظرا لنقص الدراسات الميدانية القياسية في هذا الميدان و المتعلقة بالاقتصاد الجزائري فمن شان هذه الدراسة ان تكون مساهمة تساعد على

تعميق البحث و الدراسة المتعلقة بالنقد و السياسة النقدية بوجه عام و دالة الطلب على النقود بوجه خاص.

اهداف الدراسة

- تحديد اهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر؛
- تقدير نموذج للطلب على النقود يتماشى و خصائص الاقتصاد الجزائري؛
- اختبار مدى استقرار دالة الطلب على النقود.

اولا : التأصيل النظري حول النظريات و النماذج النقدية

1. نظريات الطلب على النقود

لقد تناولت عدة نظريات موضوع الطلب على النقود (النظرية الكلاسيكية,الكنيزية,و الحديثة) و اختلف فيما بينها في طريقة التحليل و في المتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار و هذا راجع الى اختلاف السياسات النقدية بالدرجة الاولى,فالنظرية الكلاسيكية او ما يعرف بنظرية كمية النقود اهتمت بالعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار بحيث يؤمن الكلاسيك بوجود علاقة مباشرة التي تربط بين كمية النقود و مستوى الاسعار و انشغلوا عن العوامل التي تتحكم في الانتاج, التشغيل و الدخل, فقد عرفت هذه النظرية صيغتان :

الاولى و هي معادلة التبادل ل Fisher و التي اعتبرت ان عرض النقد يرتبط بعلاقة تناسبية مع المستوى العام للأسعار حسب المعادلة التالية: $MV=PT$، اما الصيغة الثانية فهي معادلة الارصدة النقدية المنبثقة عن مدرسة Cambridge المتمثلة في:$M_d=PT$، بحيث اساس هذه المعادلة يقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة و الدخل النقدي من جهة اخرى, مع العلم ان النظرية الكلاسيكية اهتمت بالدخل كاهم محدد للطلب على النقود.(بلعزوز,2004,ص 14,8).

بعد هذه النظرية، ظهرت النظرية الكينزية التي يركز اتباعها على شرح الدوافع التي تخلق الطلب على النقود بحيث فسر كينز بان الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع و هي دافع المعاملات و دافع الاحتياط كدوال في الدخل الحقيقي y و دافع المضاربة كدالة في سعر الفائدة، بحيث هذه النظرية اعطت دورا هاما لسعر الفائدة في تحديد الطلب على النقود و على هذا الاساس تأخذ دالة الطلب على النقود عند كينز الصيغة التالية : $M_d/P=f(y,r)$ حيث يرتبط الطلب على النقود

بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي في حين برتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.(**السريتي ,نجا,2008,ص 71**).

في حين اعتبر فريدمان في نظريته (النظرية الكمية الحديثة) للطلب على النقود ان النقود هي مخزن للقيمة فالطلب عليها هو كالطلب على السلع المعمرة, بحيث يرى ان دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة والاسعار و العوائد من الاشكال البديلة الاخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة و الاذواق او ما يطلق عليها اصطلاح ترتيب الافضليات كما انها تعتبر اعادة احياء النظرية الكلاسيكية .

ان فريدمان لم يحلل الدوافع الخاصة بالطلب على النقود في اطار نظرية طلب الاصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب اي اصل من الاصول،بحيث جاءت دالة الطلب على النقود عنده لتشمل العوائد على مختلف اشكال الثروة و تجدر الاشارة الى ان فريدمان قد استخدم المعنى الواسع للنقود M_2 وعليه يمكن اعطاء الصيغة الرياضية لدالت الطلب على النقود عند فريدمان كما يلي :(**الجنابي,ارسلان,2009,ص 256,225**)

$$M_d/P=f(R_b,R_e,1/P.dp/dt,W,Y/P,\pi_e,U)$$

حيث $M_{d/P}$: تمثل الطلب على النقود بشكل ارصدة نقدية حقيقية .

R_b ,Re : تمثل العائد على الاسهم و العائد على السندات على التوالي بحيث R_b يرتبط بعلاقة عكسية مع كمية النقود المطلوبة, اما R_e فعلاقته تناسبية مع الطلب على النقود.

1/P.dP/dt : فهي تقيس معدل التغير في الاسعار، و W : تمثل النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية ,y/p : فهي تعبر عن الدخل الدائم الحقيقي, π_e هو معدل التضخم المتوقع و هو يؤثر على كمية النقود المطلوبة u، : تمثل الذواق و التفضيلات.

2. النماذج النقدية

يمكن تسليط الضوء على بعض النماذج الحديثة لموضوع الطلب على النقود التي جاء بها كل من(1952) Baumol ،(1958) Tobin ،Maurice Allais ،(1956) P.Cagan.

- قام (1952) Baumol بتطبيق نظرية تسيير المخزون على طلب الأرصدة النقدية الخاصة بدافع المعاملات، في حين قام Tobin باستخدام نظرية

تجنب المخاطر لدى الأفراد التي تقوم على مبادئ تسيير المحافظ المالية، لهذا افترض كل من Baumol وTobin أن الطلب على النقود لغرض المعاملات يعتمد على سعر الفائدة في المدى القصير، لهذا فإن دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات هي كما يلي:

بحيث تشير هذه المعادلة الى أن كمية النقود المطلوبة تعتمد على الدخل(y) وسعر الفائدة (n) وتكلفة تحويل الأرصدة النقدية (b)، بحيث يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة بارتفاع السعر الفائدة تقل كمية النقود المحتفظ بها في شكل سائل، في حين هناك علاقة طردية بين تكلفة تحويل الأرصدة تؤدي الى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل المعاملات، وكلما زاد الدخل زادت النقود المحتفظ بها ولكن بنسبة اقل. **(الشمري,2007,ص 275)**.

- أما نموذج (Maurice Allais) فاقترح نموذجا للطلب على النقود أكد من خلاله على أن النقود تؤثر مباشرة في الاقتصاد دون أن يمر ذلك عبر سعر الفائدة بحيث يتمثل النموذج بشكل مبسط في: $Q_{\mathrm{d}} = \frac{\mathrm{M_d}}{\mathrm{D}}$ بحيث تمثل الأرصدة النقدية المرغوبة ($\mathrm{M_d}$) مقارنة بالإنفاق (D).
- اهتم نموذجcagan (1956) P.cagan بالمتغيرين الخارجيين مستوى الأسعار وحجم النقود بحيث أكد ضرورة احتواء معادلة الطلب على متغير تغير الأسعار فقام بإدخال معدل التضخم المتوقع في دراسة معادلة الطلب على النقود بحيث المعادلة تأتي في الصيغة التالية:

حيث : $\mathrm{P_t}$ هي المستوى العام للأسعار. $\mathrm{Y_t}$: هي الدخل الحقيقي. $\mathrm{R_t}$ معدل الفائدة الاسمي حيث: $R_t = r_t + \pi_t$

مع $\mathrm{r_t}$ هي معدل الفائدة الحقيقي. Π_t هي معدل التضخم.

أكدت دراسات كل من (1956) cagan الخاصة بالتضخم في أروبا و(1966) Harberger and Schwartz الخاصة بالتضخم في الشيلي على ضرورة احتواء معادلة الطلب على متغير تغير الأسعار في الاقتصاديات التي تعرف معدلات مرتفعة للأسعار.

ثانيا : *الدارسات السابقة*

أجريت العديد من الدراسات على دالة الطلب على النقود و المتغيرات المحددة لها نذكر منها:

- دراسة (2000) Roger Guerra حيث تطرقت الى دراسة استقرارية الطلب على النقود في سويسرا لثلاثة مجمعات نقدية(M_1 ,M_2, M_3) خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأول من سنة 1965 إلى الثلاثي الثالث من سنة 1990 باستخدام تقنية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ وتوصلت الدراسة إلى أن الطلب على النقود مستقر بالنسبة لثلاثة مجمعات وهم يتأثرون بصفة غير مباشرة بقيمة سعر الصرف التي له تأثير على استقرارية الطلب على النقد في المدى الطويل والذي يعتبر كذلك وسيلة إخبارية وهي تساعد على التنبؤ لوضع سياسة نقدية ملائمة وواقعية.

- دراسة (2005) OSKOOE و REHMAN ، اهتم بدراسة استقرار دالة الطلب على النقود في بعض الدول الآسيوية النامية، حيث اعتمدت على البيانات ربيعية شملت الفترة (1970 - 2000) بحيث ضمنت العينة سبعة دول أسيوية وهي الهند واندونيسيا وماليزيا وباكستان الفلبين وسنغافورة وتيلاندا. ولقد أظهرت النتائج في تحليل التكامل المشترك أنه في بعض دول أسيا الأرصدة النقدية الحقيقية سواء بمعناها الضيق أو الواسع هي متكاملة مع محدداتها والمعلمات المقدرة هي غير مستقرة.

- دراسة 2007 Mohsen Banhmani . OSKOOEE and WANG . Y، حيث تناول الباحثون في هذه الدراسة حالة الاقتصاد الصيني و ذلك باستخدام منهج التكامل المشترك لتقدير العلاقات في الأجل الطويل ، حيث أكدت النتائج وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق (M1) و محدداتها الاقتصادية و كذلك بالنسبة للكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M2) ، كما استخدم الباحثون اختباري CUSUM و CUSUMSQ لدراسة استقرارية دوال الطلب على النقود المقدرة و خلصت النتائج أن نموذج الكتلة النقدية

بالمفهوم الضيق مستقر بشكل معنوي في حين ان نموذج الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق لم يستوف شروط الاستقرار وفقا لنتائج اختباري CUSUM و CUSUMSQ .

– دراسة (2010) IBRAHIM Al . Awad ، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة حالة الاقتصاد المصري باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1995 – 2007) ، و تم استخدام اختباري Chow Breakpoint test و Chow Foreacast test لدراسة استقراريه دالة الطلب على النقود وخلصت النتائج الى أن دالة الطلب على النقود المقدرة غير مستقرة بالنسبة للاقتصاد المصري مما يحد من قدرة البنك المركزي على تحقيق هذه استقرار المستوى العام للأسعار على المدى القصير .

– دراسة (2011) Purna Chandra Padhan حيث تناول الباحثون في هذه الدراسة حالة الاقتصاد الهندي باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1969– 2009) باستخدام المتغيرات التالية : المجمعات النقدية ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ، المستوى العام للأسعار و الناتج الداخلي الخام ، و خلصت النتائج الى وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات ، من جانب اخر فنتائج اختباري CUSUM و CUSUMSQ لثبات معاملات الانحدار أكدت قبول فرضية استقرارية نموذج الطلب على النقود بالنسبة للاقتصاد الهندي ، بالاضافة الى ذلك فنتائج اختبار علاقات السببية لـــــ Granger خلصت الى وجود علاقات سببية معنوية على المدى القصير من الناتج الداخلي الخام و المستوى العام للأسعار باتجاه المعروض النقدي .

– دراسة (2014) Bemdict Immole *et al* ، حيث تناولت هذه الدراسة حالة الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1986 – 2010 و باستخدام بيانات ربع سنوية و استخدم الباحثون بيانات ربع سنوية و منهجية ARDL لاجل تقدير و اختبار العلاقات في الأجل الطويل ،و خلصت النتائج الى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المعروض النقدي بالمفهوم الواسع M2 و محدداتها الاقتصادية كما تم قبول فرضية استقرار نموذج الطلب على النقود بالنسبة للاقتصاد النيجيري بناءا على نتائج اختباري CUSUM و CUSUMSQ.

ثالثا: السياسة النقدية في الجزائر.

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد والقرض مع ضعف الوساطة وعدم تطور السوق النقدية الى جانب التداخل في الوظائف بين الخزينة العمومية والبنك المركزي

الذي لعب دورا ثانويا ويلعب أي دور في مجال مراقبة البنوك,بحيث تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير في الكتلة النقدية بحيث تتمثل هذه الادوات في :

- **سعر اعادة الخصم**

يقصد بسعر اعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير اعادة الخصم ما لديها من اوراق تجارية لم يحن موعد استحقاقها.**(شيحة,1985,ص 244).**

يحدد هذا السعر من طرف البنك المركزي مراعيا في التأثير على السيولة النقدية و من تم على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان اما بتشجيعها على الاقتراض منه او العكس.**(حميدات,1996,ص 50).**

- **سياسة السوق المفتوحة**

و هي قيام البنك المركزي ببيع او شراء الاوراق المالية و التجارية,و خاصة السندات الحكومية في السوق النقدية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع و حجم الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة,و تبعا للهدف المراد تحقيقه في اطار سياسته النقدية.**(مبارك,يونس,1996,ص 170).**

ان سياسة السوق المفتوحة تؤثر كذلك على معدلات الفائدة في السوق النقدية من خلال التأثير على اسعار الاوراق المالية, فشراء الاوراق المالية سيكون مصحوبا بارتفاع الطلب عليها, فترتفع اسعارها السوقية و من تم تنخفض اسعار الفائدة عليها.**(بن دعاس,2007, ص 178,177).**

سياسة نسبة الاحتياطي الاجباري (القانوني)

هي الزام او احبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي و يمكن للبنك المركزي ان يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم.**(مفتاح,2005,ص 152).**

و باعتبارها كأداة من ادوات السياسة النقدية, فان البنك المركزي بإمكانه رفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يتبنى سياسة نقدية تقييدية او خفضها عند تبنيه سياسة توسعية.(**الحوراني,2007,ص 69**), فبتخفيض نسبة الاحتياطي مثلا ترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و تزداد قدرتها على منح القروض، مما يدفعها لتخفيض معدلات الفائدة على القروض لعملائها و من تم تحفيز الاستثمارات و بالتالي ارتفاع الطلب الكلي و بالتالي يرتفع حجم الناتج الوطني و مستويات التشغيل.(**معتوق,1989,ص 220,219**).

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى عام 1994 وهي التي سبقت تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة,كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عام 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف الى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي ، اثرت في التطورات النقدية بسبب اصدار النقد لتغطية العجز الموازي،و هذا ما ادى الى التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية الامر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة على هذا فان خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي المتمثل في برنامج التثبيت سنة 1994 فقد تم تغيير توجه السياسة النقدية على عكس الفترة السابقة اذ تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداءا من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات اعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط،و تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الذي امتد الى غاية سنة 1995 الذي نص على تحقيق عدة اهداف من بينها الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2) ،اذ تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية الى غاية سنة 2000.

ابتداءا من سنة 2001 تم اعتماد سياسة نقدية توسعية لان السنة تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 الى2004 و كذاك برنامج النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) اذ تحسن مستوى ميزان المدفوعات و اعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية خلال هذه الفترة,و كذا تحسن السيولة المصرفية و تراكم مخزون

الادخار من طرف الخزينة العمومية, و تهدف هذه السياسة الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم و ذلك باتباع وسائل اخرى كزيادة الاحتياطي الالزامي, استدعاء السيولة و كذلك الودائع ذات غلة لدى البنك المركزي.(بلعزوز,2004,ص196,195).

رابعا :دراسة قياسية حول المحددات و المتغيرات الداخلة في تحديد دالة الطلب على النقود

1. تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

يختلف مفهوم عرض النقد من بلد لآخر حسب الانشطة الاقتصادية, ففي الجزائر يتكون عرض النقد M_2 من العرض النقدي M1 والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد, و الشكل التالي يبين تطور معدلات نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2012).

الشكل رقم (1) : معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2012).

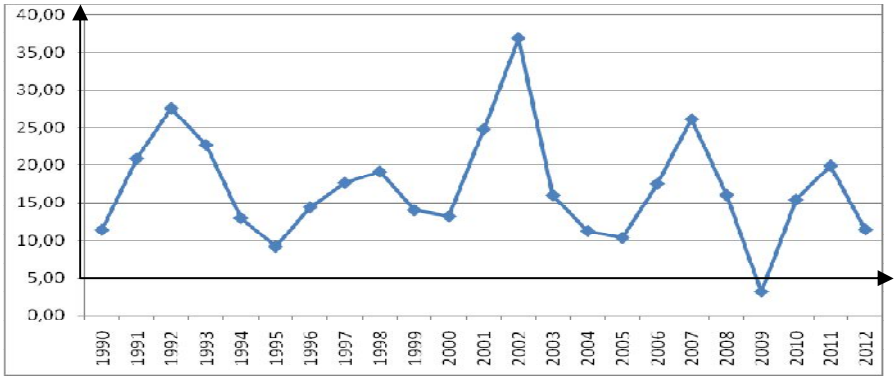

المصدر: معدة استنادا الى معطيات نشرات صندوق النقد الدولي سنة (2013)

من الشكل تبين أن سنة 1990 عرفت انكماشا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث قدر بـــ11.42% ويرجع السبب لالتزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق أو بالأحرى بداية تطبيق الشروط المتعلقة بالإصلاح النقدي الذي فرضه صندوق النقد الدولي.

مباشرة بعد هذه السنة نلاحظ ارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية خاصة في سنة 1992 ليتم بعد ذلك الحد من توسعها بتخفيض حجمها من 22.65%في سنة 1993 إلى 12.97% سنة 1994 والسبب يتمثل في برامج التثبيت الاقتصادي حيث شهدت هذه السنوات تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% في أفريل 1994 (كان 1 دولار مقابل 36دج), ليرتفع هذا المعدل في السنوات اللاحقة بسبب ارتفاع احتياطات الصرف خاصة سنتي 1997 و 1998،لتنخفض هذه النسبة سنة 2000 بعدما كانت 1.19 % سنة 1998 و يرجع سبب هذا التقلص لاتباع الجزائر

خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة تمثلت في تخفيض عجز الميزانية و تجميد اجور العمال,و تخفيض العملة و تقليص حجم الانفاق العام بسبب تدهور اسعار النفط .منذ سنة 2001 نلاحظ تطورا هائلا في معدل نمو الكتلة النقدية نتيجة تحسن العائدات البترولية الناتجة عن ارتفاع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية, بحيث واصل حجم هذه الكتلة في الارتفاع ليصل الى 10524 سنة 2012 و هذا بمعدل نمو 46.11 % .

2. الكتلة النقدية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب ما جاء في قانون النقد والقرض في أربعة أهداف رئيسية تمثل في مجملها المربع السحري من بينها استقرار المستوى العام للأسعار، ومعدل النمو فقد نصت المادة 35 من القانون على أن مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وفي هذا الإطار قطعت الجزائر شوطا لا بأس به في تنفيذ السياسات المتمثلة في برامج الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي ومنه التركيز على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وهذا بإجراء مقارنة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي و هذا ما بينه الشكل حول علاقة الكتلة النقدية

الشكل رقم (2) : معدل نمو الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2012)

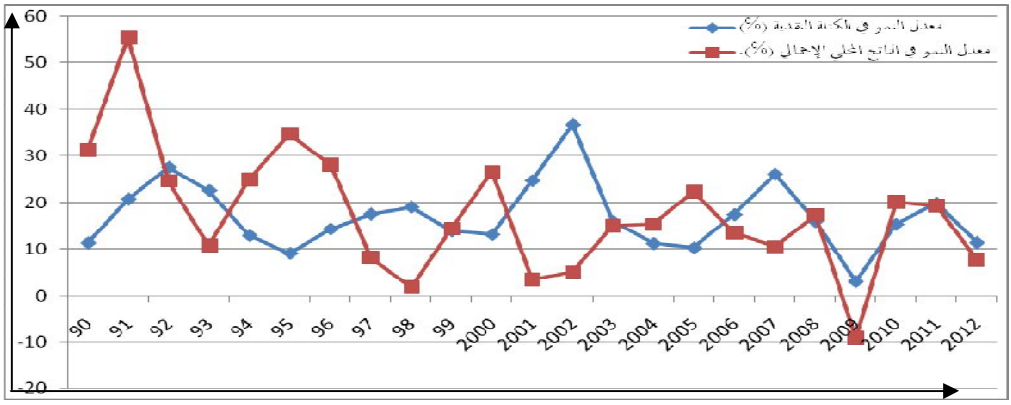

المصدر: معدة استنادا الى معطيات نشرات صندوق النقد الدولي

إن إبراز العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي وكما يوضحه الشكل رقم (2) يكمن في مقارنة معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ فترات تجاوز فيها معدل نمو الكتلة النقدية معدل الناتج المحلي الاجمالي, مما يعني ارتفاع معدلات السيولة .

3. التضخم في الجزائر:

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، وتتعدد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط وإنما تتعداها إلى أسباب مؤسساتية وهيكلية، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم النقدية بصفة مباشرة، بينما تتدخل بصفة غير مباشرة لمعالجة الأسباب المؤسساتية والهيكلية من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد

لقد عرف التضخم انخفاض محسوس خلال الفترة (1990-2012)، وفيما يلي شكل تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3) تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2012)

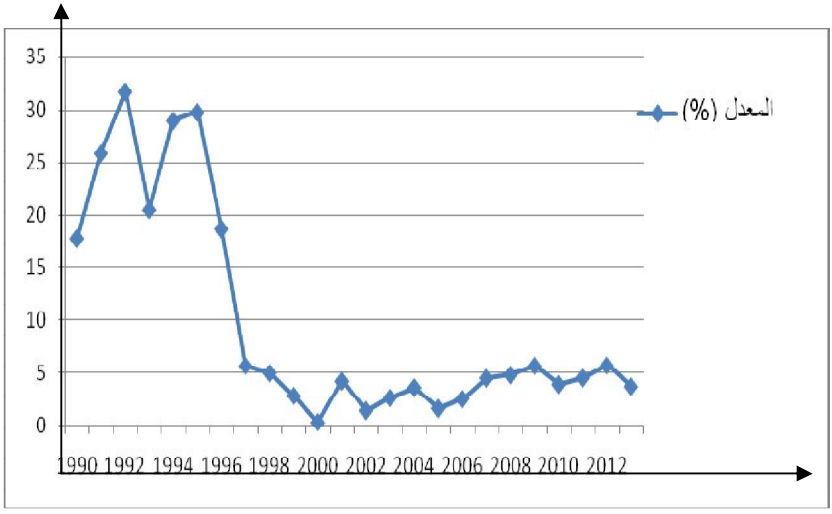

المصدر : معدة استنادا الى معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و بنك الجزائر.

من خلال الشكل يتبين ان معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا حيث بلغ اقصى نسبة له سنة 1992 ب 31.7 % و يرجع السبب في ذلك الى العرض المتزايد من النقود خلال الفترة ، تم انخفض سنة 1996 ليواصل انخفاضه الى غاية سنة 2000 حيث سجل نسبة قياسية ب 0.3 % كأدنى معدل عرفته الجزائر منذ الاستقلال و يرجع السبب للإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في اطار برنامج التعديل الهيكلي مثل تحرير اسعار الفائدة, عاد معدل التضخم للارتفاع

مجددا في السنوات اللاحقة و يرجع ذلك الى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 2000 بسبب برنامج الانعاش الاقتصادي و ارتفاع الاجور و كذلك سبب زيادة اسعار المواد الغذائية نظرا لانخفاض الانتاج الفلاحي هذا من جهة، و من جهة اخرى ارتفاع اسعار السلع المستوردة عالميا و هذا ما يعرف بالتضخم المستورد.

4- النموذج القياسي : اعتمادا على عدة دراسات تجريبية سابقة يمكن صياغة النموذج القاسي التالي :

$$\left(\frac{Md}{P}\right) t = f\left(PIB,\ TCN, R,\ Infl\right)$$

إذا أخذنا المتغيرات باللوغاريتم يمكننا إعادة صياغة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Log\left(\frac{Md}{P}\right) = \beta_0 + \beta_1 * Log\ PIB + \beta_2 * Log\ TCN + \beta_3 * Log\ R + \beta_4 * Log\ Infl + \epsilon_T$$

حيث أن:

- $Log\frac{Md}{P}$: لوغاريتم الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية
- $Log\ PIB$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام
- $Log\ TCN$: لوغاريتم سعر الصرف الاسمي
- $Log\ R$: لوغاريتم سعر إعادة الخصم
- $Log\ Infl$: لوغاريتم نسبة التضخم
- ϵ_T : حد الخطأ العشوائي من الشكل تشويش أبيض (white noise)

4-1 دراسة استقراريه المتغيرات:

بما أن متغيرات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سوف نقوم باختبار استقراريه هذه المتغيرات كخطوة أولى في الدراسة التطبيقية وذلك باستخدام اختبار ديكي فولير المعزز ADF unit root test

الجدول رقم (01) نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test

المتغيرات	اختبار ADF		درجة التكامل
	عند المستوى Level	الفروق الأولى First Difference	Order of integration
Log M2/P	-1,886571* **(0,6441)**	-3,597570** **(0,0418)**	I (1)
Log infl	-3,101483 * **(0,1186)**	-9,845633 **(0,0000)**	I (1)
Log PIB	-2,215879 * **(0,4691)**	-4,088988** **(0,0128)**	I (1)
Log TCN	-2,212120* **(0,4706)**	-3,965175** **(0,0175)**	I (1)
Log R	-0,903785* **(0,9464)**	-6,288988** **(0,0000)**	I (1)

**** رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %، *قبول فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %**

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة ADF نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، حيث أن القيم المطلقة للإحصائية $t\ \varphi_j$ أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوي 5 %، وعند تطبيق نفس الاختبار على الفروق الأولى للمتغيرات نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية قد استقرت عند الفرق الأولي وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I (1).

4-2 اختبار التكامل المشترك لـــــــــــــ Johansen

الجدول رقم (02) : اختبار التكامل المشترك لـــــــ Johansen

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.558111	91.47470	69.81889	0.0004
At most 1 *	0.494260	56.35675	47.85613	0.0065
At most 2	0.301189	27.04224	29.79707	0.1006
At most 3	0.222876	11.63214	15.49471	0.1754
At most 4	0.018192	0.789446	3.841466	0.3743

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

يمكن تفسير نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك على النحو التالي:

- بالنسبة للفرضية r=0 فقد تم رفضها حيث أن إحصائية الأثر $trace$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، أي أن رتبة المصفوفة غير معدومة مما يدل على جود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات
- بالنسبة للفرضية r=1 فقد تم رفضها حيث أن إحصائية الأثر $trace$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، أي أن رتبة المصفوفة أكبر من الواحد، وبالتالي يوجد أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك
- بالنسبة للفرضية r=2 فقد تم قيولها أن إحصائية الأثر λ_{trace} أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي يوجد متجهين للتكامل المشترك بين متغيرات المعروض النقدي ومحدداته

4-3 تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية

بعد تقدير النموذج بطريقة لمربعات الصغرى العادية OLS تحصلنا على النتائج التالية:

$$Log\left(\frac{M2}{P}\right) = -0.1891 - 0.2718*Log\ R + 0.8435*Log\ PIB - 0.7017*Log\ TCN + 0.0245*Log\ INFL + \varepsilon_T$$

الجدول رقم (03) نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

المتغيرات	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	إحصائية اختبار t	الاحتمال
C	-0.189107	0.137522	-1.375105	0.1768
Log infl	0.024502	0.037202	0.658625	0.5139
Log PIB	0.843551***	0.042851	19.68585	0.0000
Log TCN	-0.701701***	0.075267	-9.322783	0.0000
Log R	-0.271898***	0.064320	-4.227246	0.0001
***معنوي عند مستوى معنوية 1 %				
Prob (F-Stat) = 0,00000	***F-Statistic = 313,1053***		***R2 = 96,9 %***	
DW-Statistic = 0,6474				

- مرونة سعر الصرف تقدر بـــــــ 0.7017- ومعنوية عند مستوى 1 % وإشارتها السالبة تدل على العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الصرف، وهذا يعني أنه

إذا ارتفع سعر صرف الدينار بـــــــــــ1% فإن الطلب على النقود بالعملة المحلية سينخفض بقيمة 70.17 % وهنا يتحقق ما يسمى بأثر الإحلال أي الإحلال بين العملة المحلية والعملة الأجنبية، حيث تصبح العملة الأجنبية أكثر طلبا وجاذبية للاحتفاظ بها.

- المرونة الدخلية للطلب على النقود تساوي 0.8435 ومعنوية عند مستوى 1 % أي أن الزيادة بمعدل 1% في الناتج المحلي الخام سوف يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود بمعدل 84.35 % نظرا للعلاقة الإيجابية بين الطلب على النقود والناتج المحلي الخام وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- أما مرونة سعر إعادة الخصم فهي سالبة وتقدر بـــــــــــ(-0.2718) فهي ترتبط عكسيا مع الطلب على النقود وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهي معلمة تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 %.
- وهذا كذلك ما ينطبق مع مرونة التضخم بحيث كلما زاد الطلب على النقود يزيد المستوى العام للأسعار وهذا نظرا للعلاقة الإيجابية للطلب على النقود والتضخم.
- معامل التحديد (R^2=0.969)هذا يدل على أن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة حيث هي مفسرة بنسبة % 96.9، أما النسبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.
- إحصائية *F-statistic* تقدر بـــــــــــ 313.1053 وهي معنوية عند مستوى 1 %، وهذا ما يدل على أن النموذج المقدر معنوي كليا، النتائج تعكس جودة البناء القياسي للنموذج

الشكل رقم (4) القيم المقدرة والفعلية لدالة الطلب على النقود

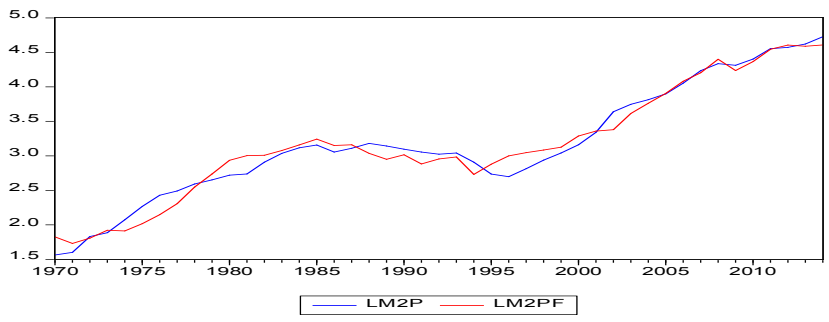

4-4 اختبار استقراريه دالة الطلب على النقود

لأجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات انحدار دالة الطلب على النقود المقدرة احصائيا سوف يتم استخدام اختبارين هما (Brown et al , 1975) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) Cumulative Sum of Recursive Residuals ، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUMSQ)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانحدار المقدرة إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %. ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصائية الاختبارين خارج الحدود الحرجة عند نفس مستوى المعنوية

الشكلين التاليين يوضحان نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات انحدار دالة الطلب على النقود

الشكل رقم (05) اختبار CUSUM

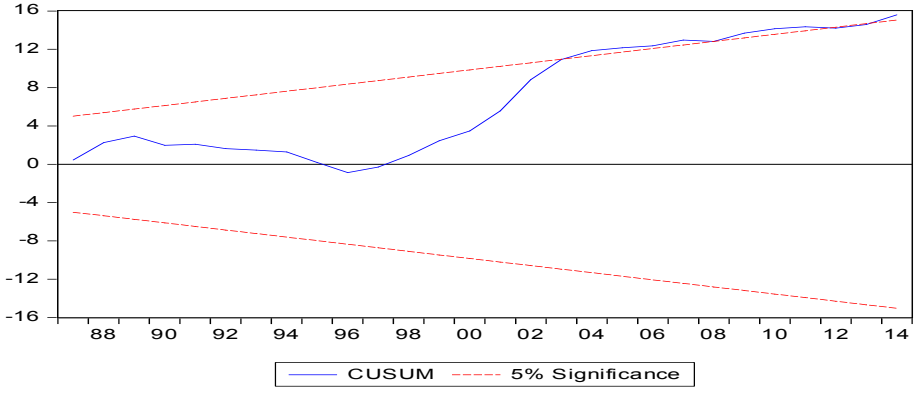

الشكل رقم (06) اختبار CUSUM of squares

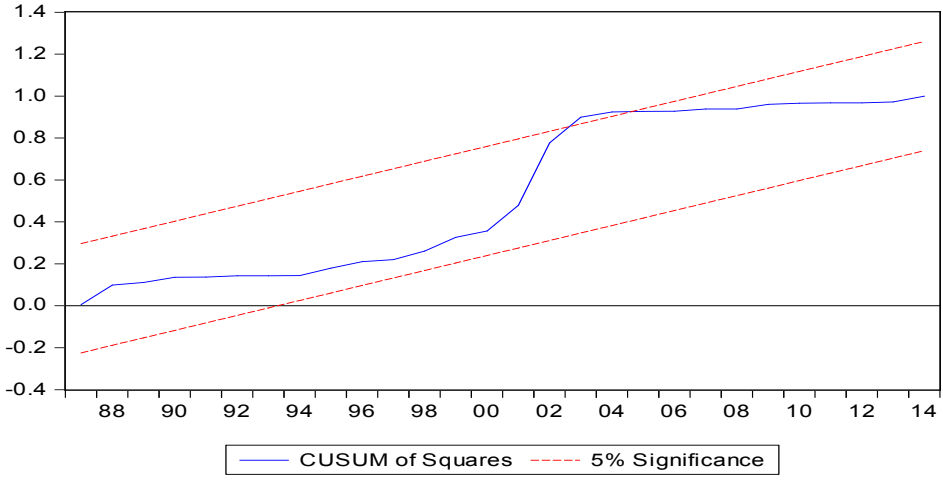

من خلال نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات انحدرا دالة الطلب على النقود يتضح لنا أن الشكل البياني الخاص بإحصائية كل من اختبار CUSUM وCUSUMSQ ينتقل خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % مما يدل على أن دالة الطلب عل النقود في الجزائر غير مستقرة في الأجل الطويل ، حيث تعكس هذه النتائج أثر السياسة النقدية التوسعية المعتمدة من طرف الحكومة (البنك المركزي) ابتداء من سنة 2001 و التي تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 الى2004 و كذاك برنامج النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) ، حيث قدر معدل نمو المعروض النقدي بالمفهوم الواسع ما يربو عن 45 % سنة 2001 نتيجة للتوسع في العرض النقدي مما أثر على هيكل الطلب على النقود

5-4 اختبار التحول الهيكلي للنموذج Chow Breakpoint test

Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Chow Breakpoint Test : 2002			
Equation Sample: 1970 2014			
F-statistic		2.952193	Prob. F(5,35)
Log likelihood ratio		15.83472	Prob. Chi-Square(5)
Wald Statistic		14.76096	Prob. Chi-Square(5)

Chow Breakpoint Test: 1990		
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints		
Varying regressors: All equation variables		
Equation Sample: 1970 2014		
F-statistic	1.894721	Prob. F(5,35)
Log likelihood ratio	10.77965	Prob. Chi-Square(5)
Wald Statistic	9.473606	Prob. Chi-Square(5)

أن نتائج اختبار Chow تؤكد استقرارية النموذج حيث أن إحصائية F-statistic للاختبار أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % و باحتمال يقدر بـــــــ P-value = 0.1203، مما يدفعنا الى قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقرارية النموذج أي استقرارية دالة الطلب على النقود في الاجل الطويل

- في حالة اعتبار سنة 2002 كنقطة انكسار Breakpoint في النموذج نلاحظ أن نتائج اختبار Chow تؤكد عدم استقراريه النموذج حيث أن احصائية F-statistic للاختبار أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % و باحتمال يقدر بـــــــ P-value = 0.0251، مما يدفعنا الى رفض الفرضية العدمية التي تنص على استقراريه النموذج و بالتالي يمكن اعتبار سنة 2002 كنقطة انكسار (نقدة تحول) في هيكل الطلب على النقود في الجزائر .

الخاتمة:

لقد سعينا من خلال هذه الورقة البحثية الى دراسة محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2014) ، بالإضافة الى اختبار استقراريه معاملات الانحدار المقدرة و يمكن تلخيص أبرز النتائج المحصل عليها على النحو التالي

1. الطلب على النقود في الجزائر يتكامل تكاملا متزامنا مع المحددات النقدية المستخدمة في الدراسة التطبيقية (سعر الصرف الاسمي، الناتج الداخلي الخام، سعر إعادة الخصم، نسبة التضخم)، هذه النتائج تتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية وتدعم النتائج المحصل عليها في عدة دراسات تجريبية سابقة
2. دالة الطلب على النقود بالنسبة للاقتصاد الجزائري غير مستقرة وفقا لنتائج اختبار Cumulative Sum of Recursive Residuals (CUSUM) ، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squared Recursive Residuals (CUSUMSQ) مما يدل على أن معاملات الانحدار المقدرة غير مستقرة في الأجل الطويل
3. السياسة النقدية التوسعية المعتمدة من طرف السلطات النقدية أثرت على هيكل الطلب على النقود في الجزائر وهذا ما أكدته لنا نتائج اختبار Chow الخاص بالتحول الهيكلي للنموذج، حيث أكدت لنا النتائج أن هيكل الطلب على النقود في الجزائر قد شهد تحول هيكلي في سنة 2002بفعل التوسع النقدي في تلك الفترة، حيث قامت السلطات النقدية بضخ أموال إضافية في الاقتصاد في اطار برامج دعم النمو الاقتصادي .

قائمة المراجع

- احمد الحوراني،النظم النقدية و المصرفية،دار مجدولاي للنشر و التوزيع،الاردن. 2007
- احمد هني، العملة و النقود،ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر. 1991,
- بلعزوز بن علي، محاظرات في النظريات و السياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثانية. 2004
- جمال بن عباس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي(دراسة مقارنة) ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى. 2007,
- د. سهير محمود معتوق،النظريات و السياسات النقدية،الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر و النوزيع.
- عبد المنعم مبارك،محمد يونس،اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدوبية،الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية.
- محمود حميدات, ,النظريات و السياسات النقدية,دار الملكية للطباعة و الاعلان و النشر و التوزيع,الجزائر. 1996
- د. مصطفى رشدي شيحة،الاقتصادالنقدي و المصرفي،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع,الاسكندرية. 1985
- محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا ،النظرية الاقتصادية, ،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،الدار الجماعية للنشر. 2008
- ناظم محمج نور الشمري ،النقود و المصارف و النظرية النقدية ،دار وائل للنشر،الطبعة الاولى. 2007
- هيل عجمي جميل الجنابي ،النقود و المصارف،دار وائل للنشر،الطبعة الاولى. 2009
- بزاوية محمد،الطلب على النقود،اطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. 2010
- زيرار سمية ، محددات الطلب على النقود في الجزائر ،المجلة العربية للعلوم الاقتصادية و الادارية ،العدد 06. 2006

-Baumol,W.E " The Transaction Demand for Cach ;An Inventory Theoretical Approach . (1952),

- Tobin,J " The Interest Elasticity Of Transaction Demand For Cach " Review Of and Statistics . (1956),

- Cagan,P " The Monetary Dynamics Of Hyper-inflation " ,Studies in The Quantity Theory Of Money,in Milton Friedman,UniversityOf Chicago Press. (1956),

- Harberger Arnold,C. and Schwartz,A.J" The Demand For Money By Households, Money Substitutes and Monetary Policy ", Journal Of Political Economy ,N74 . (1966),
- Roger Guerra " Etude Sur la Stabilitè de la Demande de Monnaie en Suisse,Universitè de Genève . (2000),
- Rehman,H.and Oskooe,B)," Stability Of The Money Demand Function in The Asian Developing Contries ,Applied Economics . (2005)
- Menaguer,N" La Demande de Monnaie en Algerie , Thèse de Doctorat , Universitè de Tlemcen. ,(2010)

الملاحق

مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	LM/P	*LR*	*LPIB*	*LTCN*	*LINFL*
LM2P	1	0.1014	0.8877	0.7309	-0.2782
LR	0.1014	1	0.4036	0.4856	0.3192
LPIB	0.8877	0.4036	1	0.9558	-0.3269
LE	0.7309	0.4856	0.9558	1	-0.3767
LINFL	-0.2782	0.31929	-0.3269	-0.3767	1

الإحصاء الوصفي للبيانات

	M2P	**R**	**PIB**	**TCN**	**INFL**
Mean	32.90396	5.702222	3756.742	35.66994	9.054444
Median	21.21682	4.000000	1074.700	21.83608	5.970000
Maximum	112.9715	21.00000	17205.30	80.58000	31.67000
Minimum	4.773723	2.800000	49.60000	3.837450	0.340000
Std. Dev.	28.99918	3.980891	5116.954	32.35475	7.807757
Skewness	1.397910	1.830115	1.401464	0.236336	1.560358
Kurtosis	3.736608	6.343267	3.754015	1.218991	4.661493
Jarque-Bera	15.67351	46.07760	15.79678	6.366395	23.43644
Probability	0.000395	0.000000	0.000371	0.041453	0.000008
Sum	1480.678	256.6000	169053.4	1605.147	407.4500
Sum Sq. Dev.	37001.92	697.2898	1.15E+09	46060.50	2682.287
Observations	45	45	45	45	45

CHOW FORECAST TEST

Chow Forecast Test
Equation: EQ01
Specification: LM2P C LR LPIB LE LINFL
Test predictions for observations from 1990 to 2014

	Value	df	Probability
F-statistic	0.760800	(25, 15)	0.7353
Likelihood ratio	36.85041	25	0.0597

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.508534	25	0.020341
Restricted SSR	0.909587	40	0.022740
Unrestricted SSR	0.401052	15	0.026737

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	23.92988	40
Unrestricted LogL	42.35509	15

النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك

مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها "

ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري .

أ.بوشيخي بوحوص

أستاذ مساعد – أ – ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير –جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف من خلال هذا المقال إلى التعرف على النظريات المفسرة لعمل البنوك. فالنظرية الأولى هي: " نظرية القروض التجارية" ثم جاءت "نظرية التبديل" – إمكانية التحويل –، وبعد ذلك " الدخل المتوقع، أما النظرية الرّابعة فهي " نظرية إدارة الخصوم". في حين أن النظرية الخامسة هي نظرية إدارة الأصول والخصوم معاً. وأما النظرية السادسة والأخيرة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التو ريق والتي سوف ندرسها بشيء من التفصيل ونحاول قراءة تطبيقاتها في الجزائر .

لقد أدخلت الجزائر إصلاحات على مستوى المنظومة المالية لتعزيز النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان الرهن على القروض وإنشاء شركة إعادة التمويل ألرهني . كما قامت السلطات العمومية بإصدار قانون التوريق لسنة2006 قصد تسهيل تطبيق النظرية السادسة نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها وتطوير السوق المالي للقروض العقارية الرهنية في الجزائر إلا أنه لا زلت لحد الآن هذه التجربة تسير بطريقة محتشمة .

الكلمات المفتاح: النظريات المفسرة، الأصول والخصوم، تقنية التو ريق، نموذج إبرام القروض ثم توزيعها.

Abstract:

The primary goal from this article is to identify the theories that explain the work of banks . So, The first theory is: " Theory of commercial loans" , Then came "the switching theory" -The possibility of conversion- , After that came "expected income", Then the fourth theory is "Theory of liability management". While the fifth theory is "theory of management both of assets and liabilities " , Then the sixth and final theory is " originate-to-distribute model " , it depends on the technique of securitization which we will study it with some detail and try to read its applications in Algeria.

Algeria has been introduced reforms at the level of the financial system to promote the Algerian banking system, In addition to the creation of mortgage guarantee on the loan fund , and creating a company of refinancing .after that the public authorities had issued securitization law in 2006, In order to facilitate the application of the sixth theory " originate-to-distribute model " , And developing the financial market of mortgage collateral in Algeria . However, it is still now this experiment going indecent manner.

Key word: theories, assets and liabilities, technique of securitization, originate-to-distribute model.

المقدمة :

تحتل البنوك والأسواق المالية دور ريادي في تمويل الاقتصاد، حيث تعتبر البنوك والأسواق المالية حلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين وبدونهما تصبح الحياة الاقتصادية ضربا من المحال . فهي تعمل على تعبئة المدّخرات وتوزيعها على شكل قروض لمختلف قطاعات الاستثمارات. أما الأسواق المالية فهي المكان الذي تعرض فيه الأوراق المالية من أسهم وسندات وأدوات مالية مبتكرة للراغبين في الاستثمار ولقد شهد القطاع المالي العالمي العديد من المستجدات المتلاحقة و عرف الكثير من النظريات والتطورات.

وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة العولمة المالية، و تحرير الأنظمة المصرفية و المالية في كثير من الدول من التدخل و القيود الحكومية، و اتجاه البنوك التجارية إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة من اجل تعظيم الربح و الفرص و المكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، و افرز تيارا من المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي.و لقد صاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي والأسواق المالية على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، و استفادة البنوك التجارية والأسواق المالية منه في نظم الاتصال و نظم الدفع وكذلك ظهور أدوات مالية عديدة في مختلف أسواق المال من ضمنها منتجات التو ريق الناتجة من توريق مختلف بنود ميزانية البنك التجاري ومن هذا المنطلق تأتي إشكالية البحث كالتالي :

-هل توجد نظرية نموذجية يمكن الاعتماد عليها في تفسير أعمال البنوك؟

الفرضيات :

-تدرجت البنوك التجارية في تطبيق النظريات حسب التطور التاريخي.

-الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في تطبيق النظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها ".

-بنك التنمية المحلية يعد أول بنك بالجزائر تتدرج في النظريات و حاول تطبيق النظرية الحديثة .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استعراض مختلف النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية حسب التطور التاريخي ثم تسليط الضوء على تطبيقات النظرية الحديثة في مجال تمويل القروض العقارية في الجزائر .

أهمية البحث :هذا البحث يركز على أحد المواضيع المصرفية الحديثة وهي نموذج إبرام القروض ثم توزيعها ودور هذه النظرية في تعزيز الأداء المصرفي وتنشيط الاستثمار المؤسسي للمصارف وبالتالي تعزيز دورها في سوق الأوراق المالية والذي سيؤدي إلى تحقيق التكامل بين القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية . أن البحث يتعدى في حدوده إلى النظام المصرفي ككل وأن هذا البعد لتأثير البحث يعطيه أهمية كونه يندرج في إطار الاتجاهات التي تسهم في تطوير وتعزيز أداء البنوك التجارية.

منهجية البحث: تتوزع جهود هذا البحث على جانبين رئيسين:

جانب نظري: ينصرف إلى صياغة وتحليل الإطار العام للنظريات المفسرة للعمل المصرفي .

جانب عملي: يعتمد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة لغرض الوقوف على سبل محاكاة تطبيق نظرية "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" واستخدامه في قطاعات المصارف معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والاستنتاج في البحث العلمي

وللإجابة عن إشكالية البحث نتبع العناصر الأساسية *التالية:*

- النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .
- النظرية الحديثة " نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " بالولايات المتحدة الامريكية.
- تطبيقات النظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " في الجزائر .

المحور الأول : النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .

أولا: نظرية القروض التجارية :تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك التجارية، من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية ،و بأفكار آدم سميث (ADEM SMITH) المجسدة في كتابة "ثروة الأمم". و جاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال البنوك التجارية بتجسيد السمات الثلاثة " الربحية والسيولة و الأمان".[1]

1-الإطار الفكري و التاريخي لنظرية القروض التجارية: وإذا كان المذهب الكلاسيكي يمثل الإطار الفكري لنظرية القروض التجارية، فإن للتطورات التاريخية أثرها الواضح في بلورة هذه النظرية و تطويرها، حيث توطدت تعاليمها في القرن التاسع عشر(ق19) في إنجلترا ، فـــ:" عندما انتصرت الثورة الصناعية وأصبحت التجارة خاضعة للصناعة، صارت لرأسمالية المصرفية في خدمة الصناعة أيضا...، هناك تأكد بتكامل النظام المصرفي مع الاقتصاد القومي ,

2-فـــــرضيات نظرية القروض التجارية: تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها:

– إن تـــوفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين .

-إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته و توسيعها مستقبلا.

– إن موارد البنك التجارية في معظمها، ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت

–إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.

-إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

3- مضمون نظرية القروض التجارية : تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي :

– الاعتماد على قروض تسدد نفسها (Self-liquidating) :أي أنّها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، بما يضمن استردادها، مثل : المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض.إذن ، فالبنوك التجارية "تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظةعلى السيولة والتعامل بالأوراق المالية والمعاملات التجارية، وهذه الأخيرة تتميز بدورة

[1] سيد الهواري ، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص:4.

قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل ألا يتجاوز أجلها مدة سنة، وأن تكون موسمية ومتكررة...".[1]

-الاعتماد على قروض آلية : (Self regulating) :

إنّ قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض، وهنا لا يطرح أي مشكل ما دامت قروض البنك مقتصرة على قطاعات التجارة والصناعة والزراعة[2].

4 - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) 1-الأوراق التجارية المخصومة 2-سندات الخزينة العمومية 3- القروض التجارية 4- القروض الموسمية - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	1-الودائع 2-قروض من البنوك والبنك المركزي 3- خصوم أخرى. 4- رأس المال

المصدر :من إعداد الباحث.

أصول البنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية يجب أن تقتصر على بنود معينة هي مجال عمله تتمثل في الأوراق التجارية المخصومة وسندات الخزينة العمومية والقروض التجارية والموسمية لتحقيق السيولة والربحية والأمان.

5- الانتقادات الموجهة لنظرية القروض التجارية :تتلخص هذه الانتقادات فيما يلي :

-إن الاقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية .

- لم يعد مفهوم السيولة محصورا في الأوراق التجارية قصيرة الأجل ، إنما: "لا تختلف الأوراق المالية طويلة الأجل مثلا عن الأوراق التجارية من هذه الناحية، إذا ما توفرت الأسواق المالية .

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص:138

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:101.

– إن وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض، تزيل أسباب اقتصار البنوك على القروض التي تسدد نفسها –وكان هذا أمرا مقبولا في القرون الماضية–.

– إنّ النظرية تخلط بين السيولة للبنك الواحد، والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل، فإن السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير.

–إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للبنك، باعتبار أن بعض السلع لا تصرف لأسباب مختلفة، الشيء الذي يؤدي بالبنك إلى صعوبة استرجاع مستحقاته.

–إن إقصاء المستهلكين من الحصول على قروض، يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع الحقيقية، وبالتالي حرمانهم من قروض يعني تعثر المنتجين أمام مستحقات البنوك[1].

ثانيا: نظرية التبديل Théorie d'échange

لمّا كانت نظرية "القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة لكون: "هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطوّر والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، لذلك ظهرت نظرية "القروض التجارية" في صورة جديدة أطلق عليها "نظرية التبديل".[2]

1.المقومات الأساسية لـــنظرية التبديل (إمكانية التحويل)

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك التجاري، من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية –كما جاء في نظرية القروض التجارية–، فهي لا ترى أن هذه الأخيرة غير صالحة، بل توصي بتنويع العمليات البنكية من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، لأن تقنية التنويع تحافظ على جودة السيولة.

2.فـــــرضيات نظرية التبديل: *نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة بإضافة الفرضية السادسة المتمثلة في :* مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، والقدرة على بيع الأوراق.

[1] مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

[2] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص:138

3 – الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبديل.

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) 1- الأوراق المالية 2-الاوراق التجارية المخصومة 3-سندات الخزينة العمومية 4- القروض التجارية 5- القروض الموسمية و القروض المتوسطة - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	1-الودائع 2-قروض من البنوك والبنك المركزي 3- خصوم أخرى. 4- رأس المال

المصدر :من إعداد الباحث

نلاحظ أن البنك التجاري أضاف بندين هما الأوراق المالية لحل مشكلة السيولة بتبديلها والقروض المتوسطة الموجهة لشراء آلات الإنتاج وبالتالي مساهمة البنك في التنمية .

4.الانتقادات الموجهة لنظرية التبديل : هناك انتقادات عديدة أهمها :

– عندما تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة –حالة الأزمات– ، فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل، لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه منها للبيع.

-إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع.

– إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع Théorie du revenu estimer

تنطلق هذه النظرية بانتقاد النظريتين ، وهي تقضي بـــ "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"، فنظرية الدخل المتوقع لا ترى أي ضمان في أن بعض القروض قصيرة الأجل، وخاصة تلك المتعلقة بتجارة السّلع تحقق إمكانية السّداد في المواعيد المقرّرة، لأن "السّلعة لا تبيع نفسها".

ومن هنا ذهبت نظرية الدخل المتوقع إلى تبني عمل البنوك التجارية بالقروض طويلة الأجل، والتعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء[1].

1.أسس نظرية الدخل المتوقع :

تقوم نظرية الدّخل المتوقع على عدّة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

– **مقدار الدخل المتوقع :**إنّ منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدم القرض في تمويله، لا على النشاط ذاته، "فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل عن النشاط يكفي لخدمة الدين، حينئذ ينبغي الموافقة على القرض، بصرف النظر عن طول فترة الاقتراض. أي ما إذا كانت طويلة الأجل، أو قصيرة الأجل".

– **عدم التفرقة بين المدى الطويل والمدى القصير :**اعتبارا لمدى الدخل المتوقع فإن النظرية تقرّ بعدم صلاحية المفاضلة بين القروض الطويلة والقروض قصيرة الأجل. فقد تكون هناك قروضا للمدة الطويلة لمشروعات أو استثمارات متوقّع نجاحها..

–**عدم التفرقة بين زبائن البنك التجاري :**انطلاقا من الاعتبارين السابقين، فإنّ البنوك التجارية لا ترى أي سبب يجعل منها تقتصر في منح القروض على فئة التجار، وهكذا يمكن لها "أن تمنح قروضا لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين، والقروض العقارية.....الخ

2.فـــــرضيات نظرية الدخل المتوقع: نفس فرضيات نظرية التبديل الستة بإضافة الفرضية السابعة المتمثلة في أن منح القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:101.

3 – الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظري الدّخل المتوقع .

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) 1- الأوراق المالية 2-الاوراق التجارية المخصومة 3-سندات الخزينة العمومية 4- القروض التجارية 5- القروض الموسمية 6- القروض المتوسطة و الطويلة 7-القروض الاستهلاكية 8- القروض العقارية - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	1-الودائع 2-قروض من البنوك والبنك المركزي 3- خصوم أخرى. 4- رأس المال

المصدر :من إعداد الباحث

من خلال الميزانية نلاحظ أن نظرية الدخل المتوقع أضافت لبنود الميزانية، بنود جديدة تتمثل في القروض الطويلة والقروض العقارية والاستهلاكية وكل هذه القروض ذات دخل متوقع وأكيد.

رابعا : نظرية إدارة الخصوم théorie de gestion des passifs

تعدّ "نظرية إدارة الخصوم" وليدة الفكر الحديث في إدارة الخصوم، الذي يشجع البنوك التجارية على تدعيم مواردها المالية، بالاعتماد على مفردات جانب الخصوم[1] :

1.مقومات نظرية إدارة الخصوم :

– **اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة :**فعلى خلاف النظريات الثّلاثة الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان، فإن هذه الأخيرة تضيف إمكانية البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية (مثل إصدار السندات).

- [1] مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

-**تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة :**ترى النظرية الحديثة –نظرية إدارة الخصوم- : "أنّ على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة". -التخلّص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة.-الاقتراض من البنوك الأخرى.-اقتراض الأموال العامة والحكومية.- إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية.

2-فـــــرضيات نظرية إدارة الخصوم: نفس فرضيات نظرية الدخل المتوقع السبعة بإضافة الفرضية الثامنة المتمثلة في: أن الخصوم تعتبر مصدر لحل أزمة السيولة

3- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	-الودائع
1- الأوراق المالية	1-2-ودائع جارية
2-الاوراق التجارية المخصومة	1-3-شهادة ودائع لأجل
3-سندات الخزينة العمومية	1-4- شهادة ودائع التوفير
4- القروض التجارية	1-5- شهادة ودائع بإشعار
5- القروض الموسمية	2-قروض من البنوك والبنك المركزي
6- القروض المتوسطة و الطويلة	3-حسابات المراسلين والبنوك الدائن
7-القروض الاستهلاكية	4-شيكات و حوالات مستحقة الدفع
8- القروض العقارية	5- سندات مصدرة من البنك
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	6-الاحتياطات
	7- خصوم أخرى.
	8-رأس المال

المصدر :من إعداد الباحث.

حسب هذه النظرية أصبحت للميزانية بنود مفصلة خاصة من جانب الخصوم لحل مشكلة السيولة وبالتالي التوسع في الإقراض وتحقيق الأرباح. ومن ذلك الوقت ظهرت البنوك المتخصصة في كل القطاعات: بنوك صناعية، بنوك فلاحيه، بنوك إقليمية محلية، بنوك عقارية، بنوك التجارة الخارجية ..... الخ.

خامسا ـــ نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو(النظرية الشاملة):

شهد حقل الإدارة المصرفية خلال العقدين الأخيرين نموذجا مصرفيا مهما هو نموذج إدارة الخصوم والأصول معا، بل إن البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي[1] حسب نظرية إدارة الخصوم (النظرية الرابعة) في كثير من الدول، وإنما أصبحت توسع نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنظرية الخامسة سهلت تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة حيث أن أدارة الأموال في ظل الصيرفة الشاملة هي طريق للتفكير فهي تعزز التفكير لدى المدراء حول الأشياء المحيطة بهم وتجعل التطبيق المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالمصرف بكل متغيراته و مستجدياتها في المجالات المختلفة وخاصة في تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية [2]

والشكل التالي يوضح نشاط المصرف الشامل بوصفه Full – service Banking .

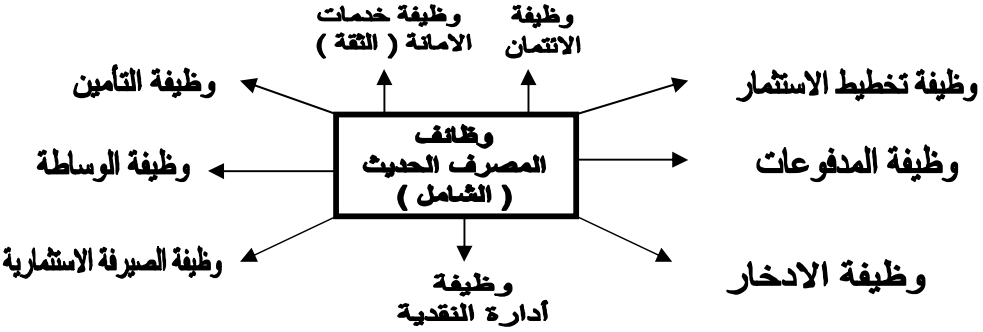

1. *مقومات نظرية إدارة الخصوم والاصول معا أو النظرية الشاملة :*

تقوم نظرية إدارة الخصوم والأصول معا على عدّة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

- التقديم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية إي الانتقال من التخصص إلى الشمول .
- الاحتفاظ بأسهم الشركات المؤسسة كاستثمارات للمصرف .

[1] Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ **Bank Management**_ The dryden press Harcourt College Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A p 19

[2] Rose, Peter S._ **Commercial Bank Management** _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999, Singapore.p18

- تبني كل ما هو مبدع وجديد وحث على الابداع في المجالات المالية والمصرفية .

3- فـــــرضيات نظرية إدارة الخصوم والأصول معا (النظرية الخامسة) :- نفس فرضيات نظرية إدارة الخصوم بالإضافة إلى ثلاث فـــــرضيات يمكن توضيحها بالاتي: -منافسة المؤسسات الغير المصرفية . -تلبية حاجات ورغبات الزبائن على أساس المفهوم الحديث للتسويق .

-مسايرة مفهوم العولمة المالية Globalization . وتطور السوق النقدية والمالية الدولية .

4- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم والاصول معا

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	-الودائع
1- الأوراق المالية والأسهم المحتفظ بها والأسهم المعد للبيع	1-2-ودائع جارية
2-الأوراق التجارية المخصومة	1-3-شهادة ودائع لأجل
3-سندات الخزينة العمومية	1-4- شهادة ودائع التوفير
4- القروض التجارية	1-5- شهادة ودائع بإشعار
5- القروض الموسمية	2-قروض من البنوك والبنك المركزي
6- القروض المتوسطة و الطويلة	3-حسابات المراسلين والبنوك الدائن
7-القروض الاستهلاكية	4-شيكات و حوالات مستحقة الدفع
8- القروض العقارية	5- سندات مصدرة من البنك
9-بطاقة الائتمان	6-الاحتياطات
10- منتجات التو ريق من الأسواق المالية	6-1-احتياطي قانوني
11- منتجات سوق التأمين .	6-2-احتياطي خاص
12-القروض الموجهة للطلبة	7- خصوم أخرى.
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	8-رأس المال

المصدر :من إعداد الباحث.

نلاحظ أن ميزانية البنك حسب النظرية الخامسة تطور ليضيف بنود أخرى تتمثل في امتلاك البنك لأسهم محتفظ بها كاستثمارات للمصرف وأخرى معد للبيع وأيضا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التأمين (الحياة،الحوادث،الحرائق ....)

المحور الثاني : نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها *originate-to-distribute*

أما النظرية السادسة والأخيرة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق التي تعني إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو صكوك أو سندات، ممّا يعطي للدّائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية أي تحويل الدّيون المستحقة تجاه مدينيه إلى أوراق مالية قابلة للتّداول في البورصة، وبالتّالي يزيد حجم ونوع هذه الأوراق والمضاربين عليها الأمر الذي يساهم في تطوير البورصة وإنعاش حركة التّداول بها. والتّوريق الذي بدء يتجلى منذ1970 .[1] حيث تمكنت البنوك من توريق(تسيل) مختلف بنود أصول ميزانيتها المتمثلة في القروض الاستهلاكية ،القروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، محفظة السندات، بطاقات الائتمان ،القروض الموجهة للطلبة،القروض العقارية.والحصول في الحال على السيولة .وهذا يعني طريقة حديثة في إعادة التمويل .ففي النظريات السابقة كانت البنوك تقدم القروض من خلال الودائع التي بحوزتها ومختلف بنود الخصوم ، وتنتظر أجال التسديد وقد تتعرض لمختلف الإخطار. لكن بفضل هذا النموذج(*originate-to-distribute*) الذي يعتمد على التوريق فالبنك ينقل مختلف الأخطار إلى السوق ويتحصل على التمويل الملائم يسمح هذا النموذج(إبرام القروض ثم توزيعها) للبنوك ببيع السندات لمجموع متنوعة من المستثمرين ،كما يسمح تحول البنوك من مجرد تقديم القروض والاحتفاظ بها في الميزانية إلى غاية تسديد القروض وتحمل مخاطر(معدل الفائدة ،عدم التسديد ،تجميد الأموال) إلى تقديم القروض ثم التنازل عنها أي بيعها إلى مستثمرين في السوق المالي وهكذا التخلص من المخاطر السابقة الذكر وتحقيق السيولة وتطور هذا النموذج إلى البحث عن مستثمرين ثم تقديم القروض لكل طالبها بحيث تحويل 80 % من

[1] ***Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard ,*** *LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p191*

القـــروض الممنوحة الـــــموجـــودة بالميزانـــية إلى مستثمرين في ســـوق رأسمال ففي النظريات السابقة كانت الخصوم هي مصدر السيولة لكن في هذه النظرية بنود الاصول هي مصدر السيولة و لقد أثبتت هذا النظرية النموذج فعاليته في دعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

Le modèle 'originate to distribute' (OTD) s'est imposé aux Etats-Unis, les banques n'ayant plus vocation à détenir en bilan les prêts qu'elles avaient initiés mais à les vendre

والجدول الموالي يبين **حجم إصدار السندات الأمريكية.** (الوحدة مليار دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
حجم إصدار السندات	20500	21400	22700	24500	26000

المصدر: *P*atrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008p38

الشكل رقم (01): تطور حجم إصدار السندات.

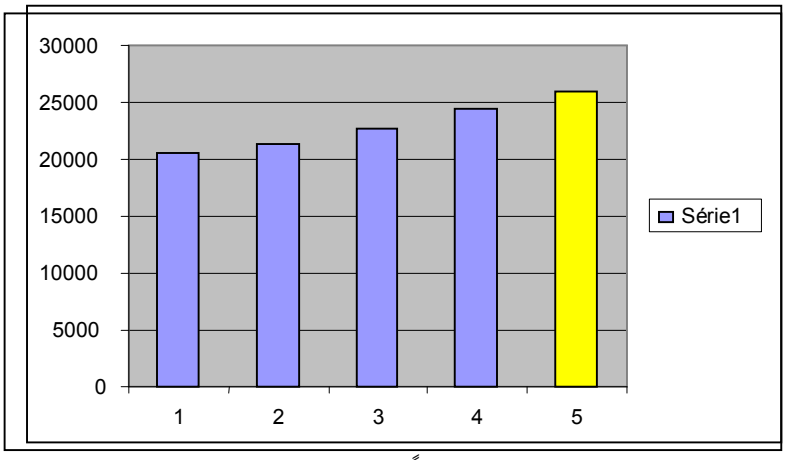

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (05) .

[1] - مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.

العمود الاصفر يبين حجم الأوراق المالية المصدرة في الولايات المتحدة سنة 2007 ولقد صاحب التطوُّر في أنشطة البورصات واتساع الأسواق المالية على المستوى العالمي تزايد التعامل في الأوراق المالية والمنتجات المستحدثة ،مثل:

ABS/CDO/CDS لأمريكية ،وسوف نشرح حسب **تطور التوريق في أمريكا** [1]:

1-مقومات نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها

تقوم هذه النظرية على إلية التو ريق الذي ظهر في أمريكا حسب 3 أشكال تاريخية :

1ـــ الطريقة التقليدية في التو ريق: *méthode classique de titrisation* التي ظهرت سنة 1970 حيث يتمُّ توريق القروض العقارية من المقرض الأصلي إلى مستثمرين جدد[2] عن طريق وسيط يتمثَّل في شركات تسمَّى ''الوسيلة ذات الغرض الخاص '' *Special Purpose Vehicle (S.V.P)* التي تشتري الدين من الدائن الأصلي، وهو البنك عادة، ثمَّ تصدر سندات جديدة تطرح للبيع مع انتقال الضمانات المصاحبة للدين الأصلي إلى السندات الجديدة.تسمى سندات رهنية *Mortgage Backed Securities*[3] *(MBS)* تباع في السوق ويتم تسديد قيمة السندات حين حلول الآجال إلى حاملي سندات من خلال تمرير مدفوعات القروض المجمعة في القائمة .و يسمح التوريق للبنوك المنشئة للسندات بالحصول على إيراد من الأتعاب على أنشطتها لضمان التغطية دون ان تترك نفسها عرضة لمختلف الأخطار،لأنها تبيع القروض التي تبرمها(*originate-to-distribute*) ،هذا الإيراد يذهب جزء كبير منه مكافآت للمديرين .

[1] *Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p101*

[2] Athmane Bouazabia ,Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels,[en ligne] ,juin 2006, Master Finance , Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008 http://www.memoireonline.com/11/06/268/m_titrisation-france-etats-unis-prets-immobiliers-residentiels (25/07/2016).P10

[3] – (سندات خاصة بمحفظة من القروض العقارية)ويمكن أن تقسم إلىRMBS أوCMBS سندات *Mortgage-Backed Securities* قروض منازل وسكنات أو سندات قروض بناءات تجارية وصناعية .

2 ــ الطريقة المحسنة للتو ريق : *La titrisation synthétique*

هذه الطريقة ظهرت في عام 1975 (**Le Pay through**) ، حيث يتم إصدار سندات الرهن العقاري (*Mortgage Backed Bonds*) ، **و** تتمثل في تحويل(توريق) القروض إلى واحد أو أكثر من المستثمرين مع تكوين محفظة لضمان المستحقات المالية للطوارئ ، مع تحمل شركات التأمين مختلف الخسائر والأخطار. هناك نوع آخر(ثالث) من السندات أنشئت في 1981 بضمان إضافي (*les Pay through bonds*)3

3- الطريقة الحديثة في التوريق : السندات الرهنية المضمونة ***Le Collateralized Mortgage Obligation (CMO)***

ظهرت هذه الطريقة سنة 1983 حيث يتم تجميع الديون (القروض العقارية) ثم تورق إلى عدة شرائح ، الشرائح الثلاثة الأولى تتفاوت في المدة (*A .B.C*) كما يلي :

ــ الشريحة *A* تستحق مابين 4 الى 7 سنوات.

ــ الشريحة *B* تستحق مابين 7 الى 10 سنوات.

ــ الشريحة *C* تستحق مابين 10الى 15 سنة.

تتحصل الشرائح الثلاثة على الفائدة منذ نهاية السنة الأولى بينما تتحصل الشريحة الأولى على رأسمالها في نهاية المدة الخاصة بها ثم يتم تسديد رأسمال الشريحة الثانية ، و فيما بعد رأسمال الشريحة الثالثة.وفي 1985 قامت *Marine Midland BanK*[1] ولأول مرة بتوريق مجمل القروض التي تخص قروض شراء السيارات بمبلغ 60 مليون دولار.وفي سنة 1986 تم توريق مجمع قروض بطاقات الائتمان بمبلغ 50 مليون دولار، وسميت السندات الناتجة *ABS Asset-Backed Securities* ، و هي سندات خاصة بمحفظة من قروض شراء السيارات و قروض استهلاكية ومجمل بطاقات ائتمان و قروض الطلبة.وفي 1987 قامت شركة الاستثمار دريكسال الأمريكية *Drexel la société* الغير موجودة حاليا (حلت)

[1] Inza DOSSO Utilisation rationnelle des Collateralised Debt Obligation (CDO) [en ligne],juin2008 Université Laval—Québec-canada,2008 *http://www.memoireonline.com/10/08/1592/m_utilisation-rationnelle-des-collateralised-debt-obligation-cdo1.html* ,(17/08/2016),P8

بإصدار التزامات الدين المضمون المهيكل عالي الدرجة ***CDO*** (نوع من السندات المهيكلة المستندة على قروض) بغرض تمويل شراء والاستحواذ على شركات اقتصادية.

تعريف ***CDO***(*Collateralized Debt Obligation*) سندات دين مضمونة :

هي عبارة عن سندات مضمونة بمجموعه من الأصول تتمثل في غالب الأحيان من قروض بنكية ومن سندات عادية مصدرة من *SPV* وسيلة ذات الغرض الخاص (جهاز مكلف بالتوريق) والتي تشتري سندات *collateralized bond obligation* مصدر من شركات اقتصادية أو بنوك ، أو قروض بنكية *collateralized loan obligation*.إذن *CDO* عبارة عن سندات مستندة على محفظة متنوعة من الديون أي ديون غير متجانسة مما يجعله دين ذا جودة عالية ويتم عادة تجزئة *CDO* إلى ثلاث مقاطع (*tranches*)

حسب الشكل2 التالي :

الشكل رقم 2 : مخطط التوريق المحسن باستعمال شرائح *CDO*

المصدر : من إعداد الباحث

المقطع الأول : *equity* يمثل نسبة 5% من المجمع يتعرض هو الأول لنسبة من الخسارة إذا وقعت **المقطع الثاني :** *mezzanine* يمثل نسبة 10% من المجمع يتعرض بدوره إلى الخسارة إذا لم يكفي المقطع الأول. **المقطع الثالث :** *senior* يمثل نسبة 85% من المجمع يتعرض للخسارة إذا لم يكفي المقطع الأول والثاني. و هذا ما يجعل المقطع الثالث عالي الجودة ويتحصل على تنقيط *AAA*أو*AA* من هيئات التنقيط بينما يتحصل المقطع الثاني على *A* أو*BB* أما المقطع الأول غير مصنف ، لكن بالنسبة للفوائد فإن المقطع الأول هو الذي يحصل على العائد الأعلى ثم الثاني اقل من الأول ثم المقطع الثالث اقل من الثاني .بالنسبة للمدة عادة المقطع الثالث والثاني لاتتجاوز5 سنوات أما المقطع الأول المدة غير محددة والفكرة كانت أن المقطع الأول يستحوذ عليه منشئ السندات أما الثاني والثالث للمستثمرين لكن في الآونةالأخيرة ازداد الطلب على المقطع الأول نظرا لعائده الأعلى.مما شجع *SPV* و وكالات تحديد المراتب إلى تصنيفه في دور توريق ثاني[1]. ومنذ ذلك التاريخ مافتئ سوق السندات الناتجة من التوريق يزدهر.وحقق للولايات المتحدة بفضله نمو سريعا .

[1] للإطلاع على المزيد انظر الملحق بمجلة التمويل و التنمية ص 10 العدد 2 المجلد 45 ،جوان 2008

المحور الثالث : تطبيقات النظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " في الجزائر

أولا :محاكة تطبيق النظريات في بنك التنمية المحلية

تم إنشاء بنك التنمية المحلية الجزائري « BDL » بمرسوم رقم 84-158 ليوم 30 أفريل 1985، تتمثل المهمة الرئيسية لبنك التنمية المحلية في تمويل ومواكبة المؤسسات العمومية المحلية في تطورها الجهوي والوطني تم تحول بنك التنمية المحلية في 20 افريل 1989 إلى شركة ذات أسهم ، ذات رأس مال اجتماعي مقدر بـــ1440 مليون دينار جزائري مهيكل جغرافيا من 153 وكالة متواجدة عبر كافة التراب الوطني الجزائري . يعتبر بنك التنمية المحلية الجزائري بحق بنك نموذجي تدرج في تطبيق النظريات المفسرة للعمل المصرفي في دولة الجزائر المستقلة،حيث بدء البنك أعماله بفلسفة وسلوك حذر في مجال تقديم القروض واقتصرت في البداية من سنة 1985 إلى غاية 1987 تغطية أجور عمال والمواد الأولية لتلك المؤسسات إي تطبيق النظرية الأولى والثانية (نظرية القروض التجارية ونظرية التبديل)وابتداء من سنة 1990 بدء البنك يطبق النظرية الثالثة الدخل المتوقع والنظرية الرابعة عندما أقرت دولة الجزائر قانون القرض والنقد سنة 1990 الذي يتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبداية من السنة 1994، تم توسيع نشاط هذا البنك ليصبح بنك شامل ينشط في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية وبالتالي تطبيق النظرية الخامسة .بدء البنك يطبق النظرية الحديثة ابتداء من إنشاء شركة إعادة التمويل ألرهني (SRH) سنة 1997 وشركة ضمان القرض العقاري 1997، بهدف تسيير شروط الإقراض السكنى حسب الطريقة في الشكل التالي:

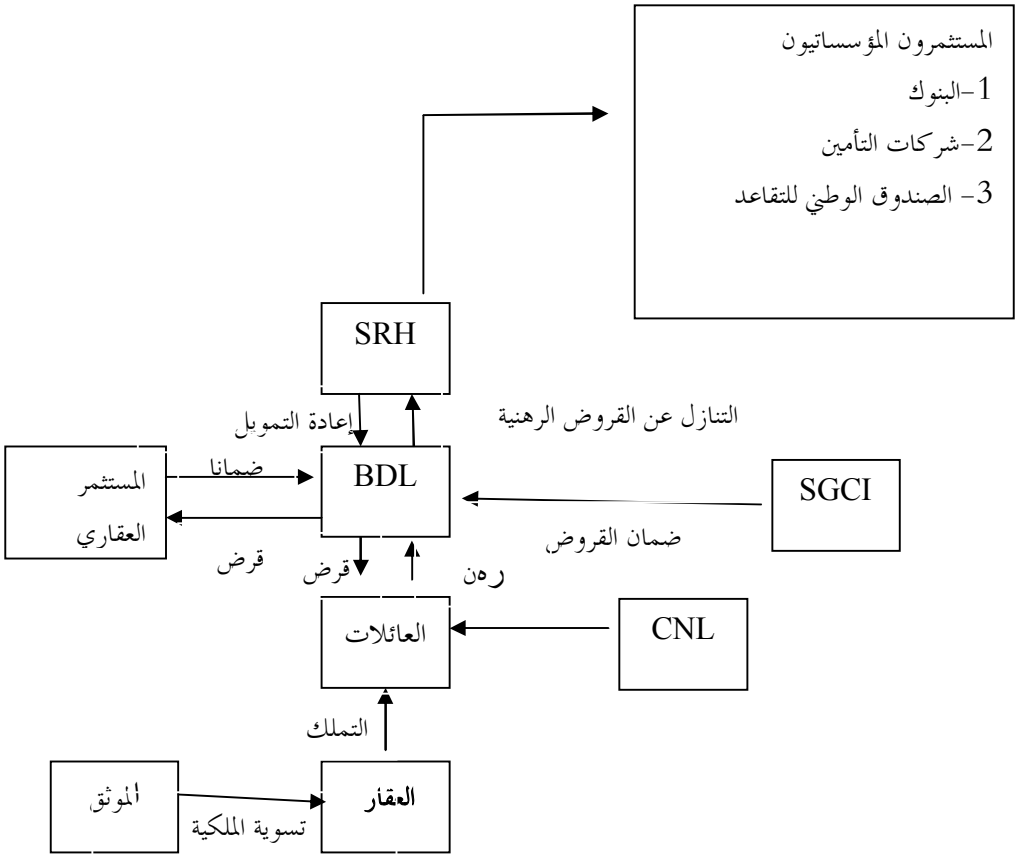

يوضح الشكل السابق ، تطبيق نموذج إبرام القروض ثم توزيعها في الجزائر

يبرم البنك قرض لشراء عقار مع زبون (عائلة) بمعدل 7,16%وتكون التسوية في رهن العقار لدى موثق تتحصل العائلة مباشرة على إعانة لشراء سكن تصب في حساب لدى البنك فالوسيلة ذات الغرض الخاصة في الجزائر هي شركة إعادة التمويل ألرهني هذه الشركة تقوم أيضا بإصدارها للأوراق المالية ، كما تقوم بدور المنظم حيث تهتم بالتركيب المالي لعملية التو ريق . أما بنك التنمية المحلية فهو المؤسسة التي أبرمت القروض وسوف تتنازل عنها بشرط تأمينها لدىSGCI لقد مولت شركة إعادة التمويل ألرهني srh بهذه الصيغة بنك التنمية المحلية bdl بمعدل 5.33%مع إصدار سندات لأول مرة في السوق المالي ابتداء من 13 جويلية 2003 وذلك على دفعتين: -الأولى كانت تمثل مبلغ 1329998000 دج وبتاريخ استحقاق حدد ب 2006/7/15 وعلى أساس 4%كوبون سنوي وكان العائد 3.72 %

- الثانية بمبلغ 1179097000 دج وبتاريخ استحقاق حدد ب 2008/7/15 وعلى أساس 4.5%كوبون سنوي وكان العائد 4.16 %إن عملية الإصدار هذه التي شارك فيها خبراء من كندا ،تهدف إلى تفعيل السوق العقاري ، حيث تسعى إلى تطوير الإمكانية التمويل السكنات عن طريق السوق ومدخرات المواطنين[1] .المستثمرون الذين اقتنوا السندات هم البنوك،شركات التأمين ،صناديق التقاعد بعد صدور قانون التوريق في الجزائر سنة 2006 كقانون ينظم هذه العملية المالية دون وجود فعلي لها. و قانون التوريق أو ما يصطلح عليه في القانون الجزائري بـــ " **توريق القروض الرهينة** "، القانون رقم 06-05 الصادر في 20 فبراير2006 ، ويمكن تلخيص هذا القانون في النقاط التالية

- يهدف هذا القانون لتحديد الإطار القانوني لتحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية.

-يقتصر دور مؤسسة التوريق في الجزائر حسب القانون، على شراء القروض التي تمنح من طرف المؤسسات المتنازل عنها في الذمة المالية لمؤسسة التوريق .بمجرد أن تصبح عملية التوريق فعلية مع ضرورة نقل الضمانات و التأمينات المتعلقة بالقروض لمؤسسة التوريق.

-رغم وجود هذا النص القانوني إلا أن التطبيق الفعلي لتقنية توريق القروض ما يزال يندرج ضمن المشاريع المستقبلية لمؤسسة إعادة التمويل الرهني [و هي مؤسسة مالية تم إنشائها في 1997 لغرض إعادة تمويل القروض الرهينة] .أصبحت شركة إعادة التمويل ألرهني srh تمول البنوك في إطار التوريق العقاري بصيغتين :

-**الأولى** (إعادة تمويل مع حق الرجوع refinancement avec recours) ليس فيها تحويل للضمانات بل تبقى للبنك و شركة إعادة التمويل الرهني SRH تمنح البنك تمويلا على شكل قرض مقابل سند لأمر و نظرا لضعف هذا الضمان الذي لا يقبل بنك الجزائر خصمه أو سداده عادة إذا لم يكن البنك المحرر رصيد فان شركة SRH تطالب بضمانات أخرى فمثلا طلبت من بنك التنمية المحلية BDL اذونات الخزانة les bons de trésor في عملية تمت بين سنتي 2002و 2003

[1] - Farida Kebri, la SRH émet 3 milliards d.a en obligations, le quotidien d'oran, P5, lundi 14 juillet 2003.

-الثانية(إعادة تمويل دون حق الرجوع refinancement sans recours و فيها يتم تحويل كافة الرهونات و الضمانات إلى شركة إعادة التمويل الرهني SRH حسب القانون الحالي للتوريق مقابل الحصول على تمويل منها مع بقاء تسيير الديون أو القروض في يد البنك مقابل عمولة .

ثانيا : أثر تطبيق النظرية الحديثة على بنك التنمية المحلية:

- لقد قام بنك التنمية المحلية بعملية سنة 2004توريق محفظة القروض العقارية الممنوحة بقيمة 4909431000دج، مبرمة بسعر فائدة 7,16%. وأن هذه القروض مرجحة بنسبة 50% تماشيا مع مقررات لجنة بازل؛

- الحصص المصدرة من طرف شركة التوريق تأخذ التصنيف AAA،معنى هذا أن الترجيح المطبق على هذه الحصص هو 20% ،

- عملية التوريق ينتج عنها نوع واحد من الأوراق المالية من فئة "الأوراق المالية الناقلة للتدفقات المالية "(Pass Through)،

- معدل سعر الفائدة المطبق من طرف شركة التوريق على بنك التنمية المحلية هو 5.33 % (هذا المعدل يتضمن مصاريف تركيب العملية). سمحت عملية التوريق للبنك بالحصول على سيولة حالية، إذ يستطيع إعادة استعمال المبالغ المتحصل عليها، في منح قروض أخرى مهما تكن طبيعتها، قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل وهذا حسب سياسة البنك الداخلية.

- مستلزمات رأس المال:إن عملية اللجوء إلى إعادة التمويل باستعمال النظرية الحديثة تسمح للبنك بتحرير مستلزمات رأس المال فإذا كان ضمن موجودات البنك ما قيمته **4909431000 دج** من محفظة القروض العقارية الممنوحة بنسبة ترجيح تساوي 50% وتحقيقا لمبدأ الحد الأدنى القانوني الذي يمثل 8% من القروض المرجحة، فإن مستلزمات رأس المال ستكون مساوية إلى : **196377240دج**

حيث: 196377240= 490946100x 50 % 8x%

وبافتراض أن نسبة ترجيح الحصص المصدرة يساوي 20% فإنه ينتج لدينا ما قيمته **78550896دج** من مستلزمات رأس المال حيث: 7855896= 490946100x 20 % 8x%وبما أن: 196377240 -78550896 =117826344

هذا يعني تطبيق النظرية الحديثة يعطي اقتصاد في رأس المال مقدر ب 117826344 دج، والذي يمنح للبنك إمكانية استعماله في توظيفات أخرى.لقد بلغ مجموع التمويلات الممنوحة سنة 2008 من طرف شركة إعادة التمويل ألرهني srh حوالي 10 مليار دج إستفاد منها bdl أما المستثمرون في شراء سندات شركة إعادة التمويل الرهني srh شركات التأمين و البنوك وبعض المؤسسات ذات الطابع المالي والاجتماعي مثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

الخاتمة :

إنّ نشاط البنوك التجارية يختلف من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النّمو الاقتصادي، و يمكن القول أن هناك عدة نظريات تناولت بالبحث و الدراسة و التفسير، وبوجهات نظر مختلفة، سلوكيات البنوك **و**من خلال ما تم التطرق أليه الجانب النظري من البحث والجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى:

- إن البنك عندما يقدم قروض قصيرة الأجل فهو يطبق النظرية الأولى وعندما يقتني أوراق مالية معدة للبيع فهو يطبق النظرية الثانية وعندما يقدم قروض لمشروعات صناعية ذات دخل متوقع فهو يطبق النظرية الثالثة وعندما ينمي جانب الخصوم فهو يطبق النظرية الرابعة وعندما يقتني حصص في الشركات ويقدم المشورة فهو يطبق النظرية الخامسة وأخيرا إذا قام ببيع القروض التي ابرمها فهو يطبق النظرية السادسة
- قد حقق النموذج إبرام القروض ثم توزيعها نجاحات مميزة في البيئات التي طبق فيها ، أذ أن نجاح العديد من بلدان العالم في الاسواق المالية العالمية وفي تطورها الاقتصادي يعزى الى هذا التطبيق ويبين حالة التقدم التي تشهدها الدول الأكثر تقدما .
- تتشابك في الاقتصاد مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك والتي تطبعها بطابع معين وربما أثرت على طبيعتها التنظيمية وعلى أنشطتها وخدمتها التي تقدمها إلى الجمهور وكما قد حصل في توجه المصارف التدرج في تطبيق النظريات .

- تعد البنوك أحد أنواع المؤسسات المالية الوسطية التي لها دور حيوي مهم في الاقتصاد من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة
- أن الواقع العملي يؤكد عدم وجود نظرية وحيدة جاهزة يمكن أن تصلح لكل الظروف زمانا ومكانا بوصفها إستراتيجية يمكن اعتمادها في أدارة أموال المصارف ويمكن أن تلبي كل الاحتياجات وفق صيغ تتلاءم مع ظروفها والمتغيرات التي تحيط باه وطبيعة الأهداف التي تتحرك من خلالها والموائمة بين هذه النظريات قد ينتج **النظرية العامة للبنوك** .
- يعد بنك التنمية المحلية الجزائري رائدا في التدرج في النظريات وأول مستعمل للسيولة الناتجة من تطبيق النظرية الحديثة في الجزائر

قائمة المراجع:

1- سيد الهواري ، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

2- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.

3- عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد ، إدارة الائتمان، وائل للنشر، الأردن، 1999.

4- مجلة التمويل و التنمية العدد 2 المجلد 45 ،جوان 2008.

5- مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية 1998.

6- منير ابراهيم هندي : الفكر الحديث في ادارة المخاطر – الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات – الجزء الأول : التوريق ، الإسكندرية ، منشأ المعارف ،2003

7- عبيد على أحمد الحجازي،" التوريق و مدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 10.

8- نبذة عن الأوراق المالية المضمونة بأصول (Asset Backed Scurities)، بورصتي القاهرة و الإسكندرية، الموقع الالكتروني:
http://www.alexcham.org

9- Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ **Bank Management**_ The dryden press Harcourt College Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A.

10- Rose, Peter S._ **Commercial Bank Management** _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999, Singapore.

11- Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008

12- Athmane Bouazabia ,Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels,[en ligne] ,juin 2006, Master Finance , Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008 .

13- Farida Kebri, la SRH émet 3 milliards d.a en obligations, le quotidien d'oran, P5, lundi 14 juillet 2003.

.

واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية
من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات (DEA)

أ.طلحة عبد القادر – جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة–
أ. يزيد قادة – جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة–
أ.د . صوار يوسف – جامعة د. مولاي طاهر – سعيدة–

الملخص :

تهدف الورقة البحثية إلى المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب لامعلمي للبيانات المطوقة (DEA) وذلك للوقوف على مدى واقعية البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة في استغلال المدخلات (الموارد) لتحقيق أقصى ما يمكن من المخرجات ، حيث تم اختيار عينة من البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الشرق الأوسط تتكون من (50%) من البنوك الإسلامية و (50%) من البنوك التقليدية وبالاعتماد على تشكيلة من ثلاثة مدخلات هي التكاليف الكلية ، متوسط اجر العامل وسعر رأس المال العيني و تشكيلة من ثلاثة مخرجات تتناسب مع طبيعة البنوك ،وقد توصلت الدراسة باستعمال برنامج (XLDEA) إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك التقليدية أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية سواء في استغلال المدخلات (الموارد) بشكل امثل لتحقيق المخـــرجات (توجه مدخلي) أو في تحقيق أقصى ما يمكن من المخرجات باستخدام المدخلات المتاحة (توجه مخرجي) ، حيث تبين بتطبيق نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) الذي يفترض أن كل البنوك تمر بمرحلة عوائد الحجم الثابتة أن حوالي (66%) من البنوك الإسلامية لم تحقق الكفاءة النسبية التامة في المقابل كان هناك (33%) فقط من البنوك التقليدية لم تستطيع تحقيق الكفاءة النسبية التامة ، أما بتطبيق نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) الذي يأخذ بعين الاعتبار صفة عوائد الحجم التي تمر بها البنوك فقد تبين أن حوالي (33%) من البنوك الإسلامية لم تصل إلى الكفاءة النسبية التامة في المقابل كان هناك (16%) فقط من البنوك التقليدية لم تصل إلى حد الكفاءة .

الكلمات المفتاحية : أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات ، الكفاءة النسبية ، عوائد الحجم الثابتة ، عوائد الحجم المتغيرة .

Abstract :

The aim of this research Paper is to compare between the Islamic banks and traditional banks from the perspective of efficiency, by using the method (DEA) in order to stand on how realistic Of Islamic banks as an alternative to the traditional banks from the perspective of efficiency in the use of inputs (resources) to achieve the maximum possible of outputs, where a sample of Islamic and traditional banks has been chosen in the Middle East area consists of (50%) of Islamic banks and (50%) of traditional banks and depending on the combination of three inputs which are: the total cost, the average worker's wage and the price of material capitaland a variety of three outputs commensurate with the banks' nature, the study concluded by using (XLDEA) program to a set of results the most important is that traditional banks are more efficient than Islamic banks both in the exploitation of inputs (resources) optimally to achieve the outputs (orientation Input) or in achieving the maximum possible outputs using the available inputs (orientationoutput), where it was found by the application of the (CCR) model , which assumes that all banks undergoing by the phase of (CCR) that yields approximately (66%) of the Islamic banks have not achieved full relative efficiency in contrast there was a (33%) only from traditional banks could not achieve full relative efficiency, otherwise the application of the (BCC) model, which takes into account the quality of returns to scale experienced by banks has been shown that about 33% of Islamic banks did not reach the full relative efficiency in return There was (16%) of traditional banks did not reach to the level of efficiency.

Key words:

Data Envelopment Analysis , relative efficiency, constant returns to scale, variable returns to scale.

المقـــــدمـــــــــــة:

لقد شهد القطاع المالي في السنوات الاخيرة عددا من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية و التي انعكست اثارها على الانشطة الاقتصادية العالمية في كافة المجالات ، وفي ظل هذه البيئة برزت البنوك الاسلامية كظاهرة جديدة ميزت الربع الاخير من القرن العشرين ، وقد استطاعت هذه البنوك خلال هذه الفترة القصيرة ان تخطو خطوات متسارعة في شغل حيز مهم حيث باتت طرفا فاعلا في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد ظهور

الازمة المالية العالمية التي كان من اهم نتائجها هو بروز البنوك الاسلامية كمؤسسات مالية داعمة للاستقرار المالي ، ذلك بسبب طبيعة عمل هذه المؤسسات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في الاساليب والادوات التي تعتمدها في عملها ، وعلى العكس من ذلك تماما بالنسبة للبنوك التقليدية (الربوية) التي كانت سببا في حدوث هذه الازمة والتي ادت الى افلاس الكثير من هذه البنوك ، الامر الذي احدث طلبا متزايدا على البنوك الاسلامية كبديل ناجح عن النموذج التقليدي (الربوي) في العمل المصرفي

ان طرح البنوك الاسلامية كبديل للبنوك التقليدية يفرض عليها مواجهة العديد من التحديات ، لعل من اهمها هو ان تقوم البنوك الاسلامية بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية لا تقل عن كفاءة البنوك التقليدية ، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى كفاءة البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية باستخدام اسلوب لا معلمي هو أسلوب التحليل التطويقي للبيانات .

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في السؤال التالي :

ما مدى واقعية البنوك الاسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة وفقا لنتائج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات؟

ومن اجل معالجة هذه الإشكالية ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين :

- **الجانب الاول** : يتعلق بالاطار النظري للدراسة ويحوي النقاط التالية :
  - مفهوم البنوك الاسلامية ، نشأتها واهم الاختلافات بينها وبين البنوك التقليدية .
  - مفهوم الكفاءة النسبية لدى فاريل .
  - عرض اهم الدراسات السابقة .
- **الجانب الثاني** : يتعلق بالاطار التطبيقي ويشمل ما يلي :
  - كيفية استخدام اسلوب (DEA) في ايجاد مؤشرات الكفاءة .
  - عرض النتائج ومناقشتها.

I - الاطار النظـــــــــري للدراســـــــــــــــة

1) ماهية البنوك الاسلامية :

لقد اصبحت البنوك الاسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الامة الاسلامية فحسب ، ولكن في جميع بقاع العالم ، اذ هي منتشرة في معظم الدول ، مقدمة لذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة ، وقد اصبحت هذه البنوك واقعا ملموسا وفعالا تجاوز اطار التواجد لينفذ الى افاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر التي يواجها عالم اليوم ،الامر الذي يدفعنا الى سرد مجموعة من التعاريف للإحاطة اكثر بمفهومها :

أ-البنوك الاسلاميةهي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا و عطاءا وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية (مصطفى ناطق صالح معطوب ، 2012، ص292) .

ب- وعرفت ايضا بانها مؤسسات مالية ونقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها و تحقيق اقصى عائد منها وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اطار الشريعة الاسلامية السمحة (نهاد عبد الكريم واخر ،2013،ص184) .

ج- كما عرفها البعض الاخر بانها مؤسسات مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وانسانية واجتماعية تستهدف تجميع الاموال وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد بموجب قواعد و احكام الشريعة الاسلامية لبناء مجتمع التكافل الاسلامي (مدحت كاظم القريشي ، 2012)

يتضح مما سبق ان هناك اتفاقا بين هذه التعاريف المتعددة على كون البنوك الاسلامية تقوم على اسس وقواعد الشريعة الاسلامية ومبادئها وعدم التعامل بالفائدة (الربا) اخذا وعطاءا وبالشكل الذي يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2) نشأة البنوك الاسلامية :

يعود ظهور البنوك الاسلامية الى عام 1940م عندما انشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة ، وفي عام 1950م بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان من اجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الاسلامية ، الا ان المحاولات الجادة للتخلص من المعاملات الربوية بدأت في مصرفي عام 1963م عندما انشات مصارف الادخار المحلية في محافظة الدقهلية

.بمصروهي .بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين ،ثم تبعها انشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة لغرض جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن (حيدر يونس الموسوي واخر، 2009، ص 99-100) .

و لم تأخذ البنوك الاسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار الا في اوساط السبعينات عندما اقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الاسلامية المنعقد بجدة في عام 1974م انشاء البنك الاسلامي للتنمية الذي باشر اعماله في عام 1975م ليكون بذلك اول مؤسسة تمويلية دولية اسلامية في العالم ، ويتميز هذا البنك بانه بنك حكومات لا يتعامل مع الافراد في النواحي المصرفية ، وقد أعقبه بنك دبي الاسلامي في عام 1975م ليصبح اول بنك اسلامي ينشأه الافراد ، ثم تلاه بنك فيصل السوداني في عام 1977م وبعدها انتشرت البنوك الاسلامية في جميع انحاء العالم ، حتى ان البنوك التقليدية فتحت نوافذ او فروع للمعاملات الاسلامية مثل سيتي بنك و لويدز وغيرها(حيدر يونس الموسوي واخر، 2009، ص 100)

ان السرد التاريخي لاهم المؤسسات التي ساهمت في نشأة البنوك الاسلامية يعكس اهمية تلك المؤسسات في تطور هذه البنوك والى وصولها لمكانة تنافس فيها البنوك التقليدية على كل الاصعدة ، وتأتي هذه الاهمية من خلال وجود هذه البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في اكثر من 60 بلد من بلدان العالم حيث يوجد حاليا اكثر من 300 بنك ومؤسسة مالية اسلامية وتبلغ اصولها المالية حوالي 400 مليار دولار امريكي ويتراوح حجم تعاملاتها ما بين 120 الى 170 مليار دولار امريكي ، و القطاع المصرفي الاسلامي ينمو .بمعدلات كبيرة جدا تفوق (20 %) سنويا مما يعكس درجة التطور الحاصل حاليا في العمل المصرفي الاسلامي وفق أحكام الشريعة الاسلامية (مصطفى ناطق صالح معطوب ، 2012، ص302) .

وقد اتخذ انتشار البنوك الاسلامية أسلوبين متميزين تمثل الاول في انشاء المؤسسات المصرفية الاسلامية جنبا الى جنب مع البنوك التقليدية ، اما الاسلوب الثاني فتمثل في اعادة هيكلة كاملة للجهاز المصرفي ليتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية و الغاء البنوك التقليدية وهذا الاسلوب الاخير من التحول قد اتخذ بدوره طريقتين مختلفتين ايضا تمثل الاول في التجربة الايرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني .بما فيه الجهاز المصرفي الى نظام اسلامي شامل

، والثاني في التجربة الباكستانية اذ تضمن اسلمة الاقتصاد اسلوبا تدريجيا بدا اولا بأسلمة الجهاز المصرفي (حيدر يونس الموسوي واخر، 2009، ص 100)

3) الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية :

رغم تشابه كل من البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في الطبيعة المصرفية (تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية) الا انه توجد خصائص للبنوك الاسلامية تميزها عن البنوك التقليدية و التي تتمثل فيما يلي (مدحت كاظم القريشي، 2012) :

أ- التزام البنوك الاسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية في اعمالها عكس الحال في البنوك التقليدية ، فالأولى مؤسسات استثمارية ذات رسالة تنموية وانسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الامثل للموارد في حين ان الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والائتمان (الاستدانة) .

ب- البنوك الاسلامية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا وعطاءا ، وتعتبر النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات ، وانها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية الا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها المشروعة .

ج- هناك اختلافات فيما يخص الوساطة المالية ، حيث تستند الوساطة التقليدية على الدين و تسمح بتحويل المخاطر في حين ان الوساطة الاسلامية تستند على الاصول وترتكز على تقاسم المخاطر وتتحملها بالرغم من السعي لتقليلها .

د- ومن الاختلافات الجوهرية بين النموذجين هو ان النموذج الاسلامي لا يسمح بالاستثمار او تمويل ذلك النوع من الادوات المالية التي اثرت سلبا على البنوك التقليدية وكانت سببا في ظهور الازمة المالية العالمية في سنة 2008 م وهذه الادوات يسميها البعض الاصول الفاسدة.

ه- ان العلاقة بين البنوك الاسلامية واصحاب الودائع ليست قائمة على اساس دائن ومدين كما هو الحال في البنوك التقليدية ، بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

ومن هنا يتبين ان العمل المصرفي في البنوك الاسلامية له فلسفة مختلفة تماما عن فلسفة العمل في البنوك التقليدية ذلك ان الاخيرة تتاجر بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق ، فهي قائمة على الربا وليس على التعامل في السلع والخدمات باستثناء الخدمات المصرفية الخالية من المخاطرة ، وبالمقابل فان البنوك الاسلامية تتقيد بوظيفة النقود التي هي تسهيل انتقال

السلع والخدمات وتجنب الربا وتحل محله المشاركة سواء بين مال ومال (شركات الاموال) او بين جهد ومال (المضاربة الشرعية) .

4) الكفاءة النسبية :

الحديث عن هذا النوع من الكفاءة أو ما يسمى بالكفاءة النسبية يعود بنا إلى أكثر من 50 سنة مضت ، حين قام الاقتصادي الأمريكي Farrell سنة 1957 بقياس كفاءة القطاع الفلاحي ما بين الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع النقاط القصوى(حدود الإنتاج القصوى) (خالد منصور الشعبي ، 2004)

و خرج فاريل بدراسته تلك من أن الكفاءة الاقتصادية (التكلفية أو الدخلية) للمؤسسة تتكون من مكونين، هما:

أ- الكفـــــاءة الفنيـــــــــة:أي أن المنشأة تستخدم أقل ما يمكن من المدخلات كوحدات بغض النظر عن تكلفتها، و هذا يشير إلى عدم وجود هدر في المدخلات، هذا من جهة تقليل المدخلات أما من جهة تعظيم المخرجات (و هذا ينطبق على الإنتاج) فالمنشأة تكثر من المخرجات بغض النظر عن سعرها.

ب- الكفاءة السعرية: إذ أن المنشأة تحسن اختيار التشكيلة من المدخلات لغرض تقليل التكلفة، أما من جهة تعظيم المخرجات فالمنشأة تختار التشكيلة من المخرجات لغرض زيادة المداخيل، أي آخذة في الاعتبار السعر .

- وحسب تحليل فأريل فإن هناك طريقتان لحساب الكفاءة ، الأولى من جانب المدخلات وتسمى المؤشرات ذات التوجه المدخلي والثانية من جانب المخرجات وتسمى المؤشرات ذات التوجه المخرجي .

أ- المؤشرات ذات التوجيه المدخلي :

يمثل الشكل أدناه حدود الإنتاج من وجهة الاستخدام لمنشأة تنتج المخرج Y مستخدمة مدخلي الإنتاج X1 و X2 تحت ظروف تقنية تتميز بثبات عوائد الحجم.

الشكل رقم (1) الكفاءة الفنية والتخصيصية بالتوجه المدخلي لمنشاة تنتج المخرج y باستعمال مدخلين x1 وx2

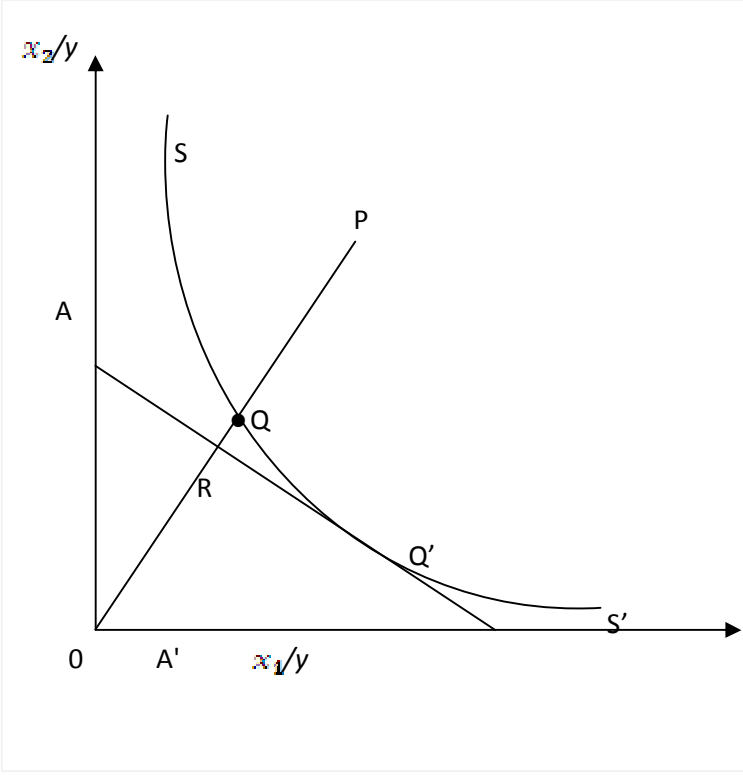

Source : Timothy J.Coelli and all,**An introduction to efficiency and productivity analysis ,**2end Edition , Springer Sciences +Business Media,New York,USA,2005,p52

- حيث SS' تمثل تقنية إنتاج وحدة واحدة من Y بأقصى كفاءة باستخدام المدخلات X1 و X2 و AA' منحى التكلفة المتساوية لإنتاج الوحدة.

- يمثل المنحنى SS' نقاط الاستخدام ذات الكفاءة الكاملة لإنتاج وحدة من الناتج y ،وعليه فإن النقطة P تعتبر أقل كفاءة من Q لإنتاج وحدة واحدة من Y وتعبر المسافة PQ عن مدى الانخفاض في الكفاءة الفنية حيث تشير إلى الكمية التي يمكن بها تقليص جميع المدخلات تناسبيا بدون تقليص الإنتاج، ويحسب مؤشر الكفاءة الفنية للمنشأة التي تنتج عند النقطة P على الشعاع OP بالقانون : $TE_i = \frac{OQ}{OP}$

* ويأخذ المؤشر القيم من 0 إلى 1 حيث القيمة 1 تدل على الكفاءة الفنية الكاملة للمنشأة.
* يمثل ميل المستقيم 'AA السعر النسبي للمدخلات .
* وبمعرفة هذا الميل يمكن حساب مؤشر الكفاءة التوظيفية للمنشأة على الشعاع OP بالقانون

$$AE_i = \frac{OR}{OQ}$$

* وتمثل المسافة RQ المقدار الذي يمكن به تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة من Y بتوظيف المدخلات حسب النقطة 'Q بدلا عن النقطة Q .

* تعرف الكفاءة الاقتصادية للمنشأة حسب القانون :

$$EE_i = \frac{OR}{OP} = \frac{OQ}{OP}.\frac{OR}{OQ} = TE_i \, xAE_i$$

أي أن الكفاءة الاقتصادية تساوي حاصل ضرب الكفاءة الفنية والكفاءة التوظيفية

أ- – المؤشرات ذات التوجيه المخرجي :

– تعرف الكفاءة من جانب المخرجات بالكمية التي يمكن بها زيادة المخرجات تناسبيا بدون تقليص كمية المدخلات.

يوضح الشكل أدناه الخريطة التقنية للمخرجات لمنشأة تنتج نوعين من المخرجات Y1 وY2 وتستخدم مدخل الإنتاج X1 تحت ظروف تقنية تتميز بثبات عوائد الحجم.

الشكل رقم (2) الكفاءة الفنية والتخصيصية بالتوجه المخرجي لمنشاة تنتج المخرجين y1 و y2 باستعمال المدخل x

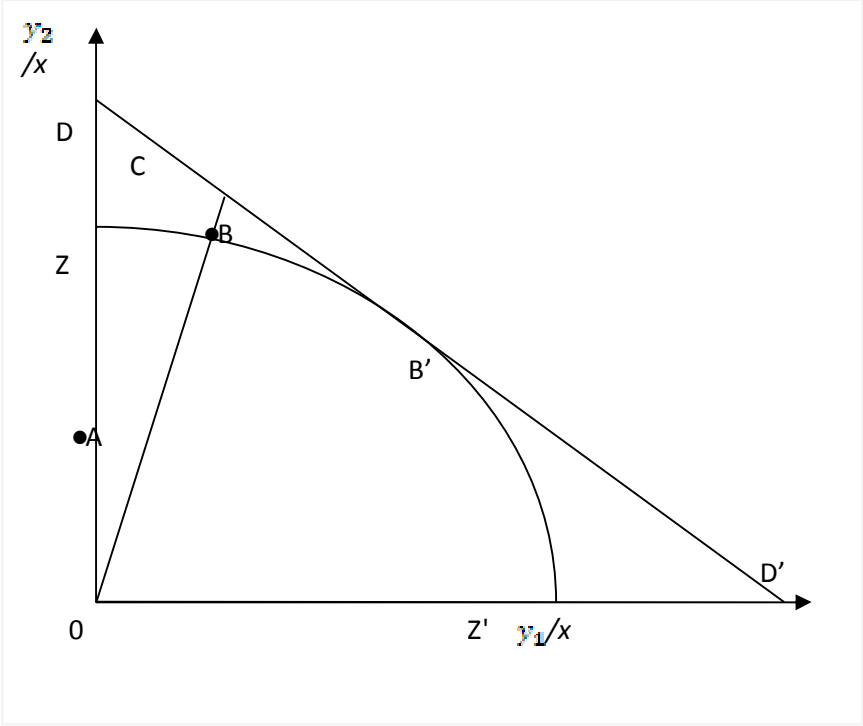

Source : Timothy . J.Coelli and all**, An introduction to efficiency and productivity analysis ,*2end***
Edition , Springer Sciences +Business Media, New York, USA,2005,p55

- حيث ZZ' يمثل منحنى إمكانية الإنتاج و DD' خط تساوي الإيرادات.

* تمثل النقطة A منشأة غير كفؤة لأنه يمكن زيادة إنتاج السلعتين Y1 و Y2 إلى مستوى النقطة B بدون أي زيادة في المدخلات، وعليه تحسب الكفاءة الفنية لهذه المنشأة على الشعاع OC بالقانون : $TE_O = \frac{OA}{OB}$

ويأخذ المؤشر القيم من 0 إلى 1 حيث تمثل القيمة 1 الكفاءة الفنية الكاملة.

* يمثل المستقيم DD' السعر النسبي للمخرجات ويحسب مؤشر الكفاءة التوظيفية للمنشأة التي تنتج عند النقطة B بدلا عن B' على الشعاع OC بالقانون : $AE_O = \frac{OB}{OC}$

* حيث المسافة BC تمثل الزيادة في الإيرادات التي يمكن تحقيقها بتوظيف المخرجات حسب المستوى 'B بدلا عن B .

* تعرف الكفاءة الاقتصادية الكاملة للمنشأة حسب القانون :

$$EE_O = \frac{OA}{OC} = \frac{OA}{OB} x \frac{OB}{OC} = TE_O xAE_O$$

* تتساوى قيم مؤشرات الكفاءة من جانبي المدخلات وجانب المخرجات فقط في حالة ثبات عوائد الحجم .

5) الدراسات السابقة :

أ- دراسة هواري معراج واخر (2011) " قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر : تناولت الدراسة قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر خلال سنة 2008 ، على عينة مكونة من بنك اسلامي واحد هو بنك البركة الجزائري وتسعة بنوك تقليدية منها خمسة بنوك اجنبية واربعة بنوك وطنية ، وقد تم استخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) في ظل فرضية تغير غلة الحجم (VRS) ، حيث اظهرت النتائج وصول ثلاثة بنوك الى كفاءة عالية وذلك باعتبارها مؤسسات وسيطة تستخدم ودائعها لتعظيم اجمالي عوائد الاصول .

ب- دراسة فيصل شيـــاد " محددات الكفـــاءة التقنية في البنـــوك الاسلامية باستخدام تحليل مغلف البيانات و نموذج التوبت ": تضمنت الدراسةقياس الكفاءة التقنية للبنوك الاسلامية ومعرفة اهم العوامل المؤثرة عليها ، وذلك من خلال تطبيق اسلوب التحليل التطويقي للبيانات وتقدير نموذج قياسي لمحددات الكفاءة التقنية لمجموعة من البنوك الاسلامية تشمل 18 بنكا اسلاميا تغطي 12 دولة ، خلال الفترة 2003-2009 مع استخدام نموذج الاثار العشوائية لبيانات البانل (البيانات المقطعية) لمعرفة محددات الكفاءة البنكية في المدى الطويل ، مستعينين في ذلك بنموذج التوبت (نموذج المتغيرات التابعة المحدودة او المحصورة) ، وقد اظهرت النتائج ان مستويات الكفاءة التقنية للبنوك الاسلامية مرتفعة ، حيث بلغت (91 %) كمتوسط عام ، وهذه النسبة ليست نفسها لجميع البنوك بل توجد من نسبته اقل واكثر ، فاقل مستوى للكفاءة بين بنوك العينة بلغ حوالي (60 %) مما يعني بشكل عام مقدرة البنوك الاسلامية على تحويل مدخلاتها الى مخرجات (للصيغ التمويلية والاستثمارات المختلفة) بأفضل اداء وبدون هدر و تضييع الكثير من الموارد المتاحة ، كما اظهرت النتائج تأثيرا طرديا بين حجم البنك ومستوى

كفاءته ، اذ بعد تصنيف البنوك الى ثلاثة أقسام أظهرت البنوك الكبيرة مستوى عالي من الكفاءة وصل الى (98,3 %) بتشتت طفيف يساوي (2,3 %) ، وبالتالي من العوامل المؤدية الى زيادة كفاءة البنوك الاسلامية حجم البنك ، حيث كلما زاد اجمالي الاصول (الذي تم استخدامه كمقياس لحجم البنك) زادت معه مستويات الكفاءة التقنية .

ج-دراسة شوقي بورقبة (2011) " تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية : دراسة تطبيقية مقارنة " : تناولت الدراسة تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة 2000-2008 ، وذلك باستخدام طريقة تحليل الحدود العشوائية (SFA) من خلال منهج الوساطة ، حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها : ان البنوك التقليدية اكثر كفاءة من البنوك الاسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة او في المزج بين هذه الموارد بشكل امثل ومن ثم التحكم في التكاليف ، وقد ارجع سبب عدم الكفاءة في البنوك الاسلامية الى نقص التحكم في التكاليف لدى البنوك الاسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية وهذا يعود حسب صاحب الدراسة الى مجموعة من الاسباب : يتمثل السبب الاول في ارتفاع مصاريف الموظفين لديها من خلال وضع اجور مرتفعة لجلب اطارات مؤهلة ، بالإضافة الى قيام البنوك الاسلامية بدورات تكوينية و تدريبية لموظفيها لتأهيليهم على العمل البنكي الاسلامي ، حيث تشكل الموارد البشرية في البنوك الاسلامية مشكلة حقيقية ، اما السبب الثاني فيتمثل في وجود هيئة رقابة شرعية تتحصل على اجور عالية تزيد من تكاليف البنوك الاسلامية ومن ثم تضعف من كفاءتها في التحكم في التكاليف ، اما السبب الثالث فيكمن في ان البنوك الاسلامية تعمل في الحجم الصغير مقارنة بالبنوك التقليدية .

د-دراسة خديجة محمد خالدي (2009) " عدالة و كفاءة البنوك الاسلامية : تحليل نظري ورياضي " :تضمنت هذه الدراسة المبادئ، الأعمال والخصائص التي يتميز بها العمل البنكي الإسلامي وبيان بأنها تؤهله إلى أن يكون نظاما بنكيا أكثر كفاءة، وعدالة. وفي هذا الإطار يمكن تصور أربعة نماذج للبنك الإسلامي:

- النموذج الأول: تتحدد فيه علاقة البنك الإسلامي في كلا طرفي الوساطة على أساس عقد المضاربة ويسمى بنموذج المضارب يضارب.

- النموذج الثاني: هو نموذج الوساطة المالية القائم على عقد المضاربة في جانب الإيداع وعلى عقد المشاركة في جانب التوظيف.

- النموذج الثالث: يعتمد على عقد المضاربة في جانب الإيداع وعلى عقود الضمان أو المداينة (كالمرابحة والاستصناع والإجارة والسلم...) في جانب التوظيف، وهو النموذج الشائع للبنوك الإسلامية.

- النموذج الرابع: يرتكزعلى عقد المضاربة في جانب الإيداع وعلى المتاجرة في جانب التوظيف.

وقد بينت الدراسة بأن النموذج الأول يفضل النموذج الثاني فالنموذج الأول هو النموذج التام للوساطة المالية، بينما النموذج الثالث هو أقل كفاءة من النموذجين الأول والثاني، أما النموذج الرابع فبالإضافة إلى أنه نموذج غير كفؤ، فهو يبعد البنك الإسلامي عن وظيفته الرئيسية كوسيط مالي وله آثار سيئة على التجارة والتجار.

كما بينت التنائج رياضيا بأن عقد المضاربة يحقق عائد أكبر- مقارنة بعقد القرض بالفائدة - وأن أقصى احتمال للخسارة في هذه الحالة هو في الحدود الدنيا.

ه-دراسة بدر هشام قمر الدين واخرون (2008) " تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك الاسلامية والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا " :عالجت هذه الدراسة تقييم كفاءة عمليات البنوك الاسلامية في ماليزيا ، من خلال استخدام كفاءة التكاليف وكفاءة الارباح بالنسبة للبنوك الاسلامية وكذا نوافذ المنتجات الاسلامية بالنسبة للبنوك المحلية والاجنبية ، وذلك من خلال تطبيق طريقة التحليل التطويقي للبيانات والتي تعطي العديد من انواع الكفاءة مثل الكفاءة التخصيصية ، الكفاءة الفنية ، كفاءة الحجم ، التي توضح الفرق بين كفاءة التكاليف وكفاءة الارباح في مختلف البنوك الاسلامية محل الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى نتيجة اساسية مفادها ان البنوك الاسلامية محل الدراسة اكثر كفاءة في التحكم في التكاليف نسبيا منها في توليد الارباح .

و-دراسة حميم احمد مختار واخرون (2007) " الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في البنوك الاسلامية في ماليزيا " :تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة البنوك

الاسلامية و النوافذ الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة 1997-2003 من خلال قياس الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات ، ولقد توصل الباحثون الى مجموعة من النتائج اهمها :

- في المتوسط كفاءة البنوك الاسلامية ارتفعت خلال فترة الدراسة .
- البنوك الاسلامية اكثر كفاءة من النوافذ الاسلامية ولكنها اقل كفاءة من من البنوك التقليدية
- النوافذ الاسلامية في البنوك الاجنبية اكثر كفاءة من النوافذ الاسلامية في البنوك المحلية .

II - الاطار التطبيقي للدراسة

1) أسلوب التحليل ألتطويقي للبيانات (DEA) :

- يعرف هذا الأسلوب على أنه طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات المتجانسة (وحدات اتخاذ قرار) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات وهذا بناء على الأداء الفعلي لها (علي بن صالح بن علي الشايع ، 2008 ، ص67) .

- ويتم ذلك عن طريق قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة أو وحدة اتخاذ قرار، ثم مقارنة هذه النسب بالطريقة الكسرية، فإذا حصلت وحدة على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح حدود كفؤة ، وتقاس درجة عدم كفاءة الوحدات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين (1) الذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين (0) الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة (Quey-Jean-yeh,1996,P981) .

2)نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) :

أ- نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) :

- هو النموذج الأساسي الذي قام بوضعه كل من (Charnes, Cooper and Rhodes) ويعتمد هذا النموذج على أساس أن التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفؤة يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية المخرجات التي تقدمها وقت تحركها إلى الحدود الكفؤة، وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الإنتاج (Constant Returns To Scale)

موقع جدار الحدود سواء مدخلي أو مخرجي، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي :

- بافتراض أنه لدينا 05 وحدات (P5, P4, P3, P2, P1)(DMU) لديها مدخل واحد (X) ومخرج واحد (Y) بعد تمثيلها بيانيا يظهر كما في الشكل أدناه حيث أن الوحدة P2 تظهر كفؤة بينما بقية الوحدات تظهر غير كفؤة، ولتخفيض استعمالها من المدخل (X) يجب الاتجاه أفقيا نحو الحدود الكفؤة ويعني هذا أننا نحافظ على نفس القدر من المخرجات لكن بتخفيض المدخلات وذلك بالنسبة للكيفية التي تنتج بها الوحدة P2 ، ويعبر السهم الرابط بين الحدود الكفؤة وبين النقاط غير الكفؤة P1 ، P3 ، P4 ، P5 عن نسبة عدم كفاءة هذه الوحدات بالمقارنة مع الجدار الذي ترسمه الوحدة الكفؤة (P2) ، وهذه الأخيرة لكونها على الحدود الكفؤة فلا مجال للتحسين ، أي نسبة كفاءتها 100% .

الشكل رقم (3) نموذج CCR بالتوجه ألمدخلي

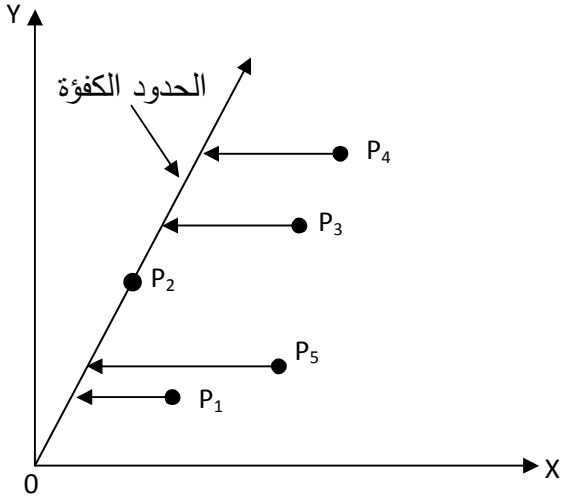

Source :W.W.Cooper-L.M.Seiford-Joe Zhu,**Handbook on Data Envelopment Analysis** , Kluwer Academic Publishers , New York , USA, 2004, P 16.

وكذلك الأمر بالنسبة للتوجه ألمخرجي، تظهر الوحدة (P2) كفؤة بينما الوحدات الأخرى تظهر غير كفؤة، ولزيادة إنتاجها من المخرج Y يجب التوجه عموديا إلى الحدود الكفؤة، ويعني هذا أننا نحافظ على نفس القدر من المدخلات لكن بزيادة المخرجات بالنسبة للكيفية التي تنتج بها الوحدة P2 ، ويعبر السهم الرابط بين الحدود الكفؤة وبين النقاط غير الكفؤة P5, P4,

P3, P1 عن نسبة عدم كفاءة هذه الوحدات بالمقارنة مع الجدار الذي ترسمه الوحدة الكفؤة P2 ، هذه الأخيرة لكونها على الجدار (الحدود الكفؤة) فلا مجال للتحسين أي كفاءتها 100%

الشكل رقم (4) نموذجCCR بالتوجه ألمخرجي :

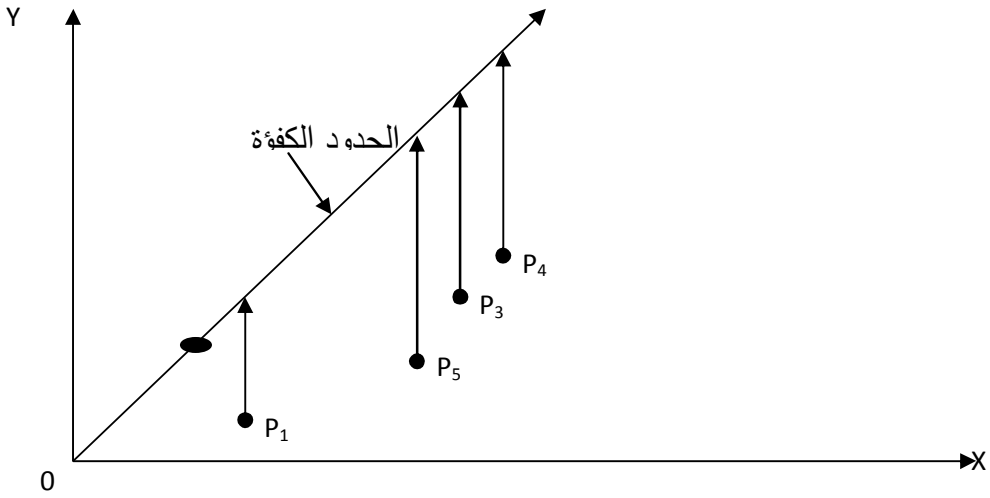

Source :W.W.Cooper-L.M.Seiford-Joe Zhu,**Handbook on Data Envelopment Analysis** , Kluwer Academic Publishers , New York , USA, 2004, P 16.

3) الصياغة الرياضية لنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) :

- نفترض أنه لدينا مجموعة n من وحدات اتخاذ القرار DMU : : (DMUJ J=1,2,……,n)

- هذه الوحدات تنتج عدة مخرجات Yrj ،حيث أن rهوعدد المخرجات : (r=1,2,……,s)

- وذلك باستخدام عدة مدخلات xij ،حيث أن iهوعدد المدخلات : (i=1,2,……,m)

- يكون النموذج الرياضي على النحو التالي (Joe Zhu- Wade D.Cook, 2007, P02) :

$$* \ MAX \ \frac{\sum_{r=1}^{s} U_r Y_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} V_i X_{io}}$$

$$* \ \frac{\sum_{r=1}^{s} U_r Y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} V_i X_{ij}} \leq 1 \quad \begin{matrix} i = 1,2,.....,m \\ r = 1,2,.....,s \\ J = 1,2,.....,n \end{matrix}$$

$$* \ U_r , V_i \geq 0$$

4)الصيغة الثنائية (DUAL)للبرنامج السابق :

- إن البرنامج المقابل (DUAL) يهدف إلى تقديم تحليلات ومؤشرات مختلفة لم يكن بالإمكان الحصول عليها باستخدام النموذج الأصلي ، كما أن خطوات وإجراءات حل النموذج المقابل هي أقل بالمقارنة بالنموذج الأصلي.

- بعد التحويل تصبح صيغة البرنامج المقابل (DUAL) على الشكل التالي :

$$MIN \ \theta$$

$$S / C$$

$$\sum_{J=1}^{n} \lambda_J X_{iJ} \leq \theta X_{io} \quad \begin{matrix} i = 1,2,.....,m \\ r = 1,2,.....,s \\ J = 1,2,.....,n \end{matrix}$$

$$\sum_{J=1}^{n} \lambda_J Y_{rJ} \geq Y_{r0}$$

$$\lambda_J \geq 0$$

- حيث تعبر (λ) عن قيمة المعامل المضروب في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير الكفؤة لتصبح وحدات كفؤة (100%) (HDavid Sherman .Joe Zhu, 2006,P69-70) .

5) تحديد الوحدات المرجعية والقيام بالتحسين :

- يقصد بالوحدة المرجعية تلك الوحدة الكفؤة التي تستخدم كمية مدخلات تساوي كمية مدخلات الوحدة غير الكفؤة ولكنها تقدم مخرجات أكبر، أو هي تلك الوحدة التي تقدم نفس

كمية مخرجات الوحدة غير الكفؤة ولكن باستخدام كمية مدخلات أقل(محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي ،2009، ص 280).

- بافتراض أن وحدة اتخاذ القرار (DMU0) غير كفؤة، فإن الوحدات المرجعية لها E0 تعرف بالشكل التالي (WWCooper.LMSeiford, Joe Zhu, 2004,P12) :

$$E_0 = \{J / \lambda_J^* > 0\} \qquad J=1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots n$$

- أي أن الوحدات المرجعية لوحدة اتخاذ القرار (DMU0) هي كل الوحدات التي يكون المتغير (λ) الذي يقابلها غير معدوم عند تحديد مؤشر الكفاءة لوحدة اتخاذ القرار (DMU0).

6) نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) :

إن نموذج (CCR) بافتراضه ثبات عوائد الحجم فإنه ينتج عنه مؤشر كفاءة خام يحمل في طياته الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية . ولتمييز بين هاذين النوعين من الكفاءة ، ظهر بعد ستة سنوات من النموذج الأول وبالتحديد في سنة 1984 نموذج (BCC) نسبة إلى (Banker, Charnes, Cooper) ، هذا النموذج يأخذ في الحسبان التغير في عوائد الحجم (Variable Returns to Scale)، وذلك بإضافة قيد آخر هو قيد الحجم $\left(\sum_{J=1}^{n} \lambda = 1\right)$ إلى النموذج السابق على النحو التالي :

*** نموذج BCC :**

$$MIN\theta_0$$
$$S/C,$$
$$i = 1,2,.....,m$$
$$r = 1,2,.....,s$$
$$J = 1,2,.....,n$$

$$\sum_{J=1}^{n} \lambda_J = 1$$
$$\lambda_J \geq 0$$

* لكن أحد عيوب مؤشر الكفاءة المحسوب بنموذج (BCC) ، أنه لا يوضح ما إذا كانت الوحدة تعمل في ظل عوائد الحجم المتناقصة أو المتزايدة، ولمعرفة صفة عوائد الحجم المتغيرة يطبق أسلوب DEA نموذج ثالث هو نموذج عوائد الحجم غير المتزايدة (NIRS=Non IncreasingReturns To Scale) بتعديل علامة المساواة في معادلة قيد الحجم $\left(\sum_{J=1}^{n} \lambda_J = 1\right)$ بعلامة أصغر أو تساوي $\left(\sum_{J=1}^{n} \lambda \leq 1\right)$ ، ويتم مقارنة مؤشر الكفاءة الفنية بنموذج (NIRS) مع مؤشر الكفاءة الفنية بنموذج (BCC) فإذا تساوى المؤشران توصف الوحدة بتناقص عوائد الحجم، أما إذا اختلف المؤشران فتوصف الشركة بتزايد عوائد الحجم .

7)عينة و متغيرات البنوك المستخدمة في النموذج :

أ-عينة البنوك المستخدمة في الدراسة :

تتكون العينة المدروسة من اثنا عشر(12) بنكا منها ستة (6) بنوك اسلامية و ستة (6) بنوك تقليدية ، وهي موزعة على مجموعة من دول الخليج هي (الامارات ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية و البحرين) ، وحتى تكون عملية المقارنة سليمة اعتمدنا في تشكيل العينة على اختيار من كل دولة بنك اسلامي واخر تقليدي باستثناء دولة الامارات فقد اشتملت على بنكين اسلاميين وبنكيين تقليديين وذلك رغبة منا في زيادة حجم العينة حتى تتلائم مع شروط متطلبات استعمال اسلوب التحليل التطويقي للبيانات .

ب- تحديد متغيرات المدخلات والمخرجات المستخدمة في الدراسة (شوقي بورقبة ، 2011):

اولا- المدخـــــــــلات:

1) التكاليف الكلية (CT)

- البنوك الإسلامية :المصاريف التشغيلية + الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع
- البنوك التقليديـــــــة :المصاريف التشغيلية + الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع

2) متوسط أجر العامل (P1) :

- البنوك الإسلامية :مصاريف الموظفين / عدد العمال
- البنوك التقليديـــــــة :مصاريف الموظفين / عدد العمال

3) سعر رأس المال العيني (P2) :

- البنوك الإسلامية :مجموع الإهتلاكات / الأصول الثابتة
- البنوك التقليديـــــــة : مجموع الاهتلاكات / الأصول الثابتة

ثانيا- المخرجات :

1) المخرج الأول (Y1) :

- البنوك الإسلامية :المرابحة + السلم + الإجارة + الاستصناع .
- البنوك التقليديـــــــة : قروض + منتجات إسلامية

2) المخرج الثاني (Y2) :

- البنوك الإسلامية :المضاربة + المشاركة + منتجات إسلامية أخرى
- البنوك التقليديـــــــة : الاستثمارات في الأوراق المالية

3)المخرج الثالث (Y3) :

- البنوك الإسلامية : استثمارات في فروع +استثمارات خاصة + استثمارات أخرى
- البنوك التقليديـــــــة : استثمارات في فروع +استثمارات خاصة + استثمارات أخرى

ج- احصائيات المدخلات والمخرجات لعينة الدراسة :

متغيرات المدخلات المستعملة في الدراسة حسب كل بنك في الجدول رقم (1) :

الجدول رقم (1) : قيمة المدخلات حسب كل بنك الوحدة : الف دولار

اسم البنك	الرمز	المدخلات		
		التكاليف الكلية	متوسط اجر العامل	سعر راس المال العيني
بنك أبو ظبي الإسلامي	ABD(BI)	471.911	0,0107	0,01192
بنك الإمارات الإسلامي	EMA(BI)	278.365	0,0153	0,0321
بيت التمويل الكويتي	KFH(BI)	1.788.652	0,0593	0,0482
بنك البركة البحريني	BBG(BI)	272.340	0,0473	1,2995
بنك قطر الإسلامي الدولي	QRI(BI)	90.840	0,0905	0,0905
بنك ألراجحي– السعودية –	RJH(BI)	957.522	0,0136	0,1336
بنك أبو ظبي التجاري	ADC(BC)	1.351.102	0,0281	0,0988
بنك الإمارات الدولي	EIB(BC)	576.984	0,0318	0,0869
بنك الكويت والشرقالأوسط	KMB(BC)	467.960	0,0509	0,0432
بنك الأهلي المتحد– البحرين –	AUB(BC)	1.097.420	0,0425	0,0528
بنك قطر الوطني	QNB(BC)	1.307.282	0,0278	0,2033
بنك الرياض	RYB(BC)	1.299.622	0,0656	0,1415

المصدر :شوقي بورقية ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، 2010-2011 .

متغيرات المخرجات المستعملة في الدراسة حسب كل بنك في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) : قيمة المخرجات حسب كل بنك الوحدة : الف دولار

اسم البنك	الرمز	المخرجات		
		المخرج 1	المخرج 2	المخرج 3
بنك أبو ظبي الإسلامي	ABD(BI)	11.249.171	1.729.114	768.622
بنك الإمارات الإسلامي	EMA(BI)	4.838.820	970.542	1.486.037
بيت التمويل الكويتي	KFH(BI)	1.790.660	3.581.320	7.160.632
بنك البركة البحريني	BBG(BI)	274.348	548.696	1.095.384
بنك قطر الإسلامي الدولي	QRI(BI)	92.848	185.696	369.384
بنك ألراجحي– السعودية –	RJH(BI)	2.698.497	5.394.986	9.832.450
بنك أبو ظبي التجاري	ADC(BC)	338.990	30.239.886	2.620.604
بنك الإمارات الدولي	EIB(BC)	27.325.244	3.120.259	892.458
بنك الكويت والشرقالأوسط	KMB(BC)	5.759.337	1.528.330	29.159
بنك الأهلي المتحد– البحرين –	AUB(BC)	16.500.179	4.613.931	534.916
بنك قطر الوطني	QNB(BC)	35.066.303	3.244.072	1.262.121
بنك الرياض	RYB(BC)	26.147.394	10.748.682	136.880

المصدر :شوقي بورقية ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، 2010-2011 .

8) قياس الكفاءة النسبية للبنوك بالتوجه المدخلي :

سنقوم بقياس الكفاءة النسبية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) وعوائد الحجم المتغيرة (BCC) وذلك من ناحية استخدام المدخلات ، ويفسر مؤشر الكفاءة حسب هذا التوجه أن البنوك الكفؤة التي حصلت على مؤشر كفاءة يساوي

الواحد قد استطاعت تحقيق القدر الحالي الفعلي من المخرجات أو أكثر ولكن باستخدام مدخلات اقل من البنوك غير الكفؤة .

يوضح الجدول رقم (3) مؤشر الكفاءة النسبية لكل البنوك بالتوجه المدخلي وغلة الحجم التي تمر بها.

الجدول رقم (3) : مؤشر الكفاءة للبنوك بالتوجه ألمدخلي

رمز البنك	مؤشر الكفاءة			غلة الحجم
	CCR	BCC	الكفاءة الحجمية	
البنوك الإسلامية				
ABD(BI)	0,6010	0,7699	0,7805	متزايدة
EMA(BI)	0,9539	1,0000	0,9539	متزايدة
KFH(BI)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
BBG(BI)	0,3917	0,6658	0,5883	متزايدة
QRI(BI)	0,3960	1,0000	0,3960	متزايدة
RJH(BI)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
البنوك التقليدية				
ADC(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
EIB(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
KMB(BC)	0,4704	0,7961	0,5909	متزايدة
AUB(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
QNB(BC)	0,8036	1,0000	0,8036	متناقصة
RYB(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (XLDEA)

من خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح مؤشر الكفاءة للبنوك الاسلامية والتقليدية بالتوجه المدخلي نلاحظ ما يلي :

أ-بالنسبة لنموذج (CCR) بالتوجه المدخلي :

- حسب هذا النموذج الذي يفترض ان كل البنوك تعمل عند مستوى الحجم الامثل ، نجد أربع (4) بنوك إسلامية لم تحقق الكفاءة من أصل ستة (6) بنوك وهي (بنك ابو ظبي الاسلامي ، بنك الامارات الاسلامي ، بنك البركة البحريني وبنك قط الاسلامي) حيث أن هذه البنوك كان بإمكانها تحقيق القدر الحالي من المخرجات باستخدام نسبة أقل من المدخلات ، فعلى سبيل المثال فان بنك قطر الاسلامي الذي حصل على مؤشر كفاءة (0,3960) كان بإمكانه تحقيق المخرجات الحالية لديه باستخدام نسبة (39,60 %)من مدخلاته فقط حتى يحقق الكفاءة

- فيما يتعلق بالبنوك التقليدية فقد ظهرت أكثر كفاءة مقارنة بالبنوك الاسلامية ، حيث حصلت أربع (4) بنوك من أصل ستة (6) على الكفاءة النسبية التامة بحصولها على مؤشر كفاءة يساوي الواحد مما يدل ان هذه البنوك قد استخدمت المدخلات المتوفرة لديها بكل كفاءة لتحقيق القدر الحالي من المخرجات

ب- بالنسبة لنموذج (BCC) بالتوجه المدخلي :

يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار غلة الحجم التي يمر بها البنك ، ويوضح سبب عدم الكفاءة في نموذج (CCR) فيما اذا كان يرجع الى عدم الكفاءة الفنية أو عدم الكفاءة في الحجم او في كليهما معا .

- في هذا النموذج نجد أن بنك ابو ظبي الاسلامي وبنك البركة البحريني لم يحققا الكفاءة وذلك بحصولهما على مؤشر كفاءة أقل من الواحد ، مما يدل على عدم الكفاءة في الحجم ، وقد بلغت الكفاءة الحجمية لديهما نسبة (78,05 %)و (58,83%) على التوالي

- اما بنك الامارات الاسلامي وبنك قطر الاسلامي فقد حققا الكفاءة في نموذج (BCC) مما يدل على كفاءتهما فنيا و ان سبب عدم الكفاءة يرجع الى عدم الكفاءة في الحجم وقد بلغت الكفاءة الحجمية لديهما نسبة (95,39 %) و (39,60%) على التوالي

- كل البنوك الاسلامية الاربعة السابقة تعمل عند غلة الحجم المتزايدة اي أن لديهم ميزة في خفض متوسط تكلفة الوحدة من الانتاج كلما زادت كمية الانتاج وتوسعت في حجم الاعمال

البنكية فمثلا بنك قطر الاسلامي الذي بلغت كفاءته الحجمية نسبة (39,60%) هو بحاجة الى التوسع من خلال جذب أكبر عدد من العملاء مثلا للوصول الى مستوى الحجم الامثل

– فيما يتعلق بالبنوك التقليدية فقد حقق بنك قطر الوطني الكفاءة في هذا النموذج مما يعني ان عدم الكفاءة التي حصل عليها في نموذج (CCR) ترجع الى عدم الكفاءة في الحجم ، وهو يعمل عند غلة الحجم المتناقصة .بمعنى أن متوسط التكلفة يتزايد كلما توسع البنك عي اعماله البنكية

– اما بنك الكويت والشرق الاوسط فلم يحقق الكفاءة في هذا النموذج مما يدل على عدم كفاءته فنيا وعدم كفاءته من ناحية الحجم ، وقد بلغت كفاءته الحجمية نسبة (59,09 %) وهو يعمل عند غلة الحجم المتزايدة .بمعنى ان متوسط التكلفة ينخفض كلما توسع في اعماله البنكية .

9) تحديد البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة بالتوجه المدخلي:

بواسطة اسلوب (DEA) يتم مقارنة كل بنك بالبنوك التي تعمل في نفس الظروف التنافسية ، ونتيجة لذلك اصبح لكل بنك غير كفء مجموعة من البنوك المرجعية الكفؤة يقارن بها لمعرفة مواطن الضعف ، وبمعنى اخر فان هذه البنوك المرجعية (BENCHEMARKING) تعمل في نفس الظروف التنافسية واستطاعت ان تحقق الكفاءة النسبية

يوضح الجدول رقم (4) تحديد البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة من ناحية استغلال المدخلات

الجدول رقم (4) : البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة بالتوجه المدخلي

رمز البنك	البنوك المرجعية حسب نموذج (CCR)بالتوجه المدخلي	البنوك المرجعية حسب نموذج (BCC) بالتوجه المدخلي
ABD(BI)	RJH(BI) - ADC(BC) EIB(BC)	EMA(BI)- QRI(BI)- ADC(BC)- EIB(BC)
EMA(BI)	KFH(BI)- RJH(BI)- EIB(BC)	-
BBG(BI)	RJH(BI)	EMA(BI)- QRI(BI)- RJH(BI)
QRI(BI)	RJH(BI)	-
KMB(BC)	ADC(BC)- EIB(BC)- AUB(BC)	EMA(BI)- ADC(BC)- AUB(BC)
QNB(BC)	RJH(BI)- EIB(BC)	-

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (XLDEA)

من خلال الجدول رقم (4) الذي يوضح البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة بالتوجه المدخلي نلاحظ ما يلي :

أ-بالنسبة لنموذج (CCR) بالتوجه المدخلي :

- في هذا النموذج ظهرت بنوك تقليدية كبنوك مرجعية للبنوك الاسلامية حيث نجد مثلا أن بنك الامارات الدولي ظهر كبنك مرجعي لكل من بنك ابو ظبي الاسلامي وبنك الامارات الاسلامي ، مما يدل ان هذا البنك أي بنك الامارات الدولي كان أكثر كفاءة في استغلال امكانياته ومدخلاته مقارنة بالبنوك الاسلامية التي كان مرجعيا لها .

- في المقابل كان هناك بنك اسلامي واحد فقط ظهر كبنك مرجعي للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية غير الكفؤة ، وهو بنك الراجحي - السعودية - مما يجعله يمثل نموذجا جيدا للبنوك الاسلامية لأجل الاسترشاد به ، وفي الواقع فان بنك الراجحي يعتبر من أكبر واشهر المصارف في المملكة العربية السعودية فهو يتمتع بمركز مالي قوي وله خبرة كبيرة نتيجة أكثر من 50 سنة من العمل في مجال الاعمال المصرفية والانشطة التجارية المختلفة .

ب- بالنسبة لنموذج (BCC) بالتوجه المدخلي :

- في هذا النموذج الذي يأخذ بعين الاعتبار غلة الحجم التي تمر بها البنوك نجد كذلك بعض البنوك التقليدية ظهرت كبنوك مرجعية للبنوك الاسلامية حيث نجد أن كل من بنك ابو ظبي التجاري وبنك الامارات الدولي ظهرا كبنكين مرجعيين لبنك ابو ظبي الاسلامي ، مما يدل ان هذين البنكين يعملان في نفس الظروف التنافسية ونفس مستوى النشاط مع بنك ابو ظبي الاسلامي ورغم ذلك تمكنا من تحقيق الكفاءة في استغلال المدخلات مقارنة ببنك ابو ظبي الاسلامي .

- في المقابل كان هناك بنك اسلامي واحد وهو بنك الامارات الاسلامي ظهر كبنك مرجعي لكل البنوك غير الكفؤة ، مما يدل على انه نموذج مثالي للبنوك الاسلامية التي تعمل في نفس مستوى حجم نشاطه ، كما يمكنها الاسترشاد به من خلال العمل على دراسة اسباب كفاءته في استغلال الموارد والامكانيات المتاحة له.

10) قياس الكفاءة النسبية للبنوك بالتوجه المخرجي :

سنقوم بقياس الكفاءة النسبية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بنموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) وعوائد الحجم المتغيرة (BCC) وذلك من ناحية تحقيق المخرجات ، ويفسر مؤشر الكفاءة حسب هذا التوجه أن البنوك الكفء التي حصلت على مؤشر كفاءة يساوي الواحد قد استطاعت استخدام المدخلات المتوفرة لديها او اقل في تحقيق أكبر قـــدر منالمخرجات مقارنة بالبنوك غير الكفؤة .

يوضح الجدول رقم (5) مؤشر الكفاءة النسبية لكل البنوك بالتوجه المخرجي وغلة الحجم التي تمر بها

الجدول رقم (5) : مؤشر الكفاءة للبنوك بالتوجه المخرجي

رمز البنك	مؤشر الكفاءة			غلة الحجم
	CCR	BCC	الكفاءة الحجمية	
البنوك الإسلاميـــــــــة				
ABD(BI)	0,6010	0,6213	0,9672	متزايدة
EMA(BI)	0,9539	1,0000	0,9539	متزايدة
KFH(BI)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
BBG(BI)	0,3917	0,4659	0,8407	متزايدة
QRI(BI)	0,3960	1,0000	0,3960	متزايدة
RJH(BI)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
البنـــــوك التقليديـــــة				
ADC(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
EIB(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
KMB(BC)	0,4704	0,6255	0,7521	متزايدة
AUB(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة
QNB(BC)	0,8036	1,0000	0,8036	متناقصة
RYB(BC)	1,0000	1,0000	1,0000	ثابتة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (XLDEA)

من خلال الجدول رقم (5) الذي يوضح مؤشر الكفاءة للبنوك الاسلامية والتقليدية بالتوجه المخرجي نلاحظ ما يلي :

أ-بالنسبة لنموذج (CCR) بالتوجه المخرجي :

إن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) في نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) الذي يفترض أن كل البنوك تعمل عند الحجم الامثل يعطي بالتوجه المخرجي نفس نتائج التوجه المدخلي .

ب- بالنسبة لنموذج (BCC) بالتوجه المخرجي:

- في هذا النموذج ظهرت البنوك التقليدية أكثر كفاءة في تحقيق المخرجات من البنوك الاسلامية ، حيث نجد بنكين اسلاميين لم يحققا الكفاءة النسبية التامة من اصل ستة (06) بنوك اسلامية في المقابل كان هناك بنك تقليدي واحد فقط من اصل ستة (06) بنوك تقليدية لم يستطع تحقيق الكفاءة النسبية التامة.

- فيما يتعلق بالبنوك الاسلامية نجد ان بنك ابو ظبي الاسلامي وبنك البركة البحريني لم يحققا الكفاءة وذلك بحصولهما على مؤشر كفاءة أقل من الواحد ، مما يدل على عدم كفاءتهما فنيا وعدم الكفاءة في الحجم ، ولكي يصلا الى مستوى الكفاءة النسبية التامة بنفس المستوى المتوفر لديهما من المدخلات عليهما أن يعملا على زيادة المخرجات بنسبة (37,87%) و(53,41 %) على التوالي .

- أما بنك الامارات الاسلامي وبنك قطر الاسلامي الدولي فقد حققا الكفاءة في هذا النموذج مما يدل على كفاءتهما فنيا وان سبب عدم الكفاءة في نموذج عوائد الحجم الثابتة يرجع الى عدم الكفاءة في الحجم ، وقد بلغت الكفاءة الحجمية لديهما نسبة (95,39%) و (39,60%) على التوالي .

- كل البنوك الاسلامية الاربعة السابقة تعمل عند غلة الحجم المتزايدة اي أن لديهم ميزة في خفض متوسط تكلفة الوحدة من الانتاج كلما زادت كمية الانتاج وتوسعت في حجم الاعمال البنكية .

- فيما يتعلق بالبنوك التقليدية فقد حقق بنك قطر الوطني الكفاءة في هذا النموذج مما يدل على كفاءته فنيا و ان سبب عدم الكفاءة في نموذج عوائد الحجم الثابتة يرجع الى عدم الكفاءة في الحجم ، وقد بلغت كفاءته الحجمية نسبة (80,36 %) ، وهو يعمل عند غلة الحجم المتناقصة بمعنى ان متوسط التكلفة يتزايد كلما توسع البنك في اعماله البنكية .

– اما بنك الكويت والشرق الاوسط فلم يحقق الكفاءة في هذا النموذج مما يدل على عدم كفاءته فنيا وعدم كفاءته من ناحية الحجم ، وحتى يتمكن من الوصول الى الكفاءة النسبية التامة عليه ان يعمل على زيادة مخرجاته بنسبة (37,45%)

11) تحديد البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة بالتوجه المخرجي:

يوضح الجدول رقم (6) تحديد البنوك المرجعية (BENCHEMARKING) للبنوك غير الكفؤة وذلك من ناحية تحقيق المخرجات :

الجدول رقم (6) : البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة بالتوجه المخرجي

رمز البنك	البنوك المرجعية حسب نموذج (CCR)بالتوجه المخرجي	البنوك المرجعية حسب نموذج (BCC) بالتوجه المخرجي
ABD(BI)	RJH(BI) - ADC(BC) EIB(BC)	QRI(BI)- RJH (BI)- ADC(BC)- EIB(BC)
EMA(BI)	KFH(BI)- RJH(BI)- EIB(BC)	-
BBG(BI)	RJH(BI)	QRI(BI) - RJH(BI)
QRI(BI)	RJH(BI)	-
KMB(BC)	ADC(BC)- EIB(BC)- AUB(BC)	EMA(BI)- ADC(BC)- AUB(BC) - EIB(BC)
QNB(BC)	RJH(BI) - EIB(BC)	-

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (XLDEA)

من خلال الجدول رقم (6) الذي يوضح البنوك المرجعية للبنوك غير الكفؤة بالتوجه المخرجي نلاحظ ما يلي :

أ–بالنسبة لنموذج (CCR) بالتوجه المخرجي :

إن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) في نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) الذي يفترض أن كل البنوك تعمل عند الحجم الامثل يعطي بالتوجه المخرجي نفس نتائج التوجه المدخلي .

ب– بالنسبة لنموذج (BCC) بالتوجه المخرجي:

– في هذا النموذج ظهرت كذلك بعض البنوك التقليدية كبنوك مرجعية ، حيث نجد كل من بنك ابو ظبي التجاري وبنك الامارات الدولي كبنك مرجعي لبنك ابو ظبي الاسلامي ، مما يدل

ان هذين البنكين يعملان في نفس مستوى النشاط البنكي مع بنك ابو ظبي الاسلامي ورغم ذلك تمكنا من الوصول الى درجة الكفاءة التامة في تحقيق المخرجات مقارنة ببنك ابو ظبي الاسلامي .

– في هذا النموذج كذلك ظهر بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية كبنك مرجعي للبنوك الاسلامية غير الكفؤة ، مما يؤكد ان هذا البنك فعلا يعتبر نموذج مثالي للبنوك الاسلامية ، يمكنها ان تعمل على الاسترشاد به في نشاطها ان ارادت الوصول الى درجة الكفاءة .

الخاتـــــــــــــــمة :

– من خلال تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات للوقوف على مدى كفاءة البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ، اظهرت النتائج ان البنوك التقليدية اكثر كفاءة من البنوك الاسلامية سواء في استغلال المدخلات بشكل امثل لتحقيق المخرجات (توجه مدخلي) او في تحقيق اقصى ما يمكن من المخرجات باستخدام المدخلات المتاحة (توجه مخرجي) ، حيث وجد عند استعمال نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) الذي يفترض ان كل البنوك تعمل عند الحجم الامثل ، ان اربع بنوك اسلامية من اصل ستة بنوك لم تستطع تحقيق الكفاءة ، في المقابل كان هناك بنكين تقليديين فقط من اصل ستة بنوك لم يصلا الى حد الكفاءة ، اما عند استعمال نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) الذي يأخذ بعين الاعتبار غلة الحجم التي تمر بها البنوك وجد ان بنكين اسلاميين لم يحققا الكفاءة من اصل ستة بنوك اسلامية ، في المقابل كان هناك بنك تقليدي واحد من اصل ستة بنوك لم يصل الى حد الكفاءة ، كما بينت النتائج كذلك ان بعض البنوك التقليدية ظهرت كنماذج مرجعية (BENCHEMARKING) للبنوك الاسلامية مما يعزز ويؤكد على كفاءة البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الاسلامية .

– ويمكن ارجاع اسباب عدم الكفاءة لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في نظرنا الى مجموعة من الاسباب منها :

1) – حداثة التجربة و ضعف الخبرة لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ، فاذا كان ظهور البنوك الاسلامية يعود الى الربع الاخير من القرن العشرين فان تجربة البنوك التقليدية تمتد الى عدة قرون .

2) – المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها البنوك الاسلامية من لدن البنوك التقليدية ، فهذه الاخيرة تقوم بممارسة العمل المصرفي الربوي فضلا عن ممارسة اساليب النظام المصرفي الاسلامي ، حيث نتيجة للاستقرار المالي الذي ميز البنوك الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية ، ادي بالعديد من البنوك التقليدية ولاسيما العملاقة منها الى فتح نوافذ للعمل المصرفي الاسلامي فيها .

3) – الاصل في البنوك الاسلامية هو التوجه للعمل في مجال التمويل بالمضاربة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية بدلا من التمويل بنمط المرابحة ، باعتبار ان هذا ما يميزها عن البنوك التقليدية ، ولكن بالنظر الى الواقع نجد ان البنوك الاسلامية ونتيجة لتأثرها بالبنوك التقليدية اتجهت الى تفضيل نمط المرابحة على حساب نمط المضاربة والمشاركة بالرغم ان هذا الاخير افضل بكثير من وسيلة المرابحة ، فهو يستند على مبدا الملكية والانتاج في حين ان المرابحة تقتصر على التمويل مقابل عائد وهذا يقترب من نمط التمويل الذي تتبعه البنوك التقليدية ، فعلى سبيل المثال نجد ان نسبة المشاركة والمضاربة في اجمالي التمويل لدى بنك دبي الاسلامي كانت متدنية جدا ، اذ لم تتجاوز (1,7%) و (9,3%) على التوالي خلال المدة 1984- 2006 في حين ان نسبة المرابحة كانت مرتفعة جدا حيث بلغت حدود (67,3%) في البنك المذكور خلال نفس الفترة ، وتكاد الصورة تتكرر في معظم البنوك الاسلامية .

4) – وجود جل البنوك الاسلامية ضمن نظام مصرفي ربوي وتحت اشراف بنوك مركزية لا تراعي في تعاملها طبيعة عمل البنوك الاسلامية .

5) – إن الغالبية العظمى من البنوك الاسلامية توجد في الدول النامية التي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة الامر الذي يشكل تحديا حقيقيا يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الاسواق الدولية بما يحد من حركة انسياب رؤوس الاموال وتشجيعها للاستثمار عبر تلك البنوك .

6) – هناك تحديات كثيرة تشكلها معايير اتفاقية بازل (2) على البنوك الاسلامية تكمن بشكل رئيسي في عدم جاهزية تلك البنوك على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير وهذا من شانه ان يحد من عملية استقطاب مصادر تمويل دولية .

ولكن رغم ذلك ، يبقى ان نشير في الاخير انه في كلا النموذجين (التوجه المدخلي والتوجه المخرجي) بينت النتائج أن البنوك الاسلامية التي لم تحقق الكفاءة ، كلها تعمل عند غلة الحجم المتزايدة ، مما يدل ان هذه البنوك لها افضلية وميزة مقارنة بالبنوك التقليدية ، تتمثل في انخفاض متوسط تكلفة الوحدة من الانتاج ، لذا ينبغي على البنوك الاسلامية اذا ارادت المنافسة ، ان تعمل على التوسع وزيادة حجم نشاطها البنكي عن طريق مثلا تركيز نشاطها في صيغة التمويل بالمشاركة والمضاربة بدلا من صيغة المرابحة ، والعمل على تطوير الادوات المالية الحالية و ابتكار الجديد منها.

قائمة المراجع :

اولا : المراجع باللغة العربية :

1- حيدر يونس الموسوي واخر . 2009 . " المصارف الاسلامية وتحديات العولمة و التحرر المالي مع اشارة خاصة الى اتفاقية بازل 2 " . مجلة العلوم الادارية والاقتصادية . جامعة القادسية . العدد 4 .ص ص 98-121.

2 -خالد منصور الشعبي. 2004 . " استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية". مجلة العلوم الادارية . جامعة الملك سعود. العدد 16 .ص ص 313-342.

3- خديجة محمد خالدي. 2009 ." عدالة وكفاءة البنوك الاسلامية : تحليل نظري ورياضي " . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية .جامعة ابو بكر بلقايدبتلمسان (الجزائر).213 ص .

4- شوقي بورقبة. 2011 . " الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، دراسة تطبيقية مقارنة " . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية .جامعة فرحات عباس بسطيف (الجزائر).353 ص .

5- علي بن صالح بن علي الشايع. 2008 ." قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات" . أطروحة دكتوراه في الادارة التربوية و التخطيط. جامعة ام القرى (المملكة العربية السعودية).211 ص .

6- فيصل شياد. (تاريخ التصفح : 30 ماي 2013) . محددات الكفاءة التقنية في البنوك الاسلامية باستخدام تحليل مغلف البيانات ونموذج التوبت . [الرابط] :
http://www.ibs.edu.jo/files/mHddt_lkf_ltqny_fy_lbnwk_lslmy_bstkhdm_tHlyl_mGlf_lbynt_wnmwdhj_ltwbt.pdf

7-محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي. 2009 . " قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية" . مجلة العلوم التربوية و النفسية . جامعة أم القرى. العدد الاول .ص ص 244-308.

8- مدحت كاظم القريشي . (تاريخ التصفح : 25 ماي 2013) . المصارف الاسلامية في موجهة تحديات الازمة المالية العالمية . [الرابط] : http://iraqieconomists.net/ar/

9- مصطفى ناطق صالح معطوب. 2012. " معوقات عمل المصارف الاسلامية وسبل المعالجة لتطويرها " مجلة البحوث والدراسات الاسلامية . مركز البحوث والدراسات الاسلامية . العراق . العدد 29 .ص ص 287-333.

10- نهاد عبد الكريم العبيدي واخر. 2013 . " المصارف الاسلامية و قدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية لعام 2008" . مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية . جامعة بغداد . المجلد 19 .العدد 70 .ص ص 180-208 .

11- هواري معراج واخر . 2011 . " قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر " قدم خلال الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل (23،24 فيفري 2011). معهد العلوم الاقتصادية . المركز الجامعي بغرداية (الجزائر) . 17 ص.

ثانيا بالغة الاجنبية

1- BadrulHishamAnd al.2008. Assessing production efficiency of Islamic banks and Islamicwindows in Conventionalbanks in Malaysia. International Journal of Business and Management Research.University Technology MARA . Malaysia.Vol.1.No.1.pp 31-48.

2- Hamim Ahmad MokhtarAnd al. 2007.Technical and cost efficiency of Islamic banking in Malaysia. Review of Islamic Economics.vol.11. No.1.pp 5-40.

3- H.David Sherman., JoeZhu .2006. Service Productivity Management .Springer science + Business Media . New York. USA.328p

4- JoeZhu. WadeDCook .2007.Modeling Data Irregularities And Structural Complexities In Data Envelopment Analysis.Springer Science + Business Media. New York.USA..333p.

5- Quey-Jen yeh. 1996. The Application Of Data Envelopment Analysis In Conjunction With Financial Ratios For Bank Performance Evaluation. The Journal Of The Operational Research Society.National Cheng-Kung University.TaiwanVol 47.N° 08.pp 980-988.

6- TimothyJCoelli And al. 2005.An Introduction To Efficiency And Productivity Analysis.2nd Edition.Springer Sciences + Business Media. New York.USA.349 p.

7-WWCoope.r LMSeiford . JoeZhu.2004. Handbook On Data Envelopment Analysis .Kluwer Academic Publishers. New York.USA.592p.

الرقابة القبلية على الصفقات العمومية و دورها في الوقاية من الفساد

بن شهيدة فضيلة : طالبة دكتوراه (جامعة مستغانم)

الملخص:

تخضع الصفقات العمومية خلال مراحل إبرامها و تنفيذها لرقابات عديدة، أهمها الرقابة القبلية و التي تكون إما داخلية تمارس من طرف المصلحة المتعاقدة من خلال فتح الأظرفة و تقييم العروض و ذلك بفحص و تحليل و مراقبة تنفيذ العروض، و إما خارجية و التي تمارس من طرف لجان الصفقات العمومية. و هذه الأخيرة يتم استحداثها على مستوى كل مصلحة متعاقدة، و هدفها مطابقة الصفقات العمومية للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

و نظرا لأهمية الصفقات العمومية في تجسيد برامج التنمية و تحقيق التنمية الشاملة، فهي تتعرض لمختلف مظاهر الفساد و تبقى الرقابة القبلية كأحد آليات الوقاية منه.

الكلمات المفتاحية: رقابة قبلية، صفقات عمومية، لجان الصفقات العمومية، فساد، مصلحة متعاقدة.

Résumé :

Le contrôle des marchés publics est caractérisé par son étendue et sa diversité. Il se manifeste à tous les niveaux, notamment des phases différentes à savoir : avant la passation de marché, pendant ou après l'exécution de celui-ci.

Le plus important de ces contrôles est le contrôle préalable. Ce dernier, que ce soit le contrôle interne exercé par l'intérêt de contracter par la commission à ouvrir les enveloppes et le Comité d'évaluation les offres à travers l'examen, l'évaluation et la surveillance des offres, leur mise en œuvre à travers ces comités, ou contrôle externe exercé par des organes dénommés commissions des marchés publics. Celles-ci apportent leur assistance dans la préparation et la formalisation des documents contractuels. Ce comité vise à vérifier la conformité des marchés publics par rapport à la législation et à la réglementation en vigueur.

Compte tenu de l'importance des marchés publics dans la réalisation du développement et des programmes de développement durable, ils sont exposés à la corruption. Le contrôle préalable est considéré comme l'un des mécanismes de prévention de cette dernière.

Mots clés :

Contrôle préalable, transactions publiques, comités des transactions publiques, corruption, service contractant.

المقدمة:

الصفقة العمومية هي عبارة عن عقود مكتوبة تتم بين المتعامل و المصلحة المتعاقدة في إطار مشاريع و برامج استثمار ضخمة كونها تأخذ جزء كبير من الاعتمادات المالية للدولة، حيث تعتبر من أهم العقود الإدارية التي تبرمها الدولة ممثلة في مختلف هياكلها على المستوى المركزي أو المحلي. مما جعل المشرع يعين عدة لجان لرقابتها، تكون تدخلاتها قبل (القبلية) و أثناء (الفورية) و بعد (اللاحقة) تنفيذ الصفقة و الهدف من كل هذه الرقابة هو حماية المال العام.

فقد كرس المشرع الجزائري للوقاية من جرائم الصفقات العمومية تدابير وقائية تهدف الى الحد من تلك الجرائم و هذا ما تناوله المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1936 الموافق لـــــــــ 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.

إضافة إلى القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20-02-2006 المتضمن الوقاية من الفساد و مكافحته و الذي نص على العديد من الأجهزة الرقابية في سبيل مكافحة الفساد، و إعادة تفعيل مهام و ادوار العديد من الهيئات الرقابية الأخرى، و تعزيز الثقة في الكثير من المؤسسات داخل الدولة و هذا كله يصب في غرض واحد و هو مقاومة الظاهرة بشتى أشكالها.

مما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي الآليات التي تعتمدها الرقابة القبلية (السابقة) للصفقات العمومية للوقاية من الفساد؟

الهدف و منهجية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات المتبعة للوقاية من الفساد في مجال الصفقات العمومية و ذلك بالاعتماد على الرقابة القبلية باعتبارها احد هذه الآليات، كما يعد الفساد من أهم تحديات و العوائق التي تقف في وجه تطور و ازدهار الاقتصاد الوطني الذي تهدف الدولة للوصول إليه من خلال مخططات التنمية و التي تتجسد في الصفقات العمومية.

و بغرض توضيح الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم المتعلقة بالرقابة القبلية على الصفقات العمومية و لجانها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لإجراء دراسة تحليلية لتنظيم الصفقات العمومية، و كذا قانون مكافحة الفساد و تفسير مضمون النصوص القانونية و الربط بينها.

و للإجابة على الإشكالية السابقة تم التطرق للأسئلة الفرعية التالية و التي تحدد اهداف الدراسة و محتوى البحث:

1-ماهية الصفقة العمومية.

2- ما اهمية الرقابة القبلية على الصفقات العمومية.

3- كيف تؤثر آليات الرقابة القبلية للصفقات العمومية في الوقاية من الفساد.

1- الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية:

إن كلمة صفقة لغة هي العقد أو البيعة و يقال رابحة أو خاسرة، و كلمة صفقة بالفتح فستكون مأخوذة من "صفق"، بمعنى ضرب اليد على اليد في البيع فهي علامة إجرائه و إتمامه، أما في الاصطلاح فكلمة صفقة دلالة على نقل السلع أو الخدمات من شخص لآخر، كما يتضمن المفهوم أيضا الصيغة التجارية البحتة احتكرتها اللغة الاقتصادية و تداولها كمصطلح خاص بعالم المال و الأعمال.[1]

أما الصفقات العمومية في المفهوم الاصطلاحي فهي عقد إداري باعتباره عمل قانوني صادر عن توافق إرادتين على إحداث آثار قانونية، و العقد الإداري كما هو معلوم شانه شان كافة العقود المعروفة في القانون الخاص، إلا انه يتميز عن هذه الأخيرة كون الإدارة طرف جوهري فيه و هي تحوز امتيازات لا مثيل لها في الأحكام المتعلقة بالعقود الخاصة.

و الصفقات العمومية هي صورة من صور العقود الإدارية و تحتل أهمية كبرى في مجال المعاملات الاقتصادية، و لذلك أولاها المشرع الجزائري أهمية خاصة من خلال استقلالها بتشريع خاص و أحكام فنية تتماشى مع طبيعة أهدافها.

و قد عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة الثانية من قانون الصفقات العمومية[2] "بأنها عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين

[1] جميلة حميدة، "مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية و القيود التشريعية"، الملتقى الوطني السادس حول – دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام-، جامعة د. يحي فارس جامعة المدية –كلية الحقوق- يوم 20 ماي 2013، ص 03.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـــ 16 سبتمبر سنة 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 02.

وفـــــــــــق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الاشغال و اللوازم و الخدمات و الدراسات ".

كما وردت بعض التعريفات الفقهية للصفقات العمومية من بينها ما تبناه الفقيه الفرنسي اندري ديلوبارد " بأنها عقود بمقتضاها يلتزم المتعاقد القيام بأعمال لفائدة الإدارة العمومية مقابل ثمن محدد "، و ورد في تعريف أخر أن الصفقة العمومية عقد مكتوب بين طرفين أو أكثر يلتزم فيه الأطراف بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه[1].

من خلال هذه التعاريف و التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري، فالصفقات العمومية هي عبارة عن عقود مكتوبة تبرمها الإدارة مع الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية التي تمليها عليهم و ذلك بمقابل، و هذا بهدف انجاز الأشغال أو اقتناء اللوازم أو الخدمات و الدراسات لحساب الإدارة المتعاقدة، حيث الشخص العمومي الذي يبرم الصفة يسمى المصلحة المتعاقدة أما الطرف الأخر فيسمى المتعامل المتعاقد.

و محل الصفقات العمومية إما انجاز الأشغال كبناء المرافق العمومية و إما اقتناء اللوازم و التجهيزات الضرورية لتسيير المرافق العمومية و إما صفقات الخدمات و الدراسات كالتصاميم الضرورية قبل القيام بانجاز مشروع ما أو بناء مرافق معينة، في حين أعفى المشرع الجزائري بعض أنواع الصفقات العمومية من الاجراءات الشكلية لاسيما صفقـــــــــات استيراد المنتوجات و الخدمات لما لها من طابع السرعة في اتخاذ القرار بشأنها و التقلب السريع في أسعارها و مدى توافرها و الممارسات التجارية المطبقة بشأنها و التي لا تكون مكيفة مع هذه الصفقة[2].

و الملاحظ من خلال التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري انه يرتكز على معايير أساسية:

أولا: المعيار الشكلي

و يتضح جليا من تأكيد المشرع على اعتبار الصفقات العمومية عقود مكتوبة و الشكلية المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية تستمد أحكامها من المرسوم الرئاسي الذي يحدد بدقة كافة

[1] فيصل نسيغة، "النظام القانوني للصفقات العمومية و آليات لحمايتها"، مجلة الاجتهاد القانوني، العدد الخامس، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خضير، بسكرة، سنة 2009، ص 110.

[2] المادة 23 من المرسوم الرئاسي 15- 247.

المراحل التي تمر بها عملية إبرام الصفقات العمومية، حيث تجد الإدارة نفسها مقيدة عند إبرام الصفقات العمومية، أما المتعامل المتعاقد معها فهو ملزم إما بقبول الصفقة المعروضة كما وردت بكافة شروطها و معطياتها و إما أن يرفضها، فالمشرع من خلال قانون الصفقات العمومية فرض جملة من القيود و الإجراءات تلتزم الإدارة بمراعاتها حفاظا على المصلحة العامة و حماية للأموال العامة، و هذا ما يتضح لنا من خلال القيمة المالية للصفقات العمومية.[1]

ثانيا: المعيار الموضوعي

يقصد بالمعيار أو العنصر المادي أو الموضوعي الرجوع إلى محل أو موضوع العقد، و يقصد بمحل الصفقة العمومية موضوع الخدمة التي يقدمها المتعاقد للإدارة المتعاقدة، حيث يشمل موضوع الصفقات العمومية طبقا للقانون:[2]

1-صفقات الأشغال هي عقود تبرم بين المتعاملين و الإدارة لتنفيذ الأشغال ذات المنفعة العامة و المتعلقة بالبنايات و العقارات مقابل ثمن متفق عليه يزيد عن 12.000.000 د.ج، و مثال هذه الصفقات بناء العمارات و السدود و المدارس أو الصيانة أو التأهيل و الترميم أو الهدم بالنسبة للمنشات المرتبطة بهاأو جزء منها، بما في ذلك التجهيزات.

2-صفقات اقتناء اللوازم: هي الصفقات التي يمكن للإدارة من خلالها أن تحصل على السلع و التجهيزات الضرورية و شراء ما هو أساسي لتسيير عملها اليومي، مثل شراء مواد تجهيز منشات انتاجية كاملة غير جديدة و التي تكون مدة عملها مضمونة او محددة بضمان ، اقتناء او ايجار او بيع بالايجار، خيار او دون خيار الشراء لعتاد او مواد مقابل ثمن متفق عليه يزيد عن 12.000.000 د.ج.

3-صفقات الخدمات و الدراسات: هي العقود تبرمها المصلحة المتعاقدة مع متعامل متعاقد معها بهدف تقديم الخدمات لإجراء دراسات و أبحاث حول الأرض و تصميمها قبل بداية الأشغال قصد تقديم الدراسات حول موضوع معين و الذي تحدده الإدارة مقابل ثمن متفق عليه يزيد عن 6.000.00 د.ج.

[1] جميلة حميدة، مرجع سابق، ص 04.

[2] المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.

2- الرقابة القبلية على الصفقات العمومية

نظرا لخصوصية الصفقات العمومية، و لأهميتها في الاقتصاد الوطني فهي تخضع للرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ، و أثناء التنفيذ و بعده، و نظرا لخطورة الصفقات العمومية بمختلف أنواعها و اتصالها بالخزينة العامة فانه أصبح من الضروري إخضاعها لصور عديدة من الرقابة، ذلك أن الغرض و الهدف الأساسيين من تسليط هذه الرقابة هو التأكد من تطبيق الأهداف المرجوة من وراء التعاقد، و إلزام الإدارات العمومية و الهيئات المستقلة بالتقيد بالأحكام التي يتضمنها قانون الصفقات العمومية، بما يكرس المبادئ الكبرى للتعاقد و المتمثلة في مبدأ الشفافية، حرية المنافسة و المساواة بين المتنافسين أو المتعارضين.[1]

من خلال هذه الورقة البحثية ستناول الرقابة القبلية على الصفقات العمومية، تمارس في الأشكال التالية:

أولا: الرقابة القبلية الداخلية

تكمن أهمية هذه الرقابة في كشف الانحرافات و التجاوزات دون توقيع الجزاء فهي تبني على مراجعة و فحص مختلف الإجراءات لأجل التحقق من صحتها و سلامتها.

فالرقابة الداخلية على هذا النحو نظام يضمن التحكم في إجراءات إبرام الصفقات و ذلك للحفاظ على مصالح الإدارة و ضمان السير الحسن لها و حماية مصالحها المالية، و تجسيد مبدأ الشفافية.[2]

تمارس الرقابة القبلية الداخلية من قبل لجان فتح الأظرفة أو العروض و التقييم و التنقيط و هي لجان دائمة تختارها المصالح المتعاقدة من بين عناصرها المؤهلة لذلك و تعد مسالة فتح العروض و

[1] عمار بوضياف، "الصفقات العمومية في الجزائر"، الطبعة الأولى جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 177.

[2] فرقان فاطمة الزهراء، "رقابة الصفقات العمومية الوطنية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة و المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 10.

التقييم من أكثر المسائل التي تعرض إليها المشرع عبر مختلف مراحل تنظيم الصفقات العمومية، و سوف نتطرق إلى هذه اللجنة فيما يلي:[1]

1-تعريف لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض:

لقد أكد المشرع الجزائري على إحداث لجنة واحدة او اكثر دائمة لفتح الأظرفة و تحليل العروض و البدائل و الاسعار لدى كل مصلحة متعاقدة[2]، فاستحداثها يعد امرًا إلزامياً على كل الهيئات التي لها صلاحية إبرام الصفقات العمومية. كما يمكن لهذه اللجنة أن تتغير في تشكيلها من حين لآخر حيث تجتمع طبقا للتاريخ المحدد في الإعلان عن الصفقة و في الساعة المحددة لها و في جلسة علنية يحضرها المتعهدون أنفسهم .

2-تشكيلة لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض[3]:

إن المرسوم الرئاسي لم يحدد تشكيلة هذه اللجنة بل ترك هذا لحرية مسؤول المصلحة المتعاقدة بان يختار اللجنة و هذا مراعاة لخصوصية كل إدارة لان الإدارات و الهيئات المذكورة في المادة 06 من المرسوم الرئاسي 247/15، طبيعتها متنوعة و مختلفة. و ألزم المشرع كل إدارة أو هيئة بإنشاء لجنة لفتح الأظرفة و تقييم العروض لتتولى مراقبة قبل إبرام الصفقة بحيث يجب ان تتميز هذه التشكيلة بالتاهيل و الكفاءة .

3-مهام لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض:

3-1-مهام اللجنة عند فتح الاظرفة:

تتمثل مهمة لجنة فتح الأظرفة فيما يلي:[4]

-تثبت صحة تسجيل العروض على سجل خاص،

-تعد قائمة المتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفة عروضهم مع توضيح محتوى و مبالغ المقترحات و التخفيضات المحتملة،

---

[1] خرشي النوي، "تسيير المشاريع في إطار الصفقات العمومية"، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011، ص 370.

[2] المادة 160 من المرسوم الرئاسي 15-247 .

[3] لطيفة بهى، " آليات الرقابة الإدارة على الصفقات العمومية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، 2013، كلية الحقوق و العلوم السياسية -جامعة الوادي-، ص 195.

[4] المادة 71 من المرسوم الرئاسي 15-247.

-تعد وصفا مفصلا للوثائق التي يتكون منها كل عرض،

-توقع بالحروف الأولى على كل وثائق الأظرفة المفتوحة،

-تحرر المحضر أثناء انعقاد الجلسة الذي يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، و الذي يجب أن يتضمن التحفظات المحتملة المقدمة من قبل أعضاء اللجنة،

-دعوة المتعهدين او المرشحين، عند الاقتضاء، كتابيا عن طريق المصلحة المتعاقدة، إلى استكمال عروضهم التقنية بالوثائق الناقصة المطلوبة او غير الكاملة، باستثناء المذكرة التقنية التبريرية،تحت طائلة رفض عروضهم ، في اجل أقصاه عشرة (10) أيام تحت طائلة رفض عروضهم من قبل لجنة تقييم العروض و ذلك ابتداءا من تاريخ فتح الاظرفة، و مهما يكن الامر يستثنى من طلب الاستكمال كل الوثائق الصادرة عن المتعهد و المتعلقة بتقييم العروض،

-إرجاع الأظرفة غير مفتوحة إلى أصحابها من المتعاملين الإقتصاديين، عند الاقتضاء، حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تحرر لجنة فتح الأظرفة، عند الاقتضاء محضرا بعدم جدوى العملية يوقعه الأعضاء الحاضرون، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 45 و47 و 52 من المرسوم 247/15[1].

المادة 45: طلب العروض المحدودة، هو إجراء لاستشارة انتقائية يكون المرشحين المرخص لهم بتقديم تعهد فيه هم المدعومون خصيصا للقيام بذلك بعد الانتقاء الأولي. مثلا: يجب على المصلحة المتعاقدة أن تتوفر على خمسة (5) مرشحين على الأقل يتم انتقاؤهم الأولي، فإذا كان عدد المتعهدين اقل من خمسة، ففي هذه الحالة على المصلحة المتعاقدة أن تعيد الانتقاء الأولي من جديد، تحرر اللجنة محضر بعدم جدوى العملية.

المادة 47: المسابقة، هي إجراء يضع رجال الفن فن منافسة لاختيار مخطط و مشروع مصمم استجابة لبرنامج اعده صاحب المشروع قصد انجاز عملية تشمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة قبل منح الصفقة. مثلا: بعد فتح أظرفة العروض التقنية و تقييمها، لا يدعى إلى تقديم أظرفة الخدمات و العرض المالي إلا المرشحون الذين جرى انتقاؤهم الأولي و الذين يجب أن لا يكون عددهم أدنى من خمسة (5)، و في الحالة التي يكون فيها عدد المرشحين، الذين جرى انتقاؤهم الأولي، أدنى من خمسة (5)، يجب على المصلحة المتعاقدة أن

[1] المادة 45-47-52 من المرسوم الرئاسي 15-247.

تعيد الإجراء مرة اخيرة، تحرر الجنة محضر بعدم جدوى المسابقة و في هذه الحالة يمكن للمصلحة المتعاقدة اللجوء الى التراضي بعد الاستشارة.

المادة 44: التراضي بعد الاستشارة، مثلا: إذا لم يتم استلام أي عرض، أو إذا لا يمكن اختيار اي عرض، بعد تقييم العروض المستلمة، فانه يتعين إعلان عدم جدوى إجراء التراضي بعد الاستشارة.

3-2-مهام اللجنة تقييم العروض:

بالنسبة للمهام الموكلة لهذه اللجنة وردت في المادة 2 7و التي من بينها[1]:

-إقصاء الترشيحات و العروض غير المطابقة لموضوع الصفقة و لمحتوى دفتر الشروط و/او موضوع الصفقة، و في حالة الاجراءات التي لا تحتوي على مرحلة الانتقاء الاولي، لا تفتح اظرفة العروض التقنية و المالية و الخدمات المتعلقة بالترشيحات المقصاة، و ذلك عند الاقتضاء.

-تحليل العروض الباقية على مرحلتين على أساس المعايير و المنهجية المنصوص عليها في دفتر الشروط.

المرحلة الأولى: القيام بالترتيب التقني للعروض مع إقصاء العروض التي لم تحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط،

المرحلة الثانية: دراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم الأولي تقنيا، مع مراعاة التخفيضات المحتملة في عروضهم ، حيث تقوم طبقا لدفتر الشروط، بانتقاء إما العرض الأقل ثمنا من بين العروض المالية للمرشحين المختارين في حالة اختيار الاسعار كمعيار فقط او إذا تعلق الأمر بالخدمات العادية، و أما الأحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، إذا كان الاختيار قائما أساسا على الجانب التقني للخدمات،...

هكذا فرض المشرع الجزائري بخلقه للجنة فتح الأظرفة و لجنة تقييم العروض رقابة قبلية على إبرام الصفقات العمومية، و هذا نجده يضمن قدرا كافيا من الشفافية و مبدأ الجماعة في فتح الأظرفة و تقييمها كما يضمن منافسة مشروعة بين المتعهدين، و يحمي و يحافظ على حقوق الخزينة العامة أمام ما تتحمله من نفقات مترتبة عن التعاقد.[2]

[1] المادة 72 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 184-185.

ثانيا: الرقابة القبلية الخارجية

تتمثل هذه الرقابة في عرض ملف مشروع الصفقة على لجان متخصصة و متعددة على حساب المعيار المالي و المعيار العضوي لمشروع الصفقة، لتتحقق هذه الهيئات من مطابقة الصفقات المعروضة عليها للتشريع و التنظيم، و تهدف هذه الرقابة أيضا إلى مطابقة التزام المصلحة المتعاقدة للعمل المبرمج بكيفية نظامية[1]، أي تعتبر هذه الرقابة آلية من آليات مكافحة الفساد الهادفة إلى تحقيق البرنامج الحكومي بكفاءة و فعالية[2].

نظرا لهذه الأهمية قام المشرع بإنشاء لجان على المستوى المحلي و كذلك على المستوى الوطني.

1-لجان الصفقات العمومية على المستوى المحلي:

1-1-اللجنة البلدية للصفقات العمومية:

تعتبر اللجنة البلدية للصفقات العمومية هيئة من هيئات الرقابة، تتولى عملية الرقابة على إبرام الصفقات على المستوى البلدي، تقوم بدراسة دفاتر الشروط و الصفقات و الملاحق الخاصة بالبلدية.

1-1-1-تشكيلها:

تتكون اللجنة البلدية للصفقات العمومية من عدة أطراف يمثلون مختلف الجهات الإدارية ذات العلاقة[3]، و هي:[4]

-رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، رئيسا،

-ممثل المصلحة المتعاقدة،

-منتخبين اثنين (2) يمثلان المجلس الشعبي البلدي،

-ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية و مصلحة المحاسبة)،

[1] لطيفة بهي،مرجع سابق، ص 198.

[2] خرباشي عقيلة، "دور عدد إشكال و هيئات الرقابة في ضمان مشروعية الصفقات العمومية"، الملتقى الوطني حول الصفقات العمومية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي -ام البواقي-، يومي 13-14 ماي 2007، ص 5.

[3] محمد الصغير بعلي، "العقود الإدارية"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2005، ص 53.

[4] المادة 174 من المرسوم الرئاسي 15-247.

-ممثل المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، اشغال عمومية، ري) عند الاقتضاء.

تعيين أعضاء اللجنة و مستخلفيهم باستثناء من عين بحكم وظيفته، من قبل إدارتهم و بأسمائهم بهذه الصفة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.[1]

1-1-2-اختصاصاتها:

تختص لجنة صفقات البلدية بدراسة مشاريع دفاتر الشروط قبل نشر إعلان الصفقة و ذلك طبقا للمادة 174 من المرسوم 15-247 ، و تحدد معاييرها في المادة 27 من نفس المرسوم و التي جاءت مؤكدة على ضرورة تحديد حاجات المصلحة المتعاقدة و ذلك بالاستناد الى تقدير اداري صادق و عقلاني و القيمة الإجمالية للأشغال فيما يخص هذا النوع من الصفقات.[2]

تختص أيضا اللجنة البلدية للصفقات العمومية بدراسة مشاريع الصفقات التي تبرمها البلدية مع الأخذ بعين الاعتبار العتبة المالية المحددة و المقدرة بـــــــــــأقل من:[3]

- مائتي مليون دينار (200.000.000د.ج) بالنسبة لصفقات انجاز الأشغال أو اقتناء اللوازم،

-خمسين مليون دينار (50.000.000) بالنسبة لصفقات الخدمات،

-عشرين مليون دينار (20.000.000) بالنسبة لصفقات الدراسات.

1-1-3-صلاحياتها:

تتولى هذه اللجنة ممارسة الرقابة القبلية على مشروع الصفقة بمنح التأشيرة أو رفضها خلال 20 يوما، إبتداءا من تاريخ إيداع الملف لدى اللجنة.

كما تقوم بدراسة الطعون الناتجة عن المنح المؤقت خلال 10 أيام من نشر الإعلان عن المنح المؤقت، و إذا تزامن اليوم العاشر يوم عطلة أو يوم راحة قانونية يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل الموالي، بعد ذلك تصدر اللجنة المختصة رأيا في اجل 15 يوما، إبتداءا من تاريخ انقضاء اجل 10 أيام، و لكن في حالة الطعن في المنح المؤقت لا يعرض مشروع الصفقة

[1] المادة 176 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] المادة 27 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[3] المادة 173 من المرسوم الرئاسي 15-247.

على اللجنة المختصة لدراسته إلا بعد انقضاء مدة ثلاثين يوم من تاريخ الطعن، و هذا من اجل تقديم الطعون و لدراستها و لتبليغها.

و في حالة حدوث تجاوزات تقوم اللجنة بإلغاء المنح المؤقت و ذلك بالموافقة المسبقة من الوالي المختص إقليميا.[1]

1-2-اللجنة الولائية للصفقات العمومية:

تقوم هذه اللجنة بالرقابة على مستوى الولائي، و ذلك بدراسة مشاريع دفاتر الشروط، دراسة مشاريع الصفقات و دراسة الطعون الموجهة ضد اختيار المصلحة المتعاقدة الناتجة عن المنح المؤقت للصفقة.

1-2-1-تشكيلها:

تتشكل اللجنة الولائية للصفقات العمومية، من[2]:

-الوالي أو ممثله، رئيسا،

-ممثل المصلحة المتعاقدة،

-ثلاثة (3) ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي،

-ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية و مصلحة المحاسبة)،

-مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية.

و بالتالي نجد أن هذه التشكيلة جاءت متنوعة تشمل مختلف الفاعلين في عملية التنمية على اللامركزية.

1-2-2-صلاحياتها:

يتحدد اختصاص اللجنة الولائية للصفقات على أساس المعيار العضوي[3] و المعيار المالي[4] ، حيث تقوم بدراسة مشاريع الصفقات بطلب العروض و عند الاقتضاء

---

[1] المادة 82 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] المادة 173 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[3] نقصد بالمعيار العضوي هو أن الاختصاص لا ينعقد للجنة إلا إذا كان الطرف المعني بالصفقة أو الخاضع للرقابة من الجهات المذكورة في المرسوم 15-247.

[4] نقصد بالمعيار المالي السقف المطلوب لاختصاص اللجنة في حدود المبالغ المذكورة في المرسوم الرئاسي 15-247.

التراضي بعد الاستشارة قبل الإعلان عنهما بعد توافر العتبة المالية المحددة و خلال مدة 45 يوما ينتج صدور مقرر التأشيرة، بحيث تكون صالحة لمدة 3 أشهر و بعد انقضاء هذا الأجل يعرض الملف من جديد من قبل المصلحة المتعاقدة على لجنة الصفقات من جديد [1]، التي تبرمها كل من:

1-2-2-1- الولاية و المصالح غير الممركزة للدولة و المصالح الخارجية للادارات المركزية:

*بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات الأشغال العامة كل صفقة يساوي مبلغها أو يقل عن 1.000.000.000 دينار أي مليار دينار. و كل ملحق[2] بها، حسب ما جاء في المادة 139 من المرسوم الرئاسي 247/15.

*بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات الخدمات يساوي مبلغها او يقل عن 200.000.000 دينار أي مائتين مليون دينار. و كل ملحق بها، حسب ما جاء في المادة 139 من المرسوم الرئاسي 247/15.

*بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات اقتناء اللوازم يساوي مبلغها أو يقل عن 300.000.000 دينار أي ثلاثة مئة مليون دينار. و كل ملحق بهذه الصفة، و هذا حسب ما جاء في المادة 139 من المرسوم الرئاسي 247/15.

*بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات الدراسات يساوي او يقل مبلغها عن 100.000.000 دينار اي مئة مليون دينار و كل ملحق بها، و هذا حسب ما جاء في المادة 139 من المرسوم الرئاسي 247/15.

[1] المادة 196 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] الملحق: هو وثيقة تعاقدية تابعة للصفقة، يبرم في جميع الحالات إذا كان هدفه زيادة الخدمات أو تقليلها أو تعديل بند أو عدة بنود تعاقدية في الصفقة. يمكن للمصلحة المتعاقدة تمديد صفقة لأداء خدمات أو اقتناء لوازم، بموجب ملحق، للتكفل بالنفقات الضرورية لضمان مواصلة الخدمة العمومية، شريطة أن لا يكون بمقدور المصلحة المتعاقدة توقع الظروف التي استدعت هذا التمديد، و أن لا يكون نتيجة ممارسات مماطلة من طرفها. و لا يمكن أن تتجاوز مدة التمديد ثلاثة أشهر و الكميات بالزيادة. كما لا يجب أن يؤثر الملحق بصورة أساسية على توازن الصفقة ما عدا ما إذا طرأت تبعات تقنية لم تكن متوقعة و خارجة عن إرادة الأطراف. و هذا حسب ما جاء في المادة 136 من المرسوم الرئاسي 247/15.

يخضع الملحق الى فحص هيئات الرقابة الخارجية القبلية، اذا كان مبلغه او المبلغ الاجمالي لمختلف الملاحق يتجاوز 10% من المبلغ الاصلي للصفقة بالنسبة الى الصفقات التي هي من اختصاص لجنة الصفقات التابعة للمصلحة المتعاقدة.

كما لا يتعرض الملحق الى رقابة الهيئات الخارجية القبلية للصفقات العمومية اذا كان موضوعه لا يعدل تسمية الاطراف المتعاقدة و الضمانات التقنية و المالية و اجل التعاقد.[1]

1-2-2-2-الصفقات التي تبرمها البلدية و المؤسسات العمومية المحلية: تختص بدارسة الصفقات التي يكون مبلغها يفوق او يساوي:

- مائتي مليون دينار (200.000.000دج) بالنسبة لصفقات انجاز الاشغال او اقتناء اللوازم،

-خمسين مليون دينار (50.000.000دج) بالنسبة لصفقات الخدمات،

-عشرين مليون دينار (20.000.000دج) بالنسبة لصفقات الدراسات.

و اما بالنسبة للملاحق التي تبرمها البلدية و المؤسسات العمومية المحلية، مبلغها ضمن حدود المستويات في المادة 139 من المرسوم 247/15.

1-2-2-3-الصفقات التي تبرمها المؤسسة العمومية المحلية و الهيكل غير ممركز المؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري: تختص بدراسة مشاريع دفاتر الشروط و الصفقات و الملاحق و مراقبة الطعون التي يؤول الاختصاص إليها، كما ان مبالغ الصفقات يبلغ نفس قيمة الصفقات التي تختص بها لجنة الصفقات الولائية.

و تتشكل هذه اللجنة من[2]:

ممثل السلطة الوصية،رئيسا - المدير العام او مدير المؤسسة-ممثل منتخب يمثل مجلس الجماعة الاقليمية المعنية-ممثلين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية-مصلحة المحاسبة)-ممثل المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية، حسب موضوع الصفقة (بناء، اشغال عمومية، ري) عند الاقتضاء.

[1] المادة 139 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] المادة 175 من المرسوم الرئاسي 15-247.

3-اللجنة الجهوية للصفقات العمومية:

تختص بدراسة دفاتر الشروط و الصفقات و الملاحق الخاصة بالمصالح الخارجية الجهوية للادارات المركزية.

3-1-تشكيلها: تتشكل هذه اللجنة من:

-الوزير المعني او ممثله رئيسا.

-ممثل المصلحة المتعاقدة.

-ممثلين اثنيين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (مصلحة الميزانية، مصلحة المحاسبة).

-ممثل عن الوزير المهني بالخدمة، حسب موضوع الصفقة (بناء، اشغال عمومية، ري) عند الاقتضاء.

3-2-اختصاصها:

تختص بدراسة دفاتر الشروط و الصفقات التي يؤول الاختصاص إليها، كما ان مبالغ لدفاتر الشروط و الصفقات يبلغ نفس قيمة الصفقات و دفاتر الشروط التي تختص بها لجنة الصفقات القطاعية اي من المطات 1-4 من المادة 184 من المرسوم الرئاسي 15-247.

اضافة الى مراقبة ملاحق الصفقات ضمن الشروط المذكورة في المادة 139 من المرسوم الرئاسي 15-247.

2- لجان الصفقات العمومية على المستوى المركزي:

يوجد هناك نوعين من لجان الصفقات العمومية على المستوى المركزي:

2-1-اللجنة القطاعية للصفقات العمومية:

تقوم هذه اللجنة بدراسة دفاتر الشروط و الصفقات و الملاحق و الطعون.

2-1-1-تشكيلتها: تتكون هذه اللجنة من:[1]

الوزير المعني او ممثله رئيسا؛ ممثل الوزير المعني نائب رئيس؛ ممثل المصلحة المتعاقدة؛ ممثلان (2) عن القطاع المعني؛ ممثلين اثنين (2) عن الوزير المكلف بالمالية (المديرية العامة للميزانية و المديرية العامة للمحاسبة)؛ ممثل الوزير المكلف بالتجارة.

[1] المادة 185 من المرسوم الرئاسي 15-247.

و في حالة غياب رئيسها او حدوث مانع له يتراس اللجنة القطاعية للصفقات العمومية نائب الرئيس[1].

2-1-2-اختصاصها:

تختص هذه اللجنة بـــــــــــــــــــدفاتر الشروط و الصفقات التي يفوق مبلغها:[2]

-مليار دينار (1.000.000.000 دج) بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات الاشغال،

-مائتي مليون دينار (200.000.000دج) بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات الخدمات،

-ثلاثمائة مليون دينار (300.000.000 دج) بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات اللوازم،

-مئة مليون دينار (100.000.000 دج) بالنسبة لدفاتر الشروط و صفقات الدراسات،

اضافة الى مراقبة ملاحق الصفقات ضمن الشروط المذكورة في المادة 139 من المرسوم 15-247.

تفصل هذه اللجنة في مجال الرقابة:

في كل دفتر شروط او مشروع صفة اشغال او لوازم يفوق مبلغها اثنى عشر مليون دينار (12.000.000 دج) ، و كذا كل ملحق بهذه الصفقة في حدود المستوى المبين في المادة 139 من المرسوم 15-247.

اما بالنسبة لدفتر شروط او مشروع صفة الدراسات او الخدمات فيجب ان يفوق مبلغها ستة ملايين دينار (6.000.000 دج)، و كذا كل ملحق بهذه الصفقة في حدود المستوى المبين في المادة 139 من المرسوم 15-247.

و في كلا الحالتين فعلى الملحق ان يكون متجاوز النسبة 10% من المبلغ الاصلي بالنسبة للصفقة التي هي من اختصاص اللجنة القطاعية للصفقات ، او ان يكون متضمنا عمليات جديدة يتجاوز مبلغها النسبة المحددة اعلاه.

كل صفقة تحتوي على البند الوارد في المادة 139 من هذا المرسوم يمكن ان يرفع تطبيقه الاصلي الى مقدار المبالغ اثنى عشر مليون دينار جزائري بالنسبة لصفقات الخدمـــــات و ستة

[1] المادة 186 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] المادة 184 (من المطة 1 الى المطة 4) من المرسوم الرئاسي 15-247.

ملايين دينـــــــار جزائري بالنسبـــة لصفقـــــات الـــــدراســـــــــــــات او اكثر من ذلك.

اما بالنسبة للملحق يرفع المبلغ الاصلي للصفقة الى المستويات المحدد اعلاه او اكثر.

2-1-2-1-اختصاصها في مجال الرقابة: تختص بدراسة[1]:

-مشاريع دفاتر الشروط التي تندرج ضمن اختصاصها،

-مشاريع الصفقات و الملاحق التي تندرج ضمن اختصاصها،

-الطعون التي تندرج ضمن إختصاصها، و التي يرفعها المتعهدون الذين يعارضون الاختيار الذي قامت به المصلحة المتعاقدة في اطار مناقصة او تراضي بعد الاستشارة،

-الطعون التي يرفعها المتعاملون المتعاقدون قبل اي دعوى قضائية، بشأن النزاعات الناجمة عن تنفيذ الصفقة.

كما تختص بدراسة الملفات التابعة لقطاع اخر، عندما تتصرف الدائرة الوزارية المعنية في اطار صلاحياتها، لحساب دائرة وزارية اخرى[2].

2-1-2-2-اختصاصها في مجال التنظيم: تقوم بما يلي[3]:

-تقترح اي اجراء من شانه ان يحسن ظروف ابرام الصفقات العمومية،

-تعد و تقترح نظاما داخليا نموذجيا يحكم عمل لجان الصفقات.

2-1-3-صلاحياتها:

و في سبيل تحقيق الاهداف التي تشكلت من اجلها هذه اللجان فهي تقوم [4]:

-مراقبة ابرام الصفقات العمومية.

-مساعدة المصالح المتعاقدة التابعة لها في مجال تحضير الصفقات العمومية و اتمام ترتيبها.

-المساهمة في تحسين ظروف مراقبة صحة اجراءات ابرام الصفقات العمومية.

---

[1] المادة 182 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[2] المادة 181 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[3] المادة 183 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[4] المادة 180 من المرسوم الرئاسي 15-247.

يعين اعضاء اللجان الوطنية و القطاعية للصفقات و مستخلفوهم من قبل ادارتهم و بأسمائهم بهذه الصفة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد باستثناء الرئيس و نائب الرئيس.[1]

تتوج الرقابة التي تمارسها اللجان الوطنية و اللجان القطاعية للصفقات بإصدار تأشيرة في غضون خمسة و اربعين (45) يوما على الاكثر إبتداءا من تاريخ ايداع الملف الكامل لدى كتابات هذه اللجان.[2]

يمكن اللجنة ان تمنح التأشيرة او ترفضها. في حالة الرفض يجب ان يكون مبررا عن طريق تقرير، و مهما يكن الأمر، و هذا راجع الى مخالفة للتشريع و/او التنظيم المعمول بهما[3].

تسلم نسخة من مقرر التجاوز الى الوزير المكلف بالمالية و لجنة الصفقات المعنية و مجلس الحاسبة.

تعرض المصلحة المتعاقدة مشروع الصفقة بعد ان تكون قد رفعت التحفظات المرافقة للتأشيرة التي يمكن ان تكون موقفة عندما تتصل بموضوع مشروع الصفقة او دفتر الشروط او ملحق، او غير موقفة عندما تتصل بشكل الصفقة، التي تسلمها هيئة الرقابة الخارجية القبلية المختصة، على الهيئات المالية لكي تلتزم بالنفقات قبل موافقة السلطة المختصة عليها و البدء في تنفيذها. و في حالة البلديات، يخضع مشروعا الصفقة و الملحق لمداولة المجلس الشعبي البلدي و مراقبة الشرعية للدولة.

و في حالة عدم استكمال المعلومات المطلوبة يؤجل مشروع الصفقة و توقف الاجال و تعود للسريان إبتداءا من يوم تقديم المعلومات المطلوبة.[4]

لا تصح اجتماعات اللجنة القطاعية إلا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها و اذا لم يكتمل هذا النصاب تجتمع اللجنة من جديد خلال 8 ايام الموالية، و تكون مداولاتها صحيحة مهما كان

[1] المادة 1187 من المرسوم الرئاسي 15-247.
[2] المادة 189 من المرسوم الرئاسي 15-247.
[3] المادة 195 من المرسوم الرئاسي 15-247.
[4] المادة 195 من المرسوم الرئاسي 15-247.

عدد الحضور و تتخذ القرارات بالأغلبية للأعضاء الحاضرين[1]، و في حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا[2].

2-2-لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية و الهيكل غير الممركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الاداري:

تختص بدراسة دفاتر الشروط و الصفقات في حدود المبالغ المذكورة في المادة 184 من المطة 1 الى المطة 4 من المرسوم الرئاسي 15-247.

اضافة الى مراقبة ملاحق الصفقات ضمن الشروط المذكورة في المادة 139 من المرسوم الرئاسي 15-247.

3-اليات الرقابة القبلية للصفقات العمومية في الوقاية من الفساد:

لما كانت للصفقات العمومية بمختلف انواعها صلة بالخزينة العمومية فانه اضحى من الضروري اخضاعها لصور شتى من الرقابة تلازم مختلف مراحلها سواء قبل الابرام او اثناء دخول الصفقة حيز التنفيذ او بعد التنفيذ.

و الغرض الاساسي من تسليط هذه الرقابة هو التأكد من تطبيق الاهداف المرجوة من وراء التعاقد و الزام الادارات العمومية المركزية و اللامركزية بالتقيد بأحكام قانون الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام بما يكرس خاصة تحقيق المبادئ الكبرى للتعاقد كمبدأ الشفافية و حرية المنافسة و المساواة بين المتنافسين، من هنا نجد ان المرسوم الرئاسي رقم 15-247 قد خصص لموضوع الرقابة على الصفقات العمومية فصلا بأكمله هو الفصل الخامس.[3]

و تتمثل هذه الاليات في: اعداد دفاتر الشروط مسبقا، تحديد طرق اختيار المتعامل المتعاقد، الاعلان عن الرغبة في التعاقد،الرقابة الادارية على مشروعية ابرام الصفقة.

3-1-اعداد دفاتر الشروط مسبقا:

[1] لطيفة بهى،مرجع سابق، ص 204.

[2] المادة 191 من المرسوم الرئاسي 15-247.

[3] بحري اسماعيل،"الضمانات في مجال الصفقات العمومية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2008-2009، ص 40.

على الرغم من ان هذه المسالة منظمة في تنظيم الصفقات العمومية إلا ان المشرع اكد عليها ايضا في قانون الوقاية من الفساد و مكافحته و ذلك في المادة 09 منه التي جاء فيها ما يلي:" يجب ان تؤسس الاجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية و المنافسة الشريفة و على معايير موضوعية و يجب ان تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص .....على الاعداد المسبق لشروط المشاركة و الإنتقاء".

و يفهم من هذا النص انه يتعين على الادارة ان تقوم بإعداد دفاتر الشروط قبل الدعوة الى ابرام الصفقة و تحدد في هذه الدفاتر شروط المشاركة في المنافسة للحصول على الصفقة و قواعد انتقاء المتعامل المتعاقد بين المترشحين الراغبين في التعاقد معها لتنفيذ الصفقة، و هذا حرصا على الشفافية و وقاية من وقوع جرائم المال العام عموما و جريمة الرشوة و المحاباة على وجه الخصوص. اذ ان عدم تحديد شروط الانتقاء و المشاركة مسبقا يفتح المجال واسعا امام الادارة لاختيار متعامل متعاقد على معايير غير قانونية كالرشوة او المحاباة[1].

و لم يتوقف المشرع عند ضرورة الاعداد المسبق لدفاتر الشروط بل بين محتوى هذه الدفاتر في تنظيم الصفقات العمومية اذ ان هذه الدفاتر يجب ان تتضمن ما يلي[2]:

-دفاتر التعليمات التقنية المشتركة التي تحدد الترتيبات التقنية المطبقة على كل الصفقات العمومية المتعلقة بنوع واحد من الاشغال و اللوازم و الدراسات او الخدمات الموافق عليها بقرار من الوزير المعني.

-دفاتر التعليمات الخاصة التي تحدد الشروط الخاصة بكل صفقة عمومية.

-دفاتر البنود الادارية العامة CCAGالمطبقة على كل صفقات الاشغال و اللوازم و الدراسات و الخدمات الموافق عليها بموجب مرسوم تنفيذي.

[1] حمزة خضري،"الوقاية من الفساد و مكافحته في اطار الصفقات العمومية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع، جوان 2012، ص ص 176-177.

[2] المادة 26 من المرسوم الرئاسي 15-247.

3-2-تحديد طرق اختيار المتعامل المتعاقد[1]:

اذا كان اختيار المتعاقد في عقود القانون الخاص يتحدد على اساس ان العقد شريعة المتعاقدين، فان الامر مختلف بالنسبة للصفقات العمومية التي يكون اختيار المتعامل المتعاقد فيها على اساس اجراءات طلب العروض كمبدأ عام او اجراء التراضي استثناءا، حيث نصت المادة 29 من تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام على مايلي:"تبرم الصفقات العمومية تبعا لإجراء طلب العروض التي تعتبر القاعدة العامة او وفق اجراء التراضي."

فطلب العروض هي اجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات، للمتعهد الذي يقدم افضل عرض من حيث المزايا الاقتصادية، و عليه فالمناقصة في معناها البسيط هي عملية احالة الصفقة على صاحب احسن العروض المقدمة للمنافسة، و هي بذلك تضمن الوصول الى اكبر قدر ممكن من المترشحين و بذلك تشكل وقاية من احتكار الصفقات من طرف متعامل وحيد و وقاية من جرائم المال العام.

و اسلوب طلب العروض يقتضي الاعلام و النشر عن طريق الصحافة، و قد حرص المشرع على ذكر لغة و بيانات الاعلان بالتفصيل و التدقيق، كما الزم الادارة باختيار معايير موضوعية للمنافسة، و ان تمنح المتعهدين اجلا معقولا لتحضير عروضهم يتناسب و طبيعة الصفقة.

اما التراضي فهو اجراء تخصيص الصفقة لمتعامل متعاقد وحيد دون الدعوة الشكلية للمنافسة اي اشهار الصفقة بالطرق المحددة قانونا، و يمكن ان يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط او التراضي بعد الاستشارة، و تنظم هذه الاستشارة بكل الوسائل المكتوبة الملائمة.

و حين اختيار المتعاقد وفقا لما تم من قواعد في اجراءات طلب العروض، تعلن الادارة مؤقتا و دائما عن طريق النشر في وسائل الاعلان و في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي عن اختيارها لمتعهد ما و تقدم بياناته الخاصة و النقاط المتحصل عليها في العرضين التقني و المالي، مع منح فترة 10 ايام للطعن امام لجنة الصفقات العمومية.

---

[1] امال قاسمي، "دور قانون الوقاية من الفساد و مكافحته في تكريس قواعد الشفافية في مجال الصفقات العمومية"، الملتقى الوطني السادس حول –دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام–، جامعة د. يحيى فارس جامعة المدية –كلية الحقوق– يوم 20 ماي 2013،ص ص 5-6.

3-3-الاعلان عن الرغبة في التعاقد:

اشترط المشرع الجزائري الاعلان عن الرغبة في التعاقد عن طريق الاشهار الصحفي وجوبا في المادة 61 من تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام سواء كانت طريقة التعاقد طلب العروض المفتوح، او طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا،طلب العروض المحدود، او مسابقة او التراضي بعد الاستشارة عند الاقتضاء، و يحرر الاعلان باللغة الوطنية و بلغة اجنبية واحدة على الاقل كما ينشر اجباريا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي و على الاقل في جريدتين يوميتين وطنيتين على المستوى الوطني.[1]

تكمن اهمية الاعلان عن طلب العروض في الوقاية من الفساد فيما يلي[2]:

-النزاهة اثناء ابرام الصفقة العمومية، ذلك ان الاعلان وسيلة تحول بين الادارة و بين قصر عقودها على طائفة ضيقة من المتعاملين بحجة انهم وحدهم من يمكنهم الوفاء بمتطلباتها و بذلك تتحقق الوقاية من جرائم المال العام.

-تحقق علانية المنفعة المالية للإدارة لأنها ستؤدي الى زيادة عدد المشاركين في طلب العروض، الامر الذي يؤدي الى حصول الادارة على افضل الأسعار، و بذلك تتحقق الوقاية من جرائم اهدار و تبديد المال العام. فهو وسيلة لضمان الشفافية و بالتالي احترام القانون.

3-4-الرقابة الادارية على مشروعية ابرام الصفقة:

تعتبر الرقابة الادارية على مشروعية الصفقة الية وقائية من الفساد اذ ان الجهة المختصة بالرقابة تتأكد من ان عقد الصفقة كان مطابقا للقانون، فإذا اكتشفت الجهات المكلفة بالرقابة انه تم تجاوز القانون ابرامها ترفض منح التأشيرة للصفقة، و عليه تلغي الجهة المتعاقدة قرار المنح المؤقت للصفقة، كما يمكن لها اذا قدرت ان التجاوز الصادر من المصلحة المتعاقدة يشكل جريمة في نظر قانون العقوبات و القوانين المكملة له ان تخطر الجهات المختصة و إلا كانت تحت طائلة ارتكابها لجريمة عدم التبليغ. و قد اطلق المشرع على هذا النوع من الرقابة بالرقابة الخارجية و خصص لها المواد من 162-190 من تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.[3]

---

[1] حمزة خضري، مرجع سابق، ص 06.

[2] امال قاسمي، مرجع سابق، ص 07.

[3] مرجع سابق، ص 08.

الخاتمة:

ان الرقابة القبلية التي تفرض على الصفقات العمومية و التي تمارس من طرف لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض و لجان صفقات مختصة على المستوى المحلي و المركزي، لها نظام قانوني واضح و محدد في قانون تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، الذي يهدف الى تحسين الاداء الرقابي لهذه اللجان من خلال تشكيلتها التي تتناسب مع حركة التنمية الاقتصادية و كذا إختصاصاتها التي تضمن اداء هذه اللجان لدورها الرقابي.

فالفساد في الصفقات العمومية ظاهرة لا يمكن تجنب اثارها و ضرب مصادرها دون اللجوء الى اجراءات واعيـــة و قوانين ملزمة و افكار مدروسة، و معالجة هذه الظاهرة تحتاج الى الوقاية عن طريق الرقابة القبلية.

التوصيات المقترحة:

-التأكيد على ان الصفقات العمومية تبرم وفقا لمبادئ الشفافية و النزاهة و المنافسة الشريفة و اتاحة الفرصة للمتعهدين للطعن في اختيار الادارة و كل هذا تدعيما للمبادئ التي نص عليها قانون الصفقات العمومية و هي: الإعلان، الشفافية، و المساواة بين المتعاملين المتعاقدين مع الادرة.

-بناء نظام رقابي يدعم كل انواع الرقابة بما يضمن الاداء الحسن و الفعال، بما يتلاءم مع طبيعة الانظمة السياسية و الاقتصادية.

-اعادة النظر في من يترأس لجنة صفقات، كون ان رئيس المجلس الشعبي البلدي هو يراقب الصفقة و يترأس لجنة الرقابة من جهة، و من جهة اخرى هو من يصادق عليها، مما يشكل ضغطا كبيرا على اعضاء اللجنة.

-على القانون الجديد الخاص بالصفقات العمومية 15-247 التطرق الى كيفية عمل لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض من خلال اصدار مراسيم.

قائمة المراجع:

الكتب:

1-عمار بوضياف، "الصفقات العمومية في الجزائر"، الطبعة الأولى، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

2-خرشي النوي، "تسيير المشاريع في اطار الصفقات العمومية"، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011.

3-محمد الصغير بعلي، "العقود الادارية"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2005.

المراسيم:

المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـــ 16 سبتمبر سنة 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50.

المجلات:

1-فيصل نسيغة، "النظام القانوني للصفقات العمومية و اليات لحمايتها"، مجلة الاجتهاد القانوني، العدد الخامس، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خضير، بسكرة، سنة 2009.

2-لطيفة بهى، " اليات الرقابة الادارة على الصفقات العمومية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية كلية الحقوق و العلوم السياسية، -جامعة الوادي-، العدد الاول، 2013.

3-حمزة خضري،"الوقاية من الفساد و مكافحته في اطار الصفقات العمومية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع، جوان 2012.

الملتقيات:

1-جميلة حميدة، "مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية و القيود التشريعية"، الملتقى الوطني السادس حول – دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام-، جامعة د. يحيى فارس جامعة المدية –كلية الحقوق- يوم 20 ماي 2013.

2- خرباشي عقيلة، "دور عدد اشكال و هيئات الرقابة في ضمان مشروعية الصفقات العمومية"، الملتقى الوطني حول الصفقات العمومية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي -ام البواقي-، يومي 13-14 ماي 2007.

3- امال قاسمي، "دور قانون الوقاية من الفساد و مكافحته في تكريس قواعد الشفافية في مجال الصفقات العمومية"، الملتقى الوطني السادس حول –دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام-، جامعة د. يحيى فارس جامعة المدية –كلية الحقوق- يوم 20 ماي 2013.

المذكرات:

1-فرقان فاطمة الزهراء،" رقابة الصفقات العمومية الوطنية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة و المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 10.

3-بحري اسماعيل،"الضمانات في مجال الصفقات العمومية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقـــوق، فـــــــرع قانـــــون الدولـــــــــة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2008-2009، ص 40.

قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خـــــلال الفـــترة (2000-2014)

أ. بن لخضر عيسى (جامعة سيدي بلعباس)
د.بحيح عبد القادر (جامعة سيدي بلعباس)

الملخـــص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة ذات أهمية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ,إذ تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي ,وهذا من خلال زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية ويتم هذا عن طريق نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

حاولنا في دراستنا هذه قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و هذا لإبراز حساسية مختلف المؤشرات ، بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دورا أساسيا لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة المؤشرات الأكثر تأثيرا.

من خلال النموذج المقترح تبين لنا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجـــزائر كان ايجابيا خـــلال الفـــترة (2000 -2014)

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي في الجزائر ، المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي، القياس الاقتصادي ، نماذج الانحدار ، التنبؤ.

Abstract :

The foreign direct investment contributes significantly in the socioeconomic development of the State. In this regard, it aims at reinforcing the production forces, boosting the growth rate, and enhancing the economic status. Accordingly,
it seeks for integrations between sectors so as to guarantee an ongoing development process. The latter comes via transmitting technology and capitals from one country to another.

In this study, we tried to measure the impact of some indicators in attracting foreign direct investments in Algeria, in order to highlight the

sensitivity of these indicators. To this end, we relied on some quantitative methods, particularly econometrics, which has a crucial role in this respect. Thus, we tried to design an econometric model that helps us identify the most effecting indicators.

In light of the proposed model, we came out that inflation and the directly affect the foreign direct investment. Yet, The impact of FDI on economic growth in Algeria during the period (2000-2014).

Key words : The foreign direct investment, Macro-econometric indicators, economic growth econometrics,regression models, prediction.

المقدمة :

إن الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة يتعلق بتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لضعف المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية ، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها و هكذا ففي ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و هذا لإبراز حساسية مختلف المؤشرات ، بالاعتماد على الأساليب الكمية التي أصبحت تلعب دورا أساسيا لاسيما القياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة المؤشرات الأكثر تأثيرا، لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية :

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2014 ؟

– الأسئلة الفرعية :

1– هل يمكن صياغة أو بناء نموذج قياسي يحدد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2- هل تأثير الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

- **فرضيات الدراسة:**

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الأثر الايجابي للواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لخصوصية الاقتصاد الوطني.

أولا : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، و حتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة نتطرق للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم دوافعه و أشكاله و أثاره في هذا القسم .

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي و أنواعه:

يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه -الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر - مصدرا ها ما من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منها دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارهما شكلين من أشكال التدفقات المالية الخاصة، متوسطة الأجل و طويلة الأجل.

سنحاول بلورة بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي :

"انه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل " **(فريد النجار)** [1]

كما يمكن تعريفه":انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال، و المساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر[2]

أيضا هـــــــــو"كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواء في صوره نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال، و يكون هذا الاستخدام

مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات، و يمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقية كالوكالات و الفروع [3]

بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي على انه :مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأم، تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية و مالية، و هذه الحركات إنما تتخذ أشكالا متعددة.

1-2- أنواع الاستثمار الأجنبي

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار المحفظي)**

هو الاستثمار الذي يعرف على انه":استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية ، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية ، أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع، و يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر ,استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر [4] .

" هو الاستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية ،سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) و قد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية و ذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها ، و قد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب .فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة و طويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، و يعني شراء أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، و يعطي هذا الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم و السندات" **(أميرة حسب الله محمد)** [5].

ومنه يمكن أن نستنتج دور المستثمر يقتصر في تقديم رأس المال إلى الجهة المعنية لاستثماره، دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري. و نحصر في الشكل الموالي أهم أشكال الاستثمار غير المباشر:

الشكل رقم -1- أنواع الاستثمارات غير المباشرة :

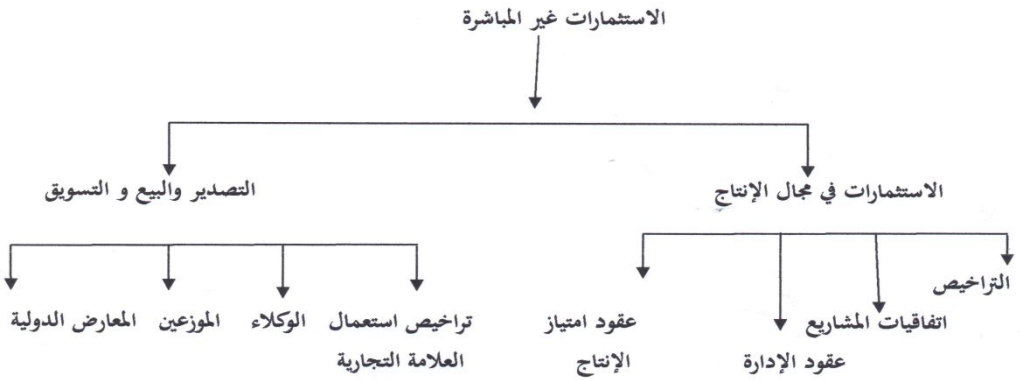

المصدر :عبد السلام أبو قحف (2003)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،ص26

- الاستثمار الأجنبي المباشر :

"الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني ، في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية و التكنولوجية والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة" **(عبد السلام أبو قحف)** [6] .

1-3- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم ، و هذا سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها [7]:

• القرب من المواد الأولية و بالتالي التخفيض من التكلفة ، لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية .

• الاستفادة من وفرات الحجم على مستوي الإنتاج، و هذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدا .

• الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض و تعجز عن تسويقها .

• الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة و هذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة ، و إضافة إلى ذلك الاستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية ، حيث":عندما تحول الرسوم الجمركية و مختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته" (**وليام ليفر** مؤسس شركة ليفر الإنجليزية)

• توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل ، (الحروب والتأميم و المصادرة...الخ) و منه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر [8] .

• انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة و هذا لانعدام الرسوم الجمركية و تكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، و ألزمهم إنشاء استثمارا تهم مباشرة في الدول المضيفة.

• التغيرات النسبية في أسعار الفائدة و أسعار الصرف و التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .

• استغلال قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل لجذب الاستثمارات الأجنبية ؛

•التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالاعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة .

• زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة .

• إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الاقتصاد و سياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار، خاصة إذا ما ارتكز في القطاعات الإستراتجية للبلد المضيف.

2- ماهية النمو الاقتصادي و النظريات التي فسرته:

2-1 - ماهية النمو الاقتصادي :

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، و على العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين [9]؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي [10]؛ أما الاقتصادي" S.Kuznets " في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كـــما يلي " النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي" ، و يعرفه " جون ريفوار"[11] بـــالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة [12]، وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[13]

1- يترتب عن الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
2- يترتب عن الزيادة في دخل الفرد حقيقية زيادة نقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم .
3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة Tبالعلاقة التالية :[14]

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة (T-1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار.

و يمكن تصنيف أنواع النمو إلى [15] :

أ- النمو الاقتصادي الموسع[1] : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب- النمو الاقتصادي المكثف[2] : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و بالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

و عليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً و الظروف الاجتماعية تتحسن .

2-2- النظريات التي فسرت النمو الاقتصادي :

يرى الفكر النيو كلاسيكي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، و أكد على أهمية تشجيع تلك الاستثمارات للحد من فجوة الادخار – الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تملك بتأكيد هذا الطرح من خلال توضيح solow swan إمكانيات ضعيفة ، و قد قام سولو سوان ، دور كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال عنصر التكنولوجيا الصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة ، بينما قام الاتجاه الحديث للاستثمار للنمو الاقتصادي بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة لتلك الاستثمارات و ما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، و يتجلى ذلك في المؤشرات الخارجية الموجبة ، و رفع كفاءة الرأس المال البشري، و محاولة الشركات المحلية المنافسة مع الشركات الأجنبية من خلال زيادة البحث والتطوير و بالتالي زيادة الإنتاجية الكلية لعنصر الإنتاج ، و الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو .

[1] - Croissance extensive
[2]- Croissance intensive

ثانيا- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

سعت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هذا من خلال تهيئة المناخ المناسب ، بسن القوانين والتشريعات التي تتضمن الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب بإضافة إلى البرامج الإصلاحية المتواصلة و عقد الاتفاقيات الدولية لترقية و ضمان الاستثمار ، لذلك سنتطرق إلى أهم البرامج الإصلاحية في هذه الفترة و إلى المناخ الاستثماري في الجزائر و الإطار القانوني وما جاء فيه من تعديلات إلى العلاقات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي في مجال ترقية الاستثمار .

لقد اتبعت الجزائر الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر.

1-الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

1. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963
2. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966
3. قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982
4. قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ 19 أوت 1986 :
5. قانون النقد والقرض 1990:
6. قانون سنة 1993:
7. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001.
8. برنامج الانتعاش الاقتصادي (بداية 2000الى غاية 2004) :

1-1- الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي :

يخضع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الإجراءات الخاصة بالاستثمار المحلي في الجزائر وفق الترتيب التالي :

-المجلس الوطني للاستثمار (C N I): هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارت برئاسة رئيس الحكومة[16]، تتمثل مهامه فيما يلي[17]:

أ- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .

ب-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات.

– الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A N D I):

حسب الأمر رقم 01–03 الموافق لـــ 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06–08 الموافق لـــ 15 جويلية 2006 .

تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب ، تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (A P S I) ، تمارس مهامها تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار ، توظف 150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48 ولاية بمعدل ثلاث إطارات لكل ولاية.

2-1- تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

– المؤشرات الاقتصادية الكلية .

الجدول01 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000–2014

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم (%)	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	2.5	3.8	4.4	4.2	7 .74	5.3
معدل النمو الحقيقي(%)	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.1	5.8	5.2	6.13
معدل البطالة(%)	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	12.3	13.8	11.3	9.5
احتياطي الصرف مليار دولار	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	74.8	110. 2	14.1	
المديونية الخارجية مليار دولار	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	5.61	5.60 6	5.586	4.4
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	47.6	93.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	25.3	2.49		
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	1.7-	2.4	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	17.7	29.5 5	36.99	33.15
رصيد الموازنة مليار دولار	1.7-	0.1	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	15.6	15.1		

المصدر:تقرير البنك المركزي الجزائري2014 .

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليا من الجدول التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصـــادي و المالي للجـــــزائر خاصة مع بداية الألفية، إذا انخفضت معدلات التضخم الى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور

السياسة النقدية في الاقتصاد، و التي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجـــــــــــز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي ، و تفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة ، و قد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة 2000 بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب والأجور وتخلي الدولة عن سياسة الدعم الى عجز في سنتي 2000 و2001 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط ، وبدءا من عام 2002 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، و تحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في السنوات 2002 و2003 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط ، و تسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة ، وانخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو و الذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج هيئات بريتون وودز ، و كنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2008 و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3 % فقـــد انخفضت المديونية الخارجية و أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2009 الى 5.606 مليار دولار، و 2.49 % على الترتيب و بالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلا ، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية ، و تحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عم 2012 إلى 36.99 مليار دولار ، و يصل في نهاية سنة 2014 إلى 33.15 كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر .

ثالثا- دراسة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

1- تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة.

في هذه الدراسة يتم استخدام نموذج خاص بالنمو الداخلي و يتكون من خمس معادلات أربعة منها تكون عناصر النمو الاقتصادي حيث أن كل عنصر يؤثر ويتأثر مع بقية العناصر الأخرى وقد جاء النموذج على الشكل التالي:

Cr =f (IDE, KH, Export, ID) …… (1)
ID =f (Cr, IDE, Crédit, Intérêt) ……(2)
Export =f (IDE, Taux de change, Bechange) ……(3)
KH =f (IDE ,Deducation, Urbain, Tele)……..(4)
IDE =f (Cr , Energer ,KH ,Ouvert) …….(5)

من خلال المعادلات السابقة و التي تكون نموذجا للنمو الداخلي و انطلاقا من المعادلة الأساسية رقم (1) و التي تحدد و تعبر عن النمو الاقتصادي ، نجد أنها تتكون من متغيرات داخلية ، هذه الأخيرة تتحدد بمتغيرات أخرى خارجية والتي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي ، حيث أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر متواجد في المعادلات الخمسة و بالتالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي والعناصر الأساسية المكونة لمعادلة النمو الاقتصادي.

وتتكون العينة محل الدراسة من دولة واحد هي الجزائر ، أما فترة الدراسة فتمتد من(2000-2014) فيها متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا إحصائيا ، و قابلا للقياس، وذلك اعتمادا على توافر البيانات الإحصائية لمختلف المتغيرات المكونة للنموذج خلال تلك الفترة و المستقاة من مصادر موثوقة تمثلت في مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي الخاصة (WDI).بسنوات 2011و 2014 و يمكن تعريف المتغيرات المكونة للنموذج على النحو التالي:

2- التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج .

لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى نوعين من المتغيرات الخارجية الداخلية ويمكن تعريفها على النحو التالي:

2-1- المتغيرات الداخلية .

-النمو الاقتصادي (Cr) :و هو معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 1999مقاسا بالدولار الأمريكي.

-تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة(IDE) :صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة من الناتج المحلي الخام.

-رأس المال البشري(KH): و هي عبارة عن إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي كنسبة من الإجمالي الخام الخاص بالتعليم.

-الاستثمار المحلي الإجمالي(ID):و يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-الصادرات (Export): مجموع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعبر عن التجارة الخارجية.

2-2 المتغيرات الخارجية :

-الضريبة على التجارة الخارجية (bechange) **:** و تتمثل في العوائق الخاصة بالتجارة الخارجية كالحقوق الجمركية...الخ، و تقاس كنسبة من الإيرادات الجارية كما نرمز لها بالرمز (Tax)

-الاعتماد أو القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص(Crédit): و التي تعبر عن حجم الوساطة المالية وتقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-نفقات التعليم (éducation) **:** و تقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-الطاقة (energie) **:** و هي إنتاج الطاقة معبر عنها بـــ 1000 طن من البترول .

-الادخار (Epargne)**:** الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-معدل الفائدة الحقيقي (taux intérêt réel) : معدلات سعر الفائدة الحقيقية (تكلفة رأس المال) .

-الكتلة النقدية(M2) **:** و هي التجمع من الكتلة النقدية المستخدمة في الاقتصاد الوطني .

النقود + أشباه النقود=M2

-درجة الانفتاح (Ouvert): و الذي يمثل مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-معدل صرف الدولار بالعملة المحلية (taux change).

- (Tele): عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية بالنسبة ل 1000 مشترك والذي يعبر عن وسائل الاتصال.

- (Urbain) : درجة التحضر أو عدد السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية و التي تعبر عن درجة تطوير الفرد و التي تقوم بها المؤسسات (الاجتماعية، الثقافية، الصحية، الرياضية....الخ) ، و يعبر عن ذلك بعدد السكان القاطنين في المدن كنسبة من إجمالي عدد السكان. ويتم تقدير المعادلات المكونة لنموذج النمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة واستعمال برنامج EVIEWS.

3- الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج.

تستخدم طريقة المربعات الصغرى المزدوجة في تقدير النماذج أو المعادلات زائدة التعريف ، و لما كان من بين المشاكل التي تعاني منها النماذج ذات المعادلات الآنية وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والحد العشوائي فإن طريقة المربعات الصغرى المزدوجة تحاول إزالة هذه المشكلة عن طريق إيجاد متغير وسيط يستخدم بدلا من المتغير التفسيري المرتبط بالحد العشوائي على أن يتوافر في هذا المتغير الوسيط عدد من الخصائص و هي :

-أن يكون المتغير الوسيط مرتبط ارتباطا قويا مع المتغير التفسيري الأصلي حتى يمكن أن يكون ممثلا عنه أو بديلا له.

-أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الحد العشوائي.

3-1- قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

بعدما تم تعريف واستعراض النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي الداخلي ،و تحديد متغيراته ، نحاول تقدير واختبار المعادلات المشكلة للنموذج ،و تحليل نتائجها و قبل قياس التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و حسب معادلات النموذج المستخدم فإنه يستوجب قياس مدى تأثير ومساهمة تلك الاستثمارات على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي باعتبارها عناصر محفزة له.

رابعا – قياس تأثير الاستثمار الأجنبي على عوامل النمو الاقتصادي.

4-1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات :

لقد توصلت الدراسات التطبيقية التي أجريت لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، إلى وجود تأثير إيجابي لهذه الاستثمارات على الصادرات و يرجع ذلك إلى استفادة الدول المضيفة من أحدث التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات بما تنطوي عليه من أحدث

الأساليب الفنية في الإنتاج و من هذا المنطلق سوف يتم التعرض إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وفقا للنتائج المدونة في الجدول رقم و التي تشير إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات إذ بلغ معامل التحديد (R^2) نسب 63 ٪ في التأثير على معدل الصادرات المستقلة في المعادلات اتسم معدل نمو ضريبة التجارة الخارجية بالمعنوية الإحصائية وبالعلاقة العكسية على اعتبار أن هناك عدة عوائق تعيق السير الحسن للتجارة الخارجية و عدم تقديم تسهيلات لذلك و أيضا نلاحظ أن معدل صرف العملة قد اتسم بالمعنوية الإحصائية وبالعلاقة الإيجابية على اعتبار أن تخفيض سعر العملة التي تقوم به السلطات النقدية كان لغرض تحسين المنافسة الخاصة بالمنتجات المصدرة ، أما باقي العناصر الأخرى فهي غير معنوية إحصائيا أما تأثير معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات اتسم متغير بالمعنويات الإحصائية و العلاقة الموجبة في تفسير الصادرات باعتباره يساهم في صادرات المحروقات ، أما معلمات النموذج الكلية فقد اتسمت بالمعنوية الإحصائية.

جدول رقم02 : نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

طريقة التقدير (MCO2).المتغير التابع:الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

pays	Algerie			
Période	2000-2014		2000-2005	
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat
C	49.748**	(2.703)**	-39.209	2.072-
IDE	-1.477	(-0.358)	26.293	(4.294)**
Taux c	0.108	(0.683)	-0.095	(-1.515)
Taxc	-1.624	(-1.899)*	3.809	(3.443)*
R^2	0.63		0.91	
Statistic	(6.372)***		(7.002)	
DW	0.78		2.41	
Nobre dolsent	15		6	

- C يمثل مقدار ثابت الأرقام بين قوسين تمثل قيم:T ستيودنت .
- سعر صرف العملة (TAUC). ***معنوي احصائيا عند مستوى 1 %.
- معوقات التجارة الخارجية). ** معنوي احصائيا عند مستوى5 %.
- الاستثمار الاجنبي المباشر (IDE) . معنوي احصائيا عند مستوى10 %.

-التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة(2MCO).

المصدر :من إعداد الباحثين استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي2014.

4-2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

يتمثل الهدف من اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي فيما إذا كان التأثير إيجابيا يتسم بالتكاملية بين المتغيرين أو علاقة إحلال بينهما و ما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي. و من خلال نتائج القياس الخاصة بمعادلة الاستثمار المحلي ، المبينة في الجدول رقم 2 يلاحظ أن قيمة(R^2) تقدر ب 73 ٪ مما يشير إلى القوة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة في المعادلة في التأثير على المتغير التابع . وخلال الفترات الأخرى فنسجل هناك تذبذب في تدفقات الاستثمارات

الأجنبية و في الفترة(2000-2014) عرفت مساهمة الاستثمار الأجنبي في تراكم لرأس المال المحلي وارتفعت(R^2) خلال تلك الفترة لتصل إلى 91 ٪ 92 ٪ أما باقي المتغيرات الأخرى فقد أثرت على الاستثمار المحلي،باستثناء سعر الفائدة وهذا يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 3 : نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

pays	Algerie			
Période	2000-2014		2000-2005	
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat
c	32.340	(15.367)***	42.341	(13.167)***
Cr	(0.328)	(1.581)	0.412	(2.687)*
IDE	-1.705	(-1.083)	-4.806	-2.672)*
crédit	0.045	(0.864)	0.093	(2.484)*
intérêt	-0.008	(-0.084)	0.090	(1.083)
Epargne	-0.177	(-1.969)*	-0.481	-0.481 (-4.464)**
R^2	0.73		0.92	
F-statistic	(5.365)**		(7.010) *	
DW	1.632		2.074	
Nobre dolsent	15		9	

- **المتغير التابع :**الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي /MCO2 طريقة التقدير

- C :يمثل مقدار ثابت .
- معدل النمو الاقتصادي للفرد (CR).
- **معنوي إحصائيا عند مستوى 5 %.
- القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CREDIT)

الأرقام بين قوسين تمثل قيمT ستيودنت

***معنوي إحصائيا عند مستوى %.

1

- *معنوي إحصائيا عند مستوى 10 %. -الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE).
- سعر الفائدة الحقيقي (INTERET). -الادخار المحلي(EPARGNE).
- التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة(2MCO).

المصدر :من إعداد الباحثين استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي. 2014

4-3- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري :

لقد أشار الفكر الحديث في النمو الاقتصادي إلى أهمية التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لتلك الاستثمارات في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تلقي العاملين لدى الشركات الأجنبية برامج تدريب أو انتقالهم إلى الشركات المحلية بعد تكوينهم في الشركات الأجنبية وبالتالي تحسين مردودية العامل ، و إنتاجيته من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(3) ، نلاحظ ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات في المعادلة حيث بلغت قيمة R^2 نسبة 97 ٪ ، في التأثير على المتغير التابع كما اتسم معدل نمو الإنفاق على التعليم بالنسبة للجزائر بالعلاقة السلبية والمعنوية الإحصائية و الذي يدل على انخفاض في نفقات فإنه اتسم بالعلاقة الإيجابية (Urbain) التعليم أو عدم التسيير الحسن لها أما عنصر والمعنوية بالنسبة الجزائر إذ بلغت قيمه 1.48 وهذا ما يدل على تحسين العامل البشري وتطوير قدراته باستعانته بالمراكز الموجودة في المدن كالمراكز الرياضية والثقافية والاجتماعية... الخ،

العامل البشري و زيادة مؤهلاته ، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (4) ، و الذي يحوي على النتائج المستخلصة من اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري.

جدول رقم 4 نتائج تقدير واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري – (طريقة التقدير MCO2)المتغير التابع :رأس المال البشري كنسبة من التعليم الثانوي

Pays	Algérie			
Période	2000-2014		2000-2005	
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat
c	106.694	3.257)***	98.524	(4.616)***
IDE	0.802	0.732)	1.653	**2.926
Deduction	-1.302	(-1.498)	- 0.141	-0.331
Urbain	-1.187	(-1.679)*	- 1.071	-2.244*
TELE	0.693	(4.171)***	0.574	3.923***
R2	0.97		0.98	
F-statistic	95.676***		86.131***	
DW	1.48		1.873	
Nobre dolsent	15		11	

– Cيمثل مقدار ثابت. – الأرقام بين قوسين تمثل قيم ستيودنت T.

– (URBAIN).السكان القاطنين في المدن – ***معنوي إحصائيا عند مستوى 1 %

– (TELE) المشتركين في الهاتف لكل 1000 نسمة ** معنوي إحصائيا عند مستوى 5%

– (IDE).الاستثمار الأجنبي المباشر – * معنوي إحصائيا عند مستوى 10%

– (EDUCATION).النفقات الخاصة بالتعليم

– (2MCO).التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.2014

4-4- قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

يزخر الأدب الاقتصادي بكتابات عديدة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن معظم الدراسات التطبيقية لم تكن نتائجها موافقة للنظرية الاقتصادية ، و بالنسبة لنتائج دراستنا تشير إلى التأثير الإيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير الطاقة خلال الفترة (2000-2014) و كانت العلاقة بين المتغيرين معنوية إحصائيا حيث بلغ معامل نمو الطاقة 5.79 و يمكن تبرير ذلك بكون الجزائر مصدر للطاقة النظام المالي الذي اتسم بالمرونة وتقديم تسهيلات إلى المستثمرين الأجانب فنجد أن نسبة مما يعني أن المتغيرات R^2كان إيجابيا ومعنويا وبلغت قيمة 53 ٪

الجدول رقم 5 نتائج تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

طريقة التقدير2MCO المتغير التابع :الاستثمار الأجنبي المباشر

pays	Algérie			
Periode	2000-2014		2000-2005	
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat
c	1.954	(0.710)	10.75	(-2.30)
Cr	0.171	(1.661)	0.080	(3.939)
KH	0.201	(-1.570)	-0.09	(-0.141)
Energie	5.79	(3.066)*	5.77	(4.708)**
Ouverture	0.093	0.995)	0.057	(3.197)*
M2	0.042	(0.979)	0.054	(2.355)
R^2	0.53		0.99	
F-statistic	(2.993)*		(54.569)**	
DW	1.94		2.854	
Nobre dolsent	15		08	

– Cيمثل مقدار ثابت – الأرقام بين قوسين تمثل قيم ستيودنت:T .

– (CR) معدل النمو الاقتصادي – *** معنوي إحصائيا عند مستوى1 %.

– (KH) عدد المتمدرسين في التعليم الثانوي – **معنوي إحصائيا عند مستوى5 %.

– (énergie) الطاقة – * معنوي إحصائيا عند مستوى10 %.

– (OUVERTURE) درجة الانفتاح – M 2 الكتلة النقدية

(2MCO) التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.2014

4-5- قياس واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر :

بعدما تم استعراض علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في شقه النظري و تحديد النموذج المستخدم في تحليل تلك العلاقة، و بعد تحليل نتائج قياس تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي و ما أفرزته من نتائج متباينة حول ذلك التأثير ومدى مساهمة عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير سلبا أو إيجابا على زيادة معدلات تلك العناصر و ما لذلك من تأثير و تحفيز للنمو الاقتصادي من خلال ما سبق سنقوم بقياس واختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك لبيان مدى صحة فرضية الدراسة أو نفيها من خلال الآتي:

المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كانت على الشكل: خلال الفترة (2000-2014) .

Cr=39.081+3.377IDE+0.069KH+1.036ID+208Export

(-1.846) (1.837)* (0.313) (1.270) (0.788)[3]

F-statistique= (3.920) N=15 DW=1.66 R^2=0.56

لقد أظهرت نتائج القياس اتفاق النتائج مع مقتضيات النظرية و اتسم النموذج بالمعنوية الكلية الاقتصادية حيث بلغ معامل التحديد الاستثمار الأجنبي المباشر(R^2) نسبة 56٪ فقد أدى إلى عدم وضوح تأثيره على النمو الاقتصادي باعتباره غير معنوي إحصائيا و هي نفس النتيجة الخاصة بالمتغيرات الأخرى، بالرغم من العلاقة الموجبة مع متغير النمو الاقتصادي و هذا ما أدى إلى دراسة وقياس النتائج خلال فترة أخرى خلال الفترة (2000-2009)

أصبحت المعادلة من الشكل:

Cr=32.655+8.827IDE-0.451KH+1.696ID+0.482Export

(-1.006) (2.980)** (-0.826) (2.540)* (2.047)

F. Statistique = (4.934)* N= 10 DW= 2.31 R^2= 0.79

من خلال نتائج المعادلة اتضح أن النموذج مقبولا إحصائيا وارتفاع قيمة (R^2)إذ بلغت نسبة 79٪ ونلاحظ أن المتغيرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والصادرات معنوية إحصائيا ولها علاقة إيجابية مع المتغير التابع وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفسير ذلك هو تركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة و التي تعتبر و تمثل نسبة عالية من الصادرات الجزائرية رغم تحول الاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة إلى قطاعات أخرى كالاتصال.

وهذا ما يلخصه الجدول التالي :

1- تمثل الارقام الموجودة بين قوسين قيمة – t . المحسوبة

*** تشير لوجود دلالة احصائية بمستوى معنوية1%.

** تشير لوجود دلالة احصائية بمستوى معنوية5%.

* تشير لوجود دلالة احصائية بمستوى معنوية10%.

الجدول رقم 06 نتائج تقدير واختبار تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

- طريقة التقدير(MCO2) المتغير التابع :النمو الاقتصادي

pays	**Algérie**			
Période	**2000-2014**		**2000-2009**	
Variables	Coef	t.stat	Coef	t.stat
C	-39.081	-1.846)*	-32.655	(1.086)
IDE	-39.081	(-1.846)*	-32.655	(1.086)
KH	3.377	(1.877)*	8.827	(2.980)**
ID	0.069	0.313)	-0.541	(-0.825)
EXPORT	1.036	(1.270)	1.696	(2.540*)
R^2	0.56		0.79	
F- statistic	(3.920)**		(4.934)*	
DW	1.66		2.31	
Nobre dolsent	15		10	

- Cيمثل مقدار ثابت - الأرقام بين قوسين تمثل قيم ستيودنت:T .
- (CR) معدل النمو الاقتصادي - *** معنوي إحصائيا عند مستوى 1 %.
- (KH) عدد المتمدرسين في التعليم الثانوي - ** معنوي إحصائيا عند مستوى 5%.
- (ENERGIE).الطاقة - * معنوي إحصائيا عند مستوى10%
- (OUVERTURE) درجة الانفتاح

(2MCO).التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة.

المصدر :الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى الإحصائيات الصادرة من البنك العالمي.2014

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة القياسية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التعرف على نماذج الانحدار وباستعمال برنامج Eviews اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2014) فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره إيجابي.

لقد أظهرت نتائج القياس اتفاق النتائج مع مقتضيات النظرية و اتسم النموذج بالمعنوية الكلية الاقتصادية حيث بلغ معامل التحديد الاستثمار الأجنبي المباشر(R^2) نسبة 56٪ فقد أدى إلى عدم وضوح تأثيره على النمو الاقتصادي باعتباره غير معنوي إحصائيا ، و هي نفس النتيجة الخاصة بالمتغيرات الأخرى ، بالرغم من العلاقة الموجبة مع متغير النمو الاقتصادي و هذا ما أدى إلى دراسة وقياس النتائج خلال فترة أخرى خلال الفترة (2000-2009) ، و اتضح أن النموذج مقبولا إحصائيا و ارتفاع قيمة (R^2)إذ بلغت نسبة 79 ٪ ونلاحظ أن المتغيرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي والصادرات معنوية إحصائيا ولها علاقة إيجابية مع المتغير التابع وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفسير ذلك هو تركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة و التي تعتبر و تمثل نسبة عالية من الصادرات الجزائرية رغم تحول الاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة إلى قطاعات أخرى كالاتصال.

كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري ، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

من خلال ما تقدم ذكره يتضح لنا جليا أن معظم الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع المحروقات ، وتكاد تكون منعدمة ومهمشة خارج هذا القطاع كما يلاحظ حجم إقدام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر ، و هذا حسب مختلف الأرقام المقدمة في هذا الفصل ، و في العموم يمكن القول بان الجزائر تمكنه من تحقيق نسبة متوسطة من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة ، بالنظر إلى مناخها الاستثماري في النمو الاقتصادي ، و تحقيق أهداف الدولة التي تتركز معظمها على التنمية المستدامة لمختلف القطاعات.

ومن أجل معالجة هذا النقص كان لازما على الدولة انتهاج بعض السياسات التحسينية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف المرجوة و التوجه نحو العالمية ، و ذلك من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إبرام مختلف الاتفاقيات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها ، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

1. تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته ، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية ، و تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية ، التي لها دور في عمليات الترويج و تقديم الخدمات الاستشارية و إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
2. العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الاحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
3. توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية .
4. ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .
5. ضرورة توفير محيط أعمال شفاف و خال من البيروقراطية و الرشوة .
6. توفير الاستقرار السياسي و الأمني .
7. الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
8. الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

المراجع و الهوامش:

1) فريد النجار ، 2000، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ,مؤسسة شباب الجامعة ,مصر ,ص23 .

2) زغيب شهر زاد ، 2000 ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر العدد08 بسكرة ,ص72 .

3) محمد بلقاسم حسن بهلول (1990) الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ص04 .

4) عبد السلام أبو قحف (2001) نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ,مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ص13 .

5) أميرة حسب لله محمد (2005) ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ,الدار الجامعية ,مصر .

6) عبد السلام أبو قحف (2003) اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي دار الجامعة الجديدة مصر – ص 36 .

7) محمد عبد العزيز (2005) الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي دار النفائس الأردن الطبعة الأولى- ص25 .

8) حمود الزبيدي (2001) الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية جامعة سكيكدة- ص13 88.

9) Jean Arrous, (1999), Les théories de la croissance Paris, éditions du seuil p9.

10) محمد مدحت مصطفى، ,(1999)، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص 39.

11) Régis Bénichi, Marc Nouschi, **(1990)**,, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition, Paris Marketing, p44

12) Jean Rivoire, **(1994)** L'économie de marché, Que sais-je ? ,Alger, ed Dahleb, p79

13) محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف (2000) التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، ص 51-54.

14) -Régis Bénichi, Marc Nouschi, op cit ,p46-47

15) Jacque Brasseul, **(1993)**, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, p13

16) لمرسوم التنفيذي رقم 01 – 281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار المادة 04.

17) الأمر رقم 01 – 03 المرجع السابق المادة 12 .

ملحق رقم1: تقدير و اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترتين 2000-2014 و 2000-2009

Dependent Variable: CR
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 23:58
Sample: 20002014
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t -Statistic	Prob.
KH	0.069463	0.221730	0.313276	0.7605
ID	1.036167	0.815650	1.270357	0.2327
IDE	3.377298	1.838339	1.837147	0.0960
EXPORT	0.208315	0.264245	0.788342	0.4488
C	-39.08144	21.16018	-1.846933	0.0945
R-squared	0.560632	Mean dependent var		1.016607
Adjusted R-squared	0.384885	S.D. dependent var		2.886492
S.E. of regression	2.263855	Sum squared resid		51.25039
F-statistic	3.920586	Durbin-Watson stat		1.664266
Prob(F-statistic)	0.036276			

Dependent Variable: CR
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:03
Sample: 20002009
Included observations: 10
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KH	-0.451991	0.546843	-0.826546	0.4461
ID	1.696408	0.667761	2.540444	0.0519
IDE	8.827689	2.961715	2.980601	0.0308
EXPORT	0.482013	0.235410	2.047546	0.0959
C	-32.65557	32.43958	-1.006658	0.3603
R-squared	0.797884	Mean dependent var		-0.158080
Adjusted R-squared	0.636191	S.D. dependent var		2.712965
S.E. of regression	1.636368	Sum squared resid		13.38851
F-statistic	4.934560	Durbin-Watson stat		2.319437
Prob(F-statistic)	0.054999			

ملحق رقم2: تقدير و اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال الفترتين

2014-2000 و 2010-2000

Dependent Variable: KH
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:00
Sample: 20002014
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.802214	1.094511	0.732943	0.4804
DEPENSE	-1.302261	0.869185	-1.498254	0.1650
URBAN	-1.187957	0.707176	-1.679860	0.1239
TELE	0.693405	0.166218	4.171673	0.0019
C	106.6949	32.75478	3.257384	0.0086
R-squared	0.974572	Mean dependent var		68.19924
Adjusted R-squared	0.964401	S.D. dependent var		7.555045
S.E. of regression	1.425456	Sum squared resid		20.31924
F-statistic	95.67616	Durbin-Watson stat		1.482041
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: KH
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:06
Sample: 20002010
Included observations: 11
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	1.653231	0.565007	2.926034	0.0264
DEPENSE	-0.141536	0.427251	-0.331272	0.7517
URBAN	-1.071832	0.477508	-2.244634	0.0659
TELE	0.574292	0.146389	3.923051	0.0078
C	98.52418	21.34260	4.616315	0.0036
R-squared	0.982883	Mean dependent var		64.24125
Adjusted R-squared	0.971471	S.D. dependent var		3.399443
S.E. of regression	0.574180	Sum squared resid		1.978097
F-statistic	86.13127	Durbin-Watson stat		1.873791
Prob(F-statistic)	0.000020			

ملحق رقم3: تقدير و اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترتين 2000-2014 و 2000-2008

Dependent Variable: ID
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:01
Sample: 20002014
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-1.705961	1.574107	-1.083764	0.3066
CR	0.328643	0.207792	1.581600	0.1482
CREDIT	0.045987	0.053169	0.864920	0.4095
INTERET	-0.008883	0.105045	-0.084563	0.9345
EPARGNE	-0.177215	0.089995	-1.969164	0.0805
C	32.34028	2.104526	15.36702	0.0000
R-squared	0.735110	Mean dependent var		25.44025
Adjusted R-squared	0.587950	S.D. dependent var		1.952837
S.E. of regression	1.253549	Sum squared resid		14.14246
F-statistic	5.365146	Durbin-Watson stat		1.623097
Prob(F-statistic)	0.014640			

Dependent Variable: ID
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:09
Sample: 20002008
Included observations: 9
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-4.806620	1.798628	-2.672381	0.0755
CR	0.412478	0.153475	2.687590	0.0746
CREDIT	0.093710	0.037722	2.484249	0.0889
INTERET	0.090302	0.083333	1.083630	0.3578
EPARGNE	-0.481620	0.107887	-4.464109	0.0209
C	42.34133	3.215693	13.16710	0.0009
R-squared	0.921164	Mean dependent var		26.63501
Adjusted R-squared	0.789769	S.D. dependent var		1.478271
S.E. of regression	0.677801	Sum squared resid		1.378241
F-statistic	7.010691	Durbin-Watson stat		2.074260
Prob(F-statistic)	0.069900			

ملحق رقم4: تقدير و اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترتين

2014-2000 و 2005-2000

Dependent Variable: EXPORT
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:02
Sample: 20002014
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-1.477611	4.125920	-0.358129	0.7270
TAXC	-1.624972	0.855617	-1.899180	0.0841
TAUXC	0.108164	0.158355	0.683050	0.5087
C	49.74866	18.40141	2.703525	0.0205
R-squared	0.633722	Mean dependent var		31.56364
Adjusted R-squared	0.533828	S.D. dependent var		7.836342
S.E. of regression	5.350401	Sum squared resid		314.8947
F-statistic	6.372185	Durbin-Watson stat		0.784174
Prob(F-statistic)	0.009210			

Dependent Variable: EXPORT
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:15
Sample: 20002005
Included observations: 6
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	26.29371	6.122660	4.294490	0.0502
TAXC	3.809764	1.106496	3.443087	0.0750
TAUXC	-0.095785	0.063215	-1.515222	0.2689
C	-39.20917	18.91448	-2.072972	0.1739
R-squared	0.913074	Mean dependent var		25.78453
Adjusted R-squared	0.782685	S.D. dependent var		3.283144
S.E. of regression	1.530506	Sum squared resid		4.684898
F-statistic	7.002680	Durbin-Watson stat		2.416658
Prob(F-statistic)	0.127513			

ملحق رقم5: تقدير واختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين

2014-2000 و 2007-2000

Dependent Variable: IDE
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:02
Sample: 20002014
Included observations: 15
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.171828	0.103418	1.661484	0.1310
KH	-0.201136	0.128086	-1.570320	0.1508
ENERGER	5.79E-05	2.80E-05	2.066377	0.0688
M2	0.042081	0.042944	0.979898	0.3527
OUVERT	0.053953	0.054183	0.995745	0.3454
C	1.954318	2.749191	0.710870	0.4952
R-squared	0.534015	Mean dependent var		0.718087
Adjusted R-squared	0.275134	S.D. dependent var		0.659623
S.E. of regression	0.561596	Sum squared resid		2.838515
F-statistic	2.993944	Durbin-Watson stat		1.948858
Prob(F-statistic)	0.072850			

Dependent Variable: IDE
Method: Two-Stage Least Squares
Date: 10/01/16 Time: 00:18
Sample: 2000 2007
Included observations: 8
Instrument list: C INTERET CREDIT TAXC TAUXC ENERGER M2 OUVERT URBAN TELE DEPENSE EPARGNE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.080520	0.020439	3.939522	0.0588
KH	-0.009093	0.064248	-0.141535	0.9004
ENERGER	5.77E-05	1.23E-05	4.708868	0.0423
M 2	0.054176	0.023002	2.355324	0.1427
OUVERT	0.057994	0.018139	3.197240	0.0855
C	-10.75537	4.251113	-2.530012	0.1271
R-squared	0.992723	Mean dependent var		0.307712
Adjusted R-squared	0.974531	S.D. dependent var		0.455721
S.E. of regression	0.072728	Sum squared resid		0.010579
F-statistic	54.56917	Durbin-Watson stat		2.854138
Prob(F-statistic)	0.018093			

دراسة قياسية للإمكانيات السياحية في الجزائر و ضرورة استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة (خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013)

أ.بن نعمة سليمة أستاذة باحثة

د.بوروبة أمحمد الحاج أستاذ محاضر أ

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الواقع السياحي في الجزائر و ذلك من خلال عرضنا للطاقات السياحية التي تتوفر عليها و تحليل المقومات المادية التي تملكها، و كذا توضيح مدى أهمية السياحة كصناعة متميزة و قطاع استراتيجي يساهم في آليات التنمية.

وقد بينت نتائج الدراسة أنه و بالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية و طبيعية هائلة وتمتعها بميزة نسبية في جذب السياح،إلا أن نصيبها من السياحة يبقى ضعيف بالمقارنة مع إمكاناتها.

وعليه لابد من إعادة النظر في السياسات المنتهجة في القطاع السياحي و وضع برامج وخطط تنموية وطنية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد السياحية و ترشيد الإنتاجية في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، المقومات السياحية، خطة التنمية السياحية.

Abstract:

The research aims for analyzing the tourism reality in Algeria. This is through our offer tourist energies available to them and analyse the physical means which they possess, and as well as we illustrate the importance of tourism as distinct industry and strategic sector which contributes to the development mechanisms.

Results of the study have shown that despite owning Algeria a big potential in tourism and natural enormous enjoyment of comparative advantage in attracting tourists, but the share of tourism remains weak compared with its potential.

Therefore, we have to reconsider the advocating policies in the tourism sector and put programs and plans of national development.

The basic objective is the optimum utilization of tourism resources and the rationalization of production in this sector.

Keywords: the tourism, the tourism development, the tourism Constituents, the tourism development plan.

مقدمة:

تمثل السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول، والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ثقافية.

ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى إبراز دور القطاع السياحي في تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني، و كذلك محاولة إظهار الإمكانيات السياحية بالجزائر وتسليط الضوء على كيفية العمل على استغلالها بطريقة عقلانية و فعالة مستقبلا.

إن أهمية دراسة و تحليل المقومات السياحية لبلادنا في هذا الحقل الاقتصادي، و ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير النشاط السياحي لها، يقودنا إلى دراسة هذا الموضوع و ذلك بطرح الإشكالية التالية:

ما هي الاجراءات و التدابير اللازمة لتطوير القطاع السياحي في ظل التنمية السياحية؟

و هذه الإشكالية تمكننا من التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1_ما هي مقومات النشاط السياحي في الجزائر؟؛

2_ما مدى تأثير القطاع السياحي على الاقتصاد الوطني؟؛

3_ما هي التدابير اللازمة لتطوير قطاع السياحة في الجزائر؟.

الفرضيات:

_ تزخر الجزائر بمقومات مميزة تتمثل في تنوع مناخها،موقعها الاستراتيجي و تاريخها العريق؛

_ تلعب السياحة دورا هاما في تخفيض نسب البطالة في الجزائر، كما تساهم في تحسين ميزان المدفوعات و بالتالي رفع المستوى المعيشي؛

_تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع السياحي من خلال إتباعها مجموعة من البرامج و السياسات الوطنية.

و لتحقيق الغرض المرجو من البحث قسمنا هذه الورقة البحثية لثلاثة محاور أساسية ممثلة في:

_ السياحة آثارها التنموية على الاقتصاد؛

_ التنمية السياحية و التدابير اللازمة لتحقيقها؛

_ التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

و لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول السياحة والتنمية السياحية، والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي تم جمعها حول هذا الموضوع وذلك بالاعتماد على الجداول التوضيحية و بعض الأشكال البيانية بغية استخلاص الحقائق .

المحور الأول : السياحة آثارها التنموية على الاقتصاد

1_مفهوم السياحة:

لقد ظهرت تعاريف مختلفة للسياحة وضعت من قبل باحثين و قائمين على مؤسسات دولية ، من بين هذه التعاريف نذكر:

عرفها "جوير Guyer " و "فرولر Freuller" بأنها :"ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الإستجمام، و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها،و الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في المناطق ذات طبيعة خاصة".[1]

كما عرفها الاقتصادي النمساوي شولرين عام 1910بأنها: "مجموع كل الظواهر ذات الطابع الاقتصادي التي تترتب على وصول المسافرين إلى منطقة ما أو دولة ما أو إقامتهم فيها ورحيلهم عنها ،وهي الظواهر التي ترتبط بالتبعية".[2]

أما العالم السويسري هونزيميز رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين فقد عرفها بأنها:" مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحا للشخص الأجنبي".[3]

[1] محمد الحمامي و كمال درويش، **رؤية عصرية للترويج و أوقات الفراغ** ،مركز الكتاب للنشر، دون طبعة،القاهرة،1997،ص294.

[2] محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، ط 1، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص21.

[3] J.Burkart, S.Medlik**, Tourism, Past, Present and Future**, 2 ème édition, book society heimen annprofetionag, London, 1981, p: 41.

كما قامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها:"مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر و الانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".[4]

_ مهما تعددت تعاريف السياحة إلا أنها ظاهرة تتعلق باستغلال أوقات الفراغ عند البشر بسفرهم إلى بلاد أخرى خارج وطنهم أو داخله للراحة أو الاستجمام على الشواطئ و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية أو زيارة الأماكن الأثرية، و هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة قصيرة و مؤقتة كما أن الغرض من السياحة لا يكون الكسب المادي و قد تكون داخلية أو خارجية.

2_ الآثار التنموية للسياحة على الاقتصاد:

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها و توصيلها للمستهلك، بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج و يشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع و التكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك و يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار

الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها:التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني و إعادة توزيعه، الاستثمار

في البنى التحتية. [5]حيث قمنا بتسليط الضوء على الوضعية الحالية للسياحة في الجزائر و على هذا الأساس اعتمدنا على جمع الإحصاءات و تحليلها.

1.2_مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل :

مما لاشك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع،و لها

---

[4] يسرى دعبس، **السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية**، ط.،البيطاش للنشر و التوزيع، مصر، 2002 ،ص 14.

[5] محمد فوزي شعوبي،**السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974_2002**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2007 ،ص21 ،22.

علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية و عليه يمكن استنتاج أن للعمل السياحي أنواع هي :[6]

العمل المباشر: و هو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء، المطاعم، وكالات سياحية، النقل السياحي، والتنظيم السياحي وغيرها..

العمل غير المباشر: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع القطاع السياحي مثل البناء، التأثيث، هياكل القاعدية وغيرها..

و الشكل التالي يوضح عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة(2000 _ 2013):

الشكل رقم01 :تطورعدد الأيدي العاملة في الفنادق و المطاعم و المقاهي بالجزائر خلال الفترة (2000_2013)

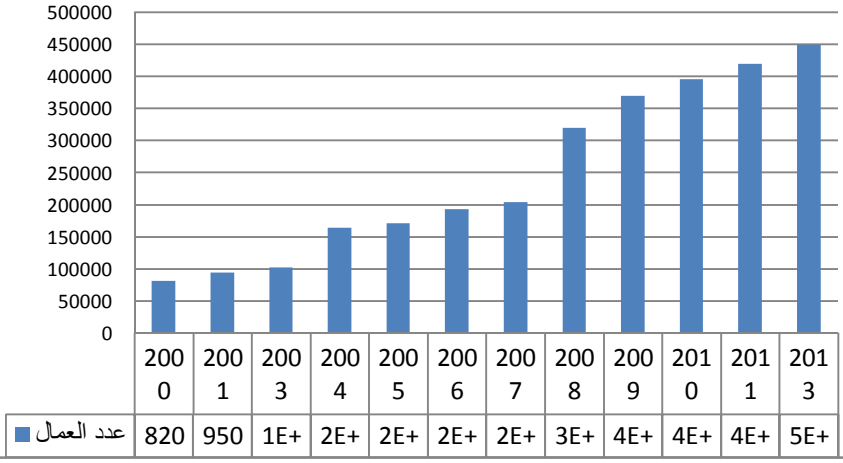

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات:

- WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL
- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

من خلال الشكل رقم (1) يمكن القول بأن نسبة حجم العمال في القطاع السياحي في الجزائر بالنسبة للمجموع العام يبقى غير كافيا و ضعيفا من حيث قدرته في توفير فرص العمل، وعلى

[6] Alain Mesphier , Pierre Bloc-Duraffour ,**Tourisme dans le monde** , 6ème Edition ,Bréal, Paris,2005,p53

الرغم من ضعف نسبة عدد عمال القطاع السياحي في الجزائر من إجمالي العمالة حيث سجلت 364000 منصب عمل مباشر أي بنسبة 3.5 % منها، إلا أن هذا لا يمكنه إخفاء التطور الكبير الذي شهده القطاع السياحي من حيث عدد العمال ،فإن عدنا إلى العمال في الفنادق و المقاهي و المطاعم، و هم يمثلون أكبر شريحة من عمال قطاع السياحة،كما نلاحظ أن عدد العمال في هذه الشريحة قد تطور من 82 ألف عامل سنة 2000 م إلى 320 ألف عامل سنة 2008 م، ليبلغ 450 ألف سنة 2013 م و من المتوقع أن يرتفع العدد بنسبة 4 % لتصل إلى 379000 منصب مباشر ومن المتوقع كذلك أن يرتفع العدد خلال الفترة (2014_2024) بنسبة 2.8 % ليصل العدد إلى 500000 منصب عمل مباشر.

و يعاني القطاع السياحي الجزائري من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء العاملين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية، والتي تعتبر أحد المنتجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم، و في إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية التي لها دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات،كما تقدم الدولة تشجيعا للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا القطاع ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة .[7]

2.2_أثر السياحة على تحسين ميزان المدفوعات:

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية و الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. [8]

---

[7] عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2004_2005،ص 102.

[8] آسيا محمد إمام الأنصاري،إبراهيم خالد عواد،**إدارة المنشآت السياحية**،ط 1،دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن، 2002 ،ص 32.

ـ تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، و يتحدد تأثيرها بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية و كانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل،أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الايجابية المحققة في الميزان التجاري.

الجدول رقم 01**:يوضح ميزان المدفوعات السياحي للجزائر خلال الفترة (2000_2011)**

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان السياحي	91-	94-	137-	143-	163-	186-	166-	158-	94-	140-	100-	60-

Source: Banque d'Algérie

الشكل رقم 02:تطور ميزان المدفوعات السياحي للجزائر خلال الفترة (2000_2011)

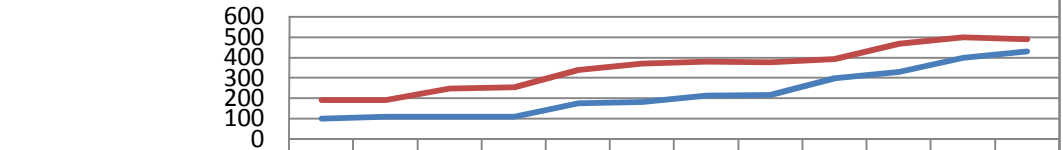

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ايرادات السياحة المستقبلة	102	110	111	112	178,5	184,3	215,3	218,9	300	330	400	430
نفقات السياحة المصدرة	193	194	248	255	340,9	370	380,7	376,7	394	470	500	490

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة و الصناعات التقليدية،و إحصائيات: Banque d'Algérie

ومن خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (02) يتضح ما يلي:

ـ إن رصيد الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2011 سجل خسائر متنامية في ميزان المدفوعات القومي.

_ قدر مبلغ الإيرادات السياحية مع نهاية 2011 ب 430 مليون دولار ،وبغض النظر عن ارتفاع عدد السياح في السنوات الأخيرة، تبقى المبالغ التي أنفقها الجزائريون في الخارج بالعملة الصعبة أعلى من قيمة المبلغ الناتج عن تدفق دخول الأشخاص غير المقيمين في الجزائر.

3.2 _**مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** تساهم السياحة بطريقة مباشرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإن كانت النسبة في الجزائر بعيدة عن النسب العالمية، فإن النشاط السياحي للدول المتطورة سياحيا يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي أما بالنسبة للجزائر تبقى نسبة المساهمة ضعيفة جدا كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم 03:تطورنسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة(2003_2013)

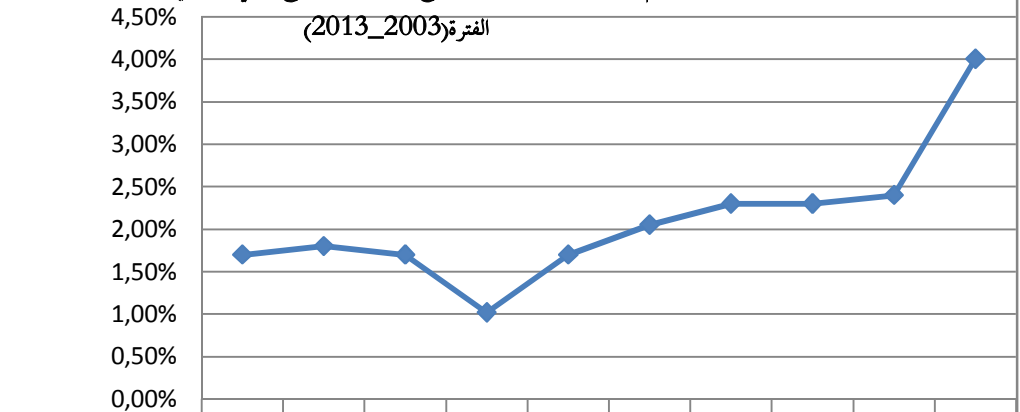

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
نسبة المساهمة	1,70%	1,80%	1,70%	1,02%	1,70%	2,05%	2,30%	2,30%	2,40%	4%

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على بيانات:

_ مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

من خلال الشكل رقم(03) يتضح ما يلي:

_ مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا و لم تتجاوز 4 %كحد أقصى خلال الفترة أي ما يعادل 130 مليار دينار من القيمة المضافة للقطاع السياحي، و قد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 1,02 % و يعود هذا الانخفاض نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار البترول و ليس نتيجة لانخفاض إيرادات قطاع السياحة، و من المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,2 %خلال سنة 2014 م و سترتفع خلال الفترة (2014_2024) بنسبة 3.8%.

ـــإن ضعف مساهمة القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، و مرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع. ويفسر ذلك ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج) التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 04 :تطور التنقل إلى خارج حدود الوطنية خلال الفترة(2003_2013)

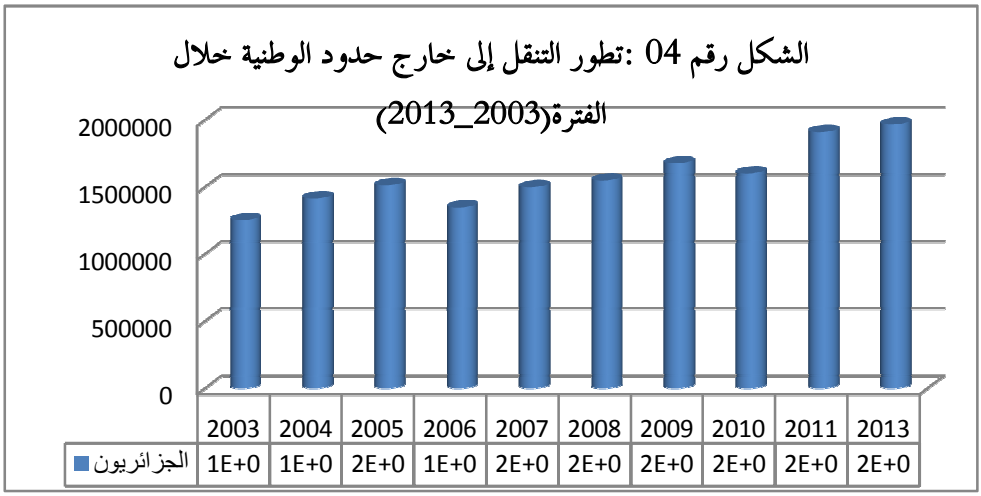

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات:

Office national des statistiques et Ministère de tourisme et de l'artisanat

من خلال الشكل رقم (04) يتضح ما يلي:

وصل عدد الجزائريين الذين سافروا إلى الخارج حوالي 1.500.000 جزائري سنة 2007 أي ما يعادل نموا قدره (11%) بالمقارنة مع سنة 2006 (1.350.000) ،كما شهدت الفترة من سنة 2007 إلى غاية 2013 ارتفاع بشكل مستمر في عدد انتقال السياح الجزائريين إلى الخارج إذ وصل عددهم 1967328 جزائري خلال سنة 2013، حيث تتمثل الوجهات الأساسية للجزائريين في: [9]

تونس: 686.000 مسافر.

[9] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، **الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر**، نوفمبر، 2008 ، ص 248.

فرنسا: 384.000 مسافر.

والسبب في ارتفاع السياحة العكسية إلى ما يلي: [10]

سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح؛

ـ ضعف المنتوج السياحي للجزائر وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب؛

ـ الظروف الأمنية وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي خلال عقد التسعينات؛

ـ غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد، سيما عامل الترويج.

وبالتالي هذه العوامل وغيرها ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، مما أدى إلى تعميق الفارق بينهما لغير صالح ميزان المدفوعات للسياحة والسفر للجزائر، و الذي أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات للدولة وتعميق عجزه.

المحور الثاني:التنمية السياحية و التدابير اللازمة لتحقيقها

1ـ مفهوم التنمية السياحية:

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة و متوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية .

يرى الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب أن:" التنمية السياحية لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق و قرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة و إنما يجب أن يمتد معنى التنمية السياحية ليشمل تنمية كل من العرض و الطلب لتحقيق التلاقي بينهم لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف قومية و قطاعية و إقليمية موضوعة سلفا لتكون معيارا لقياس درجة التنمية السياحية المطلوبة"[11]

[10] عشي صليحة ،مرجع سبق ذكره، ص 91.

[11] جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**،الدار الجامعية ،إسكندرية 2006 ص.9

و يرى الدكتور عبد الرحمان سليم أن "التنمية السياحية تأخذ طابع التصنيع المتكامل و الذي يعني إقامة و تشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها و الشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين" [12]

فمن خلال هذه التعاريف نستنتج بأن التنمية السياحية تظل في أساسها جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية.

2_مكونات التنمية السياحية:و تتكون من عناصر عدة أهمها:[13]

عناصر الجذب السياحي: وتشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

النقل: بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.

أماكن النوم: سواء التجاري منها كالفنادق وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك وغيرها..

خدمات البنية التحتية : كالمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها..

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

[12] جليلة حسن حسنين، نفس المرجع السابق ،نفس الصفحة .

[13] عثمان محمد غنيم ونبيل سعد بنيتا ،**التخطيط السياحي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،1999،ص 54.

3_مراحل إعداد خطة التنمية السياحية:

يركز بعض خبراء السياحة على هدف ذي أولوية من بين أهداف التنمية السياحية المستدامة و هو تنمية و تنفيذ تدابير تخطيطية فعالة لاستخدامات الأراضي تؤدي إلى تعظيم الفوائد من الناحية الاقتصادية و البيئة، مع تقليص احتمالات التدهور البيئي و الحضاري.[14]

و تشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:[15]

_ إعداد الدراسات الأولية،

_ تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار،

_ جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية،

_ تحليل البيانات (المسوحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية،

_ إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات(البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة،

_ تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة،

_ تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

---

[14] صالح بزة ،**تنمية السوق السياحية بالجزائر : حالة ولاية المسيلة** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إستراتيجية السوق، جامعة المسيلة،2006/2005 ،ص 43.

[15] عثمان محمد غنيم ونبيل سعد بنيتا ، مرجع سابق ،ص 60.

و تشمل عملية تحليل البيانات ثلاثة محاور رئيسية هي:[16]

تحليل الأسواق السياحية من حيث:

- التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة).
- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.

فمثلاً يمكن تحديد معدلات الطلب على الأسرة الفندقية كالتالي:

عدد السياح في فترة زمنية محددة × معدل فترة الإقامة / ليلة

عدد الليالي في فترة زمنية محددة × معامل الأشغال / الإقامة

مثال: لاحتساب الطلب السنوي:

100000 سائح في السنة × 7 ليالي = 2555 سريراً

365 ليلة × 75% نسبة الأشغال.

ومرحلة تحليل الأسواق تشكّل أساس التحليل في المحور الثاني.

التحليل المتكامل: يمثل هذا التحليل العناصر التالية:

- خصائص البيئة الطبيعية،
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية،
- عناصر الجذب السياحي،
- الأنشطة السياحية،
- السياسات والخطط المتوفرة،
- الطاقة الاستيعابية.

[16] نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي و التنمية السياحية** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28) العدد (3)، اللاذقية، سوريا، 2006 ،ص 24_25 .

يتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بالفرص المتاحة أو المعطيات والمقومات السياحية المتوفرة وكذلك تحديد العوائق التي يمكن أن تحول دون تحقيق التنمية السياحية. وتشمل العناصر التي ينبغي تحليلها في هذا المحور كما يلي:

- خصائص البيئة الطبيعية: المناخ، التربة، الحياة البرية وغيرها..
- خصائص مواقع العناصر السياحية مثل: وجود معادن قابلة للاستغلال، القدرة الزراعية،
- أنماط استعمالات الأراضي والاستيطان،
- مرافق الإقامة، والخدمات السياحية،
- خدمات النقل الحالية والمخططة وأنواع البنية التحتية الأخرى.

تحليل العناصر المؤسسة: حيث يتم تحليل عناصر القطاع السياحي على الصعيدين العام والخاص ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاستراتيجيات وتوفر القوانين والأنظمة والقدرة المالية والاستثمار وبرامج التعليم والتدريب السياحي.

تشكل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية التي توفر المدخلات الرئيسية اللازمة لوضع الخطة التنموية السياحية.

4_دور الدولة في التنمية السياحية:

تلعب الدولة دورا هاما في عملية التنمية السياحية ، فهناك إمكانيات وقدرات لا يمكن لغير الدولة أن يوفرها للنهوض بالتنمية السياحية في الجزائر، فالتنمية السياحية لا تتم فقط بإنجاز الوحدات والمؤسسات الفندقية فحسب بل لابد أن يشمل ذلك الدراسات المستقبلية الشاملة والدراسات المتعلقة بالتهيئة السياحية وفك العزلة عن المناطق السياحية وإنجاز البنى التحتية الضرورية لعمل تلك المنشآت بشكل لا يعيق التنقل منها وإليها، كما أن إنجاز البنى التحتية الكبرى من طرقات ومطارات وموانئ ومحطات القطار والطرق الحديدية هي من اختصاص الدولة وتدخل ضمن مهامها .

ومن ثم جاء في المادة 07 من القانون 03 المؤرخ في 2003/02/17 ما يلي:

_ توفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي.

ـ يتم إنجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية بصفة أولوية داخل مناطق التوسع السياحي.

ـ تتكفل الدولة بالأعباء المترتبة عن إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجازها داخل مناطق التوسع السياحي

انطلاقا من هذا أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تدخلها في توفير شروط التنمية السياحية سيما ما تعلق منها بالدراسات والمنشآت الكبرى فقد نصت المادة 18من القانون المتضمن التنمية المستدامة للسياحة على ما يلي:

" تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية و الجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، كما تسعى في هذا الإطار، إلى استحداث أدوات أخرى لدعم عملية التنمية السياحية".

وقد أسندت عملية التنمية السياحية إلى هيئة عمومية تسمى "الوكالة الوطنية للتنمية السياحية " تتولى على وجه الخصوص اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشآت السياحية.

5ـالإجراءات والتدابير اللازمة للتنمية السياحة:

قصد تنمية سياحية حقيقية وجب على الدولة الجزائرية على وجه الخصوص والفاعلين السياحيين على العموم القيام بالتدابير التالية:

1ـترقية الإستثمار السياحي: ويكون ذلك من خلال النقاط التالية:

1ـ1ـ**تهيئة العقار السياحي:** فقد جاء في المادة 20 من القانون 03 المؤرخ في 2003/02/17المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية أنه "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأرضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص "

1ـ2ـ**تمويل المشاريع السياحية :** ويتم ذلك عن طريق التمويل مع مراعاة خصوصية الاستثمار في القطاع السياحي وما يتطلبه من جهد كبير ورؤوس أموال كثيرة فضلا على استغراقه لوقت طويل.

2_دعم وإعادة تأهيل المنشآت السياحية:

وذلك من أجل تحسين ورفع قدرات الإيواء السياحية، إذ يجب على السلطات العمومية إعادة تأهيل المنشآت السياحية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص.

3_دعم التكوين في ميدان السياحة:

من الوسائل الواجب الاهتمام بها قصد تنمية السياحة، التكوين السياحي وذلك من خلال إنشاء مدارس تكوين الإطارات السياحية و التي تعنى بتسيير الهياكل السياحية.

المحور الثالث:التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية ، بالإضافة إلى التراث الثقافي و التاريخي و الحرفي المهم وهذا بدوره أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر ، والتي تجعل منها منطقة سياحية متعددة الأقطاب، وتمكنها من احتلال مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد.

1_المقومات السياحية للجزائر:

1_1_المقومات السياحية الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية:

1_1_1_ الموارد الطبيعية:

نتطرق للموارد الطبيعية من خلال ما يلي:

أ_الموقع والمناخ: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي.[17]

تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800كلم من الشرق إلى الغرب.

تبلغ مساحة الجزائر 2381741كلم^2 وهي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة.

ويبلغ عدد سكانها 39،21 مليون نسمة وهذا في سنة 2013 م.

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

[17] Office national du tourisme **Algérie carte touristique**.

ـ مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا.

ـ مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى

5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

ـ مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40درجة أما باقي أشهر السنة فتتميزبمناخ متوسطي ودافئ.

ب –الساحل الجزائري :يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف،..الخ.

ج –المناطق الجبلية : أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة.[18]

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

د –المناطق الصحراوية : تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي ميزاب تمنراست وتندوف.

[18] صالح فلاحي :**النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الدولي الأول:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة البليدة ،الجزائر 20ـ 21 ماي 2002، ص 05.

ه –المحطات المعدنية: الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة،كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة ، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد،[19] ومن أهم هذه الحمامات نجد : حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية .

1_1_2_الموارد الثقافية والتاريخية والدينية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في:[20]

–تيمقاد: تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100م وهي تقع بباتنة.

–تيبازة: وهي من المدن الرومانية العتيقة.

–جميلة: وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.

–الطاسيلي: وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور

الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.

–قلعة بني حماد: تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007م وكانت عاصمة للدولة الحمادية.

–قصر ميزاب: أنشأ من طرف الإباضيين.

–القصبة: توجد بالعاصمة وهي مدينة إسلامية.

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:

---

[19] الديوان الوطني للسياحة :**الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان ، بدون سنة نشر، ص 14.

[20] Ministre du tourisme, sitev 2005**, sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'Unesco**, 2005, p21.

-الحضارة الرومانية : عمرت قرابة الخمس قرون، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد، جميلة، تيبازة، شرشال، قالمة وتبسة.

-الحضارة الإسلامية: من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كونتة، والتي تعتبر منتوج سياحي رائع.

-المرحلة الاستعمارية: شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

إن الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة لهما دور مهم في تحسين الصورة السياحية للبلد كما أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية و الذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش.

1_1_3_ المنشآت القاعدية للنقل :

تعتبر منشآت النقل في الجزائر من أحسن الشبكات الوطنية على مستوى المغرب العربي بحيث تتعدى خطوطها 100000 كلم ، وتتمثل هذه الشبكة في الهياكل التالية :[21]

أ- شبكة الطرقات :تبلغ طولها أكثر من 90000 كلم لكن رغم ذلك تبقى هذه الشبكة ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصحراوية التي تحتاج إلى بذل مجهودات أكثر لتطويرها .

ب- شبكة السكة الحديدية :

تبلغ طول هذه الشبكة 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة لكنها تغطي بالأخص المناطق الشمالية.

ج- النقل الجوي:[22]

[21] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، **مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية،** الدورة 16، نوفمبر 2000، ص.77

تتكون الشبكة الوطنية للمطارات من 53 مطارا موزعة على كل التراب الوطني حتى في الجنوب ،لكن رغم ذلك تبقى هذه الخطوط غير كافية ولابد من تطويرها و تكثيفها وتجديد الأسطول الجزائري وفتح محطات جديدة من أجل مسايرة الاحتياجات السياحية المتنامية .

د- النقل البحري:[23]

يتواجد 13 ميناء متعدد الخدمات على طول الساحل الجزائري البالغ 1200 كلم بالإضافة إلى 17 ميناء مخصص للصيد البحري و موانئ صغيرة للترفيه السياحي و ميناءان مخصصان للمحروقات ،من حيث العدد تعتبر قدرات البلاد في مجال منشآت النقل معتبرة نسبيا لكنها تتطلب عمليات تهيئة و تثمين للقدرات المتوفرة وتنظيم الأداء الخاص لكل نمط من أنماط النقل، وذلك لأن السياحة متوقفة لا محالة على تحسين شبكة النقل وتوزيعها عبر مختلف المناطق .

2_المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

_ يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **2025** في مسعى شامل ومنسجم إلى تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة ،وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛[24]

_ يساهم في التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى من خلال تفعيل الآثار المحفزة على التوازنات الكبرى والآثار المترتبة عنها على القطاعات الأخرى؛

_ تثمين صورة الجزائر؛

_ تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛

_ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.

3_ قانون التنمية المستدامة للسياحية في الجزائر:

أجمع خبراء السياحة على أنه لا يمكن للسياحة أن تكون عامل تنمية ما لم يكن ذلك بصورة دائمة ، انطلاقا من كون التنمية المستدامة هي: [25]

---

[22] قويدر لويزة ، **السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2002 ،ص 15.

[23] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.78

[24] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، 2008، ص.2

•عملية التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار؛

•التنمية التي لا تتعارض مع البيئة؛

•التنمية المستدامة هي التي تدعو إلى التفكير النقدي في واقع الحياة ومستقبل الكرة الأرضية.

وتعد التنمية المستدامة من الناحية العملية مصطلح متعدد الأوجه ، إذ يمكن النظر إليه من زوايا متعددة ولكنه يتحدد غالبا بالنسبة للفترة الزمنية ونسبة ووظيفة ومحتوى بنية النظام البيئي التي ينبغي الحفاظ عليها .

في هذا الإطار اعتمدت الجزائر إستراتيجية جديدة في السياحة متمثلة في مخطط التنمية السياحية المستدامة وكان ذلك بموجب القانون رقم 03_ 01 المؤرخ في 2003.02.17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

1_ 2_المقومات السياحية المادية للجزائر:

1_2_1_ الطاقة الفندقية في الجزائر:

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح الوافدين إلى الدولة السياحية المضيفة، وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين.[26]

والشكل التالي يوضح تطور الطاقة الفندقية بمعياري عدد الأسِرَة و عدد الفنادق حسب المؤسسات الفندقية المصنفة بالجزائر خلال الفترة (2003_2011):

[25] بوعقلين بديعة، **الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2003،ص206.

[26] عشي صليحة،مرجع سبق ذكره،ص56.

الشكل رقم 05:تطور الطاقة الفندقية بمعياري عدد الأسِرَة و عدد الفنادق حسب المؤسسات الفندقية المصنفة في الجزائر خلال الفترة(2003_2011)

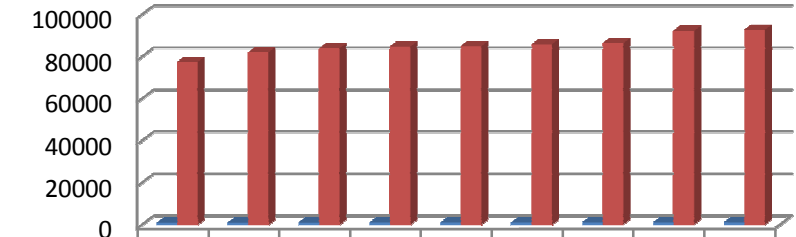

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الفنادق	1042	1092	1105	1134	1140	1147	1151	1152	1184
عدد الأسِرَة	7747	8203	8389	8486	8500	8587	8638	9237	9273

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات:- إحصائيات وزارة السياحة (مديرية الإحصائيات)

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS

و ما يمكن ملاحظته من بيانات الشكل رقم (05) بأن الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسِرَّة و كذلك بمعيار عدد الفنادق المصنفة في الجزائر خلال الفترة (2003_2011) شهدت نموا متزايدا و لكنه بطيء نوعا ما، و يظهر توزيع الطاقة الفندقية بحسب تصنيف الوحدات الفندقية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم02:تطور الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسِرَة بحسب تصنيف الفنادق في الجزائر خلال الفترة (2005_2011)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفئة 1(*****)	4590	5455	5455	5455	5455	4948	4948
الفئة 2(****)	3383	3743	3743	3743	3950	3560	3750
الفئة 3(***)	14807	11225	11225	11601	11700	13090	13180
الفئة4(**)	5800	5843	5843	5843	6044	8070	8070
الفئة5(*)	2315	2378	2378	2378	2378	3804	3804
الفئة 6 (بدون نجمة)	53000	56225	56356	56856	56856	58905	58985
المجموع	83895	84869	85000	85876	86383	92377	92737

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'artisanat

ويتم التعبير عن تطور الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسِرَة حسب تصنيف الفنادق في الجزائر بالشكل التالي ويتم التعبير عن تطور الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسِرَة بحسب تصنيف الفنادق في الجزائر خلال الفترة (2005_2011)كما يلي:

الشكل رقم 06 : تطور الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسِرَة حسب تصنيف الفنادق في الجزائر خلال الفترة :2005-2011

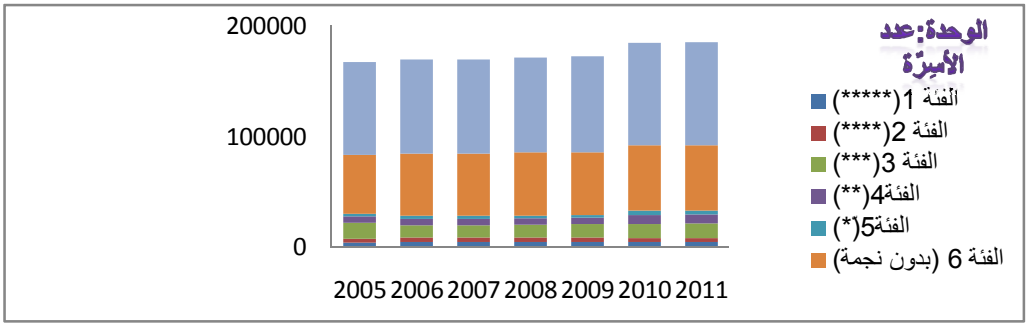

يتضح من بيانات الجدول رقم(02) و الشكل رقم(06) أن السعة الإيوائية للفنادق المصنفة في الجزائر (صنف خمسة نجوم و أربعة نجوم) ضئيلة مقارنة بالأصناف الأخرى،و يعود ذلك إلى عدة عوامل منها:

- تخوف الشركات العالمية من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار.
- امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق لضخامة استثماراتها.

الجدول رقم 03:تطور عدد الفنادق حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر خلال الفترة (2006_2011)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حضارية	749	754	758	801	784	784
ساحلية	173	174	177	141	252	284
صحراوية	161	161	161	157	57	57
حمامات	34	34	34	35	45	45
مناخية	17	17	17	17	14	14
المجموع	1134	1140	1147	1151	1152	1184

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

ويتم التعبير عن توزيع الفنادق المصنفة في الجزائر حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر خلال الفترة (2006_2011) كما يلي:

الشكل رقم 07:تطور الطاقة الفندقية حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر خلال الفترة(2006_2011)

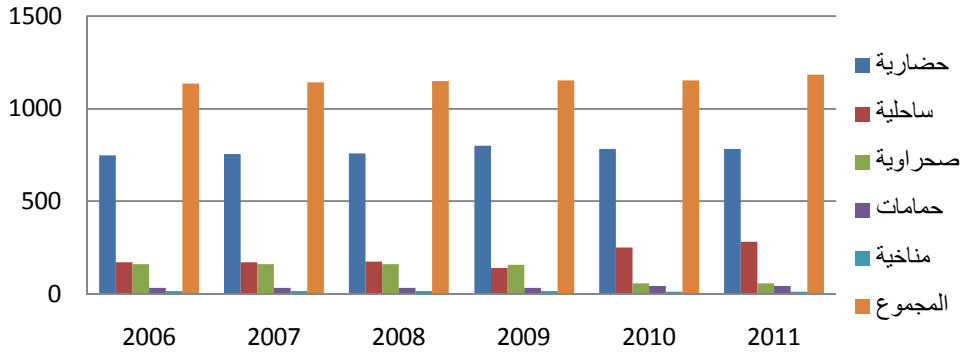

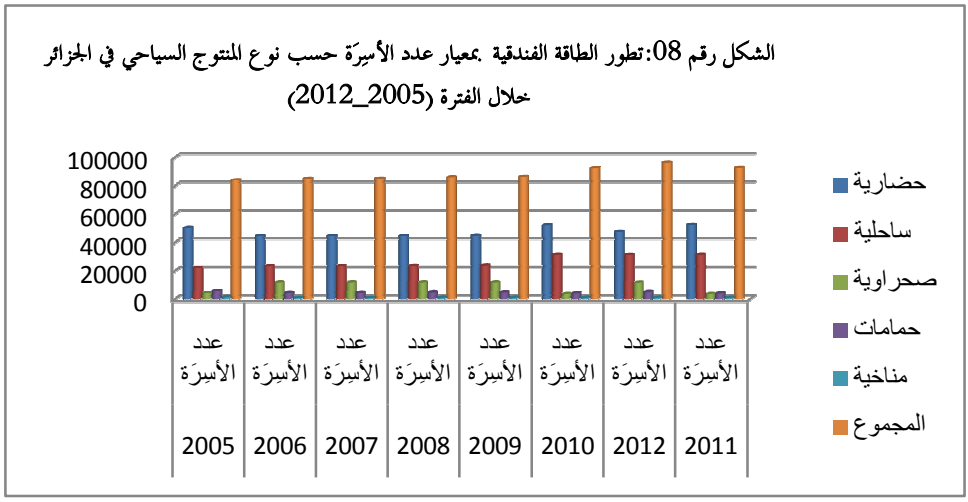

الجدول رقم 04:تطور الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسرة حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر خلال الفترة (2005_2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حضارية	50311	44561	44592	44700	44905	52085	52445	47508
ساحلية	22000	23148	23248	23500	23804	31322	31322	31238
صحراوية	4431	11639	11639	11639	11649	3770	3770	11548
حمامات	5742	4608	4608	4918	4906	4111	4111	5095
مناخية	1411	913	913	1119	1119	1089	1089	1108
المجموع	83895	85000	85000	85876	86383	92377	92737	96497

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يظهر من خلال الجدول رقم(03) و الجدول رقم(04) و الشكل رقم (07) و الشكل رقم (08) ما يلي:

السعة الإيوائية للمؤسسات الفندقية للجزائر حسب توزيعها على مختلف المنتوجات السياحية للفترة (2005- 2012) يمثل المنتوج الحضري (66%) فيها أعلى حصة في هذا التوزيع.

على اعتبار أن أغلبها تتواجد الرئيسية للبلاد مثل : الجزائر العاصمة،وهران،عنابة، سكيكدة، قسنطينة،و يليها المنتوج الساحلي(24%) ثم المنتوج الصحراوي (5%).

و على الرغم من أن هذا النمط السياحي يحظى باهتمام من قبل السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر إلا أنه يعاني عجزا في قدرات الاستقبال و لا يتماشى مع المستوى المطلوب.

و يأتي بعده منتوج الحمامات المعدنية (4%) و في المركز الأخير المنتوج المناخي (1%)،و ذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 09: توزيع نسب الفنادق حسب نوع المنتوج في الجزائر

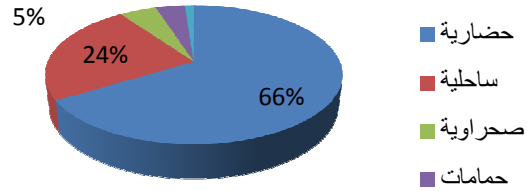

كما نسجل من خلال هذه الأرقام ضعف طاقات الإيواء لمختلف المنتوجات السياحية التي تتوفر عليها البلاد حيث لا يحظى المنتوج الصحراوي و المناخي بالهياكل الكافية لاستقبال و تلبية حاجيات طالبي هذه المنتوجات لعدم استغلال المقومات السياحية في هذا المجال لاستقطاب هواة هذه الأنماط السياحية.

أما من حيث توزيع الطاقات الإيوائية بمعيار عدد الفنادق حسب تصنيفها في الجزائر نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: توزيع الفنادق المصنفة في الجزائر خلال الفترة (2011/2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفئة 1(*****)	13	13	13	13	13	13	13
الفئة 2(****)	23	54	54	53	57	39	64
الفئة 3(***)	76	145	145	142	152	77	60
الفئة4(**)	69	155	157	160	148	72	74
الفئة5(*)	57	97	97	99	101	58	58
الفئة 6 (بدون تصنيف)	867	670	674	680	680	893	915
المجموع	1105	1134	1140	1147	1151	1152	1184

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'artisanat

ويتم التعبير عن توزيع الفنادق المصنفة في الجزائر خلال الفترة (2011/2005)بالشكل التالي:

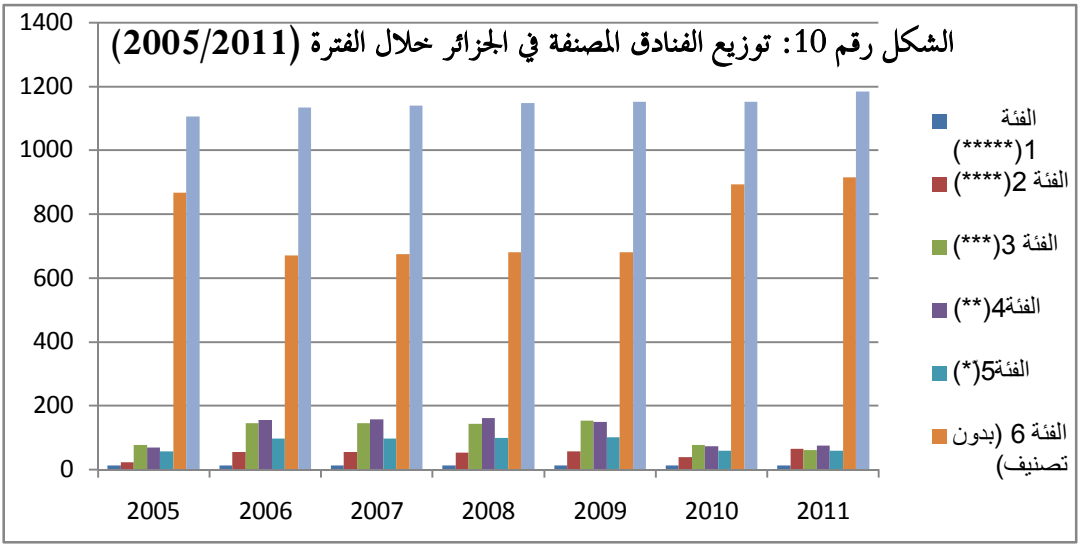

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (10) بأن الفنادق المصنفة في الجزائر قدر عددها سنة 2011 حوالي 1184 وحدة من إجمالي الفنادق و المؤسسات الفندقية.

كما يتبين أن نمو هذه الفنادق كان عاديا خلال الفترة (2011/2005) لكل التصنيفات حيث تمثل الفئة الأولى(1%) ،الفئة الثانية (6%) ،الفئة الثالثة(5%)،الفئة الرابعة (6%)،الفئة الخامسة (5%) ،الفئة السابعة (77%)،و ذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم11:توزيع نسب الفنادق المصنفة في الجزائر

و مما يجب التأكيد عليه هو ضرورة توفير الشروط المعتمدة دوليا في مجال الفندقة، و تحسين مستوى الخدمات فيها و توفير الظروف الصحية و الأمنية للسياح داخل هذه الهياكل الفندقية.

1_2_2_الليالي السياحية في الجزائر:

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلتهم السياحية، والملاحظ أن معدل تغير الليالي السياحية يتناسب طردا مع معدل تغير عدد السياح الوافدين على المناطق السياحية المعينة.

و في الجزائر تتسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين عليها بمحدوديتها و ذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي على هذا البلد.

والشكل التالي يوضح تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال الفترة (2005_2012):

الشكل رقم 12 :تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال الفترة (2012_2005)

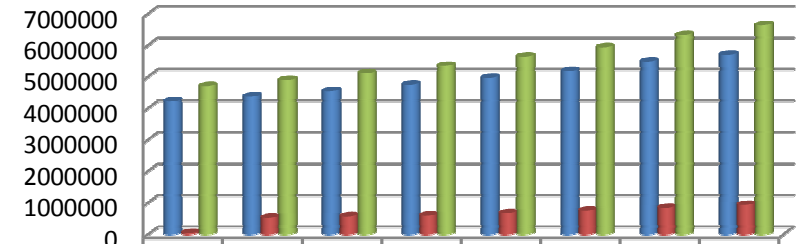

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المقيمين	4E+06	4E+06	5E+06	5E+06	5E+06	5E+06	5E+06	6E+06
غير المقيمين	48332	52859	57385	59574	67445	75410	84536	93663
المجموع	5E+06	5E+06	5E+06	5E+06	6E+06	6E+06	6E+06	7E+06

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات:- إحصائيات وزارة السياحة (مديرية الإحصائيات)

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يلاحظ من خلال الشكل رقم(12) أن هناك تطورا بطيئا في عدد الليالي السياحية لإجمالي السياح المقيمين(86%) و غير المقيمين(16%) في الجزائر.

إن محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين بشكل خاص يتوافق مع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر لنفس الفترة ،كما سيتضح لاحقا،و هذه نتيجة حتمية لعدم قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على المنافسة في سوق السياحة الدولية.

1_2_3_السياحة الدولية الوافدة إلى الجزائر:

تعتمد صناعة السياحة على عامل رئيسي هو جذب السائحين ،و أصبح هذا العامل فناً وعلماً يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة،و تنوعت سبل جذب السياح و لم تبقى حكرا على السياحة الترفيهية و زيارة المتاحف و الأماكن الأثرية، بل تنوعت المقاصد السياحية لتشمل أنماط سياحية أخرى،كالسياحة الدينية و العلاجية و الرياضية و سياحة المؤتمرات و الأعمال.

و في الفترة الممتدة من (1999_2013) كان تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 13 :تطورعدد السائحين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2013_1999)

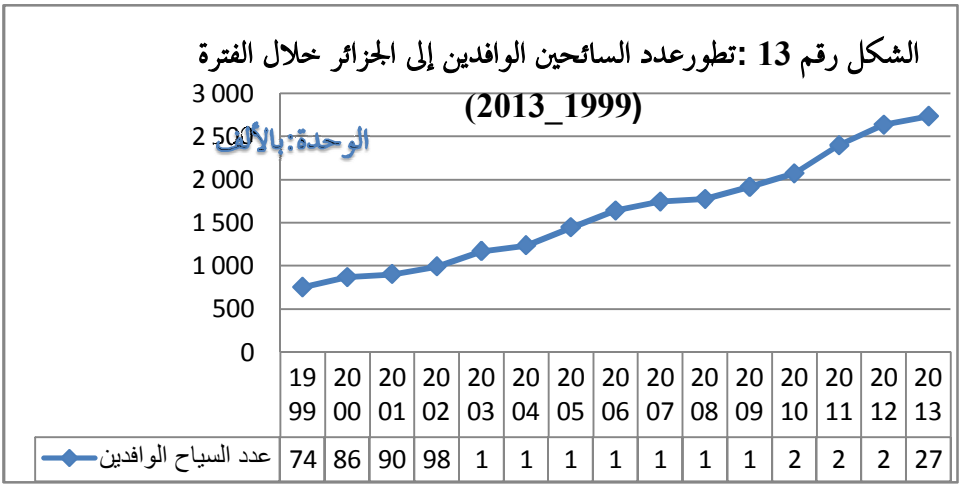

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السياح الوافدين	74	86	90	98	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	27

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات:- إحصائيات وزارة السياحة (مديرية الإحصائيات)

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS

_http://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.XPND.MP.ZS

نلاحظ من الشكل رقم (13) أن عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال الفترة(1999_2013) في تزايد مستمر، حيث بلغ عددهم 731, 2732 سنة 2013 ، حيث تتوزع هذه النسبة بين الجزائريين المقيمين في الخارج و بين الأجانب كما يلي:

الشكل رقم 14:توزيع نسب السياح الوافدين بين الجزائريين و الأجانب لسنة 2013

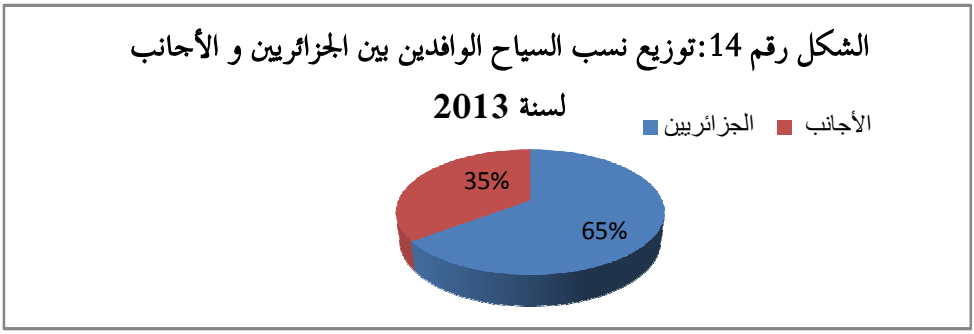

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات:

_الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الشكل رقم(14) يتبين أن نسبة الأجانب الوافدين إلى الجزائر (35%) ضعيفة و لم ترقى بعد للمستوى المطلوب ، و بالنسبة لجنسيات السائحين الوافدين إلى الجزائر فهي تتنوع على مختلف مناطق العالم بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى ، حيث يمثل السياح الأوروبين أكبر حصة في إجمالي السياح الأجانب الوافدين للجزائر،إذ تأتي في المركز الأول السياح الفرنسيين ثم الايطاليين الألمان،الإسبان.

و على مستوى القارة الإفريقية تعتبر تونس المصدر الأول من حيث عدد السياح القادمين منها إلى الجزائر، وبعدها السياح الماليين و الليبيين و المغاربة و تعود حصة الأسد في هذا التوزيع للجزائريين المقيمين بالخارج (65%) واللذين عادوا لقضاء عطلتهم في الوطن .

و الجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر عربيا و عالميا خلال الفترة (2006_2012):

الجدول رقم 06: تطور ترتيب الجزائر عربيا و عالميا خلال الفترة (2006_2012)

السنوات	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	125 دولة		128 دولة		131 دولة		133 دولة		134 دولة		139 دولة		142 دولة	
الترتيب	عربيا	عالمي	عربيا	عالمي	عربيا	عالمي	عربيا	عالمي	عربيا	عالمي	عربيا	عالمي	عربيا	عالمي
الجزائر	9	76	9	82	12	81	13	99	11	83	11	86	10	87

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على بيانات:- أوريسي هبة الله ،مذكرة الماجستير،تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، **تنافسية القطاع السياحي و انعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية**،2011_2012، ص191.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) مايلي:

_خلال الفترة(2007_2008) سجلت الجزائر تغير في الترتيب بحيث تطورت برتبة واحدة على المستوى العالمي و تراجعت بـــ (3) رتب عربيا؛

_ خلال الفترة(2009_2010) سجلت تطورا ب(16) رتبة على المستوى العالمي و (2) رتب عربيا؛

_ خلال الفترة (2011_2012) سجلت تراجع برتبة واحدة عالميا و تطور برتبة واحدة عربيا.

الخاتمة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على جوانب متعددة لواقع السياحة في الجزائر،و على أهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال الفترة التي شملتها الدراسة(1999_2013).

_ و قد أوضحت الدراسة مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية قطاع السياحة، لاسيما المقومات الطبيعية و التاريخية و الحضارية التي تتوفر عليها بلادنا إذا ما استغلت بكيفية مدروسة و تم الاهتمام بما هو كائن و المحافظة عليه و صيانته من التدهور و الزوال.

_و يستخلص من هذه الدراسة أيضا أن تطور السياحة يؤثر بشكل إيجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية للجزائر و يظهر ذلك من خلال مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و خلق مناصب الشغل.

و قد تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا- النتائج:

_ تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع ؛

_المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقبلة سياحية ؛

_ تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية ؛

_ تسجيل ميزان السياحة في الجزائر لعجز دائم خلال الفترة محل الدراسة ، بسبب كون إيرادات السياحة أقل من مدفوعاتها،لأن السياحة العكسية فاقت السياحة الوافدة ،مما ساعد على توسيع مجال تسرب النقد الاجنبي إلى الخارج .

ثانيا- التوصيات:

تعتبر التنمية السياحية في الجزائر ضرورة ملحة لمواجهة مرحلة ما بعد البترول، و العمل على إيجاد الظروف الملائمة لقيام صناعة سياحية جزائرية، و تطويرها لما يخدم التنمية الاقتصادية للبلاد.

و لتحقيق هذه الغاية سيتم عرض لبعض التوصيات التي يمكن أن تكفل مشاغل القطاع السياحي و تعمل على تطويره و هي :

ـ الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر،و الاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة؛

ـ ترقية المنتوج السياحي المحلي إلى المستوى الذي يجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية؛

ـ توجيه وسائل الإعلام و الإشهار لخدمة القطاع السياحي و توسيع نطاقه؛

ـ الاهتمام بمشروعات البنى الأساسية في الجزائر ،و رفع حجم الاستثمارات في المجال السياحي للمساهمة في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

ـ الاهتمام بتكوين و تدريب العاملين في القطاع السياحي؛

ـ الترويج للأنواع الأخرى من السياحة و خاصة العلاجية المتاحة بكثرة في الجزائر؛

ـ النهوض بالصناعة التقليدية و تطويرها لارتباط منتجات هذه الصناعة بالنشاط السياحي؛

ـ المحافظة على التراث السياحي الذي يتعرض لإهمال و اندثار لمواقع عديدة ذات أهمية بالغة في تاريخ الجزائر.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

ـ آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، ط.1، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2002 .

ـجليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006

ـعثمان محمد غنيم ونبيل سعد بنيتا، **التخطيط السياحي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

ـمحمد الحمامي و كمال درويش، **رؤية عصرية للترويج و أوقات الفراغ** ، مركز الكتاب للنشر، دون طبعة، القاهرة، 1997.

ـمحمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، ط 1، دار الفجر، القاهرة، 2002.

ـ يسرى دعبس، **السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية**، ط.1، البيطاش للنشر و التوزيع، مصر، 2002 .

أطروحات:

ـ بوعقلين بديعة، **الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003.

ـمحمد فوزي شعوبي، **السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

مذكرات:

ـ أوريسي هبة الله، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، **تنافسية القطاع السياحي و انعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية**، 2011-2012.

ـ صالح بزة ،**تنمية السوق السياحية بالجزائر : حالة ولاية المسيلة** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: استراتيجية السوق، جامعة المسيلة، 2006/2005 .

ـعشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2004-2005.

ـ قويدر لويزة، **السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

مقالات:

_ نور الدين هرمز، ***التخطيط السياحي و التنمية السياحية*** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28) العدد (3)، اللاذقية، سوريا، 2006 .

مداخلات:

_ صالح فلاحي :**النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الدولي الأول:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة البليدة ،الجزائر 20- 21 ماي 2002.

مصادر أخرى:

_ المادة 07 من القانون 03 المؤرخ في 2003/02/17.

_ المادة 20من القانون 03 المؤرخ في 2003/02/17.

_الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

_الديوان الوطني للسياحة :**الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر.

_ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، **مساهمة من أجل إعادة تحديدالسياسة السياحية الوطنية** ،الدورة 16، نوفمبر 2000

_ تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، **الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر**، نوفمبر 2008

_وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

_ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.**

Ouvrages:

- Alain Mesphier, Pierre Bloc-Duraffour ,Tourisme dans le monde ,6ème Edition, Bréal, Paris, 2005.
- J.Burkart, S.Medlik, Tourism, Past, Present and Future, 2 ème édition, book society heimen annprofetionag, London, 1981.

Articles et documents :

-Banque d'Algérie.

_Ministre de tourisme ,sitev 2005, sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'UNESCO.

- Office national des statistiques et Ministère de tourisme et de l'artisanat .
- office national du tourisme Algérie carte touristique.

-WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL

Sitographie:

http://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.XPND.MP.ZS

المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية

عرض التجربة المغربية

أ. زيرق سوسن ، أستاذة مساعدة أ ،جامعة سكيكدة

د. بن حراث حياة ،أستاذة محاضرة أ ،جامعة مستغانم

الملخص: أصبحت المقاولة اليوم قاطرة التنمية في كل دول العالم بفضل الدور الكبير الذي تؤديه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية إذ تعمل على زيادة النمو وخلق منتجات جديدة تتميز بالإبداع والابتكار واستحداث فرص عمل. والمغرب من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالمقاولات التي تشكل معظم النسيج الاقتصادي سواء كانت رجالية أو نسائية هذه الأخيرة التي تشهد في السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا وفعالية كبيرة بدخولها مجالات اقتصادية متعددة كالصناعات التقليدية التي تعتبر قطاعا هاما في المغرب يحظى بإستراتيجية خاصة لتنميتهوتشكل المقاولات النسوية نصيبا مهما منها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولات النسوية، الصناعات التقليدية.

Résumé : L'entrepreneuriat devient aujourd'hui la locomotive du développement dans tous les pays du monde, à cause de son immense rôle économique et social elle sert à augmenter la croissance, créer des nouveaux produits innovés et générer des postes de travail. Or, le Maroc donne un grand intérêt aux entrepreneurs qui forment la majorité du tissu économique soient hommes ou femmes, cette dernières connaissent une augmentation remarquable et une grande efficience à l'issu de leurs pénétration dans plusieurs domaines économiques tel que l'artisanat qui est considéré autant qu'un secteur important au Maroc et qui se bénéficie d'une stratégie spéciale dont l'entrepreneuriat féminin prend une grande partie.

Mots clés : entrepreneuriat, entrepreneuriat féminin, l'artisanat.

المقدمة:

برز في السنوات الأخيرة اهتمام كبير بالمقاولات في ظل انحسار نموذج المؤسسة الكبيرة التي واجهت في العقود الأخيرة الكثير من الأزمات والمشاكل التي حدت من أهميتها ودورها في تنمية الاقتصاد، لتظهر بعد ذلك مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط تمتاز بمرونة كبيرة جعلتها قادرة على ولوج مختلف المجالات الاقتصادية ليتخطى دورها من مجرد بديل للقضاء على البطالة التي أفرزتها التطورات العالمية السريعة والتي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التكيف معها إلى دور محوري وهام يشمل تجديد النسيج الاقتصادي وتشجيع المبادرة الفردية والابتكار والتجدد المستمر من أجل تعزيز التنافسية وإعادة التوازن إلى الأسواق.

ويرتكز التوجه المقاولاتي على العمل الحر الذي يلجأ إليه الأفراد من خلال جمع الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية لإنشاء وتسيير مؤسساتهم الخاصة والقيام بالنشاطات الاقتصادية المرغوبة بعيدا عن الوظيفة المأجورة في سبيل تحقيق نتائج تنعكس آثارها الإيجابية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولطالما كانت المقاولاتية حكرا على الرجال دون النساء اللواتي وبالرغم من تحسن مستواهن العلمي والمهني ودخولهن مجالات عديدة حصولهن على مناصب وظيفية هامة إلا أن مجال الأعمال بقي بعيدا عنهن وظل يتميز بعدم المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، حتى السنوات الأخيرة التي شهدت اهتماما كبيرا بالمقاولاتية النسوية وتشجيعا محسوسا بضرورة فتح المجال واسعا أمامها نظرا لما يمكن أن تقدمه من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد على اعتبار ندية المرأة المقاولة للرجل المقاول.

وعلى خطى بقية دول العالم أدركت المغرب أهمية المقاولاتية كحل يعتمد عليه لتكوين نسيج قوي ومتنوع من المؤسسات قادرة على المنافسة وتلبية متطلبات السوق في ظل التوجه الليبرالي. وعكفت من أجل تحقيق ذلك على سن العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والتنظيمية لتوفير المناخ والظروف المناسبة لضمان نجاحها، فهي تتواجد في كل المجالات الاقتصادية دون استثناء وهي اليوم تسير بخطى واثقة لتحمل مسؤولية وثقل أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعد الصناعات التقليدية في المغرب من بين أهم المجالات المتاحة والتي تستقطب المرأة المغربية المقاولة، فهي قطاع استراتيجي له مؤهلات هامة، يتميز بانتشاره الواسع جغرافيا خاصة المدن القروية أين يتيح فرصة مميزة للشباب رجالا، ونظرا للنسبة المعتبرة للنساء في المجتمع المغربي فقد كان هذا القطاع في مقدمة القطاعات التي تجذبهن إضافة إلى الدعم الكبير الذي توليه المغرب لتنمية هذا النوع من المقاولات من أجل تطوير مساهمة المرأة المغربية كونها نصف المجتمع ولا يمكن لهذا الأخير التطور بإهمال هذا النصف ومنح الاهتمام المطلق للنصف الآخر.

مشكلة الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية في المغرب؟

وستتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الاهتمام بالمقاولاتية بشكل عام والمقاولاتية النسوية بشكل خاص؟
- ما هو واقع المقاولاتية النسوية في المغرب؟
- ما هي أهم التدابير التي سنتها المغرب لدعم وتحفيز المقاولاتية النسوية في مجال الصناعات التقليدية؟

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من النمو والتطور الملحوظين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية في كل دول العالم،كعنوان للتغيير ويتناسب والتحديات التي تمليها التحولات في الاقتصاد العالمي وكبديل للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ومرافق لها في الأسواق في ذات الوقت مع ضرورة تيسير السبل أمام المبادرات الفردية الرامية إلى خلق فرص جديدة لدفع عجلة التنمية. ويعد المغرب من بين الدول التي تهتم كثيرا بموضوع المقاولاتية بشكل يتماشى مع الاهتمام الملموس على المستوى الدولي، خصوصا فيما يتعلق بالمقاولاتية النسوية التي أضحت تأخذ حيزا هاما من البحث والدراسة، نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تحققه إذا ما أتيحت لها الفرصة وتحصلت على الدعم اللازم. ويعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف من أهم المجالات التي تسعى المملكة المغربية إلى إظهار المرأة المغربية المقاولة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- الإلمام بالإطار المفاهيمي والنظري للمقاولاتية بوجه عام، والمقاولاتية النسوية على وجه الخصوص؛

- تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في المغرب، بين المعوقات والآفاق؛
- التعرف على ملامح قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالمغرب؛
- التعرف على مختلف الإجراءات والتدابير وبرامج الدعم التي سطرتها السلطات المغربية كخارطة طريق لتنمية المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية.

منهجية الدراسة: من أجل توضيح أهمية هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف المنشودة استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي؛ فالوصفي من أجل الإلمام بمختلف الجوانب والمقاربات النظرية المتعلقة بموضوع المقاولاتية والمقاولة النسائية على وجه وأما المنهج التحليلي لتسليط الضوء على الواقع الذي تعيشه المرأة المغربية والذي دفعها إلى خوض غمار التجربة المقاولاتية بالإضافة إلى تحليل الدور الذي تلعبه السلطات المغربية في هذا المجال.

تقسيم الدراسة: تمت صياغة خطة الدراسة كما يلي:

المحور الأول: المقاولاتية النسوية...مفاهيم ومقاربات نظرية؛

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في المغرب؛

المحور الثالث: دعم المغرب للمقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية؛

الخاتمة.

المحور الأول: المقاولاتية النسوية...مفاهيم ومقاربات نظرية:

1- مفهوم المقاول والمقاولة:

يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم التي أصبح تفتح مجالا للنقاش والدراسات الموسعة نظرا لتعدد وجهات النظر التي أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساسا بالمقاول العنصر الأهم في المقاولة ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقا من:

المقاربة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفة الاقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد". ويلحق بما سبق دراسات Schumpeter في الموضوع لسنة 1935،

والتي اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار[1].

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاولة فهي مقاربة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولة.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطش للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاولة المقاولة، وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاولة؛ فيعرفها FAYOL على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[2]، وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"[3].

وعليه فإن المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة

مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

2- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

إنشاء المقاولة مؤداه تحقيق عدة أهداف اقتصادية التي يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة؛
- المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة؛
- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

3- المرأة المقاولة ودخول عالم الشغل والأعمال:

أخذ دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية حيزا من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية

الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في الموارد المتاحة بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي.

ونظرا لخصوصية هذا الموضوع فطرحه على المستوى النظري أيضا حديث بدليل قلة الدراسات المتخصصة ومحاولة إسقاط ما جاءت به الدراسات الموجودة سابقا حول المقاولاتية-والتي تخص الرجل المقاول- على المرأة المقاولة، ويتعلق الأمر بوجود مقاربتين، الأولى تعتمد على وجود عدة مستويات للتحليل لفهم المقاولاتية وحسبها المقاولاتية ظاهرة تجمع مستويين مهمين هما المقاول والمنظمة التي يديرها. المقاربة الثانية تعتمد على دراسة الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمقاولاتية كالحوافز، الفرص، الضغوط والتهديدات، الكفاءات والاستعداد، وأظهرت كلتا المقاربتين وخاصة الثانية وجود اختلافات جوهرية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمستوى ودرجة التكوين، الكفاءات والصفات الذاتية، نوعية القطاع والنشاط الممارس[4]، والتي تصب جميعها في مصلحة الرجل ما يجعل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يطغى على دور المرأة ومساهمتها.

وتتميز المقاولة النسوية عن المقاولة الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل إلى جانب تميز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض[5]. وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المقاولاتية النسوية من طرف Center for women's Research في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10,6 مليون مؤسسة أي ما يعادل 47,7 % من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة محققة رقم أعمال يقدر بـــ 2,5 تريليون دولار مع خلق 19,1 مليون فرصة عمل[6].وحسب تقرير OCDE سنة 2008 فإن المقاولات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وفنلندا حوالي 30 % إلى 40 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[7]، وهو ما يدل

على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على مختلف الأصعدة.

4- دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية:

أوضحت دراسة بعنوان "Les français et la création d'entreprendre" نشرت في تقرير Baromètre لسنة 2009 أن 34 % من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات و17 % منهم لهم إرادة فعلية لتجسيد ذلك، في المقابل 27 % من النساء لهم رغبة في إنشاء مؤسسات و11 % منهن يقدمن على تحقيق ذلك في أقرب الآجال، وهي نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة 15 % من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات و6 % منهن يحققن ذلك في وقت قريب[8].

وعليه فإن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في:

- حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك؛
- الرغبة في الاستقلالية؛
- البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛
- التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة؛
- الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي؛
- الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

فالمرأة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خصوصا التي شهدت فيها اهتماما كبيرا وإدراكا بدورها في تقديم قيمة مضافة للمجتمعات لا تقل أهمية عن الإضافة التي يقدمها الرجل.

المحور الثاني: واقع المقاولاتية النسوية في المملكة المغربية:

1- حق المرأة المغربية في ارتياد سوق العمل:

عرف سوق العمل والمال في العالم المتقدم تغيرات كثيرة أين أصبحت المرأة مثل الرجل تمثل عنصرا حيويا وفعالا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونفس الأمر طرأ على سوق العمل المغربي حيث تمثل المرأة المغربية ثلث القوة العاملة في البلاد سواء كانت في الريف التي تتواجد فيه بأكبر نسبة 59 % أو في الوسط الحضري أين تبلغ نسبة 25,9 % من مجموع العاملين، حيث تشتغل ما نسبته 44 % بالصناعة والصناعة التقليدية، و47 % في القطاع الخدماتي[9]. وهذه المساهمة كانت نتيجة اتخاذ بعض الإجراءات القانونية التي منحت المرأة نوعا من الحماية وهو ما جاء في مدونة الشغل المغربية والتي اشتملت على جملة من المبادئ الضرورية لدعم حق المرأة في العمل، ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة الذي منعت من خلاله المادة التاسعة أي نوع من التمييز بين العمال الأجراء سواء من حيث السلالة أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، من شأنه الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل فيما يخص التشغيل.

وفي إطار تمكين المرأة من الحصول على فرصة عمل بإنصاف ولأهمية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل معظم النسيج الاقتصادي وعلى اعتبار أنها خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة تضمن للمشتغلين بها حقوقهم الفردية والجماعية إلى جانب العمل على إيجاد مناصب شغل جديدة يحق للمرأة إبرام عقد الشغل وإدارته الترقية والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية إلى جانب الانضمام إلى النقابات المهنية والمشاركة في إدارتها وتسييرها[10].

ومنذ 2005 أصبح المغرب يعد ميزانية تستجيب لمقاربة النوع ليتم في مارس 2006 اعتماد الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:[11]

- تشجيع إشراك النساء في مناصب المسؤولية والقرار؛
- الرفع من نسبة تمثيل النساء في الهيئات المنتخبة؛
- تشجيع خلق المقاولة النسائية؛

- محاربة العنف تجاه النساء والأطفال؛
- محاربة النمطية ونشر ثقافة المساواة؛
- دعم المؤسسات والمراكز الخاصة بالنساء وتوسيع المراكز المتعددة الوظائف.

وكل هذا بهدف التقليص من الفوارق القائمة بين الجنسين على مستوى الحقوق والموارد والفرص الاقتصادية والتأثير السياسي، والاستفادة من ثمار مشاركتهما في كل الحقوق والواجبات.

2- موقع المرأة المغربية المقاولة من الحياة الاقتصادية:

يمكن أن نميز بين سبعة أنواع للنساء المقاولات في المغرب لأن دخول المرأة المغربية لعالم المقاولاتية ليس قاعدة تخضع لمقاييسها كل النساء المغربيات، وهي:[12]

- فتيات العائلات المقاولاتية، وهن فتيات ورثن الاستعداد لدخول هذا العالم من خلال ما قدمه لهن المحيط العائلي من دعم مالي ومادي والأهم الدعم المعنوي لدخول هكذا مجال لا يخلو من المخاطرة والصعوبات؛
- نساء الصناعات الصغيرة والمتوسطة واللائي دخلن هذا المجال لتمتعهن بشخصية قوية، ليثبتن وجودهن وكيانهن، وهن في الغالب نساء ناضجات زاولن فيما مضى وظائف إدارية سمحت لهن باكتساب معارف واسعة وخبرة طويلة؛
- النساء اللواتي يمارسن أنشطة تدر عوائد من أجل ترقية وضمان اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي، ودخولهن عالم المقاولاتية ينبع من مبادراتهن الفردية، ويتمتعن غالبا بمستوى معين من التعليم أو التكوين أو استفدن من تمويل ودعم محيط مشجع إلى حد ما؛
- نساء المهن الحرة أو المتخصصات في تقديم الخدمات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات، الإعلام الآلي، ومجال الإعلانات والإشهار وغيرها، وهن على الأرجح شابات يحملن شهادات جامعية فضلن تجسيد مشاريع العمر اعتمادا على كفاءاتهن الأكاديمية؛
- مالكات المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الصناعات التقليدية كأعمال الخياطة والحياكة وصناعة الحلويات وغيرها، ويلجأن إلى امتهان هذه الحرف لمواجهة صعوبات الحياة الخاصة في ظل عدم مجود الاستقلالية، ومع ذلك فهن يتميزن بقدرتهن على الإبداع وخلق منتجات جديدة

ذات جودة عالية في ظل المنافسة القوية التي يفرضها القطاع غير الرسمي عليهن، واللائي قد يعتبرن جزءا هاما منه؛

- النساء التاجرات اللواتي يتمتعن بخبرة كبيرة في الأعمال التجارية ومستوى معين من الاستقلالية المالية والمهنية، قدرتهن على التفاوض والثقة تمثل ورقتهن الرابحة ومؤهل نجاحهن؛

- نساء "البقاء على قيد الحياة"، وهن نساء لم يتوفر لديهن خيار اتخاذ قرار دخول عالم المقاولاتية، ولكن فرض عليهن ذلك لظروف عائلية كوفاة الزوج، الطلاق، مع الإشارة إلى إمكانية عدم تمتعهن بالمعرفة الكافية والتكوين المناسب، وهو ما يبرر قلة العوائد المالية الناتجة هن نشاطهن والموجهة بالدرجة الأولى لتلبية وتغطية الحاجيات المنزلية الأساسية.

ويمكن توضيح واقع المرأة المقاولة في المغرب من خلال عرض بعض الأرقام والإحصائيات نلخصها في مجموعة من الجداول كما يلي:

الجدول 1: نسبة المرأة داخل المجتمع المغربي:

تركيبة المجتمع	2006	2007	2008
نساء%	50,5	50,6	50,6
رجال%	49,5	49,4	49,4

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, Guide d'Appui au Développement de L'entrepreneuriat Féminin au Maghreb, Etude № 23, Septembre, 2010, p 11, disponible le 28/02/2014 sur le site : http://www.invest-in-med.eu/.../20110128105442guide-dappui-au-développement-de-l'entreprenariat-féminin-au-maghreb

يوضح الجدول رقم (1) تركيبة المجتمع المغربي حيث تمثل المرأة المغربية نسبة أعلى من الرجال ولعل هذا ما جعلها تفكر في الاتجاه نحو قرار الاعتماد على النفس.

الجدول 2: نسبة التشغيل حسب الجنس في المجتمع المغربي:

	2004	2005	2006	2007
نساء%	27,7	27,4	27,1	27,2
رجال%	72,3	72,6	72,9	72,8

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 12.

يوضح الجدول رقم (2) مدى مساهمة المرأة المغربية في ميدان الشغل حيث تمثل نسبة 27 % من اليد العاملة المغربية ومن الملاحظ ان هذه النسبة بقيت مستقرة خلال أربع سنوات

متتابعة وهذا يدل على أن وظيفة المرأة المغربية تعرف استقرارا ملحوظا بعدم فقدان منصبها أو مجال عملها.

الجدول 3: نسبة تشغيل المرأة حسب القطاعات لسنة 2009:

القطاع	الزراعة والصيد	الصناعات بما فيها البناء	الخدمات
النسبة	40,50%	21,70%	37,60%

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 13.

يوضح الجدول رقم (3) مجال عمل المرأة المغربية الذي يتمثل في قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، حيث يمثل قطاع الزراعة والصيد الأعلى نسبة (40,50 %) ثم يليه العمل في مجال الخدمات بنسبة (37,60 %) وأخيرا قطاع الصناعة بنسبة (21,70 %).

الجدول 4: عدد النساء في المؤسسات المسجلة رسميا:

عدد المسجلين	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	13445	18742	4117	27175	27021
عدد النساء الشريكات من عدد الأشخاص المعنويين المسجلين خلال السنة	2717	4117	4116	4908	4408
عدد النساء الممثلات (مسيرة، مديرة...)	1953	3008	3778	4128	3970
نسبة المؤسسات النسوية المسجلة	35,00%	38,00%	31,00%	33,00%	31,00%

Source : Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p 09.

الجدول رقم (4) يوضح بالتفصيل مدى مساهمة المرأة المغربية بما فيها المرأة الشريكة، المرأة الممثلة والمرأة المالكة للمؤسسة، وهذا حسب تقرير جمعية نساء رئيسات المؤسسات. والنسب المسجلة في الجدول أعلاه تبين أهمية هذه المساهمة في المجتمع المغربي.

وعليه فإن هذه الإحصائيات هي نتاج عمل شاق وجدي تقوم به "جمعية رئيسات المقاولات بالمغرب"، والتي تم إنشاؤها في سبتمبر من سنة 2000 للاهتمام بقضايا المرأة ومساهمتها من الجانب الاقتصادي، وكان حصيلة ذلك أن أصبح عدد النساء المقاولات أو رئيسات المؤسسات يتجاوز 500 امرأة ليصل تمثيلها إلى 12 % من مجموع المقاولين المغربيين[13]،إلى جانب أهداف أخرى نوجزها فيما يلي:[14]

- تشجيع النساء المغربيات على إنشاء مقاولاتهن الخاصة؛

- تعليم وتأطير ومساعدة النساء رئيسات المؤسسات على تسيير واستدامة مؤسساتهن؛
- تطوير الكفاءات الإدارية لدى النساء المقاولات من خلال تنظيم دورات تكوينية وتدريبية، ملتقيات وأيام دراسية؛
- تشكيل شبكة مقاولات نسائية تلعب دورا محوريا للضغط على السلطات العمومية مما يسمح لهن بالحصول على الدعم اللازم من طرف هذه السلطات وحتى من المؤسسات الدولية الناشطة في هذا المجال.

فالعمل على تحقيق هذه الأهداف مكن المرأة المغربية من اكتساب مكانة هامة وهو ما سمح لها باستحداث ثمانية ممثليات جهوية، والحصول على اتفاقيات شراكة وطنية كالمراكز الجهوية للاستثمار، مؤسسة البنك الشعبي لإنشاء المؤسسات وشراكات دولية كالشراكة مع الشركة الألمانية GTZ وشبكة نساء الأعمال في Québec.

3- صعوبات وعراقيل نجاح المقاولة المغربية:

بالرغم من التطور الذي تشهده المقاولة النسوية في المغرب إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تؤثر بشكل سلبي عليها.

الجدول 5: مشاكل المقاولة المغربية في بداية نشاطها:

نوعية العراقيل	النسبة
مشاكل إدارية (تراخيص، ثقل الإجراءات ...)	% 37
مشاكل مرتبطة بالحصول على التمويل	%28
مشاكل مرتبطة بتوفر الموارد البشرية المؤهلة	%17
مشاكل مرتبطة بوضعية المرأة الاجتماعية	%9
مشاكل مرتبطة بالتوجيه	%7
مشاكل مرتبطة بالعقار	%7
مشاكل مرتبطة بتوفر المعلومات	%5
مشاكل مع الموردين	%4
مشاكل تقييم جدوى المشروع المقاولاتي	%4
مشاكل قانونية	%3
مشاكل مرتبطة باقتناء التجهيزات الخاصة بالإنتاج	%3
غير موجودة	%11

Source : Fatimaezzahra RACHDI, L'entrepreneuriat féminin au Maroc : une étude exploratoire, Congrès International Francophone En Entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006, p 15.

الجدول 6: مشاكل المقاولة المغربية أثناء نشاطها المقاولاتي:

نوعية العراقيل	النسبة
مشاكل مرتبطة بتوفر الموارد البشرية المؤهلة	% 26
مشاكل تجارية مرتبطة بالحصول على التمويل	% 22
مشاكل مالية	% 16
مشاكل إدارية	% 14
مشاكل تمويل منتجات جديدة	%7
مشاكل مع الموردين	%6
مشاكل مرتبطة بوضعية المرأة الاجتماعية	%4
مشاكل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة	%4
مشاكل مرتبطة بالإنتاج	%3
مشاكل مرتبطة بالعقار	%3
مشاكل مرتبطة بتوفر المعلومات	% 2
مشاكل مرتبطة باقتناء التجهيزات الخاصة بالإنتاج	%2
مشاكل مرتبطة بالتوجيه	%1
غير موجودة	% 4

Source : Fatima ezzahra RACHDI, op.cit, p 16.

يوضح الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المقاولة في المغرب وحسب مصدر هذه الدراسة فإن المقاولة في المغرب تواجه عدة صعوبات عند بداية النشاط (المشاكل الإدارية والمشاكل المالية) وأثناء نشاطها المقاولاتي (مشاكل مرتبطة بتوفير الموارد البشرية المؤهلة، مشاكل مرتبطة بالحصول على التمويل). بالإضافة إلى مشاكل وصعوبات أخرى تتفاوت في الأهمية والتأثير وهي موضحة في الجدولين أعلاه.

المحور الثالث: دعم المملكة المغربية للمقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية:

1- قطاع الصناعات التقليدية في المغرب:

تعتبر الصناعات التقليدية والحرف تجسيدا ماديا لحضارة الشعوب، ودليلا على النمط الاجتماعي السائد في فترة زمنية معينة، وفي المغرب تعد تراثا تاريخيا عريقا يروي تفاعلها مع الثقافات المتعددة التي مرت عليها إلا أن هذا الموروث الحضاري عرف تأخرا على المستوى الاقتصادي بسبب النظرة الاجتماعية التي رافقته كمجال قديم غير قابل للتجديد والابتكار والمبادرة ولا يتطلب سياسة تنموية أو برامج خاصة تدعم مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ولكن مع التحولات الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بهذا القطاع لتكامله ومساهمته في الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص العمل، إلى جانب ما يتيحه من فرص للتكوين والتدريب بفضل قدرته على نقل المعارف من جيل إلى جيل.

ومن بين مميزات قطاع الصناعات التقليدية في المغرب انتشاره الجغرافي الواسع الذي يشمل كل الأقاليم سواء في المناطق الريفية النائية أو في الأوساط الحضرية. كما أن تنوع المنتج الحرفي التقليدي المغربي يعد علامة بارزة تميز هذا القطاع فمن صناعة النسيج والألبسة والحياكة إلى صناعات النار من خزف وفخار وزجاج، إلى صناعة الحلي والفضة بالتحديد، إلى صناعات الجلود والأحذية وغيرها من المنتجات ذات الجودة العالية التي تدل على الأهمية التي تحظى بها الصناعة التقليدية في أوساط السكان المغاربة الذين يتفننون من منطقة إلى أخرى بتقديم أصالة تلك المنطقة خاصة وأن كل منطقة تشتهر بصناعة معينة إما لوجود ارتباط تاريخي محدد أو لتوفرها على كل مقومات هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية الضرورية، فآسفي وسلا مثلا تشتهران بصناعة الخزف، ومراكش بصناعة الزرابي، الأثاث الخشبي في الصويرة، الصناعات الجلدية في فاس، النحاس في فاس ومراكش وغيرها.

إن هذا التنوع الذي يتميز به قطاع الصناعات التقليدية المغربي انعكس على الاقتصاد والمجتمع المغربي من خلال مساهمته المبينة في الجدول التالي:

الجدول 7: الثقل الاقتصادي للصناعة التقليدية لسنة 2004: (م. د: مليون درهم)

المؤشر	النسبة/الرقم	التعليق
الناتج الداخلي الخام	%20	
المساهمة في التشغيل	%19	الثاني بعد القطاع الفلاحي
رقمالأعمال المحقق	800م.د	659م.د بفضل التصدير

Source : http://mlaabadi.over-blog.com/article-35819580.html consulté le 25/02/2014.

يتضح جليا من خلال الجدول الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات التقليدية في الاقتصاد المغربي، سواء من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، أو من خلال قدرتها على خلق فرص عمل معتبرة بدليل النسبة المهمة التي تبلغها، وهذا طبعا يمتد أثره إلى الحياة الاجتماعية أيضا من زيادة في الدخول وتحسين لمستوى المعيشة. ويرشح أن ترتفع هذه المساهمة بعد تطبيق الخطة المعدة

لترقية قطاع الصناعات التقليدية نظرا لأهميتها في السوق السياحية والسوق الخارجية، مثلما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول 8: تقييم الإنتاج والسوق المحتملة للفترة 2005-2015:

نوع المنتج	الرقم بمليار الدرهم			السوق
	2005	التوقع	2015	
1. صناعة تقليدية فنية وإنتاجية				
1.1.ذات حمولة ثقافية	0,7	10 ×	7	الخارجية
	1,7	4 ×	7	السياح الأجانب
	8,3	% 20 +	10	الوطنية
2.صناعة تقليدية خدماتية	غ.م.	-	غ.م.	
المجموع	10,7	% 124 +	24	
*لا تحتسب لكون الرؤية2015تعتمد على السوق الخارجية والسوق الوطنية للسياح الأجانب غ. م. = غير معتمد و لم يتم تقييمه				

Source : http://mlaabadi.over-blog.com/article-35819580.html consulté le 25/02/2014.

وقد تم من خلال هذه الخطة تشخيص مكامن الخلل في هذا القطاع الحيوي الذي يشغل ثلث اليد العاملة النشيطة المغربية، ووضع جملة من الأهداف المراد تحقيقها، ومنها:[15]

- تنمية صادرات القطاع ومضاعفة قيمتها بعشر مرات لتصل في آفاق 2015 سبعة ملايير درهم؛
- استحداث 115 ألف منصب شغل؛
- استحداث 300 مقاولة من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا؛
- تدعيم القطاع بـــــ 60 ألف خريج من منظومة التكوين المهني بالقطاع.

أما بالنسبة للأهداف العامة لهذه الخطة فقد ركزت على تحسين الإطار العام لعمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع وتأهيلها وتحسين المستوى المعيشي للصناع القرويين من خلال الرفع من دخولهم والسهر على ديمومتها وضمان تكوين متخصص في هذا المجال إلى جانب دعمهم ماليا وماديا في إطار إنشاء قرى ومجمعات جديدة للصناعة التقليدية وإعادة تأهيل القرى القديمة ملائمة للإنتاج والعرض والتسويق وكل هذا من أجل المحافظة على المساهمة الحيوية لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية من جهة، ولحماية جزء من التراث والهوية من جهة أخرى.

2- المقاولات النسوية في الصناعات التقليدية بين الواقع والآفاق:

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف من بين المجالات الاقتصادية التي تخوضها المرأة المغربية بقوة، فهو بالرغم من مكانته الاقتصادية الهامة يظل أكثر القطاعات ملائمة للوضعية الاجتماعية للمرأة المغربية خاصة الريفية الأكثر إقبالا على هذا النوع من النشاط، التي تبقى واجباتها العائلية ممثلة في حضورها الدائم والفعال في قمة أولوياتها وهو أمر بإمكان الصناعات التقليدية توفيره وضمانه، إذ يمكن مزاولتها في ورش أو مؤسسات وحتى في المنازل، والقيام بها لا يتطلب مستوى تعليمي متقدم بل يعتمد على المهارات اليدوية المركزة، وهو ما يكسبها الطابع الاجتماعي والذي يمثل في نفس الوقت الدافع وراء شيوع هذا النشاط، وهو ما يفسر وجود قطاع مهيكل وآخر غير مهيكل، فالعمل ضمن القطاع الأول يتطلب من المرأة المقاولة القيام ببعض التدابير كبقية المقاولين، ويتمثل ذلك في:

- القيد في جدول الضريبة المهنية؛
- التقييد في السجل التجاري؛
- التصريح الجبائي بالتأسيس؛
- الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وهو أمر قد لا تستطيع كل النساء القيام به لظروف معينة، إما لعدم توفر الإمكانيات المالية والمادية الضرورية لفتح المقاولة أو بسبب وضعيتها الاجتماعية التي تفرض تلقي عليها ثقل العادات والتقاليد.

وفي إطار الرؤية المستقبلية المنتهجة من طرف المغرب لتنمية قطاع الصناعات التقليدية تعتزم وضع خطط تخص النساء المقاولات بداية بتجميع النساء في تعاونيات ومقاولات صغيرة وتزويدهن بالمساعدة والتكوين الضروري وتسهيل حصولهم على القروض الصغرى لتمويل مشاريعهن خاصة في ظل السعي لإدخال الحداثة على هذا القطاع ويتعلق الأمر بمحاولة خفض تكلفة المنتج الحرفي التقليدي خاصة مادته الأولية، وهذا دون الإخلال بالعمل اليدوي الذي يبقى سمة العمل الحرفي واللمسة التي تضفي عليه قيمته النقدية والثقافية.

وفي إطار إنجاز قرى ومجمعات الصناعات التقليدية تم الشروع في إنجاز قريتين بكل من **بـــزو وزاوية سايس** لعرض المنتجات النسائية بالمنطقتين، والتعريف بها وتسهيل رواجها وجعلها فضاء لتأطير الصانعات وتكوينهن ومساعدتهن على التجديد والإبداع لتوسيع مجال استعمال المنـــتج التقليدي[16]، وهذا يدخل في إطار إنجاز دراسات السوق خاصة وأن السلطات المعنية وضـــعت برنامجا للمشاركة في المعارض الجهوية والخارجية كوسيلة فعالة لتسويق المنتجـــات التقليديـــة والترويج لها.

واستكمالا لما سبق، فسيتم تدعيم الإنتاج بجملة من الخبرات التقنية في صناعات متعددة كصناعة الزرابي التي تختص بها النساء، إلى جانب تثمين وتأهيل الحرف المميزة محليا كتفعيل دار المعلمـــة للخرقة السايسية، إحداث فضاء دار المعلمة للزربية وإحداث دار الصانعة الصحراوية الخاصـــة بالنسيج[17].

الخاتمة:

نظريا فإن كل هذه الخطط والمجهودات المبذولة ستؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف العامـــة والطموحات المرقمة المستهدفة لتفعيل مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في المغـــرب، وحـــتى القسم المتعلق بتدعيم المقاولات النسوية في هذا القطاع يبدو مشرقا، غير أن نجاح ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بالمحافظة على السير قدما في سبيل توفير حماية للنساء وحقوقهن وإنصافهن مهنيا واجتماعيا، إذ لا يمكن إهمال نصف المجتمع ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بســـبب العادات والتقاليد أو التطبيق المجحف للقوانين والذي تصاحبه نظرة تمييزية للمرأة المقاولة.

المقترحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم جملة من المقترحات التي تخص المقاولة النسوية المغربية بشكل خاص، و**المقاولة النسوية بشكل عام،** من بينها:

- توعية المرأة بأهمية نشاط المقاولاتية ومساهمته في ترقيتها وضـــمان انـــدماجها في الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إذ تمنحها المقاولاتية الاستقلالية والقدرة الكافية على اتخاذ القرارات التي تتعلق بها وبمستخدميها ومستقبل المقاولة بشكل عام؛

- تمكين المرأة من اكتساب روح المقاولة من خلال إتاحة برامج تكوينية مختلفة خصوصا تلك المتعلقة بكيفيات التسيير والتنظيم والتعامل مع مختلف المشاكل التي تواجهها والعمل على ابتكار وإيجاد الحلول المناسبة؛

- العمل على اقتراح والمصادقة على برامج وسياسات وطنية تدعم المقاولات النسوية بشكل خاص، وهذا من خلال الاطلاع على التجارب الرائدة عالميا في هذا المجال والاستفادة منها؛

- تنظيم أيام دراسية وملتقيات محلية، وطنية ودولية لضمان تبادل أحسن الممارسات والخبرات والأفكار حول الإنجازات المهنية والشخصية، وفرص الأعمال في ما بين سيدات الأعمال والمقاولات، ويعتبر المغرب من بين الدول الذي يشجع ويعمد إلى تنظيم هذا النوع من اللقاءات بشكل دوري وعلى مستوى دولي في مختلف المدن المغربية، لضمان تعميم الاستفادة وتنمية النشاط المقاولاتي وتوسيع آفاق النساء بدخول عالم المقاولاتية؛

- تكوين شبكات للتواصل وإيصال المعلومات والمستجدات بشأن متطلبات الزبائن وما يستلزم ذلك من التحلي بروح الإبداع والابتكار لتلبية هذه المتطلبات، والطرق الحديثة للإدارة والتسيير؛

- مرافقة المقاولات النسائية من خلال الدعم المالي والمادي الذي تقدمه الدولة عبر أجهزة مختلفة متخصصة في خلق المؤسسات ودعم الاستثمار.

الهوامش والإحالات:

[1] دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 15-17.

[2] بن الطاهر حسين، خذري توفيق، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.

[3] قريشي يوسف، سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60.

4 Mohamed BOUSSETTA, Entrepreneuriat Féminin au Maroc : Environnement et Contribution au Développement Economique et Social, Investment Climate and Business Environment Research Fund, № 10/11, Dakar, Juillet 2011, p 06.

5.62 قريشي يوسف، سلامي منيرة، مرجع سابق، ص

6Zahra ARASTI, L'Entrepreneuriat Féminin En Iran : Les Structures Socioculturelles, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, Vol 1, 2008, p 04.

7 Tahir METAICHE, Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie : une étude exploratoire. P 02, disponible le 27/02/2014 sur le site : http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35_Metaiche_AEI2013.pdf

8Geneviève BEL, L'entrepreneuriat au féminin, avis et rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, France, 2009, p 43.

[9] لعماري جميلة، المرأة وحق الشغل أية حماية، مجلة الفقه والقانون، متوفر بتاريخ2014/03/01 على الموقع الإلكتروني: http://www.majalah.new.ma

[10] المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مديرية التشريع، القانون رقم 99-65 المتعلق بمدونة الشغل، ص 12.

[11] التقرير الوطني للملكة المغربية، بيجين+15، أفريل2009، متاح بتاريخ2014/02/24على الموقع الإلكتروني:

http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/Morocco_formatted.doc

12 Mohamed BOUSSETTA, op.cit, p p 11-13.

[13] صورية فاطمة البدراوي الإدريسي، سنقوم بخلق مرصد للتفكير حول المقاولة النسوية، الوطن، العدد2010،406، متاح بتاريخ 2014/03/01 على الموقع الإلكتروني:
http://www.afriquia.ma/espace-media/.../Al-Watan.pdf

14 Association Des Femmes Chefs d'Entreprises au Maroc, op.cit, p p 14-15.

[15] المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية، رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية- لجنة القيادة-22فيفري2010، ص04، متاح بتاريخ2014/02/28على الموقع الإلكتروني:

[16] محمد السائري، وضعية قطاع الصناعة التقليدية بالمملكة المغربية، ص 05، متاح بتاريخ 2014/02/28على الموقع الإلكتروني: http://www.yaosta.com/articles/article-50/moroco...pdf/file

[17] المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص 20.

تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة :2000- 2014

د. عتو شارف

أستاذ محاضر-كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

أ- حدو محمد

أستاذ متعاقد- كلية العلوم الاقتصادية- جامعة شلف

الملخص:

تمثلت إشكالية هذا المقال في مدى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2014، حيث نهدف إلى إيجاد وتفسير العوامل الخفية المفسرة لهذا النمو من خلال تقييم نتائج سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة، وقد استخدمنا التحليل الاقتصادي متعدد الأبعاد وتحديدا طريقة التحليل الكمي في الكشف عن هذه العوامل. وحسب النتائج المتوصل إليها، تمثلت العوامل الخفية المفسرة والمؤثرة في النمو الاقتصادي في الاستثمار العمومي الاستثمار البشري، إنفاق التسيير العمومي، الفساد الإداري والاقتصادي، التخطيط الاستراتيجي، حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن العامل الايجابي الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي هو الاستثمار العمومي والعامل السلبي الأكثر تأثيرا فيه هو الفساد الإداري والاقتصادي وسوء تسيير المال العام.

الكلمات المفتاح: برامج دعم النمو، الإنعاش الاقتصادي، الاستثمار العمومي، تقييم.

Abstract:

the problematic of this paper is to show the impact of economic recovery on the growth policy in Algeria during the period 2000-2014. The aim is to find and interpret the hidden factors that explain the growth by evaluating the results of the economic recovery policy during this period. We have used a multi-dimensional economic analysis specifically the method of quantitative analysis in the detection of these factors. According to the results, the hidden factors that explain the economic growth are the public investment of human capital, public management expenditure, administrative and economic corruption and strategic plans. The results of this study indicate that the most positive factor impact on economic growth is public investment and the most influential factor is the administrative and economic corruption and mismanagement of public money.

Keywords: growth, support programs, economic recovery, public investment, evaluation

المقدمة:

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينهما من الموضوعات التي كانت، ولا زالت، تشغل اهتمام المختصين، والمتتبعين لأسباب ومحددات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، إلا أن الموضوع الأكثر أهمية هو لماذا لم تتحول الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى دول متقدمة،رغم الجهود والسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف هذه الدول من أجل الوصول إلى اقتصاد متنوع قطاعيا على المستوى المحلي، وتصديريا على المستوى الخارجي .

وفي هذا السياق ،ومن أجل رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام، وخلق قطاع صناعي تحويلي متطور يوفر أغلب السلع النهائية الوسيطية، وتعزيز الاستثمار في العنصر البشري من خلال تطوير النظم التربوية والتعليمية والصحية، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، نظرا لأهمية الموارد المالية المخصصة لها وهذا في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، والناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك من خلال إطلاقها لثلاثة برامج اقتصادية امتدت من 2001 إلى 2014، اثنان منها تم تنفيذهما و الثالث لا يزال جاري التنفيذ، وللإلمام بهذا الموضوع سنقوم بالتطرق إلى النقاط التالية:

- سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)
- سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)
- سياسة توطيد النمو الاقتصادي "من الريع إلى القيمة المضافة" (2010- 2014)

1- سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)

تعرف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها إحدى أهم وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدولة للتأثير في الوضع الاقتصادي في المدى القصير، من خلال استخدامها لأدوات الميزانية الحكومية وبعض أدوات السياسة النقدية، وذلك بهدف تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا، وعادة ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي.

تطبق سياسة الإنعاش الاقتصادي بطريقتين إما عن طريق زيادة الطلب الكلي أو عن طريق زيادة العرض الكلي، في الطريقة الأولى تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من أدوات الميزانية الحكومية والتي تتمثل في: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري الذي يعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الطابع الهيكلي التي توفر مناصب شغل وتحل مشكلة البطالة ولو مؤقتا، التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منحة البطالة، المساعدات والمنح الاجتماعية المختلفة) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع مثل الحليب، الخبز[1]، الزيت والسكر[2] ... ، وتهدف هذه التحويلات إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ومن ثم زيادة الاستهلاك العائلي الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي.

أما فيما يخص الطريقة الثانية فهي تهدف إلى تخفيض تكلفة إنتاج السلع والخدمات لدى المؤسسات وذلك بواسطة وسيلتين رئيسيتين الأولى هي تخفيض العبئ الضريبي على المؤسسات المنتجة الذي يعمل على تشجيع الاستثمار الخاص، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج (العرض)، أما الثانية فهي تتمثل في القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع حجم نشاطها (النقل والمواصلات، برامج التكوين المهني والبحث العلمي...)[3].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 07-402 مؤرخ في 2007/12/25، يحدد أسعار سميد القمح الصلب واللين عند الإنتاج ومختلف مراحل توزيعه، العدد 80، ص 10.

[2] الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 2011/03/06، يحدد السعر الأقصى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع والتجزئة بالجملة لمادتي الزيت الغذائي المكرر والعادي والسكر الأبيض، العدد 15، بتاريخ 2011/03/09، ص 27.

[3] محمد مسعي، " **سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص ص 148- 149.

- **أهداف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي**

تهدف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية، الناتج عن الأزمة السياسية والمالية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء خلال فترة التسعينيات هذا من جهة، والتقليل من حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جديد من جهة أخرى، ومن أهم الأهداف التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي[1]:

- المساهمة في توفير مناصب الشغل، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية والبناء، والسكن؛
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- معالجة أشكال الفقر والعوز والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وعموما كانت هذه السياسة تهدف إلى تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية على كافة الأصعدة.

- **دعم الإصلاحات الاقتصادية**

شرعت الحكومة الجزائرية مع بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، في دعم الإصلاحات الاقتصادية من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وتوجهها نحو الرقابة وضبط الميزانية الحكومية، والعمل على التخلص من المديونية الخارجية، والتحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا .

بالإضافة إلى ذلك إبرامها لعدة شركات في المجال الاقتصادي، وخاصة تلك الشراكة التي أبرمت مع الشركة الهندية القابضة (LNM)، حيث تم إنشاء شركتين وهي اسبات

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 216-217 .

(ISPAT) عنابة، المكونة من عشرة فروع لشركة "سيدار" بما فيها مركب الحجار، واسبات (ISPAT) تبسة المكونة من مناجم الحديد ببوخضرة والونزة، وذلك من أجل الاستمرار في نشاط الحديد والصلب، ومضاعفة إنتاجه السنوي، والحفاظ على مناصب الشغل التي كان يوفرها مركب الحجار قبل خوصصته، وستتمكن هذه الشراكة من الحفاظ على 40 ألف منصب شغل غير مباشر و 12 ألف منصب شغل مباشر[1].

والدافع الأساسي الذي أدى إلى إبرام هذه الشراكة هو ضعف القدرة الإنتاجية لدى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، وعدم قدرتها على تغطية تكاليفها الإنتاجية وتسديد ديونها المتراكمة، وفي هذا السياق قررت الحكومة التكفل بديون هذه المؤسسات (العمومية والخاصة).

- **إرساء المنظومة التشريعية**

واكبت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي مجموعة من المراسيم والقوانين والأوامر التنظيمية التي سنتها المؤسسة التشريعية، والتي مست الصفقات العمومية، تطوير الاستثمار، المنظومة التعريفية، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه المراسيم والقوانين نذكر[2]:

- الأمر رقم 02/01 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة.
- الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الأمر رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.
- القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].
- الأمر رقم 02/02 المعدل والمتمم للتعريفة الجمركية.
- المرسوم التنفيذي رقم 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية[1].

---

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 01، 2001/10/30، ص 1.

[3] المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 316، 2001/11/26، ص 2.

- الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض[2].

بالإضافة إلى هذه المراسيم والقوانين هناك تدابير أخرى جاءت ضمن الميزانيات السنوية العادية والتكميلية مثل: زيادة موارد الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا من 1% الى 2% من العائدات الجباية البترولية، وتوسيع مجال تطبيقه من 10 إلى 13 ولاية، وكذا تخفيض تسعيرة الكهرباء لصالح البيوت والنشاطات الاقتصادية والفلاحية لـــ 13 ولاية من ولايات الجنوب، والتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[3]، وإطلاق برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تأهيل 100 مؤسسة سنويا بداية من سنة 2002[4].

إن المراسيم والقوانين وكذا مختلف الإجراءات والتدابير التنظيمية التي ذكرها سابقا ما هي إلا عينة صغيرة من بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، غير أنها تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- **نتائج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي**

حققت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي مجموعة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية يمكن اعتبارها ايجابية، وذلك من خلال التحسن المستمر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **العدد 58**، بتاريخ 7 أكتوبر 2010 ،ص 3.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 2003/08/27، ص 3.

[3] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[4] دريس يحي،" آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 55- 56 ،صيف- خريف 2011، ص 81.

الجدول رقم (1): يبين تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2004)

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	4123.51	4227.11	4522.77	5252.32	6149.11
الناتج الداخلي الخام الحقيقي (مليار دينار)	4296.66	4227.11	4459.00	4966.73	5592.64
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دينار)	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683.00
الناتج الداخلي الخام الحقيقي خ .م (مليار دينار)	2567.77	2778.49	2978.07	3163.45	3349.70
الدخل الفردي (مائة دينار جزائري)	1355.70	1368.92	1442.34	1649.18	1899.98
الدخل الفردي الحقيقي (مائة دينار جزائري)	1412.63	1368.92	1422	1559.51	1728.04
سعر الصرف (دينار / الدولار الأمريكي)	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06
المستوى العام للأسعار (IPC ، %)	95.97	100	101.43	105.75	109.95
معدل التضخم %	0.30	4.2	1.43	4.26	3.97
معدل النمو الحقيقي %	26.95	-1.62	5.48	11.38	12.60
معدل النمو الحقيقي خارج المحروقات %	-	8.20	7.18	6.22	5.88
معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي %	25.45	-3.09	3.87	9.67	10.81
معدل البطالة %	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات إحصائية متفرقة من الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري عموما قد عرفت تحسن ملحوظ خلال فترة سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، وعلى اعتبار سنة الأساس هي سنة 2001 فان النمو الاقتصادي الحقيقي قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة، حيث وصلت عتبة نموه مع نهاية سنة 2004 عتبة 12.6% (أنظر في الشكل رقم (2))، وهذا ما يفسر خروج الاقتصاد الوطني من حالة الركود والانكماش إلى حالة النشاط وبداية النمو، غير أنه ما يعاب على هذا النمو هو الزيادة المستمرة في مساهمة المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الخام وضعف القيمة المضافة خارج المحروقات، الأمر الذي يجعل هذا النمو غير مستقر في المستقبل، كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي خارج المحروقات في تراجع مستمر، حيث انخفض معدل النمو خارج المحرقات من 8.20% في سنة 2001 إلى 5.88% مع نهاية سنة 2004، أي بمعدل فاق 28%.

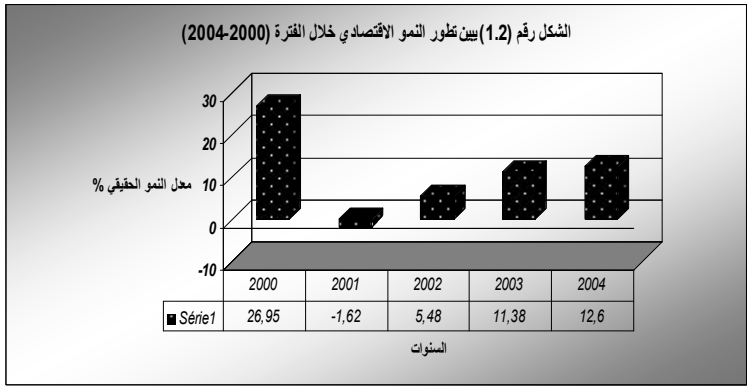

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول (1).

والشيء الايجابي الذي يحسب لصالح هذه السياسة، هو الانخفاض التدريجي والمستمر في معدل البطالة الذي طالما كان مرتفعا مع بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش خاصة بعد خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح العمال، ثم انخفض هذا المعدل من 29.8% في سنة 2000 إلى 17.7% مع نهاية سنة 2004، أي بمعدل 40.60%، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

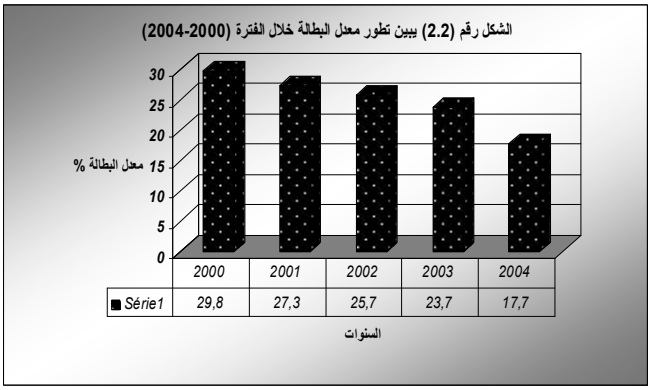

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول (2).

2- سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

تندرج سياسة دعم النمو الاقتصادي ضمن برنامج "المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة"[1]، التي قدمها فخامة السيد رئيس الجمهورية عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 2004/04/08، حيث ركزت هذه السياسة على المحاور الأساسية للنمو والتنمية، من خلال العمل بجدية لخلق مناصب شغل كافية للقوة العاملة المتنامية، وكذا العمل على إعادة توظيف العمال المطرودين جراء تصفية وخصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- **محاور سياسة دعم النمو .**

جاءت سياسة دعم النمو الاقتصادي مكملة للسياسة السابقة، وذلك من خلال اعتمادها على خمسة محاور أساسية شملت الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبلاد،حيث خصص لهذه السياسة غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار موزع على المحاور الأساسية التالية :

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، مرجع سبق ذكره ، ص 241 .

الجدول رقم (2): يبين المحاور الخمسة الأساسية لسياسة دعم النمو الاقتصادي

محاور سياسة دعم النمو	المبلغ المخصص (مليار دينار)	النسبة %
- تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.41**
- تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.53**
- دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8.03**
- تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.85**
- تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	**50.0**	**1.18**
مجموع البرنامج الخماسي	**4202.7**	**100**

المصدر: د. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 243.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الغلاف المالي الكلي لسياسة دعم النمو الاقتصادي يقدر بـــ4202.7 مليار دينار، أي ما يعادل 60 مليار دولار، الجزء الأكبر منه موجه إلى العنصر البشري حيث خصص ما قيمته 45.41% من الغلاف الاجمالي للتكفل بتحسين ظروف معيشة السكان، والعمل على تخفيض معدل البطالة والفقر، ثم يليه بعد ذلك تطوير الهياكل القاعدية والبنية التحتية للبلاد، وتوفير مناخ استثماري ملائم، حيث خصص لذلك ما قيمته 40.53% من المبلغ الكلي، جزء منه (11مليار دولار) مخصص فقط إلى مشروع السيار شرق- غرب، والذي يعتبر مشروع القرن بسبب أهميته الاقتصادية والاجتماعية من جهة و تكلفته الضخمة من جهة أخرى، أما في المقام الثالث ركزت هذه السياسة على تطوير الاقتصاد الحقيقي للبلاد، وذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة مثل الفلاحة والري الصناعة، الصيد البحري والسياحة، وهذا دائما في إطار دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8.03%.

كما يلاحظ أيضا أن توزيع الأغلفة المالية على المحاور الأساسية الاقتصادية يعتمد على درجة أهمية كل محور، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

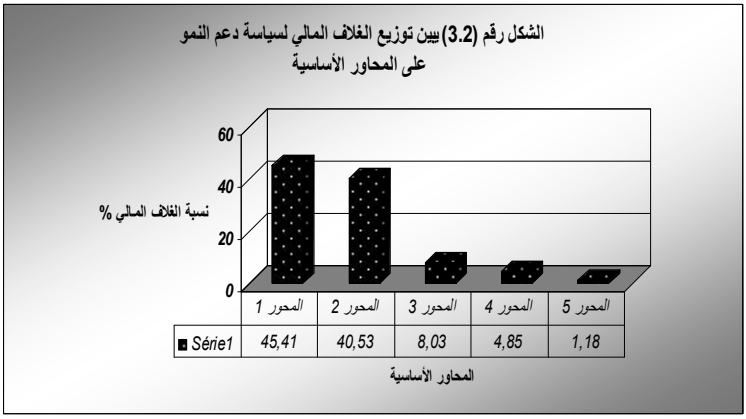

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول (2).

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، تهدف سياسة دعم النمو الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة للبلاد، وذلك من خلال دعم التنمية في مناطق الجنوب والهضاب العليا، حيث خصص لذلك غلافين ماليين معتبرين، يقدر كل واحد منهما بت 20 مليار دولار، وذلك من خلال الموارد المالية المعبئة في كل من صندوق الجنوب وصندوق الهضاب العليا. وعليه يكون مجموع ما خصص لسياسة دعم النمو الاقتصادي حوالي 100 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009.

وبالإضافة إلى الأغلفة المالية المبينة في الجدول (2)، رافقت سياسة دعم النمو الاقتصادي مجموعة من البرامج التكميلية، وهذا بعد التشبع المالي التي عرفته الخزينة العمومية جراء التحسن الملحوظ في أسعار النفط، هذا ما أدى بأصحاب القرار إلى ضخ مبالغ مالية إضافية لدعم سياسة دعم النمو الاقتصادي، ومن أهم البرامج التكميلية التي عرفته هذه الفترة، البرنامج التكميلي الخاص بمناطق الجنوب، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ مالي يقدر بـ377 مليار دينار، والبرنامج التكميلي المتعلق بمناطق الهضاب العليا بمبلغ مالي يقدر بـــ 693 مليار دينار والمصادق عليه في نفس الشهر، وبرنامج تكميلي آخر يتعلق بامتصاص السكن الهش بغلاف مالي يقدر بـــ 800 مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك زيارات العمل والتفقد التي قام

بها رئيس الجمهورية إلى ستة عشرة ولاية خلال الفترة 2005- 2008، وكذا مختلف البرامج التكميلية المحلية التي فاقت 200 مليار دينار[1].

- **أهداف سياسة دعم النمو**

الشيء الذي يلاحظ على أهداف سياسة دعم النمو الاقتصادي أنها مرتبطة بأرقام محددة و آجال مرتبطة بمدة تنفيذ هذه السياسة، ومن أهم الأهداف المسطرة في سياسة دعم النمو الاقتصادي نذكر[2]:

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال هذه المرحلة.
- إنشاء 100 ألف مؤسسة اقتصادية جديدة.
- توفير مليوني منصب شغل جديدة، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.
- توفير الشروط الضرورية للاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية سياسة دعم النمو.
- انجاز ألاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية، والهياكل القاعدية التي تساهم في رفاهية حياة السكان.
- إنشاء 150 ألف محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل في كل بلدية عبر التراب الوطني.
- **تفعيل الإصلاحات الاقتصادية .**
- إن من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها فترة سياسة دعم النمو، تلك الإصلاحات التي مست المنظومة الجمركية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية لسنة 2002 حيز التنفيذ بداية من الفاتح جانفي2005، حيث اتفق الطرفان على التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية لفترة تمتد إلى غاية سنة 2020.

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 322.

[2] نفس المرجع، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الجدول رقم (3): يبين وتيرة التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك
01	المواد الأولية، معدل التعريفة يتراوح بين 05 إلى 15 %.	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .
02	منتجات نصف مصنعة ، تجهيزات مصنعة .	يبدأ تفكيك التعريفة سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وعلى مدى خمسة سنوات ، بنسبة 20 % .
03	كل المنتجات التامة الصنع	يبدأ تفكيك التعريفة سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وعلى مدى عشرة سنوات ، بنسبة 10 %

المصدر: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 263.

ومع نهاية السداسي الأول من سنة 2007 تم إعادة انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتجديد الثقة في الجهاز الحكومي وفي هذا الإطار تقدمت الحكومة ببرنامج عمل صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بعد مناقشته وإثرائه، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ركز عليها هذا البرنامج هي إصلاح النظام المالي (البنوك، مؤسسات التأمين، سوق المال)، تحسين تسيير المالية العمومية، تأهيل النشاطات الاقتصادية، السياسة العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية، تقوية وتدعيم السياسة التجارية، هذا فيما يخص الجانب الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي، فان هذا البرنامج ركز على ترقية وتنمية الموارد البشرية، تحسين الصحة العمومية، والعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية[1].

نتائج سياسة دعم النمو الاقتصادي .

إن من أهم النتائج التي حققتها سياسة دعم النمو الاقتصادية هي تلاك التطورات التي مست المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني كما يبنها الجدول التالي:

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 257- 258.

الجدول رقم (4) يبين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

خلال الفترة (2005-2009)

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	**5.1**	**2.0**	**3.0**	**2.4**	**2.4**
نمو الناتج الخام خارج المحرقات %	**4.7**	**5.6**	**6.3**	**6.1**	**9.3**
نمو المحروقات %	**5.8**	**2.5-**	**0.9-**	**2.3-**	**6.0-**
نمو الفلاحة %	**1.9**	**4.9**	**5.0**	**5.3-**	**20**
نمو البناء والأشغال العمومية %	**7.1**	**11.6**	**9.8**	**9.8**	**8.7**
نمو الخدمات %	**6**	**6.5**	**6.8**	**7.8**	**8.8**
المستوى العام للأسعار (IPC ، %) سنة الأساس 2001	**111.47**	**114.05**	**118.24**	**123.98**	**131.10**
معدل التضخم %	**1.38**	**2.31**	**3.67**	**4.85**	**5.74**
السكان النشطون (ألف)	**10.027**	**10.267**	**10.514**	**10.801**	**10.544**
السكان المشغلون فعلا (ألف)	**6.222**	**6.517**	**6.771**	**7.002**	**9.472**
البطالون (ألف)	**1.530**	**1.265**	**1.245**	**1.220**	**1.072**
معدل البطالة %	**15.30**	**12.30**	**11.80**	**11.30**	**10.20**
الاحتياطات النقدية بدون ذهب (مليار دولار)	**56.18**	**77.78**	**110.18**	**143.10**	**148.91**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات إحصائية متفرقة من الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر.

لتحليل النمو القطاعي التي عرفته فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، نأخذ ثلاثة نماذج رئيسية على النحو التالي:

- **النموذج الأول:** قطاع البناء والأشغال العمومية: عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا كبيرا خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، حيث وصلت نسبة نموه إلى 8.7 % مع نهاية سنة 2009، محتلا بذلك المركز الثالث من خلال مساهمته في إنتاج الثروة الوطنية، كما يساهم أيضا بنسبة 11.1 % من القيمة المضافة الإجمالية و 16.2 % من القيمة المضافة خارج المحروقات وما يعاب على هذا القطاع أن جزء كبير من

نموه مرتبط بنفقات التجهيز (الاستثمار) للدولة، حيث تكاد تنعدم مساهمة القطاع الخاص في نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك أنه مرتبط بوضع الميزانية، وهذا ما يؤدي إلى فقدانه إلى الصلابة والقوة. والأمر الذي يلاحظ على هذا القطاع أنه يعاني من التأخر في انجاز وانطلاق المشاريع.

- **النموذج الثاني:** قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات ثاني قطاع من حيث إنتاج الثروة الوطنية والأول في الإنتاج خارج المحروقات، حيث وصلت نسبة نموه إلى 8.8 % مع نهاية سنة 2009، أي أنه عرف تطورا ملحوظا خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، حيث انتقل من 6 % في نهاية سنة 2005 إلى 8.8 % في نهاية سنة 2009، أي بمعدل 2.8 نقطة مئوية مع نهاية سنة 2009، ومن أهم هذه الخدمات تلك الخدمات المتعلقة بالنقل والتوزيع، والخدمات المصرفية.
- **النموذج الثالث :** قطاع الفلاحة: شهد قطاع الفلاح نمو معتبر مع نهاية سنة 2009، حيث وصل إلى عتبة نمو بلغت 20 % وهذا راجع إلى توفر الشروط المناخية الملائمة من جهة، والتحفيزات المقدمة من قبل الحكومة من جهة أخرى، خاصة تلك التحفيزات المتعلقة بأسعار الحبوب المضمونة عند الإنتاج، وذلك الإجراء الاستثنائي من طرف رئيس الجمهورية والمتعلق بمسح ديون جميع الفلاحين، الأمر الذي أدى إلى تحفيز الفلاحين على تحقيق مردود زراعي فاق كل التوقعات، إذ بلغ 5.3 مليون طن مع نهاية سنة 2009، مقابل 1.7 مليون طن سنة 2008، أي بمعدل زيادة 211.76 %. والشيء الذي يلاحظ على قطاع الفلاحة أنه لا يقتصر فقط على المحاصيل الزراعية، بل يتعدى ذلك إلى الإنتاج الحيواني، إنتاج الكروم إنتاج الحليب، إنتاج الزيتون، وغيرها من المنتجات الفلاحية الأخرى، كما يساهم هذا القطاع بنسبة 9.3 % من القيمة المضافة الإجمالية، و يحتل أيضا المرتبة الرابعة من بين القطاعات الخمسة التي تشكل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

النقطة السوداء في سياسة دعم النمو الاقتصادي هي الموارد المالية التي فقدتها الخزينة العمومية جراء التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، الذي يندرج ضمن الاتفاقية الجزائرية الأوروبية التي عرفتها هذه الفترة حيث لوحظ أن القطاع العام والخاص لم يستفد بالشكل الذي

كان متوقعا، وأن درجة التنافسية لدى المؤسسات الاقتصادية لم ترقى إلى المستوى المرغوب، وأن الإنتاج خارج المحروقات لا يزال ضعيفا بالرغم من تخفيض تكاليف المدخلات الصناعية وإزالة بعض الحواجز الجمركية، وعلى هذا الأساس فقدت الخزينة العمومية موارد مالية جد معتبرة، وارتفعت فاتورة الواردات.

وبالمقابل شهدت هذه الفترة أكبر تسديد للمديونية الخارجية مع نهاية سنة 2006، حيث تعتبر هذه السنة بمثابة عيد ميلاد للاقتصاد الوطني، لأنها سنة فاصلة في تاريخ هيمنة الديون الخارجية، والجدول التالي يبين تطور الديون الخارجية خلال فترة سياسة دعم النمو.

الجدول رقم (5) يبين تطور الديون الخارجية للجزائر

خلال الفترة (2005-2010)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الديون المتوسطة وطويلة الأجل	**16.485**	**5.062**	**4.889**	**4.282**	**3.921**	**3.670**
الديون القصيرة الأجل	**707**	**550**	**717**	**1.304**	**1.492**	**1.787**
المجموع	**17.192**	**5.612**	**5.606**	**5.586**	**5.413**	**5.457**
معدل نمو الديون *%	**-**	**67.36 -**	**0.11 -**	**0.36 -**	**3.10 -**	**0.81**

Source :Office nationale des statistiques, **Annuaire statistique de l'Algérie n° 28**, 2012,p 475

نلاحظ من خلال الجدول أن الديون الخارجية للجزائر في انخفاض مستمر، حيث انخفضت في سنة 2006 من 17.192 مليون دولار إلى 5.612 مليون دولار، أي بمعدل 67.36 %، وهي أعلى نسبة انخفاض عرفتها الديون الخارجية خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح تطور هذه الديون خلال هذه الفترة.

* من إعداد الباحثين.

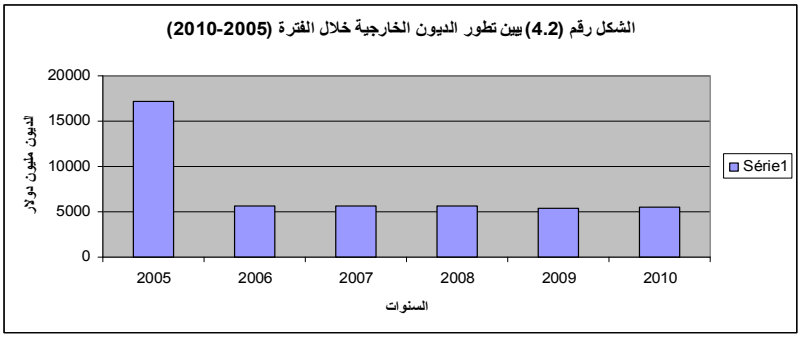

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (5).

بينما عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي عدة تطورات أثرت في الأداء الاقتصادي الوطني، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

التضخم: شهدت سياسة دعم النمو الاقتصادي معدلات مرتفعة من التضخم، الناتج عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وخاصة أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، وهذا بسب الارتفاع القوي في أسعار المواد الغذائية من جهة، وارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى، حيث وصل معدل التضخم إلى عتبة 5.74 % مع نهاية سنة 2009.

البطالة : تعتبر البطالة هاجسا لدى جميع الدول، وفي هذا الإطار أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها هذه المشكلة، حيث أقدمت على استحداث سياسة تشغيل جديدة بإمكانها أن تخفف من معدل البطالة على المدى القصير والمتوسط، وهذا ما تم فعلا بواسطة الصيغ المختلفة للتشغيل (التوظيف المباشر، الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل ...)، إذ انخفض معدل البطالة إلى 10.20 % مع نهاية سنة 2009، بمعدل خمسة نقاط مئوية على ما كان عليه في سنة 2005.

الاحتياط النقدي: يعتبر الاحتياط النقدي آلية من آليات السياسة النقدية والمالية الأكثر تأثيرا في الوضع الاقتصادي للبلاد وهو الذي يبعث الثقة في العملة الوطنية من طرف المتعامل الاقتصادي سواء كان محليا أم أجنبيا، حيث بلغ مستواه الأقصى مع نهاية سنة 2009 مبلغ يقدر بـــ 148.91 مليار دولار.

الاستثمار العمومي: لقد شهد الاستثمار العمومي تطورا كبيرا خلال الفترة (2000-2009)، إذ تجاوز حاجز 13 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام[1]، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم (6) يبين تطور كل من الاستثمار العام والخاص

خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (05-09) مليار دينار
الاستثمار المحلي: - استثمارات ممولة من الميزانية . - استثمارات ممولة من الصندوق الوطني للاستثمار .	9.386 229
استثمارات وطنية خاصة منها: - استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . - استثمار في قطاع الفلاحة . - استثمار ممول من قبل البنوك .	184 213 2.201
المجموع .....(1)	12.213
الاستثمارات الأجنبية : - الاستثمار عبر الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمار . - الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم .	1.526 729
المجموع .....(2)	2.255
المجموع الكلي .....(1+2)	14.468
الاستثمار المحلي الخاص	% 17.95
الاستثمار الأجنبي	% 15.58
نسبة مساهمة مجموع القطاع الخاص	% 33.54
الاستثمار العمومي	% 66.46

المصدر: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[1] عبد الرحمن تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 268.

الشيء الذي يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمارات الأجنبية لا يزال دون المستوى المطلوب، إذ يمثل 15.58 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية، شأنه شأن الاستثمارات المحلية الخاصة، حيث لم تتجاوز هذه الأخيرة عتبة 17.95 %، رغم التحفيزات والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية إلى المؤسسات الاقتصادية المحلية، بينما الاستثمارات العمومية تحتل الجزء الأكبر، إذ تساهم بنسبة 66.46 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية، وهنا يطرح إشكال وهو إذا كان الارتباط قوي بين الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي، هل بإمكاننا ضمان استمرارية هذا النمو في ظل هشاشة قسم واسع من موارد الميزانية العامة للدولة على المدى الطويل؟.

3- سياسة توطيد النمو الاقتصادي "من الريع إلى القيمة المضافة" (2010- 2014)

تعد سياسة توطيد النمو الاقتصادي انطلاقة جديدة نحو القيمة المضافة خارج المحروقات، والتنمية الاقتصادية الشاملة، حيث يعول عليها كثيرا في دعم ومرافقة القطاعات الاقتصادية المنتجة، والخروج التدريجي من تبعية الغاز والبترول، لأنه حان الأوان لأن نرسم طريقنا بأيدنا لا بأيدي غيرنا، وأن نرسم سياسة اقتصادية فعالة ومتوازنة تمكننا من اللحاق بالدول المتقدمة وتحقيق الرفاه الاقتصادي لشعوبنا.

- **محاور سياسة توطيد النمو الاقتصادي**

تحتوي سياسة توطيد النمو الاقتصادي كما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة على ستة محاور أساسية، وهي التنمية البشرية المنشآت الأساسية، تحسين الخدمة العمومية، محور التنمية الاقتصادية مكافحة البطالة، محور البحث العلمي، والتكنولوجيات الجديدة للاتصال ،وفي ما يلي سوف نتطرق إلى كل واحد على حدا وباختصار.

– التنمية البشرية [*] **:** ركزت هذه السياسة على العنصر البشري من خلال استهدافها للعوامل الأساسية التي من شأنها أن ترفع من نوعيته، حيث استهدفت هذه السياسة النظام التعليمي للبلاد

[*] تشير التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة إلى عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. (جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص 197.).

(المدرسة)، بداية من قطاع التربية الوطنية من خلال العمل على انجاز أكثر من 3100 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1100 أكمالية و 840 ثانوية، بالإضافة إلى أزيد من 200 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي والمطاعم والنظام النصف الداخلي، هذا على مستوى الهياكل التعليمية، أما فيما يخص تحسين النظام التعليمي قامت الجزائر بإصلاح المنظومة التربوية من خلال استحداثها لنظام تعليمي جديد يتلاءم مع الوقائع الراهنة، بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتحسين القدرة الشرائية للأساتذة عن طريق سن قوانين أساسية تنظيمية تنظم مهنة الأستاذ وقوانين تعويضية تكفل له العلاوات والتعويضات الشهرية[1]، ثم قطاع التعليم العالي، حيث حددت هذه السياسة أهداف تسمح بتحقيق 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف مكان للإيواء مع توفير 44 مطعم جامعي، أما قطاع التكوين والتعليم المهني فقد حدد له 220 معهد، و82 مركزا للتكوين و 58 مؤسسة بالنظام الداخلي[2].

– **القطاع الصحي :** للتكفل بصحة السكان رسمت هذه السياسة أهداف من شأنها أن ترفع جودة الخدمات الصحية المقدمة، وذلك من خلال العمل على انجاز 173 مستشفى، و45 مركب متخصص و377 عيادة متعددة الاختصاصات و100 قاعة علاج، بالإضافة إلى 17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي بالإضافة إلى ذلك توفير مختلف المستلزمات الطبية وكذا مختلف الأدوية، خاصة تلك الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة والعمل على تطوير خدمات الضمان الاجتماعي عن طريق استحداث نظام بطاقة الشفاء على كامل التراب الوطني على المدى القريب و المتوسط.

– **المنشآت الأساسية:** خصصت هذه السياسة غلاف مالي يفوق 88 مليار دولار موجه إلى الأشغال العمومية، خاصة تلك الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية للبلاد، واستكمال بعض المشاريع التي عرفت بعض التأخر في السياسة السابقة، كالطريق السيار شرق – غرب الذي رصد له مبلغ

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2010، والمتضمن النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، **العدد 14**، بتاريخ 25 فبراير 2010، ص 6.

[2] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 309- 310 .

إضافي يقدر بـــ 3132 مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك استهدفت هذه السياسة فك العزلة عن المناطق النائية عن طريق تعبيد الطرق البلدية والولائية، بالإضافة إلى انجاز المطارات والموانئ لتسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص. أما فيما يخص قطاع النقل هو الآخر رصد له مبلغ يقدر بـــ 2816 مليار دينار، من أجل انجاز 17 خط جديد للسكة الحديدية، وتسليم مشروعي مترو الجزائر ووهران، وانجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 27 مؤسسة للنقل الحضري وانجاز 35 محطة برية، واستحداث ثمانية مطارات وتوسيع أربعة موانئ، وأخيرا قطاع تهيئة التقليم والبيئة، حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـــ 500 مليار دينار موجه نحو انجاز أربعة مدن جديدة، وتغطية مختلف التكاليف المتعلقة بالحفاظ على البيئة وكذا تسيير النفايات والقمامات[1].

– **تحسين الخدمة العمومية:** خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـــ 1666 مليار دينار بهدف تحسين الخدمة العمومية على مستوى جميع الإدارات العمومية، خاصة تلك الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، كالجماعات المحلية المستشفيات، العدالة، قطاع المالية، وقطاع التجارة.

– **التنمية الاقتصادية:** سخر لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـــ 1566 مليار دينار، موجه نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وهي الفلاحة والري بمبلغ مالي يقدر بـــ 1000 مليار دينار، الصيد البحري بمبلغ 16 مليار دينار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 100 مليار دينار، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية بمبلغ 400 مليار دينار، ومحور التنمية الاقتصادية.

– **مكافحة البطالة:** الهدف الرئيسي الذي رسمته هذه السياسة هو خلق ثلاثة ملايين منصب شغل مع نهاية سنة 2014 أي بمعدل 600 ألف منصب شغل خلال كل سنة، بالإضافة إلى ذلك تخفيض معدل البطالة في حدود 9 %، وعلى هذا الأساس نلتمس شيء من الجدية لدى السلطات الجزائرية في مكافحة البطالة، وذلك من خلال الصيغ المختلفة للتوظيف المعتمدة مثل جهاز المساعدة على دعم، وإدماج حاملي شهادة التعليم العالي و التكوين المهني، وإذا ما تحقق ذلك فمن الممكن أن تكون الجزائر على مدار السنوات المقبلة نموذجا إقليميا في مكافحة البطالة.

– **البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال:** يعد البحث العلمي والتكنولوجيا ركيزتان أساسيتان لتطور الأمم وفي هذا الإطار خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـــ 100 مليار

[1] نفس المرجع ، ص ص 314 – 315 .

دينار يتعلق بتطوير البحث العلمي، وإنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات، بالإضافة إلى ذلك خصص مبلغ آخر يقدر بـــ 100 مليار دينار موجه نحو اقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي على مستوى المنظومة التربوية، والتكوين والتعليم المهني.

– مراجعة بعض القوانين والمراسيم التنظيمية

عرفت هذه الفترة عدة مراجعات للقوانين والمراسيم التنظيمية التي أعتمدت في السياسات الاقتصادية السابقة، وهذا بسبب عدم تكيفها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومن بين أهم المراسيم التنظيمية التي تم تعديلها ومراجعتها أكثر من مرة نذكر:

- المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية [*].
- القانون الخاص بالاستثمار.
- مراجعة الاتفاقية الخاصة بتفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي (تعليق الاتفاقية إلى غاية 2020).
- أمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26. والمتعلق بالنقد والقرض [**].
- أمر رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته [***].

[*] تم تعديل المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المؤرخ في سنة 2002 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بالمرسوم التنفيذي رقم 236/10 المؤرخ 2010/10/07، ثم بالمرسوم رقم 38/11 المؤرخ في 2011 ثم عدل بعد ذلك بالمرسوم 23/12 المؤرخ في 2012/01/18 ثم عدل بعد ذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 13-03 المؤرخ في 2013/01/13

.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 2013/01/13).

[**] تم تعديل الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض بالأمر رقم 10-04 المؤرخ في 201/08/26 . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، بتاريخ 2010/09/01. ص 11).

[***] تمت مراجعة الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 2010/08/26. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، بتاريخ 2010/09/01، ص 16).

- المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 2008/04/09 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني[****].

بالإضافة إلى المراسيم التنظيمية التي تمت مراجعتها مع بداية تنفيذ سياسة توطيد النمو، واكبت هذه الأخيرة مجموعة من المراسيم الجديدة مست المنظومة التربوية، من بينها المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ في 2010/01/04، الذي يحدد الأحكام المتعلقة بإجبارية التعليم الأساسي، المرسوم التنفيذي رقم 10-03 المؤرخ في 2010/01/04، الذي يحدد شروط الدخول إلى مؤسسات التربية والتعليم واستعمالها وحمايتها وكذا المرسوم التنفيذي رقم 10-04 المؤرخ في 2010/01/04، والذي يحدد كيفيات إعداد الخريطة المدرسية وتنفيذها ومراقبتها[1].

بعض النتائج الجزئية لسياسة توطيد النمو الاقتصادي

الجدول رقم (7) يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة سياسة توطيد النمو

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	12.049	14.481	16.160
مؤشر التنمية البشرية	0.710	0.711	0.713
معدل البطالة %	-	10	9
المستوى العام للأسعار IPC 2001=100	136.23	142.39	155.10
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9
الناتج الداخلي الخام الحقيقي (مليار دينار)	8.844.60	10.169.95	10.419.08
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	-	14.98	3.14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات متفرقة الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

[****] تمت مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 2008/04/09 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني بالمرسوم التنفيذي رقم 11-105 المؤرخ في 2011/03/06. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، بتاريخ 2011/03/06. ص 24).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 01**، بتاريخ 2010/01/06 .

كانت حصيلة سياسة توطيد النمو الاقتصادي بشكل عام ايجابية من خلال التحسن المستمر في مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث حققت الجزائر معدل نمو قيمته 3.14% سنة 2012 وهذا بفضل سعر نفط جيد الذي ميز هذه الفترة وارتفاع الاستثمارات العمومية، وفي هذا الإطار يتوقع البنك الدولي أن يبلغ نمو الناتج الخام للجزائر نسبة 3.4% سنة 2013، وسيشهد هذا النمو منحنى تصاعدي خلال السنتين المقبلتين ليبلغ نسبة 3.8% سنة 2014 و4.3% في سنة 2015[1].

كما سجل التشغيل الذي كان المستفيد الأول من النمو الاقتصادي الذي ارتفع بفضل الطلب العمومي نمو سنة 2012 حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 9%.

ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة نسبة تضخم معتبرة حيث وصلت نسبته 8.9% مع نهاية سنة 2012، وهي أكبر نسبة تضخم شهدتها فترة سياسة توطيد النمو، وهذا نظرا للزيادات المطبقة في الأجور وارتفاع الأسعار الداخلية لبعض المواد الأساسية هذا من جهة وارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى (التضخم الناتج عن زيادة الواردات)، وفي إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2012 خصصت الحكومة 317 مليار دينار إضافية لرفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 15.000 دج إلى 18.000دج ومراجعة القوانين الأساسية وأنظمة التعويضات الخاصة بالموظفين وكذا مراجعة استثنائية لمعاشات ومنح التقاعد.

[1] http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=78830,08/06/2013.

الخاتمـــــة:

استطاعت سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2014) أن ترسم المسار الحقيقي للاقتصاد الوطني ووضعه على الطريق الصحيح، وهذا ماتوصلت اليه هذه الدراسة ،وذلك من خلال النتائج التالية:

- منذ نهاية سنة 2006 تحولت الجزائر من بلد مدين إلى بلد دائن.
- الاحتياط النقدي سجل تطورا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، إذ بلغ مع نهاية سنة 2012 عتبة 200 مليار دولار.
- انخفض معدل البطالة من 30% سنة 2000 إلى نسبة طموحة مع نهاية سنة 2012 قاربت 10%.
- انجاز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، الطريق السيار شرق-غرب، السكك الحديدية، الترامواي مترو الجزائر، المدارس المعاهد، الجامعات، المستشفيات ... .
- حقيق معدل نمو متوسط خارج المحروقات قريب من 6%.
- التحسن المستمر في مؤشر التنمية البشرية ،إذ قاربت قيمته مع نهاية سنة 2012 عتبة 0.713 .

وبالمقابل لا تزال أمام الاقتصاد الجزائري جملة من التحديات أهمها ما يلي:

- الاعتماد على مصدر واحد في تمويل التنمية بنسبة قريبة من 70 %.
- قطاع التصدير خارج المحروقات لا يزال ضعيف وهش للغاية إذ لا يتعدى في أحسن الظروف 2%.
- القطاع الصناعي، رغم الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه لا يزال القطاع الأخير في المساهمة في الناتج والقيمة المضافة.
- التصدي للفساد الاقتصادي بأشكاله المختلفة، وتفعيل أجهزة الرقابة.
- إصلاح السوق المالي والتجاري والعمل على ضبط المنافسة والأسعار وضبط التجارة من حيث القيد في السجل التجاري والفوترة، والشيك.
- إيجاد الصيغة الملائمة التي من شأنها أن تدفع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- اختلاف برامج التعليم عن حاجات التنمية الضرورية، حيث يلاحظ أن أغلب المناهج تركز على الجانب النظري، وهذا ما يجعل على المؤسسة التعليمية ضرورة مراجعة المناهج والنظم وصياغتها وفق متطلبات التنمية.

قائمة المراجع :

ϖ الكتب :

01- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010.

02- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية قي الجزائر الواقع والآفاق** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

ϖ المداخلات والمجلات:

01- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

02- دريس يحي،" آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)"، **بحوث اقتصادية عربية، العددان 55- 56**، صيف- خريف 2011.

ϖ القوانين والجرائد الرسمية :

01- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، **العدد 300** ،2001/10/01.

02- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، **العدد 316**، 2001/11/2.

03- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2010 والمتضمن النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، **العدد 14**، بتاريخ 25 فبراير 2010.

04- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 07-402 مؤرخ في 2007/12/25، يحدد أسعار سميد القمح الصلب واللين عند الإنتاج ومختلف مراحل توزيعه، **العدد 80**.

05- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 2011/03/06، يحدد السعر الأقصى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع والتجزئة بالجملة لمادتي الزيت الغذائي المكرر والعادي والسكر الأبيض، **العدد 15**، بتاريخ 2011/03/09.

06– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **العدد 58**، بتاريخ 7أكتوبر 2010.

07– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 52**، بتاريخ 2003/08/27 .

08– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 02**، بتاريخ 2013/01/13.

09– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 50**، بتاريخ 2010/09/01 .

10– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 50**، بتاريخ 2010/09/01 .

11– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 14**، بتاريخ 2011/03/06 .

12– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 01**، بتاريخ 2010/01/06 .

13– الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

ϖ **Rapports:**

Office nationale des statistiques, **Annuaire statistique de l'Algérie n° 28**, 2012.

ϖ **Cite d'internent:**

http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=78830,08/06/2013

.

التجارب الدولية للجودة في مؤسسات التعليم العالي

د. بلبية محمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان

د. يعقوبي خليفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مولاي الطاهر-سعيدة

الملخص:

يعد موضوع ضمان الجودة من أبرز التحديات التي أضحت تواجه التعليم الجامعي منذ التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، لذا كان لا بد من النظر في التجارب الناجحة في هذا المجال سواء الغربية منها والعربية التي بلغ صداها في أقطار العالم، وأصبحت نبراسا يهتدى بها لدى مؤسسات التعليم العالي.

فذكر التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الجودة في التعليم العالي واستقصاؤها يوجز المسير لبلوغ ما وصل له أول الجامعات العالمية، فكان البدء من حيث بدؤوا هو الخيار الأمثل للجامعات التي لم تزل تتكبد عناء المحاولة والتجريب.

الكلمات المفتاحية: الجودة، التجارب الدولية، مؤسسات التعليم العالي.

Résume:

Le sujet de la qualité des grands défis qui sont devenus face à l'enseignement universitaire depuis les dernières années du siècle passé à ce jour, donc il est devenu un besoin de regarder les expériences réussies dans ce domaine, ceux de l'Occident et du monde arabe, qui ont été repris dans les pays du monde, et qui sont devenus un phare pour guider les établissements d'enseignement supérieur.

La reprise des expériences internationales réussies dans l'application de la qualité dans l'enseignement supérieur et leur examen permettent l'arrivée au but proche atteint par les meilleures universités dans le monde. Ce qui démontre la réussite des expériences des études acquises par ces universités en voie de développement scientifique.

Mots clés: la qualité, l'expérience internationales, les institutions d'enseignement supérieur.

المقدمة:

تسهم الجامعات في مختلف أنحاء العالم في تطور وتنمية بلدانها ومجتمعاتها، والسير بها قدما للرفاهية والازدهار، مما هو ظاهر اليوم على أرض الواقع من تقدم في مختلف المجالات، هذا وقد شهدت البلدان العربية نموا ملحوظا في التعليم الجامعي، حيث تجري في ذات الوقت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان الذي يجعلها بحاجة ماسة إلى مخرجات الجامعات لإسعاف حاجات التنمية.

وكذا عدم التوازن في خريجي الجامعات من مختلف التخصصات، حيث تعرف بعض التخصصات إقبالا ضعيفا عليها من طرف الطلبة في حين تشهد أخرى ازدحاما في الطلب؛اعتماد نظام التعليم العالي على أسلوب التلقين والاستظهار بدلا من التحليل، الاستنتاج والابتكار ولجوء الباحثين إلى إجراء البحث العلمي لغرض الترقية والكسب المادي.

ولقد لقي التعليم العالي في العالم العربي الكثير من الاهتمام من أجل تحسينه وتطويره ومع ذلك لا تزال الحاجة إلى التطوير المستمر للوصول إلى تحقيق الجودة المطلوبة للمساهمة في تجسيد الأهداف التنموية في البلدان العربية قائمة، فالتعليم في الوطن العربي يواجه واقعا يتميز بـــضغط شديد على الطلب الاجتماعي على مستوى التعليم العالي بفعل ارتفاع عدد السكان؛سيطرة مركزية التسيير، مما يتطلب نوعا من المرونة وفتح المجال لمشاركة الجامعية في اتخاذ القرار؛ضعف الصلة ما بين الجامعات فيما بينها وبين مؤسسات التعليم العالي؛عدم تطابق أوضاع هيئات أعضاء التدريس مع بعض المعايير الدولية كما حدد في التوصية الدولية التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو سنة 1997.

وتعاني الجامعات العربية والتعليم العالي فيها من مشكلات عديدة تنعكس بصور شتى منها على التوافق في مخرجات الجامعات مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية، والبطالة بين حملة الشهادات الجامعية، وتدني مستويات البحث العلمي وعدم تخصيص الدعم الكافي لها وغير ذلك.

و في ضوء ماسبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي: **ما أهم التحارب الدولية في الجودة بمؤسسات التعليم العالي؟**

وبناءا على هذه الاشكالية سيتم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: الجودة في التعليم العالي: المفهوم والتطورات

المحور الثاني: التجارب الدولية للجودة في مؤسسات التعليم العالي

المحور الأول: الجودة في التعليم العالي: المفهوم والتطورات

لقد شاع استخدام مصطلح الجودة في السنوات الأخيرة أكثر من ذي قبل، ولكن كلما استمعنا إلى هذا المصطلح، ازددنا حيرة في تفسير معناه.

وفي وقت من الأوقات، كان تعريفه هو "مطابقة المواصفات"، حتى أدركنا أنها لا تتماشى أحيانا مع احتياجات العميل، ومع تحقيق بعضها مطابقة المواصفات، إلا أنها لا ترضي العميل. ولهذا تم تعديل التعريف، إلى "تحقيق توقعات العملاء"، وقد يبدو هذا التعريف مفيدا، ولكن بشرط وضوح توقعات العملاء لمن يقوم بتنفيذها يتمكن من المحافظة على الجودة.

ثم زِيد في تنقيح التعريف حتى أصبح:"الجودة تعني توفير السلع التي لا يقوم العملاء بإعادتها". وعلى الرغم من عدم وضوح هذا التعريف، فإنه يعمل عل تجسيد حقيقة تجارية بديهية، كما يعتمد على تحقيق مواصفات محددة للجودة بثبات وانتظام، وهذا ليس سهلا.[1]

وتباينت الاجتهادات في تعريف الجودة، على الرغم من قناعة الجميع بأهميتها، ودورها الفعال في تحقيق موقف تنافسي للمنتج (منتج أو سلعة) في السوق، على اعتبار أنها مفهوم عالمي ذو دلالات مختلفة وفقا لاختلاف وجهات النظر للكتابات في هذا الموضوع، وحتى يمكن قياس الجودة، لا بد من الاتفاق على تعريف واضح لها داخل أي منظمة[2].

1-1 تعريف الجودة: لغة، اصطلاحا

الجودة لغة، يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جادَ ومصدره جُودةً، أو جَودةً بمعنى صار جيداً. ويقال جادَ العمل فهو جيد، وجمعها جيادٌ أو جيائدُ، وجاد الرجل أي أتى بالجيد من قول أو عمل.[3]

---

[1] مات سيقر، ترجمة خالد الغامدي، **المرجع العالمي لإدارة الجودة**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، ط 01، 2007، ص 11.

[2] فواز التميمي، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزر(9001)**، عالم الكتب الجديد- جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط 01، 2008، ص 13.

[3] فواز التميمي، المرجع السابق، ص 13.

والجودة هي الإتقان، والإسلام هو أول من نادى بإتقان العمل كما تدل الآية الكريمة قال تعالى ﴿ **صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون**﴾ [سورة النمل]، وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**". من حديث عائشة أخرجه الألباني.[1]

والجودة في الاصطلاح،هي درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل (المستفيد من الخدمة)، أو تلك المتفق عليها معه. وهي تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفه ضمنا، أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعتبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد.[2]

وتعرف بأنها" تكامل الملامح والخصائص لمنتج ما، أو خدمة معينة بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة، بحيث تحقق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع".[3]

وعرفها جوران بأنها:"ملائمة السلع والخدمات لاستخدام العملاء، ومطابقتها للمواصفات التي تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم". وعرفها فينبام بأنها: " المجموع الكلي لصفات السلعة أو الخدمة الناتجة عن دراسات التسويق، والهندسة، والتصنيع، والصيانة، أو عن طريق وجود أي سلعة أو خدمة في الاستعمال، والتي ستلقي توقعات الزبون".[4]

2-1 نشأة الجودة:

إن النشأة الأولى للجودة كنظام إداري بدأ مع بداية القرن العشرين في القطاع الصناعي الياباني، وبعد النجاح المنقطع النظير، انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول الغربية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت بتطبيق فلسفة الجودة على منشأتها الصناعية، **و**أما في الحضارة الإسلامية، فإننا نجد أن الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث

[1] عبد الراضي حسن المراغي، **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي،** القاهرة، ط 01، 2008، ص 01.

[2] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح)،**عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 01، 2010، ص 37.

[3] سهيل روق دياب، **معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجامعة الفلسطينية الفاعلة – دراسة حالة،** مقال في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد السابع عشر- تشرين الأول، غزة،سنة 2009، ص 17.

[4] فواز التميمي، المرجع السابق، ص 14.

النبوية الشريفة تبين لنا أن الإسلام قد أرسى الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قوي متماسك، كما ن الإدارة الإسلامية طبقت العديد من المبادئ الأساسية لنظام إدارة الجودة من خلال ترسيخ المبادئ التالية:

- **مبدأ الشورى:** يدعو الإسلام غلى الالتزام بمبدأ الشورى من خلال التشاور مع الأفراد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، للحصول على عمل متقن و ذو جودة عالية لقوله تعالى: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ [آل عمران: 109].
- **مبدأ التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع:** ويظهر ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿**وتعاونوا على البرّ والتّقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**﴾[المائدة:02].
- **مبدأ إتقان العمل واحترامه والإخلاص فيه:** فالإسلام يحث المسلم على إتقان عمله لقوله تعالى: ﴿**إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملا**﴾ [الكهف:30]. وقوله صلى الله عليه وسلم "**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**" من حديث عائشة أخرجه الألباني.
- **مبدأ الرقابة:** سواء تلك العلوية أم الذاتية، إدارية (رئاسية) أم رقابة خارجية، فهي تسعى للتأكد من أم الأهداف المرسومة والمعايير الموضوعة قد تم تنفيذها وفقا للمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية، لقوله تعالى: ﴿**وما ربّك بغافل عمّا تعملون**﴾ [النمل:93].[1]

3-1 مراحل تطور مفهوم الجودة: تقسم مراحل التطور إلى أربعة مراحل متميزة هي:

أ. المعاينة (الفحص والتفتيش): 1920-1930تتضمن مجموعة نشاطات كالقياس والفحص والاختبار، يتم مقارنة نتائجها مع المتطلبات المحددة للتحقق من المطابقة لهذه النتائج، أو التحقق من وجود كل صفة منها في السلعة أو الخدمة.

ب. رقابة الجودة (ضبط الجودة إحصائيا) 1930- 1970وهي النشاطات التي تستعمل لتنفيذ متطلبات الجودة.

ت. توكيد (ضمان) الجودة 1970-1985وهي جميع الأفعال والنشاطات المنتظمة، والمخططة الضرورية لتقديم الثقة الكافية بأن السلعة أو الخدمة سترضي جميع المتطلبات المحددة للجودة.

[1] فواز التميمي، المرجع السابق، ص 17.

ث. إدارة الجودة الشاملة: في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، بدأ الاهتمام بمدخل إدارة الجودة الشاملة،[1] **ويقصد** بالجودة الشاملة في التربية والتعليم " مجموعة من الخصائص والسمات التي تعبر بدقة عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع."[2]

4-1 أهمية الجودة:

فالجودة أمر نسبي، وتعتمد إلى حد كبير على علم الاقتصاد وبالذات على قانون العرض والطلب، كلما كانت هناك وفرة في المال مع نقص السلع أو الخدمات التي يتم إنفاق هذا المال عليها، تكون الجودة ذات أهمية ثانوية أو مجرد سمة متاحة.

في اقتصاد السوق الحرة، لا يكون مسموحا بنقص السلع الاستهلاكية لقترة طويلة، حيث إن قوى السوق الموجودة في شكل الرأسمالية تستجيب لعدم التوازن بين وفرة النقد وقلة السلع المعروضة. لذا، فيتم العمل على إصلاح هذا الخلل. وبعد فترة وجيزة، كانت هناك وفرة من السلع المتاحة والكافية لاستيعاب هذا الكم المتوفر من المال.

وبهذا الأسلوب، يتم ترجيح هذا النظام في الاتجاه الآخر، ويتم إغراق السوق بالفائض من السلع، وتتنافس الماركات العالمية على الاستحواذ على العملاء وفرض سيطرتها على السوق. إن الجودة لا تكون مهمة عندما تكون السلع نادرة، بل عندما تكون هناك وفرة في السلع المعروضة. ولهذا فإن الجودة تكون مهمة عندما تكون هناك وفرة في السلع فقط. فالجودة ما هي إلا مسألة عرض. إن العوامل الثلاثة التي تحكم عملية الشراء هي: السعر والخدمة والجودة.[3]

5-1 أهداف الجودة:

للجودة أهداف عديدة ومن أهمها:

1- التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل مبدأ إسلامي، والأخذ به واجب ديني ووطني، ومن سمات العصر الذي نعيشه .

---

[1] فواز التميمي، المرجع سابق، ص 17-19.

[2] البيلاوي حسن حسين وآخرون، **الجودة الشاملة في التعليم (الأسس والتطبيقات)**، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ط1، ص 21.

[3] مات سيقر، ترجمة خالد الغامدي، المرجع السابق، ص 14-15.

2- تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة الطاقات والعاملين بالمنشأة التعليمية.

3- ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة والقائمة على الفاعلية والفعالية تحت شعارها الدائم (أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة).

4- تحقيق نقلة نوعية في العملية التعليمية تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات واللوائح والتوجهات.

5- اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة لدى العاملين.

6- الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي، ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العملية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها مع تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات.

7- التواصل التعليمي مع الجهات الحكومية والأهلية التي تطبق نظام الجودة، والتعاون مع الدوائر والشركات والمنظمات التي تعنى بالنظام لتحديث برامج الجودة وتطويرها بما يتفق نع النظام التعليمي العام.[1]

المحور الثاني: التجارب الدولية للجودة في مؤسسات التعليم العالي

إن تجارب ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي كثرة في الجامعات العالمية سواء العربية أو الغربية، وكل جامعة بحسبها وتجربتها خاصة تتميز بها، حيث سيتم عرض بعض منها حيث نبدأ بالعربية منها.

1- تجارب عربية في الجودة في مؤسسات التعليم العالي

بدأت الجامعات العربية والإسلامية بتطبيق معايير الجودة الشاملة فيها، وقد تنوعت المعايير لدى هذه الجامعات وكان هناك نماذج عدة لجامعات عربية، وصنفت لنا هذه المعايير وإيجابيات وسلبيات والمشاكل التي واجهتها أثناء التطبيق وبعده.

[1] يوسف حجيم الطائي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ط 01، ص 62.

أولا: تجربة الجامعة الأردنية: بدأت مسيرة التعليم العالي في الأردن منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وتم تأسيس أول جامعة أهلية سنة 1990، وبلغ عدد الجامعات والكليات الأهلية في مطلع سنة 2000 اثني عشرة جامعة وكلية جامعية.[1]

أعلنت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن في سنة 2008 عن إطلاق معايير الجودة في الجامعات. وبموجب هذه المعايير فإن الجامعات التي تنفذ تلك المعايير ستحصل على حوافز تتعلق بزيادة الطاقة الاستيعابية، ومنحها شهادة تقديرية والتنافس للحصول على شهادة الجودة، وتعتمد نسبة زيادة الطاقة حسب النتيجة التي تحصل علها كل جامعة.

وتنص المعايير بأن الجامعة التي تحصل على تقدير (905) فما فوق ترفع الطاقة لها بنسبة (15%)، وتمنح شهادة تحقيق عال من الجودة وإذا حصلت على نتيجة (84%) فما فوق ترفع بنسبة (10%) وشهادة تحقيق معايير الجودة، أما إذا كانت النتيجة (80%) فما فوق تحصل الجامعة على شهادة تقدير من هيئة الاعتماد مع الإفادة بأنها تنافس لحصول على شهادة الجودة.[2]

وتمر عملية تطبيق تلك المعايير بمرحلتين:الأولى(عملية التقييم): ففي هذه المرحلة يتم توفير المعلومات والشواهد والمؤشرات حول كل معيار من المعايير المتضمنة في قائمة معايير الاعتماد وضمان الجودة الخاصة برامج مؤسسات التعليم العالي، وينظر إلى هذه المرحلة على أنها عبارة عن اختبار تربوي تجريه المؤسسة نفسها لمعرفة مدى تحقق وتوافر معايير الاعتماد وضمان الجودة بها وبالتالي اتخاذ القرارات الذاتية المتصلة بإعادة تصميم وتعديل برامجها وبيئة التعليم وأساليب التعليم بها بحيث ينسجم مع معايير ضمان الجودة والاعتماد.

والثانية (مراجعة المختصين): ويتم خلالها مراجعة وتحليل الشواهد والمعلومات والبيانات التي تقدمت بها المؤسسة المعنية لاعتماد وضمان جودة برامجها، إذ إنها مرحلة فحص حاسمة للبرنامج الأكاديمي أو المؤسسة موضع الاهتمام يتم من قبل فريق خارجي من المختصين

[1] عماد أبو الرب وآخرون، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2010، ص476.

[2] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع السابق، ص87-88.

للتأكد من أن معايير الاعتماد وضمان الجودة، قد تم تحققها وتقديم المقترحات الملائمة حول تحسين الممارسات النوعية والمحافظة عليها.

وفي ضوء تلك المرحلتين، يقوم مجلس الهيئة بدراسة التقرير المقدم من قبل لجنة المحكمين الخارجين، ودراسة البيانات والشواهد المتوفرة لدى الهيئة عن المؤسسة ودراسة التقرير الذاتي ومن ثم اتخاذ القرار النهائي وإصدار الشهادة.[1]

ثانيا: تجربة الجامعة المصرية: بعد إقرار المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي في فبراير عام 2000 لخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي والتي ترجمت إلى 25 مشروعا يتم تنفيذها على ثلاثة مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخماسية للدولة اعتبارا من 2002 حتى 2017، صدرت قرارات وزاري بتشكيل لجنة التسيير ووحدة إدارة مشروعات التطوير لمؤسسات التعليم العالي في مصر، وتم الاتفاق على التركيز في ستة مشروعات كأولوية خلال المرحلة الأولى، وتم إصدار قرارات وزارية بتشكيل لجانها ومديريها التنفيذيين. والمشروعات الستة هي:

مشروعات تطوير كليات التربية.

مشروعات تطوير الكليات التكنولوجيا المصرية.

مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات.

مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مشروع توكيد الجودة والاعتماد.

مشروع صندوق تطوير التعليم العالي.

تم تدبير مصادر التمويل لهذه المشروعات الستة أساسا بقرض من البنك الدولي يقابله تمويل من الجانب المصري، وكذا من هيئة المعونة الأمريكية والبريطانية والصندوق العربي الخليجي، الاتحاد الأوروبي ومؤسسة فورد الأمريكية، وتم إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد.

وثم اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد في أكتوبر عام 2001، ثم عمل دراسات متعددة من أفراد اللجنة حول إنشاء الهيئة ثم قامت اللجنة عام 2002 بترجمة هذه الدراسات والأهداف إلى خطة تنفيذية وأنشطة تضم الآتي:

[1] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع السابق، ص 88.

1- الدراسات الذاتية وتقييمها؛

2- التحضير لإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد؛

3- حملة توعية قومية لتهيئة المجتمع والمؤسسات التعليمية لمفاهيم الجودة والاعتماد؛

4- مساعدة القطاعات على إعداد وتعميم المعايير القومية والمعايير التطويرية المقارنة على أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية؛

5- مساعدة الكليات والقطاعات على بناء القدرة المؤسسية لها، وكذا للتقدم لمشروعات لصندوق تمويل برامج التعليم العالي؛

6- توثيق العلاقات مع مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد الدولية.[1]

الدراسة الذاتية: تم اختيار ثلاث جامعات ممن اتخذوا مبادرات جادة في مجال تقويم الأداء الجامعي وهي (جامعة القاهرة-جامعة أسيوط-جامعة المنوفية)، وتم اختيار ست كليات بهذه الجامعات لتطبيق الدراسة الذاتية (جامعة القاهرة: كلية الزراعة والتمريض والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أسيوط: كليي لهندسة والعلوم، جامعة المنوفية: كلية التجارة).

- تم الانتهاء من عمل الدراسة الذاتية لها وتم اعتماد الدراسات الذاتية في مجالس الكليات القائمة بالدراسة، وكذا الجامعات المشاركة.

- ثم التصديق عليها بواسطة اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

- تم إرسال خطابات إلى الجامعات المصرية لترشيح أعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على تقييم الدراسات الذاتية.

- تم تنظيم ورشة عمل بمشاركة اثنين من خبراء الجودة البريطانيين تضم 65 متدربا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصري للتعرف على نظام الجودة المزمع إنشاؤه في مصر، والمشاركة في تعديل مستندات الدراسة الذاتية الذي سيتم تطبيقها بالجامعات المصرية.

- تم تنظيم ورشة عمل أخرى بمشاركة خبراء الجودة لتدريب الأعضاء الذين تم تدريبهم خلال الدورة الأولى ليصبحوا مدربين للقيام بتدريب المستهدفين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية للعمل كمقيمين للدراسات الذاتية.

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008م- 1429هـ، ص329-330.

- تم تقييم تجربة الدراسات الذاتية الست بواسطة هؤلاء المتدربين وأعضاء الجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد بعد إدخال التعديلات المقترحة عليها لكل تصبح نموذجا يتم تطبيقه في باقي الجامعات المصرية لإجراء دراساتها الذاتية.

قامت كليات أخرى من جامعات مختلفة بالبدء في هذه الدراسات الذاتية فمثلا تقوم حاليا 14 كلية من كليات الطب في لدخول في عملية الدراسات الذاتية بتمويل من منطقة الصحة العالمية وتقوم 9 كليات من كليا الصيدلية والزراعة والعلوم والهندسة والاقتصاد والسياسة والتمريض والعلاج الطبيعي بنفس النشاط وتؤدي هذه الدراسات إلى خلق المناخ المناسب لثقافة الجودة وتهيئة المجتمع الأكاديمي لتطبيق فكر الجودة بهدف الاعتماد.[1]

وتم إنشاء وحدات لتقويم الأداء الجامعي وضمان جودة التعليم العالي في الجامعات المصرية بموافقة المجلس الأعلى للجامعات لكي تصبح ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة وتم تعيين مديرين لها من قبل رؤساء الجامعات ويتم اجتماع دوري بين هذه الوحدات بهدف التنسيق لتنمية فكر وضمان الجودة.

ويتم حاليا الإعداد للربط بين هذه الوحدات بإنشاء شبكة اتصالات اليكترونية Networking وتقوم هذه الوحدات بعمل ورش عمل متعددة لنشر ثقافة وضمان الجودة بهدف الوصول إلى درجة الاعتماد.

واعتمدت الجامعات المصرية في تقويم الأداء على المؤشرات التالية:

1- انتقاء الطلبة (سياسة القبول)؛
2- نسبة عدد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس؛
3- متوسط كلفة الطالب الواحد؛
4- الخدمات التي تقدمها الجامعة للطالب؛
5- دافعية الطالب؛
6- نسبة الخريجين الملتحقين بالدراسات العليا؛
7- مستوى الخريج؛
8- مستوى أعضاء هيئة التدريس، ومدى مساهمتهم في خدمة المجتمع؛

[1] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع سابق، ص 114-115.

9- جودة المناهج الدراسية؛

10- اختيار الإداريين وتدريبهم؛

11- الاعتمادات المالية.[1]

ثالثا: تجربة الجامعة العراقية: وضعت وزارة التعليم العالي عام 1992 نظاما دقيقا للسيطرة النوعية لقياس الأداء الجامعي وتقويمه وتم بناء الملف التقويمي لأداء الجامعات بناء على تحليل واستقراء للواقع التربوي والخبرات العراقية في ميدان القياس والتقويم.

وأخذ الملف التقويمي بنظر الاعتبار تقويم كفاءة النظام (كمدخلات وعمليات ومخرجات) أو ما تسمى أيضا (بمجالات النظام)، وتقويم بناء النظام من خلال محاوره الرئيسية الآتية: (الهيكل التنظيمي، الخدمات الجامعية، التدريسي، الطالب، المناهج وطرائق التدريس، البحث العلمي، الخدمات المجتمعية).

إن عتبة القطع المعيارية التي تم تحديدها بلغت 60%؛ فالذي يحققها يكون إنجازه مقبولا ودونها يكون إنجازه غير مرض.

إن تحديد مستوى الأداء في كل مؤسسة جامعية يتم على وفق محورين هما:

1- يتحد مستوى أداء الجامعة نسبة إلى المعايير الوطنية؛

2- الموقع أو تسلسل الرتبي لتلك الجامعة مقارنة وتفاضلا مع مستويات أداء الجامعات الأخرى العراقية سواء على المستوى العام للأداء أو على المستويات المتخصصة الفرعية.

وحددت العناصر التقويمية على وفق المجالات الآتية (المدخلات، العمليات، المخرجات). وحددت معايير التقويم لكل عنصر من عناصر الملف والأوزان الخاصة بها.

ولعل من أبرز المؤشرات التقويمية التي تناولها الملف التقويمي للجامعات العراقية وهي:

- الهيكل التنظيمي والإداري؛
- الخدمات الجامعية؛
- الطلبة؛
- الهيئة التدريسية؛
- المناهج وطرائق التدريس؛

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص ص 329-332.

- الخدمات المجتمعية.[1]

رابعا: تجربة جامعة المملكة العربية السعودية: في بداية الأمر كانت تطبيقات لجودة تنطلق من مبادرة الكليات أو الأقسام داخل المؤسسات التعليمية لتطبيق معايير الجودة في البرامج العلمية التي تقدمها.

ففي الثمانينات قامت بعض الجامعات الحكومية في المملكة بإدخال أنظمة ضمان الجودة لبعض البرامج وذلك بالاتفاق مع هيئات اعتماد دولية لاعتماد برامج في مجالات مهنية رئيسية كالبرامج الهندسية، برامج الحاسب الآلي باعتمادها من ABET كما في جامعتي الملك سعود والملك فهد لبترول والمعادن. وفي منتصف التسعينيات قامت بعض الجامعات بإنشاء مركز للجودة –كما في جامعة الملك عبد العزيز- ثم تم تطوير بعض هذه المراكز لتصبح عمادة للتطوير الأكاديمي –كما في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن-. ولضمان تحقيق الجودة في مخرجات البرامج التعليمية، قامت بعض الجامعات بوضع اختبارات للقبول لضمان جودة في المدخلات ابتداء.

إن معظم الجامعات بالمملكة تستخدم استبيانات تقويم للمقررات والأساتذة تملأ من قبل الطلاب في نهاية الفصل الدراسي ولكن نسبة الاستفادة من نتائج هذه الاستبيانات محدودة نظرا لغياب نظام الجودة المتكامل، بشكل عام لم يكن هناك نظام متكامل بل اجتهادات لتطبيق الجودة حيث تختلف من جامعة إلى أخرى.[2]

في مطلع الألفية الثانية تبنت المملكة إستراتيجية لإجراء عملية تطوير شاملة لنظام التعليم العالي من خلال تنفيذ ثلاثة مشاريع أساسية:

1- **المركز الوطني للقياس والتقويم:** وتولى تصميم وتنفيذ الاختبارات لقياس القدرات للطلبة ومهاراتهم واتجاهاتهم، وتصميم وتنفيذ اختبارات لقياس التحصيل العلمي لدى الطلاب وتكون هذه الاختبارات موحدة للتخصصات التي تدخل تحت نوعية واحدة؛

2- **الهيئة الوطنية لتقويم والاعتماد الأكاديمي:** تأسست الهيئة الوطنية كمبادرة مهمة لمساندة التحسينات في جودة التعليم العالي فوق الثانوي، وهي هيئة مستقلة تعين المجلس الأعلى للتعليم،

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص333-334

[2] عاصم شحادة علي، مرجع سابق، ص 199.

إلا أنها تعمل بالتعاون مع الوزارات والجهات الأخر المسؤولة عن إدارة مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي والإشراف عليها. تحدد اللائحة الأساسية للهيئة مسؤولياتها، وهي مسؤوليات تشمل ضمان الجودة، وأنظمة الاعتماد الخاصة بكافة مؤسسات التعليم العالي باستثناء مؤسسات التعليم العالي العسكري. تشمل المهام التي عهد بها الهيئة وضع المعايير والمقاييس والإجراءات الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة، ومراجعة وتقيم الأداء في المؤسسات القائمة أو الجديدة، تتمتع هذه الهيئة بالاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي وهي السلطة المؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي عدا العسكرية لإمكانية الارتقاء بجودة التعليم الخاص والحكومي، وضمان الوضوح والشفافية، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي.[1]

بعد عامين كاملين من العمل المتواصل من قبل لجان الجودة، أمكن التوصل إلى العديد من النتائج الباهرة كان أهمها:

1- تأهل كلية الهندسة وحصولها على الاعتماد الأكاديمي لكافة برامجها من قبل الهيئة الأمريكية للاعتماد الأكاديمي للبرامج الهندسية والتقنية ABET وقد تضمنت معايير الاعتماد الأكاديمي عددا من العناصر شملت (أعضاء هيئة التدريس- الخطة الدراسية-الطلاب-الإدارة-التسهيلات)؛

2- اختصار العديد من الخطوات الإجرائية لعدد كبير من العمليات المرتبطة بالنواحي الأكاديمية والإدارية والفنية، مثل: إجراءات الترقية العملية، التعيين (أعضاء هيئة تدريس، محاضرين، معيدين)، الإبتعاث، متابعة المبتعثين وحل مشاكلهم...الخ؛

3- تطوير الخطط الدراسية لمعظم الكليات واعتماد مناهج جديدة تتفق واحتياجات المجتمع وخطط التنمية ومطابقة لمعايير الجودة؛

4- افتتاح عدد من الكليات والأقسام العملة الجديدة من منطلق رؤية جديدة للجامعة للآفاق المستقبلية؛

5- تطوير العديد من الخدمات المقدمة لمنسوبي الجامعة؛

6- الانفتاح على المجتمع وإيجاد صيغة للتكامل مع مختلف مؤسسات القطاع الحكومي والخاص، وتكوين هيئات استشارية للكليات يتكون أعضاؤها من رجال من القطاعين الجامعي والخاص

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص335.

ومن الكتاب المتميزين من أصحاب المهن المرموقين في مجالاتهم، والتي لها صلة وثيقة بتخصصات الكليات، بهدف ان تتعاون الهيئة الاستشارية مع الكلية في التعريف بالمهارات المطلوبة في الطالب، والمساهمة في صقل هذه المهارات ومن ثم العمل على تدريب الخريج وتوظيفه؛

7- استحداث منصب وكيل كلية/عمادة لشؤون الجودة والتطوير لتفعيل تطبيق إدارة الجودة في في قطاعات الجمعة ومتابعة التطور عن كثب؛

8- انطلاق عمليات التطوير في كليات الجامعة من خلال لجان وفرق عمل الجودة ليشمل كافة المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية.[1]

أما أهم المؤشرات التي حددها المجلس السعودي لجودة الأداء الجامعي بما لي:

– الطلاب (وتشمل اختيار الطلاب، وكثافة الفصل، وكلفة الطالب، والدافعية والاستعداد، والخدمات التي توفر للطلبة، ونسبة الرسوب والتسرب، ومستوى الخريج، نسبة المسجلين إلى المتخرجين)؛

– أعضاء الهيئة التدريسية (حجم التدريسيين وكفايتهم العددية، مستوى التدريب على مستجدات المناهج مستوى الأعداد والتطوير، المساهمة في خدمة المجتمع، مدى الاحترام للطلبة وتقديرهم لإمكانهم).

– الإدارة (الالتزام بمعايير الجودة، طرق اختيار الإداريين وتدريبهم، ممارسات العملية الإدارية، العلاقات الإنسانية والروح المعنوية للعاملين، مشاريع خدمة المجتمع، صيانة وتطوير المباني، التفاعل مع أفراد المجتمع المحلي والاستفادة من إمكانياته)؛

– الإمكانيات المادية (مرونة االمباني ومراعاة الشروط الهندسية، مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من المكتبة والمعامل والورش وخدمات الأنترنيت وقواعد المعلومات واستخدام التكنولوجيا، ومدى توافر الملاعب لممارسة الأنشطة الرياضية، وحجم المبنى وقابليته للاستيعاب، ونصيب الطالب من مساحة المبنى وكثافة الفصل الدراسي)؛

– المناهج الدراسية (مدى ملاءمة المناهج لمتطلبات سوق العمل ولبيئة الطالب، وقدرتها على استيعاب متغيرات العصر وتنميتها للتفكير الناقد العلمي وقدرتها في مساعدة الطلب على حل مشاكلهم وقدرتها على تنمية روح الولاء والانتماء للوطن).[1]

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص336.

2- تجارب غربية في الجودة في مؤسسات التعليم العالي

إن مؤسسات التعليم العالي في الدول الغربية لها السبق في تطوير وتطبيق الجودة في التعليم العالي بما يضمن لها البقاء في الصدارة على المستوى العالمي وخاصة منها الأمريكية وبعض الدول الأوروبية واليابان، كما سنعرضه فيما يلي:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من راعت مبدأ توازي الحرية والجودة، حيث سمحت لمئات بل آلاف المؤسسات التعليمية أن تنتشر وفي نفس الوقت، ومنذ أوائل القرن العشرين أنشئت الآليات المناسبة التي تتابع جودة أداء هذه المؤسسات وتعتمد ما يستحق منها الاعتماد، وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا على بيئة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة.[2]

مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات؛ ويعد التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأثر قياسا بالدول الأوروبية، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها وإيجاد موارد لها وإلا فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة.[3]

بدأت العديد من المُؤسسات في تطبيق إدارة الجـــودة الشاملة، كما اخبر بورخالتر عام 1996م أن هناك 160 جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية تضمنت تقديم مبادئ تحسين الجودة، وحوالي 50% منها قد أسس تركيبا تنظيميا للجودة. وتقدم جائزة مالكوم للجـــودة الوطنية MBNQA، نموذجاً مُمتازاً لإدارة الجـــودة الشـــاملة ويُمكن أن تُركز الإدارة في خمس عناصر رئيسية تعمل معاً لإنجاز النتائج وهى (التركيز على قيم المخرج، وعملية التخطيط وإدارة العمليات التحسينية الجزئية منها والكلية، حيث يقضي الطلاب ما يقرب من 90 دقيقة أسبوعيًا في برنامج تدريبي في تطوير وتحسين الجودة وحل المشكلات، يستعرضون مستوى أدائهم، وطرق التعلم المختلفة لكل منهم، والعمل كفريق مع الإدارة والأساتذة في مشاريع

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، صص335-339

[2] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع سابق، ص 124.

[3] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 294.

التحسين المستمر لجودة التعليم. وقد أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت على أكثر من 100 منطقة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية تطبق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتها التربوية والتعليمية نتائج جيدة في مستوى أدائها، ومتفاوتة بين بعضها بعضًا.[1]

انتقل مفهوم الجودة إلى مجال التعليم في الولايات المتحدة على يد Malcom baldirg الذي شغل منصب وزير التجارة في حكومة ريجان سنة 1981. وظل هذا الرجل ينادي بتطبيق مفهوم الجودة حتى وفاته سنة 1987؛ وقد امتد الاهتمام بتطبيق الجودة إلى التعليم، حينما أعلن رونالد بروان سنة 1993 أن جائزة مالكوم في الجودة قد امتدت لتشمل قطاع التعليم على غرار ما يتم في الشركات الأمريكية العملاقة.

وكان تطبيق مبادئ الجودة في التعليم الذي اهتم بها مالكوم يعني أن يرتبط الاعتماد بالتوكيد على المنتج التعليمي والتي أصبحت الأساس في عملية الاعتماد التربوي في ذلك الوقت.

ظهرت حركة المعايير في مجال التعليم مع بداية التسعينيات في نهاية القرن الماضي هي أهم حدث في جهود إصلاح التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية وإثر ظهور حركة المعايير في فكر الجودة والاعتماد (لا وجودة ولا اعتماد بدون معايير) Standarsds Based Assessment and Evaluation.

دعا بوش الأب سنة 1991 إلى عقد المؤتمر المسمى The National Education Report : Building Nation of Learners وكانت حركة المعايير في تلك الفترة عاملا هاما وراء اهتمام كثير من لجمعيات العلمية والمنظمات المتخصصة لوضع معايير للتخصص في مجال التربية مثل المنظمة الخاصة بالرياضيات NTCM والمنظمة الخاصة بالعلوم NSTA (1995)؛ وتوالت الجمعيات المتخصصةكل في مجاله في تلك الفترةحتى وصلت المعايير إلى العلوم الاجتماعية والإدارة التربوية...إلخ.

بفضل حركة المعايير تحول اهتمام الجودة والاعتماد من مجرد جودة المنتج فقط إلى الاهتمام أيضا بجودة العمليات والنظم في المؤسسات التعليمية، وأصبحت الكفاءة الداخلية

[1] بوبكر نعرورة، **إدارة الجودة الشاملة (TQM) في مؤسسات التعليم العالي مفاهيم أساسية وتجارب بعض الجامعات الأمريكية في محاولة للاستفادة منها محليا**، ملتقى دولي حول :معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي، يومي 29-30أكتوبر 2013.

والخارجية من المواضيع الهامة المتضمنة في مفهوم الاعتماد وما يترتب عليه من عمليات وآليات.[1]

ثانيا: المملكة المتحدة البريطانية: تعد انكلترا من أكثر البلدان الأوروبية التي تتم فيها عمليات التقويم ومتابعة جودة التعليم، وربما تتم بصورة مختلفة عن النظام الأمريكي، كذلك بدأت مجتمعة في إنشاء الآليات المناسبة لكي تتابع جودة التعليم العالي بدولها المختلفة تأكيدا على حاجة سوق العمل.[2]

تعتبر انجلترا من أكثر البلدان الأوروبية التي تتم فيها عمليات التقويم ومتابعة جودة التعليم، وربما تتم بصورة مختلفة عن النظام الأمريكي. إن المملكة المتحدة تعطي نموذجا جيدا للفكر الأوروبي الذي جاء متأخرا عن الولايات المتحدة والمختلف عنها [3]، وفي سنة 1997 تم تأسيس وكالة ضمان جودة التعليم العالي في بريطانيا وهي مركز وطني مستقل يحصل على الدعم المالي من الرسوم التي تدفعها الجامعات للحصول على الاعتماد، ويتم "ضمان الجودة" مبدئياً من خلال تدقيق داخلي للجامعة نفسها ومن ثم مراجعة ذلك. وخلال التدقيق الداخلي يتم التأكد من أن الشهادات التي تمنح هي ذات نوعية مقبولة وتتصف بمعايير أكاديمية جيدة وكذلك تمنح الشهادات بما يتناسب مع القانون.

والمراجعة المؤسسية تتم خلال دورة مستمرة كل 06 سنوات ويتضمن ذلك نظام تدقيق داخلي وتقرير ذاتي وزيارة للموقع. ثم يقوم فريق التدقيق بإعطاء تقييمه إما ثقة عريضة أو ثقة محدودة أو لا ثقة. والعملية برمتها تعتمد علىCode of Practice لضمان نوعية التدريس الأكاديمي وهذا الـــ Code يتضمن عدة أجزاء من أهمها: برامج البحث العلمي للدراسات العليا، التعاون العلمي، الطلبة المعاقون، الممتحنون الخارجون، شكاوي الطلبة وحاجاتهم الأكاديمية، تقييم الطلبة، اعتماد البرامج ومتابعتها، الوظائف، الإرشاد وسياسة القبول.[4]

---

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 299-300.

[2] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع نفسه، ص 301.

[3] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع سابق، ص 127.

[4] ذراعو عزالدين، **إدارة الجودة الشاملة (TQM) في مؤسسات التعليم العالي مفاهيم أساسية وتجارب بعض الجامعات الأمريكية في محاولة للاستفادة منها محليا**، ملتقى دولي حول: معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي، يومي 29-30أكتوبر 2013.

ويشمل نظام الجودة في هيئة توكيد الجودة ما يلي:

1- عمليات المراجعة الداخلية لتوكيد الجودة والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين وخارجين؛

2- مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية وذلك بواسطة هيئة توكيد الجودة؛

3- مراجعة برامج المؤسسة التعليمية بواسطة هيئة توكيد الجودة؛

4- الاعتماد بواسطة هيئة توكيد الجودة؛

5- تقييم الأبحاث التي تتم بالمؤسسات التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة عن طريق الجهة المانحة.

وفي سنة 2002 تم تفعيل دور هيئة توكيد الجودة من خلال النظام الآتي:

1- مراجعة المؤسسات التعليمية كل خمس سنوات؛

2- التطوير بالمشاركة مع مؤسسات التعليم العالي حول مدى مطابقتها للمعايير الأكاديمية؛

ويتم تمويل هده الهيئة من خلال المصادر التالية:

1- مساهمة من جميع مؤسسات التعليم العالي (60%).

2- الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة وصندوق تمويل التعليم العالي (30%).

3- مصادر أخرى (تبرعات 10%).

وقد عملت وكالة ضمان الجودة مع الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى بغرض الوصول إلى نقاط مرجعية من شأنها المساعدة في توصيف المعايير الأكاديمية، وتشمل النقاط المرجعية المذكورة توجيهات حول الممارسات الجيدة في لجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والتوقعات الخاصة بمعايير درجات الشرف لبعض المواد أو الأفرع العلمية وأوصاف الخصائص الرئيسية للمؤهلات العلمية العليا.[1]

ثالثا: فرنسا: أنشئت لجنة التقييم في فرنسا بموجب قانون التعليم العالي الذي صدر سنة 1984، والذي أعطى الجامعات استقلالية أكثر على الصعيد الأكاديمي والمالي، حيث تبين أنه نتيجة لعدم

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، صص127-129.

فعالية الأنظمة التقليدية المركزية لتقييم الأداء وضبط لجودة والتي اتسمت بضعف الاستقلالية والبيروقراطية فقد تشكلت لجنة وطنية للتقييم بقرار رئاسي وبرلماني سنة 1985 وتتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرة وبالتالي فهي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي أو أي جهة حكومية أخرى.[1]

وتشمل إجراءات التقييم الذي تمارسه اللجنة تقييما سنة للمؤسسة التعليمية ومراجعة للبرامج، ويشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية ونظم الإدارة وبيئة التعليم. كما تجرى عملية التقييم عادة بناء على طلب مؤسسة التعليم العالي نفسها، وإن كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسة تريد أن تقيمها. وتقوم هذه اللجنة بزيارة كل المؤسسات مرة كل ثمان سنوات تقريبا وتنشر نتائج تقييمها في تقرير عن كل مؤسسة، ويرسل للتقرير للوزارات المعنية. وتكمن أهمية هذا التقييم في انه يؤخذ في الاعتبار أثناء التفاوض على الموازنات السنوية لمؤسسات التعليم العالي.[2]

أما مراجعة البرامج فيشمل تقريرا ذاتيا من المؤسسة نفسها ثم زيادة من قبل اللجنة القومية للمؤسسة والتي تعد تقريرها والذي تستند إليه لجنة خبراء خارجية لإصدار أحكامها لاعتماد البرامج والمواد الدراسية للمؤسسة. وتقوم اللجنة القومية للتعليم بنشر تقرير عام عن البرامج التي تمت مراجعتها وإعداد تقرير سنوي يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يتضمن نتائج التقييم لمؤسسات التعليمية.[3]

رابعا: اليابان:

نشأت فكرة الجودة الشاملة باليابان ولاسيما في الجامعات في المجال الصناعي، وهذا المفهوم أطلق عليه بيت الجودة؛ إذ يشير إلى مفاهيم تسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق الجودة الشاملة وهذه المفاهيم ترتكز إلى مرتكزات، منها: البنية الفوقية، وهي تتكون من النظام الاجتماعي والنظام الإداري والنظام التقني؛ وثانيها ركائز الجودة من حيث خدمة العمل واحترام

[1] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع سابق، ص 130.

[2] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص309-310.

[3] أحمد الخطيب، رداح الخطيب، مرجع سابق، ص 131.

البشر والإدارة بالحقائق والتحسين المستمر؛ وثالثها الأصول والأحكام الحجرية التي يرتكز إليها السقف أو الأعمدة؛ ورابعها إنسانية الإدارة؛ وخامسها الأركان والمهمة والرؤية والقيم.[1]

تأثرت اليابان كثيرا بالأفكار الأمريكية والأوروبية، وجعلوها أكثر ملائمة للقيم اليابانية وخلطوها مع العناصر الوطنية مما أدى إلى ظهور نظام ياباني فريد من نوعه.

يوجد في اليابان أضخم نظام لتعليم العالي في العالم حيث توجد في اليابان أكثر من 47000مؤسسة تعليم إلي ذات مستوى متميز كل الجامعات الوطنية تعمل من خلال ما يسمى بهيئة اعتماد الجامعات اليابانية JUAAأما الجامعات للكليات والجامعات الوطنية تعمل تحت إشراف الحكومات المحلية وشكلت (الهيئة اليابانية للكليات والجامعات الخاصة اليابانية والتي تشرف على المؤسسات الأصغر الخاصة والأحداث، وتعمل هاتين الهيئتين للحصول على وضع تتساوي فيه الجامعات الخاصة بالجامعات العامة أما الكليات الخاصة الحديثة فيتم الإشراف عليها من قبل هيئة الكليات الخاصة الحديثة في اليابان.

وتعد عملية جمع ضمان الجودة حسب المدرسة الوطنية للدراجات الأكاديمية وتقويم الجامعات هي مهمة مستقلة لكل جامعة بحيث تضع كل جامعة أهدافها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ثم يأتي دور التقويم الخارجي الذي يعتمد على هذه الأهداف والمهام وتصنف برامج التقويم إلى ثلاثة أنواع:

- التقويم حسب الموضوع (تعليم، بحث علمي، إدارة الجامعة، خدمة المجتمع) وتتم عملية المرجعية والتقويم من وجهات النظر المختلفة متضمنة المقارنات الدولية؛
- تقويم الأنشطة التربوية؛
- تقويم أنشطة البحثية.[2]

[1] عاصم شحادة علي، مرجع سابق، ص 198.

[2] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص ص311-313.

الخاتمة:

بعدما تم التعريج عليه من ذكر بعض مفاهيم الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتاريخ نشأتها وتطورها في العالم،تم التطرق إلى نماذج عن تطبيقات لضمان الجودة في عدة دول الرائدة في مجال التعليم العالي العربية منها والغربية، والحصول على لمحة من تطبيقات وممارسات لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، حيث كان لا بد على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من اقتفاء أثار تلك المؤسسات في تطبيق ما تم العمل به من طرفها أو محاكاة تلك النماذج الناجحة للوصول إلى ما وصلوا إليه من تقدم في التعامل مع الجودة وما يقابلها من مستجدات العصر من عولمة وتقنيات وتكنولوجيات الاتصال والمعرفة، التي لم تصبح لها حدود بين دول العالم الذي أضحى كالقرية الصغيرة لا يغيب ما في أقصها عن ما في أدنها،وهذا بعض مقترح في الأخير:

1- التركيز على نشر ثقافة ضمان الجودة في الأوساط الجامعية بين الأسرة الجامعية من هيئة التدريس، أعوان الإدارة وطلبة، حيث لتطبيق معايير الجودة لا بد من تجهيز الوسط والأرضية؛

2- الاستفادة من التجارب العالمية العربية والغربية في مجال تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛

3- فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، حيث أن هناك مبادرة من الجهة الوصية في فتح مناصب تهتم بالجودة في التعليم العالي؛

4- تطبيق المعايير لا بد من نوع من الحزم والصرامة، حيث إذا اعتمد نظام الجودة مع التساهل لا يجدي نفعا ولا جدوة في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، كنظام قبول الطلاب، وتعيين هيئة التدريس؛

5- لا بد من زيادة الاهتمام بأسلوب الجودة في التعليم العالي، حيث هناك حتمية في اتباع نظام ضمان الجودة في التعليم العالي لمسايرة الركب العالمي في تطور التعليم العالي المحلي؛

6- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل تحقيقها؛

قائمة المراجع:

1. أحمد الخطيب، رداح الخطيب، **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح)**،عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 01، 2010.

2. بوبكر نعرورة، **إدارة الجودة الشاملة (TQM) في مؤسسات التعليم العالي مفاهيم أساسية وتجارب بعض الجامعات الأمريكية في محاولة للاستفادة منها محليا**، ملتقىدوليحول :معاييرضمانالجودةوتطويرآلياتهامؤسساتالتعليمالعالي، يومي 29-30 أكتوبر 2013.

3. ذراعو عز الدين، **إدارة الجودة الشاملة (TQM) في مؤسسات التعليم العالي مفاهيم أساسية وتجارب بعض الجامعات الأمريكية في محاولة للاستفادة منها محليا**، ملتقىدوليحول :معاييرضمانالجودةوتطويرآلياتهامؤسساتالتعليمالعالي، يومي 29-30 أكتوبر 2013.

4. سهيل روق دياب، **معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجامعة الفلسطينية الفاعلة – دراسة حالة**، مقال في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد السابع عشر- تشرين الأول، غزة،سنة 2009.

5. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008م- 1429هـ.

6. شنايت صباح، **إصلاح وتطوير التعليم العالي من خلال تطبيق برنامج إدراة الجودة الشاملة**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، الجزائر، العدد 02، سنة 2012.

7. عاصم شحادة علي، **تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**، مجلة الباحث، دورية أكاديمية محكمة،سنوية تصدرعن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة عدد 2009/07- 2010.

8. عبد الراضي حسن المراغي، **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، القاهرة، ط 01، 2008.

9. عماد أبو الرب وآخرون، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2010.

10. فواز التميمي، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو (9001)**، عالم الكتب الجديد- جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط 01، 2008.

11. مات سيقر، ترجمة خالد الغامدي، **المرجع العالمي لإدارة الجودة**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، ط 01، 2007.

دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.

د. بسدات كريمة

أستاذة محاضرة (ب)- جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 24 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1992-2015)، اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية: رصيد ميزان المدفوعات، مكونات الحساب الجاري الخارجي، مكونات حساب رأس المال.

توصلت الدراسة الى أن تركيبة الصادرات، ارتفاع حصيلة الواردات، و حركة رؤوس الأموال تعتبر من أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الحساب الجاري الخارجي، حساب رأس المال، أسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.

Abstract:

This paper aims to examine the reasons of the Algerian balance of payments disequilibrium, has been relying on a time series contains 24 Show cover the annual period (1992-2015), the study relied on the following variables: the balance of payments, external current account components, capital account components.

The study found that the composition of exports, rising imports value, and the movement of capital are one of the most important reasons of the balance of payments disequilibrium.

Key words: balance of payments, the external current account, the capital account, the reasons of the balance of payments disequilibrium in Algeria.

المقدمة:

يعتبر ميزان المدفوعات المرأة العاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي و مدى اندماجه مع الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، كما أنه من خلال دراسة مكوناته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، و عليه أي خلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي ، و بالتالي نظرا للأهمية التي يكتسيها ميزان المدفوعات في أي دولة لا بد من معرفة أهم العوامل المؤثرة عليه و المتسببة في اختلال وضعيته، من هذا المنطلق تبرز إشكالية دراستنا كمايلي: ماهي أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، و كيف يمكن الحد منها ؟

فرضيات الدراسة:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، و تحويلات صافية.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات الاستثمار المباشر، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات الاستثمار المباشر، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل

هيكل الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة و الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم إعطاء مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، بعد ذلك سيتم تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و أهم المراحل التي مر بها، و في الأخير نقوم بدراسة قياسية لتحديد أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

1.الأسس النظرية لميزان المدفوعات:

1.1. تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل تسجل فيه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة.[1]

كما يعرف على أنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، أي أنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.[2]

أما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه " سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم"[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج :

يسجل في ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة فلا يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات.

[1] –شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012، ص188.

[2] -Josette Peyrard,Gestion Financiere Internationale, 5eme edition, Vuibert, Paris, 1999, p 40.

تعتبر المعاملات خارجية إذا تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى و لو كانت لهم نفس الجنسية، و عليه حتى يتم تسجيل أي معاملة في ميزان المدفوعات فإنه تؤخذ بعين الاعتبار الإقامة و ليست الجنسية.

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

2.1.أهمية ميزان المدفوعات:

من خلال ميزان المدفوعات يمكن التعرف على المركز الاقتصادي الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي[4].

يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية.

يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

يحوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

3.1.عناصر ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:[5]

1.الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات و ينقسم الى:

الميزان التجاري(ميزان التجارة المنظورة):

[4]- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص71.

[5]- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203.

يشمل صادرات وواردات السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

ميزان الخدمات(ميزان التجارة غير منظورة):

تسجل فيه جميع الصادرات و الواردات من الخدمات، أي انه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية، .....إلخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.

حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

2.حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء من دولة لأخرى، و ينقسم الى قسمين:

حساب رأس المال طويل الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات).

رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل....إلخ.[6]

3.ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي(حساب التسويات الرسمية):

الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة لتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان

[6]- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000/ ص49.

مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطياتها من الذهب و العملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض.

4.حساب السهو والخطأ:

يستخدم هذا الحساب لضمان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل بسبب الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات. عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد.

4.1.اختلال ميزان المدفوعات:

يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي ، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز[7]، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي الى تناقص احتياطات الذهب و الأرصدة النقدية.

إن اختلال ميزان المدفوعات يأخذ عدة أشكال، قد يكون الاختلال مؤقت يدوم لفترة قصيرة، أو دائم يستمر لفترة طويلة.

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل من أهمها:

- التغير في الدخل النقدي ، و قد يكون تغيرا تضخميا يؤدي الى زيادة الدخل أو انكماشيا يؤدي الى نقص الدخل.
- تقلبات الدورات الاقتصادية (حالة الرخاء أو كساد).
- أسباب هيكلية و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة.

[7]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 300.

- أسباب دورية و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- معدل تدفق رؤوس الأموال.
- تقلبات سعر الصرف.
- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كالحروب، الكوارث الطبيعية تغير أذواق المستهلكين...الخ .

5.1.طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، و وجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشرا على ضعف أداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولدلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن دلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ، و يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق و ذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية، و النظرية الحديثة.

يرى رواد النظرية التقليدية أن لجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأثمان في الخارج و الداخل،

و قد استند الاقتصادي كنز الى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

2.التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.[8]
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
-استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية....الخ.-

بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

2. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر.

1.2. تطور ميزان المدفوعات 1992-2003[9]

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات كبيرة خاصة في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، انعكست بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات الذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ الاستقلال، فبانهيار أسعار البترول تراجعت حصيلة الصادرات بنسبة 38.01% أي انخفاض ب 5 مليار دولار عن سنة 1985[10]، مما نتج عنه تدهور مستمر في ميزان

[8]- Pierre Jacquemont: Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989,p :65.

[9] - Mohamed Kenniche :Monnaie surévaluée, système des prix et dévaluation en Algérie , les cahiers du CREAD N° 57 ,Alger, 2001, p :22.

[10] Ahmed Bouyacoub, Entreprise et Exportation : Quelle Dynamique,Les Cahiers du CREAD, N^0 41 , Premier trimestre1998, P7.

المدفوعات حيث سجل ميزان الجاري الخارجي عجز قدره 2.230 مليار دولار أمريكي، ليعرف تحسنا سنة 1987 ثم يعود إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي 1988-1989، و في سنتي 1990-1991 عرف رصيد حساب المدفوعات فائض قدر بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لارتفاع أسعار البترول و التي بلغت 24.4 دولار للبرميل سنة 1990، زد على ذلك انخفاض أسعار الصرف و تنفيذ برنامجي الاستعداد الائتماني في سنتي 1989 و 1991[11].

أما بالنسبة لميزان رؤوس الأموال، فقد كان من الضروري أن يساهم في تغطية العجز الحاصل فيميزان الجاري الخارجي،هذا يعني أن حساب رأس المال قد لعب دوره في تمويل عجز الحساب الجاري من خلال تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي تتمثل أساسا في القروض طويلة الأجل.

يوضح الجدول رقم(01) تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدى من 1992-2003، حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سنة 1992 عرف فائضا قدره 0.23 مليار دولار، غير أنه ابتدءا من سنة 1993 -1999(باستثناء سنة1997) سجل عجزا مستمرا، فقد تراجع رصيد الحساب الجاري الخارجي بسبب انخفاض الصادرات التي بلغت سنة 1993 حوالي 10.41 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

عرفت سنتي 1994-1995 عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بلغ حوالي 4.38،6.32 مليار دولار أمريكي على التوالي، حيث سجل كل من الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال رصيد سالب، وذلك راجع الى انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها خلال هاتين السنتين، كما أن قيمة الواردات انتقلت من 9.15 سنة 1994 إلى 10.10 مليار دولار سنة 1995 عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي نتيجة تخفيض قيمة العملة، و يرجع العجز في حساب رأس المال ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة في إطار حصول

[11]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004، ص 17.

الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ و الاتفاق لإعادة جدولة الديون مع ناديي باريس و لندن.[12]

أما خلال سنتي 1996-1997 شهد رصيد ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2.09- مليار دولار سنة 1996 إلى 1.16 مليار دولار سنة 1997، و ذلك راجع إلى تحسن رصيد الحساب الجاري الخارجي الذي وصل سنة 1997 إلى 1.25 مليار دولار بعدما سجل سنة 1996 عجزا قدره 2.24- مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار البترول و عليه زيادة حصيلة الصادرات البترولية و التي انتقلت من 12.65 مليار دولار سنة 1996 إلى 13.18 مليار دولار

سنة 1997، لكن ذلك لم يستمر طويلا و بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا خلال سنتي 1998-1999، غير انه ابتداءا من سنة 2000 عرف ميزان المدفوعات تحسنا مستمر،

فقد ارتفعت حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى23.99 مليار دولار سنة 2003.

عرفت الجزائر في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات ،ويرجع ذلك لتدهور الميزان التجاري الجزائري نتيجة تدني أسعار صادرات النفط وارتفاع الواردات من جهة و الهيكل الغير ملائم للديون الخارجية من جهة أخرى، أما في التسعينات فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية ، هذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني كان لها أثر بالغ علي الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي.

[12]- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشطن، ص109.

الجدول رقم(01): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 1992-2003.

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الرصيد الجاري الخارجي	1.30	0.8	-1.84	-2.24	1.25	3.45	-0.91	0.02	8.93	7.06	4.37	8.84
الميزان التجاري	3.21	2.42	-0.26	0.16	4.13	5.69	1.51	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14
1.الصادرات	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65	19.09	18.71	24.47
المحروقات	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99
صادرات أخرى	0.53	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47
2.الواردات	-8.30	-7.99	-9.15	-10.10	-9.09	-8.13	-8.63	-8.96	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32
.خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-1.14	-1.01	-1.24	-1.33	-1.40	-1.08	-1.48	-1.84	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35
دخل العوامل، صافي	-2.16	-1.75	-1.74	-2.19	-2.35	-2.22	-2.00	-2.29	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70
تحويلات صافية	1.39	1.14	1.40	1.12	0.88	1.06	1.06	0.79	0.79	0.67	1.07	1.75
رصيد حساب رأس المال	-1.07	-0.81	-2.54	-4.09	-3.34	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37
الاستثمار المباشر(الصافي)	0.03	0.00	0.00	0.00	0.27	0.26	0.50	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	0.08	-0.33	-2.48	-3.89	-3.40	-2.51	-1.33	-1.97	-1.96	-1.99	-1.32	-1.38
قروض قصيرة الأجل	-1.18	-0.48	-0.06	-0.20	-0.21	-0.04	0.00	-0.89	0.18	-0.06	-0.36	-0.61
الإجمالي	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.66	7.47

Source ; Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Hors Série, Juin 2006,pp72-73

.

الشكل رقم(01): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر1992-2003.

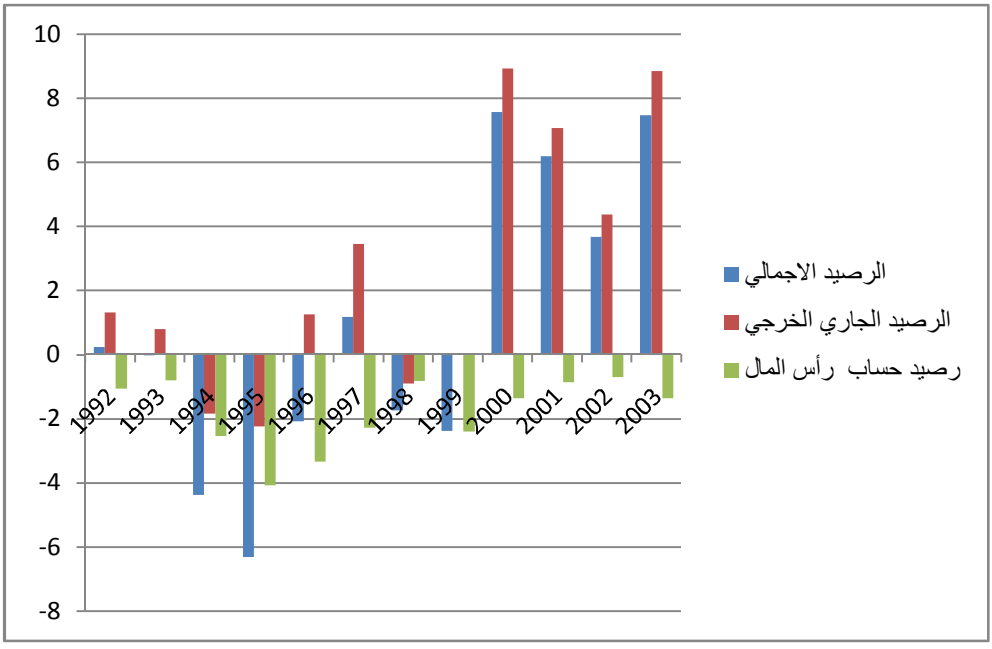

المصدر: من إعداد الباحثة

2.2. تطور ميزان المدفوعات 2004-2015

من خلال الجدول رقم (02) و الذي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري، نلاحظ رصيد ميزان المدفوعات حقق فائض مستمر منذ سنة 2000 ليواصل ذلك حتى سنة 2008، حيث سجل في 2004 فائض بلغ 9.25 مليار دولار(بلغت قيمة صادرات البترول 31.55 مليار دولار) ليرتفع إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 (بلغت قيمة صادرات البترول 44.19 مليار دولار)، غير انه في سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل الى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008، و يرجع ذلك الى انخفاض أسعار البترول و تقلص الإيرادات البترولية، غير انه ابتداءا من 2010 إلى غاية 2013 عرف تحسنا، لكن ذلك لم يستمر حيث سجلت سنتي 2014 و2015 عجز قدره 5.88، 14.39 مليار دولار على التوالي بسبب

الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما انعكس بالسلب على رصيد الحساب الجاري الخارجي،كما أن رصيد حساب رأس المال عرف عجزا مستمرا منذ سنة 1992 الى غاية 2007، و قد بلغ العجز سنة 2006 حوالي 11.22 مليار دولار بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي و ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفت تحسنا خلال الفترة من 2008-2012 مما انعكس على رصيد حساب رأس المال ، لكن رغم ذلك سجل ميزان المدفوعات فائض قدره17.73 مليار دولار، أما في 2008 فقد سجل حساب رأس المال للمرة الأولى رصيد موجب و يعزى ذلك الى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط و الصرف، وذلك راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري و بشكل كبير على الصادرات البترولية، فخلال العشرية الأخيرة شهدت أسعار البترول ارتفاع محسوس انعكس بالإيجاب على وضعية ميزان المدفوعات، غير أنه في سنة 2014 و بداية سنة 2015 ومع انخفاض أسعار البترول و تراجع الصادرات البترولية سجل ميزان المدفوعات عجزا وصل الى 14.39مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015، و عليه لا يزال ميزان المدفوعات يخضع إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي .

الجدول رقم(02): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر2004-2015.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الرصيد الجاري الخارجي	11.12	21.72	28.95	30.59	34.45	0.41	12.16	17.77	12.30	1.00	-9.44	-13.17
الميزان التجاري	14.27	26.47	34.06	34.23	40.52	7.78	18.20	25.96	20.17	9.73	0.32	-8.18
1.الصادرات	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	64.71	59.99	18.91
المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.66	58.36	18.10
صادرات أخرى	0.66	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63	0.81
2.الواردات	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-38.07	-37.40	-38.89	-46.93	-51.57	-54.99	-59.67	-27.09
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-2.01	-2.27	-2.20	-4.04	-7.58	-8.69	-8.33	-8.81	-7.13	-7.00	-8.16	-3.34
دخل العوامل، صافي	-3.60	-5.08	-4.52	-1.83	-1.26	-1.31	-0.37	-2.04	-3.91	-4.52	-4.88	-2.93
تحويلات صافية	2.46	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63	2.65	2.65	3.17	2.79	3.28	1.28
رصيد حساب رأس المال	-1.87	-4.78	-11.22	-1.08	2.54	3.45	3.42	2.38	-0.24	-0.87	3.55	-1.22
الاستثمار المباشر(الصافي)	0.62	1.02	1.76	1.35	2.28	2.54	3.47	2.04	1.52	1.96	1.47	-1.33
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	-2.23	-2.97	-11.89	-0.77	-0.43	1.30	0.44	1.08	-0.62	-0.39	0.52	-0.29
قروض قصيرة الأجل	-0.26	-2.83	-1.08	-1.66	0.69	-0.39	-0.49	1.41	-1.14	-2.27	1.24	0.40
الاجمالي	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-14.39

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم(5،30،29،17)،
2015،2014،2012،2008،ص15

(*): وضعية مؤقتة، السداسي الأول.

الشكل رقم(01): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر2004-2015

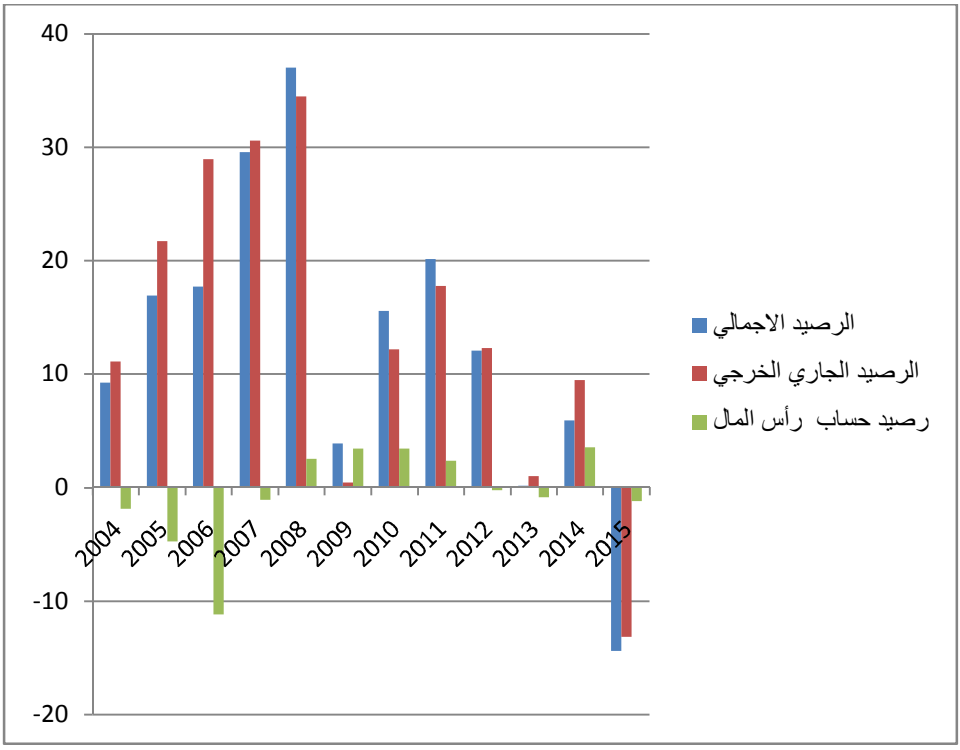

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. الدراسة القياسية:

1.3. البيانات:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري و اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 24 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1992-2015)، تم الحصول على البيانات من بنك الجزائر.

2.3.متغيرات الدراسة:

لمعرفة أسباب اختلال ميزان المدفوعات الجزائري سيتم أولا اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات و كل من رصيد الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال، ثم سيتم اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وكل من مكونات الحساب الجاري الخارجي

(.صادرات المحروقات، صادرات أخرى،خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية)، و مكونات حساب رأس المال (الاستثمار المباشر، رؤوس الموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل)، خلال الفترة الممتدة من 1992-2015، لتوضيح هذه العلاقة سوف نعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

3.3.منهج الدراسة:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعتبر من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداما، يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي هو المتغير التابع، و عدة متغيرات كمية أخرى هي المتغيرات المستقلة أو المفسرة بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تكون الصياغة العامة لهذه العلاقة الخطية كمايلي:

حيث أن:

y_i: المتغير التابع.

x_i: المتغيرات المستقلة.

β_i: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

β_0 : قيمة ثابتة.

μ_i : الخطأ العشوائي.

$i = 1, 2, 3, \ldots\ldots, n$

n: عدد المشاهدات.

لتقدير معاملات النموذج في المعادلة نستخدم طريقة المربعات الصغرى.

4.3. توصيف نموذج الدراسة:

لدراسة أسباب اختلال ميزان المدفوعات تم الاعتماد على دراسة قياسية باستعمال تحليل الانحدار المتعدد، بداية سيتم اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات(كمتغير تابع) و كل من رصيد الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال(كمتغيرات مستقلة)، سيكون النموذج كالتالي (النموذج العام):

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \mu_i$$

حيث:

y: المتغير التابع الممثل في رصيد ميزان المدفوعات.

x_1: رصيد الحساب الجاري الخارجي.

x_2: رصيد حساب رأس المال.

و لدراسة هذه العلاقة بنوع من التفصيل و التعمق و حتى نتمكن من تحديد أسباب اختلال ميزان المدفوعات بدقة أكثر، سيتم اختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وكل من مكونات الحساب الجاري الخارجي (صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية)، و مكونات حساب رأس المال (الاستثمار المباشر، رؤوس الموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل)، سيكون النموذج كالتالي(النموذج):

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \beta_7 x_7 + \beta_8 x_8 + \beta_9 x_9 + u_i$$

حيث:

y: المتغير التابع الممثل في رصيد ميزان المدفوعات.

x_1: صادرات المحروقات.

x_2: صادرات أخرى.

x_3:الواردات.

x_4: خدمات خارج دخل العوامل.

x_5: دخل العوامل.

x_6:تحويلات صافية..

x_7: الاستثمار المباشر.

x_8: رؤوس الأموال الرسمية.

x_9: قروض قصيرة الأجل.

5.3.نتائج الدراسة:

يوضح الجدول رقم (01) نتائج التحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات و كل من الحساب الجاري الخارجي و حساب رأس المال ، حيث نجد قيمة R^2 0.98 مما يعني أن النموذج يفسر98٪ من الاختلافات في قيم النموذج، كما أن هناك ارتباط قوي و موجب بين الحساب الجاري الخارجي (x_1) و رصيد ميزان المدفوعات و ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1 ٪.

جدول رقم (01): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

SIG	r	SIG		
0.000	0.965	0.000	1.019	
0.721	0.77	0.000	1.014	
0.98				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد يمكن استنتاج معادلة الانحدار كمايلي:

$$y_= -0.250 + 1.019x_1 + 1.014x_2 + 0.000 \quad \text{.....(01)} .$$

من خلال المعادلة رقم (01) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل الحساب الجاري الخارجي (1.019) و قد بلغت قيمة (t) (97.47+) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1٪ ، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الحساب الجاري الخارجي و رصيد ميزان المدفوعات ، و عليه كلما كان هناك تحسن في الحساب الجاري الخارجي سينعكس ذلك بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات ، أي أن التغيرات الحاصلة في الحساب الجاري الخارجي تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في نفس الاتجاه ، هذا يعني رفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و الحساب الجاري الخارجي.

- إن معامل حساب رأس المال (1.014) و قد بلغت قيمة (t) (25.13+) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1٪، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حساب رأس المال و رصيد ميزان المدفوعات ، و عليه كلما كان هناك تحسن

في حساب رأس المال سينعكس ذلك بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات، ، هذا يعني رفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات و حساب رأس المال.

يوضح الجدول رقم (02) نتائج التحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين بين رصيد ميزان المدفوعات وكل من صادرات المحروقات، صادرات أخرى، الواردات، خدمات خارج دخل العوامل، دخل العوامل، تحويلات صافية، الاستثمار المباشر، رؤوس الموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل، حيث نجد قيمة R^2 0.97 مما يعني أن النموذج يفسر 97٪ من الاختلافات في قيم النموذج، كما أن هناك ارتباط موجب بين صادرات المحروقات (X_1)، صادرات أخرى(X_2)، رؤوس الأموال الرسمية(X_7)، قروض قصيرة الأجل(X_8) و رصيد ميزان المدفوعات(Y) و ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5 ٪، بينما هناك ارتباط سالب بين الواردات(X_3) و رصيد ميزان المدفوعات و ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5 ٪.

جدول رقم (02): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

SIG	r	SIG		
0.000	0.692	0.000	0.98	
0.023	0.463	0.540	2.917	
0.024	-0.460	0.000	-1.118	
0.249	0.250	0.304	0.926	
0.608	0.110	0.881	0.085	
0.473	0.154	0.303	1.607	
0.644	0.099	0.348	0.936	
0.001	0.647	0.001	1.170	
0.033	0.437	0.011	1.416	
0.97				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد يمكن استنتاج معادلة الانحدار كمايلي:

$$y_{=-} 2.53 + 0.98x_1 + 2.917x_2 - 1.118x_3 + 0.926x_4 + 0.085x_5 + 1.607x_6 + 0.936x_7 + 1.170x_8 + 1.416x_9 + 0.00 \ldots\ldots\ldots(02)$$

من خلال المعادلة رقم (02) تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن كل من متغيرات التالية: صادرات المحروقات،رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية موجبة عند أقل 5 ٪ ، مما يعني أن أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة الصادرات البترولية سيؤدي إلى إحداث تغير في نفس الاتجاه في رصيد ميزان المدفوعات، كما أن أي تغير في رصيد رؤوس الأموال الرسمية و رصيد القروض قصيرة الأجل سيؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في نفس الاتجاه، في حين نجد أن متغير(X_3) المعبر عن الواردات ذو دلالة إحصائية سالبة عند أقل 1 ٪، بمعنى أنه أي زيادة في قيمة الواردات ستؤدي إلى تراجع في رصيد حساب المدفوعات و العكس صحيح.

و عليه أي تغيرات تحصل في قيمة الصادرات البترولية كتغير أسعار البترول أو سعر الصرف،أو التضخم سيؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الأموال و الذي ينعكس على التغير في رصيد ميزان المدفوعات، كما أن زيادة الدخل في الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، كما أن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة ينتج عنه انخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين داخل هذه الدولة.

الخاتمـــــة:

من خلال ما سبق نستنتج أن تركيبة الصادرات و ما يؤثر عليها –و التي تعتمد بشكل كبير على صادرات البترول – حركة رؤوس الأموال – من الجزائر إلى الخارج– ارتفاع حصيلة الواردات، و كذا انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات و مداخيل الخدمات، و ضعف الاستثمارات المباشرة تعتبر من العوامل التي ساهمت في اختلال ميزان المدفوعات الجزائري.

و عليه يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كمايلي:

- إن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطة بالوضع الاقتصادي الدولي السائد.
- تؤثر قيمة الصادرات البترولية و الواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات، و بالتالي أي تغير يحدث على مستوى سوق البترول، سعر الصرف، العملة، الدخل، أذواق المستهلكين سيكون له أثر على وضعية ميزان المدفوعات.
- تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة على حركة رؤوس الأموال و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات.
- لا بد من تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حتى نقلل من انعكاسات انخفاض أسعار البترول و نحافظ على استقرار وضعية ميزان المدفوعات.
- العمل على تحسين قطاع الخدمات، و الذي يمكن أن يوفر مداخيل معتبرة تساهم في استقرار رصيد الحساب الجاري الخارجي و لا تجعله عرضة للتقلبات في أسعار البترول.
- ضبط و تقييد الواردات التي يتوافر لها بدائل محلية، و بالتي التقليل من الواردات مما ينعكس بالإيجاب على وضعية ميزان المدفوعات.
- تشجيع الاستثمار المباشر بدل اللجوء إلى القروض التي تؤثر على صيد حساب رأس المال و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع:

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004.
3. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
4. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
5. شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012.
6. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
7. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشطن.
8. Ahmed Bouyacoub, Entreprise et Exportation : Quelle Dynamique, Les Cahiers du CREAD, N0 41, Premier trimestre1998.
9. -Josette Peyrard, Gestion Financière Internationale, 5eme éditionz, Vuibert, Paris, 1999.
10. Mohamed Kenniche :Monnaie surévaluée, système des prix et dévaluation en Algérie , les cahiers du CREAD N° 57 ,Alger, 2001.
11. Pierre Jacquemont: Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989,p :65.

-Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Hors Série, Juin 2006.
- Bulletin Statistique trimestriel, N^{0}1semtembre 2007.
- Bulletin Statistique trimestriel, N^{0}5 décembre 2008.
- Bulletin Statistique trimestriel, N^{0}17 Mars 2007.
- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Hors Série, Juin 2012.
- Bulletin Statistique trimestriel, N^{0}29 Mars 2014.
- Bulletin Statistique trimestriel, N^{0}30 Juin 2015.
- www.bank-of-algeria.dz/

التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم.

د. زيرمي نعيمة: أستاذة محاضرة ب.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد- بشار.

الملخص: يهدف هذا المقال الى تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال برامج التبييت الاقتصادي والتكييف الهيكلي تحت اشراف صندوق النقد الدولي. بعد ابراز مفهوم الصندوق وسياساته، تمّ تحديد الاختلالات الهيكلية والمالية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر قبيل اللجوء الى الصندوق، بعد ذلك تمّ تحليل علاقتها معه، كما تعرضت الدراسة الى تحليل واقع المبادلات الخارجية خلال هذه البرامج.في الأخير خلصت هذه الورقة الى نتائج عديدة أهمها انه بالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر في اطار علاقتها مع صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ ذلك لم تؤثر على هيكل تجارتها، حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدّا لا يرقى الى مستوى الاجراءات والتدابير التي اتخذت في اطار كل تلك البرامج والسياسات، فلولا الطفرة في أسعار النفط لبقيت الجزائر تحت وقع أزمة الديون.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، الاصلاحات، صندوق النقد الدولي، التعديل الهيكلي، التثبيت الاقتصادي، أزمة أسعار النفط

Résumé : le but de cet article est d'analyser le commerce extérieur algérien durant les programmes d'ajustement structurel, supervisés par le Fonds monétaire international. Après avoir abordé la définition du fonds et ses politiques, l'étude a analysé les déséquilibres structurels, financiers et sociaux qu'a connus l'Algérie avant sa relation avec le FMI, ensuite l'étude a analysé le commerce extérieur algérien à travers ces programmes. On a conclu à travers cette étude, qu'en dépit des politiques suivis de l'Algérie dans le cadre de sa relation avec le FMI, la structure de son commerce est restée dépendante des hydrocarbures, aussi la part des exportations hors hydrocarbure et restait très faible. l études a montré aussi que seuls les prix élevés du pétrole qui ont participé au remboursement des dettes algériennes.

Mots clés: la libéralisation du commerce algérien, les réformes, le Fonds monétaire international, l'ajustement structurel, la stabilisation économique, la crise.

المقدمة :

تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، خاصة في ظلّ الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، والتي اظهرت عدّة اختلالات، حيث شرعت الجزائر منذ ماي 1989 في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، بإزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية، إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات، من أجل ذلك جاءت هذا المقال ليجيب على السؤال المتمثل في ماهو واقع التجارة الخارجية في ظلّ اصلاحات صندوق النقد الدولي في الجزائر، وماهي الدروس المستفادة من تلك الاصلاحات لتفادي الوقوع في أزمة المديونية مستقبلا؟

هدف البحث:يهدف هذا البحث لمحاولة تقييم واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الاصلاحات التي أملاها صندوق النقد الدولي من خلال:

- واقع الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي.
- ابراز علاقة الجزائر مع الصندوق.
- التعرّف أهم الاصلاحات التي أقرّتها الجزائر من خلال صندوق النقد الدولي.
- تحليل واقع الاصلاحات على التجارة الخارجية الجزائرية.
- استخلاص النتائج من أجل تفادي الازمة في المستقبل نظرا لتشابهه وضعية الاقتصاد الامس باليوم.

أهمية البحث:تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تحليل لإحدى المراحل الهامة للاقتصاد الجزائري وهي اصلاحات صندوق النقد الدولي، وتأثيرها على التجارة الخارجية، كما أنّ نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في تقييم التجربة وتوضيح جوانب القوة والضعف فيها خاصة وأنّ الجزائر تعيش أزمة انهيار أسعار البترول وتكاد تكون العودة الى الاستدانة من الخارج

تلوح في الأفق، في ظلّ فشل السياسات التي تنتهجها الحكومة من أجل توفير الأموال لتغطية العجز بصيغ عديدة .

منهجية البحث: تمّ استخدام المنهج الوصفي من أجل الاطار النظري للدراسة والممثل في كل من صندوق النقد الدولي والسياسات التي انتهجها مع الجزائر من تعديل وتكييف، ثمّ تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظلّ هذه السياسات.

هيكل البحث: بناء على ما تقدم تناولت الدراسة أربعة محاور كالتالي:

أولا: الاطار النظري لصندوق النقد الدولي وسياساته.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي.

ثالثا: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

رابعا- انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية.

خامسا- دروس أزمة 1986 للاستفادة لأزمة 2008.

أولا- الاطار النظري لصندوق النقد الدولي وسياساته:

1-1 تقديم صندوق النقد الدولي:

بدأ الصندوق عملياته عام 1947 في مارس[1]، من خلال مؤتمر برتون وودز عام 1944، حيث انعقد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة المتكون من 44 دولة لوضع الأسس المناسبة للنظام النقدي العالمي، حيث أنشئ لإعادة بناء أسواق البضائع ورؤوس الأموال الدولية واقتصاديات أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. إنّ الصندوق بعضويته المفتوحة ما هو إلاّ منتدى دولي تلتقي فيه الدول لتدرس المسائل والمشاكل التي تعكّر صفو العلاقات الدولية في تلك المجالات ووضع الحلول المناسبة لها في ضوء ما تقضي به الاحكام المتفق عليها في ميثاق الصندوق[2]. يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرفة الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض[3]. بدأ الصندوق بتوجيه من الدول المتقدمة ينحرف عن الأهداف التي وجد من أجلها ليتحول الى مركز لإعداد برامج وشروط سياسات التصحيح الهيكلي. يقوم الصندوق بوظيفتين رئيستين تتمثلان في[4]:

- المهمة التمويلية وتتعلق هذه المهمة بإمداد الاعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة.
- المهمة الرقابية والارشادية.

يلخص الشكل الموالي القروض والتسهيلات التي يمنحها الصندوق:

الشكل(01): القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

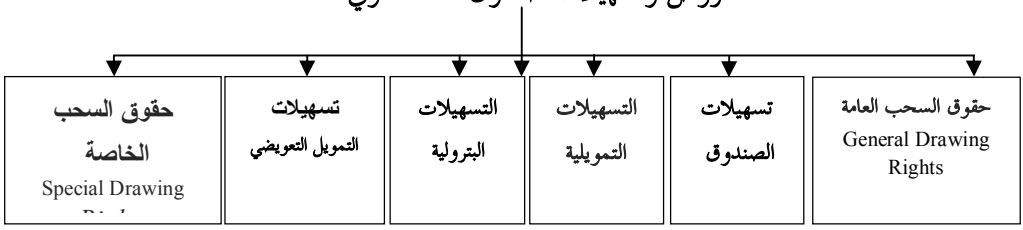

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 472.

في عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري لمساعدة البلدان التي تواجه العجز المؤقت في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقض الافضليات التجارية، أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005، طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية. كذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الاعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار التغذية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية[5]. غير أنه يؤخذ على الصندوق قلّة موارده النقدية وعدم كفايتها وعدم القدرة على تنمية هذه الموارد، وهو ما حدّ بشكل كبير من دور هذا الصندوق على الصعيد الدولي، فكانت تجربة البنك الدولي أنجح ولها دور أفعل على صعيد التنمية[6].

2-1 مفهوم برامج التثبيت الاقتصادي" و" التكيف الهيكلي:

1-2-1 برامج التثبيت الاقتصادي: تتضمن سياسات التثبيت الاقتصادي استخدام الأدوات المالية والنقدية وسياسة لأسعار الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي، بغية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية، لا سيما تلك الناجمة عن التضخم وحالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي،

والتي تتصل بتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة[7]. يمكن تلخيص السياسات التي تحتويها غالبية برامج التثبيت كما يقترحها صندوق النقد الدولي فيما يلي:

أ. **سياسة نقدية انكماشية(*Monetary Tightness*):** تؤثر السياسة النقدية8 على الطلب الكلي وتعمل على توجيه أوقات التضخم، وكذلك تؤثر على اجمالي النفقات على طريق ترشيد الائتمان وضبط معدلات التوسع النقدي لتحقيق استقرار هذا الاخير واصلاح خلل الهياكل التمويلية، اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان والحد من الاصدار النقدي الجديد الذي يهدف الى رفع معدلات الادخار وتخفيض معدلات التضخم، وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة وتخفيض العملة[9].

ب. **سياسة مالية انكماشية(*Fiscal Austerity*):** تهدف الى السيطرة على عجز ميزانية الدولة عن طريق زيادة الايرادات أو تخفيض النفقات أو الاثنين معا. تعتبر أداة الانفاق العام هي احدى الأدوات الأساسية المؤثرة في الطلب الفعال، وبالتالي لها تأثير مباشر على مستويات التشغيل والدخل الوطني والمستويات العامة للأسعار، ومن الملاحظ أنّ هذه السياسة تهدف الى تقليص نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة مقارنة بالناتج الداخلي الاجمالي[10].

1-2-1 برامج التعديل الهيكلي: تعكس هذه السياسة برامج طويلة ومتوسطة المدى تسعى لتحقيق التوزان عن طريق التوسع في جانب العرض، لعلاج التشوهات والعوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية[11]. كما تهدف أيضا الى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات الى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق. تتمثل الآثار السلبية لسياسات التعديل الهيكلي فيما يلي[12]:

- حصار عملية التصنيع واحتوائها والسيطرة عليها.
- شلّ قدرات القطاع الزراعي، وإعاقة فرص تكامله.
- إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي.
- تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص.
- انهيار البناء الوظيفي الأساسي وتفكك التركيب الحرفي.
- تغذية عملية التضخم، وزيادة معدلات البطالة.
- تعميم الفقر وتوسيع دائرته، وتعميق الاختلال في توزيع الثروات والدخول.

- زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية، ونمو عوامل التمزق الاجتماعي.

ثانيا- الاقتصاد الجزائري قبيل اصلاحات صندوق النقد الدولي:

بدأ التفكير الجدّي في تحرير التّجارة الخارجية، وضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، ولقد كان لهذا القرار عدّة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية. إنّ الركود النفطي الذي خفّض قوة الجزائر الشرائية بمقدر النصف خلال الفترة الواقعة بين 1986 و1988 كان العامل المساعد للاضطرابات الواسعة التي اندلعت بسبب أزمة المواد الغذائية في عام 1988[13].

كلّ هذه الاختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها هذه المؤسسات، إذ تعلّق الأمر بإتباع "**برامج التثبيت الاقتصادي**" أو "**برامج التكيف الهيكلي**" أو الاثنين معا، "التي ترتكز في جوهرها نحو إطلاق مدى أوسع لاقتصاد السوق سواءا في مجال تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف والفائدة، وكذلك مراجعة برامج الاستثمار الحكومي وإحداث تغيرات في مؤسسات القطاع العام من خلال هيكلتها وتحويل ملكيتها"[14].

ثالثا- علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 حيث كانت حصتها تقدر بـ623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) لترتفع بعد ذلك الى 941.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهذا في أوت 1994[15]. بالنسبة للجزائر، فهي آخر بلد مغاربي، تاريخيا، لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ النتائج الاقتصادية بعيدة جدا عن المطلوب، حيث طلبت الجزائر رسميا من الصندوق، جدولة ديونها في أوائل 1994، بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر 1993، وفي الحقيقة فإنّ هذا البلد حاول بإرادته عام 1990 تطبيق برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي، لكن بمرافقة البنك الدولي[16]، لكنها لم تفلح في اخراجه من الازمة فاضطرّ الى اللّجوء الى صندوق النقد الدولي. عرفت الجزائر تحولات في مجالات السياسة والاقتصادية من النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات، عند عقدها

لاتفاق متعلق بتطبيق برنامج للإصلاح الشامل لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية ابتداءا من أبريل 1994 حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي "**ستاندباي**" لمدة سنة وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة 3 سنوات متتالية أي من 1995 إلى غاية 1998.[17]

حسب ما هو ثابت تعتبر الجزائر من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3مليار دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق[18].

1-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989/05/31–1990/05/30): في فبراير 1989 تمّت جملة من المفاوضات كانت نتيجتها موافقة الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب، والتي استخدمت كليا في1990/05/30[19]. منذ ماي 1989 شرعت الجزائر في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية[20].إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري، والاهتمام بمعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

في سبتمبر 1989 واجهت الجزائر أربع تحديات من الوزن الثقيل تمثلت في[21]:

- توقيف التراجع المخيف في النشاط الاقتصادي،
- بعث النمو وحلّ عاجل للمديونية،
- اعادة بعث لميزان المدفوعات،
- أوليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلام الاجتماعي.

تجسدت مجموعة من الإجراءات تمثلت في تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة، وتمّ التوقيع مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه إدخال تغيرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر

من عناصر الإنتاج كان (العمل، رأس المال العقار والتنظيم والتكنولوجيا) بهدف وضع حد الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية[22].

بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة[23] في 1989، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، وتزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات 80%، وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987 إلى 07 مليار دولار في 1989 كما بلغت 68.9% سنة 1990، و2.2% في سنة 1993 من الصادرات[24].

تجسدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية لـ05 بنوك تجارية[25].

اعتبر قانون النقد والقرض نقطة بداية التّحرير الجزئي للتّجارة الخارجية، بتكريسه إصلاحات جديدة في مجال التسيير، القرض والاستثمار، وإلغائه كل إجراءات الاحتكار المعمول بها من طرف الدولة، عن طريق إعطاء فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في الّتنمية الاقتصادية، ورفع كل القيود، ما عدا القطاعات الاستراتيجية التي تحتفظ بها الدولة. تمّ إلغاء البرنامج العام للتّجارة الخارجية، والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التّمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقا من المقولة التي ترى بأنّ التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين. لكن نظرا إلى الكثير من الصعوبات التي واجهها المتعاملون في الاستيراد عمدت الدولة إلى القيام ببعض الاجراءات التصحيحية منها: [26]

- إلغاء نظام الرخص التي كانت تخضع له معظم السلع الاستهلاكية والانتاجية.
- رفع الحظر عن بعض المواد القابلة للتصدير، مثل بعض المواد الخام الصناعية.
- توفير التمويل المسبق لمدخلات انتاج السلع المعدة للتصدير، واخضاع استيرادها إلى نظام اداري مؤقت.

- توافر موارد بالعملات الاجنبية في المصارف، إذ تبين صعوبة تطبيق مبدأ التمويل الذاتي الذي يركز على قيام المتعاملين في السوق من الموردين بإيداع نسبة 80- 100% من سعر ايراداتهم بالعملة الصعبة.

رغم كل ذلك فقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07[27]، أول إجراء رسمي يؤكد مضيّ الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، حيث منح المشرع الجزائري الحق لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع وإعادة بيعها، كما خوّل لهم الحق في فتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملية الاستيراد[28]، فأصدر البنك الجزائري بدوره عدّة أنظمة[29] لتوجيه هذه العملية.

2-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من1991/06/03 **إلى** 1992/03/30**:** لجأت الجزائر إلى صندوق النّقد الدولي للمرّة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرّامية إلى تحقيق التّوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سريّة تامّة أيضا. وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط[30]، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة[31]. تمثلت أهم الاجراءات الخاصة في هذا البرنامج في إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي، وتخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، والعمل على رفع صادرات النفط، إضافة الى تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة، وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[32].

إنّ التّحرير الفعلي للتجارة الخارجية تمّ بعد إصدار التعليمة1991/3[33] المؤرخة في1991/04/21 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، وإعطائهم الحرية الكاملة، مع توفر شرط التسجيل

في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة مهما كانت البضائع المستوردة، ماعدا ذات الاستهلاك الواسع.

في هذه الفترة تمّ تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها، من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، وفي هذا الإطار تمّ إصدار قانون(21/91) المؤرخ بـــ1991/12/04[34] والمتعلق بقانون المحروقات[35].

رغم كل الإيجابيات المحققة في هذا البرنامج إلاّ أنه لا يمكننا اهمال تحطّم الاقتصاد الجزائري بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع، كما أنّ الاعتماد على استيراد المنتجات التّامة الصّنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية أدى إلى إغراق السوق بها، إضافة الى اكتساب البنوك كافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

دخلت الجزائر في دوامة الانحدار الاقتصادي وتفكك نظام الدولة وسعت إلى بسط الديمقراطية في جميع المؤسسات من أجل تعزيز الشرعية، وابتداء من عام 1992 في جو من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني[36]، والذي جعل المستثمرين الأجانب والمحليين يعزفون عن السوق الجزائرية، إضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل خارجي تباطأت خطى الإصلاحات الهيكليـــة، واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية خاصة المالية، كما أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بنسبة مخيفة، إذ بلغ عجز الميزانية بنسبة 8.7%من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993، بالإضافة إلى ضعف هذا الناتج، وتفاقم الدين الخارجي وانخفاض أسعار النفط. خلال هذا البرنامج أيضا شهدت الجزائر وضعا متأزما سيطر عليه الاستعمال اللاعقلاني للعملة الصعبة، وتزايد الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية الذي بلغ معدله 86% في 1993، بعد أنّ كان 76% في 1992 والذي أثّر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، وعجز الخزينة العمومية، والتبعية للخارج في الغذاء وآلات الإنتاج، وظهور عجز مالي بنسبة 09% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام، إضافة الى تدهور شروط التبادل، وحدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الصادرات، واللجوء إلى

الواردات، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، زد على هذا أيضا الارتباط الكلي بقطاع المحروقات وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات.

3-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(الاستقرار الاقتصادي) من أبريل 1994 إلى مارس 1995:

إنّ زيادة حدّة الاختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق دفعت الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، من أجل تجاوز الأزمة، واستيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرار بجهاز الإنتاج، وزادت الاختلالات، مما أدّى بها إلى تحرير رسالة القصد(النية) التي على ضوئها تمّت الموافقة على الاتفاق الاستعدادي. تضّمنت هذه الرسالة استراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق، تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و06% ومنه تخفيض معدل التضخم، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء، والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية[37]. وافق الصندوق منح الجزائر مساندة مالية مقدرة بـ731.5 مليون حقوق سحب خاصة، ممّا أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمّت عدّة اتفاقيات من أجل جدولة ديونها. انطلق هذا البرنامج بمجموعة من الاهداف أهمها إعادة بعث النشاط الاقتصادي الحقيقي المترجم بنمو اقتصادي بـــ5.3% مقابل 1.1% للفترة (1994-1995)، وتخفيض معدل التضخم الى 10.3% مقابل 35.1% في سنة 1994، وتخفيض عجز الميزانية الى 1.3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2.8 % في 1994.[38] تضمن البرنامج إعادة توازن الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عليها، وفسح المجال أمام ميكانيزمات السوق، وتخفيض الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، تحرير التجارة الخارجية والأسعار لتخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل، دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لتنويع الصادرات.

4-1-3 برنامج التعديل الهيكلي (الفترة من 1995/03/31 إلى 1998/04/01):

رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ونظرا للنتائج التي ظهرت خلال التثبيت الاقتصادي الثالث، لم تجد الجزائر بدا من اللجوء- كالعادة- إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في

بداية 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أبريل 1994 إلى31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى، يغطى الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998[39]. وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه بـــ1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو يعادل 127.9 من حصة الجزائر. وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي، الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات الموالية في إطار استقرار الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن اجراءات ذات طابع الاستقرار التي تنص على مواصلة رفع الدعم عن الأسعار الى غاية الوصول الى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات، وتحرير أسعار الفائدة، إعطاء استقلالية أكثر للبنوك التجارية ، إضافة الى القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الايرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي، واجراءات ذات الطابع الهيكلي تهدف الى فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الاجانب والمحليين40، ومتابعة تحرير التجارة الخارجية برفع القيود الادارية والمالية بالإضافة الى تنويع الصادرات من غير المحروقات(إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)، إضافة الى طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لرسم الشراكة والوصول الى انشاء منطقة التبادل الحر.

أعطى هذا الاتفاق عدة نتائج أهمها:[41]

- تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة في اطار سياسة نقدية صارمة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 حدود36.30% مقابل39% سنة 1995 و49% سنة 1993.
- التحكّم التدريجي في معدلات التضخم بحيث انتقل معدل التضخم من39% سنة 1994 الى 15% بفضل تخفيض قيمة الدينار اذ وصل سعر صرف الدولار الواحد الى 54.7490 دينار سنة 1996.
- وصلت احتياطات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 الى 8.05 مليار دولار بعدما كانت في 1996 و1995 على التوالي 2.5 مليار دولار و2.11 مليار دولار.

- عرف معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا معتبرا، بحيث وصل سنة 1996 4.3%، و 1% سنة 1994 و 02 % سنة 1993.
- نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي هي 3.8%.

يلخص الجدول الموالي ديون الجزائر خلال الفترة (**1990-1998**):

الجدول (01): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار الدولار الأمريكي

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.561	31.222	30.473

المصدر: مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التحربة الجزائرية،** الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 144.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ المديونية الجزائرية في تدبدب خلال الفترة 1990-1994، ثمّ بعد ذلك ارتفعت ابتداءا من 1994 حيث بلغت ذروتها في سنة 1996 بقيمة33.561 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك تصدرت الدولة العربية في الاقتراض، بعد ذلك انخفضت في سنة 1997، و1998حيث يرجع ذلك الى تحسن الصادرات، وآثار إعادة الجدولة.

يبرز الجدول الموالي نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات:

الجدول (02): نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات(1989-1997).

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات	69	66	74	76	86	93.4	85.5	50.2	39.8

المصدر: الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص251، وسعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 250.

تعتبر نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الاستدانة الخارجية لبلد ما. نلاحظ أنّ نسبة خدمة الدين للصادرات من خلال الجدول السابق ترتفع كل سنة ابتداءا من1989 إلى1995 حيث سجلت أعلى نسبة لها مقدرة بـــ93.4% وذلك في سنة 1994، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وعرقل وتيرة النمو، ودفع الجزائر إلى الاستدانة

لاستيراد المواد الغذائية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر1991، بعدما كانت 01 دولار يساوي 18.5 دينار، أصبح 01 دولار يساوي8.9 دينار في 1990، وكان ذلك نتيجة لصدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات، ومن ثم أدّى هذا التخفيض إلى ارتفاع التضخم، كما تمّ الاعتراف الضمني بالسوق غير الرسمية[42]. بالنسبة لنسبة الدين الى الصادرات اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا بقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة، بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه، وبهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%[43].

رابعا- انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية :

1-4 التجارة الخارجية خلال برامج الصندوق: يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة وخصوصا التعرفة الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض، كما أنه يهدف لـــتسيير نمو التجارة العالمية والعمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الاعضاء وإلغاء القيود على المعاملات الأجنبية في العمليات التجارية. يعدّ تحرير التجارة الخارجية محور برامج التعديل الهيكلي، فهي تتضمن التخصيص الكفء للموارد، من خلال تحفيز المنتجين على المنافسة مع منتجي السلع العالمية، عن طريق تحويل الاقتصادي المعني بهذا الاجراء الى اقتصاد يعتمد على التوجه التصديري[44]. إنّ تحقيق حرية التّجارة في ظلّ تبني هذه السياسات للوصول الى زيادة الصادرات والحدّ من الواردات يستلزم تخفيض الضرائب على الصادرات، ووضع حدّ لكل الموانع المفروضة على السلع المصدرة، مع تبسيط للموانع الكمية على الواردات، إضافة الى تخفيض الحماية المفروضة على السلع المدعمة.

انعكست برامج وسياسات صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة على الميزان التجاري حسب الجدول الموالي:

الجدول (03): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989-1998).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	**1997**	**1998**
الواردات(CAF)	70 073	86769	139257	180141	205463	340 37	513193	498 025	501327	552614
الصادرات(FOB)	68 246	101284	219391	232237	235928	302909	488243	732 148	801812	599605
الميزان التجاري	-1 826	14 515	80 135	52 096	30 464	-37 228	-24950	234123	300485	46 991

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

يتضح من الجدول أنّ الميزان التجاري سجّل عجزا في بداية برنامج التثبيت الاقتصادي الأول مقدرا بـ1826 مليون دينار، لكنه سرعان ما سجل فائضا خلال فترة برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني. يعود الميزان ليسجل رصيدا سالبا طيلة فترة برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث، ثم تدارك الميزان الرصيد الايجابي في برنامج التعديل الهيكلي، خلال هذا البرنامج الأخير وبفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل بلغ الميزان رصيد أعلى قدر بـ300485 مليون دينار. لكن هذا الانتعاش لم يدم، حيث سجل انخفاض إلى 46991 مليون دينار في 1998.

ارتبطت وضعية الميزان التجاري أيضا بالديون الخارجية، إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من ايرادات الصادرات[45].

بالنسبة لهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-1997 يلخصه الجدول الموالي:

الجدول (04): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (1990-1997).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات / المواد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المواد الغذائية	0.45	0.45	0.72	1.00	0.40	1,07	1,02	0,27
الطاقة والزيوت	96.11	96.91	97.28	97.35	96.5	95,03	93,41	96,36
المواد الخام	0.28	0.36	0.29	0.15	0.27	0,4	3,71	0,29
مواد نصف مصنعة	1.86	1.39	0.69	2.84	2.37	2,68	0,34	2,79
سلع تجهيز الفلاحة	0.03	0.04	0.02	0.07	0.03	0,18	0,02	0,17
سلع تجهيز الصناعة	0.68	0.05	0.60	0.10	0.11	0,05	1,17	0,01
سلع استهلاكية	0.59	0.35	0.40	0.59	0.26	0,59	3,71	0,15
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قدي عبد المجيد، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي،** مرجع سابق، ص 265، والأخضر عزي، "**طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر**" الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

نلاحظ في الجدول السابق أنّ الطاقة والزيوت احتلت المرتبة الاولى في هيكل صادرات الجزائر بأكثر من 93% طيلة الفترة 1990-1997.

نلاحظ أنّه بالرغم من أنّ التثبيت الاقتصادي الأول مهّد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية من خلال إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات، وإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد

أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعار اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص، والتثبيت الاقتصادي الثاني الذي أكّد على التحرير الفعلي للتجارة الخارجية والداخلية، إضافة الى برنامج التعديل الهيكلي من1995 الى 1998 الذي نصّ على تنويع الصادرات من غير المحروقات من خلال إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات، وطلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لتحرير المبادلات الخارجية، إلاّ أنّ ذلك لم يؤثر على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدّا لا يرقى الى مستوى الاجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت في اطار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.

بالنسبة للتركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(1990-1998)، فيلخصها الجدول الموالي:

الجدول(05) : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(1990-1998)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

المواد/السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المواد الغذائية	19 174	35 756	45 689	50 833	98 729	131 208	150 208	146 859	148 781
الطاقة و الوقود	1 290	4 723	2 621	2 919	1 963	5 624	6 353	7 630	7 395
المواد الخام	6 066	7 565	13 366	13 893	21 702	37 604	28 760	28 826	31 730
المنتجات نصف مصنعة	16 182	34 335	42 217	48 428	75 134	113 050	103 257	90 292	101 162
سلع تجهيز الفلاحة	699	2 823	1 114	1 284	1 157	1 954	2 368	1 236	2 531
سلع تجهيز الصناعة	33 089	43 228	53 399	59 939	85 126	139 977	174 521	163 552	183 290
سلع استهلاكية	10 268	13 284	25 182	27 903	44 526	83 453	59 945	63 187	77 470
المجموع	86 769	141 714	183 587	205 200	328 337	512 869	525 410	501 582	552 359

المصدر: **المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).**

ابتداءا من سنة 1991 نلاحظ ارتفاع الواردات ناتج عن التعليمة1991/3 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، وإعطائهم الحرية الكاملة.

في سنة 1994 أي خلال فترة التثبيت الاقتصادي الثالث عرفت الواردات الكلية نموا نسبي وصل الى اكبر قيمة له مقدرة بـ359 552 مليون دينار جزائري في سنة 1998 أي في نهاية التعديل الهيكلي، وذلك نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الدولة المتمثلة في رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصرف.

كما نلاحظ أنّ سلع تجهيز الصناعة تصدرت الواردات الجزائرية متبوعة بالمواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، فيما سجلت كل من الطاقة والوقود وتجهيزات الفلاحة نسب هامشية.

2-4 التجارة الخارجية بعد تطبيق برامج الصندوق (الفترة 2000-2013):

استطاعت الجزائر أن تسدد الدين الخارجي العام خلال الفترة من 2000 الى غاية 2013، حيث انتقلت المديونية من 25 مليار دولار سنة 2000 الى 3.4 مليار دولار في سنة 2013، مثلما تبرزه معطيات الجدول الموالي:

الجدول (06): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم المديونية	25,008	22,31	22,540	23,203	21,411	16,49	5,7
السنوات	**2007**	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم المديونية	5,7	5,58	5,41	75,	4.4	3.6	3.4

المصدر: زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016،ص256

في عام 2012، صنف صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي الجزائر الدولة الأقل مديونية في 20 بلدا من بلدان المنطقة. أما اليوم تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة التي دفعت كل ديونها،كما انها ألغت ديون 14دولة افريقية وأقرضت صندوق النقد الدولي؟[46] لكن ذلك لم يكن بفضل السياسات التي سطرها الصندوق أو بفضل قوة الاقتصاد الجزائري، بل بفضل تراكم الاحتياطات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول مثلما يوضح الجدول الموالي:

الجدول (07): تطور احتياطات الجزائر في الفترة (2000-2013).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطات الإجمالية	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات الإجمالية	110.1	143.1	148.9	162.2	182.2	190.7	194.0

المصدر: زيرمي نعيمة، مرجع سابق،ص256.

أما بالنسبة للميزان التجاري للفترة 2000-2015 يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (08): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631
الصادرات (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163
الميزان التجاري	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532
نسبة التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الواردات (CAF)	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	51 501
الصادرات (FOB)	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	37 787
الميزان التجاري	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	9 946	4 306	-13 714
نسبة التغطية	**201**	**115**	**141**	**156**	**143**	**118**	**107**	**73**

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع الواضح للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)، حيث انتقلت من9173 مليون دولار ووصلت الى غاية58580 مليون دولار في سنة 2014. أما الصادرات فهي في تذبذب مسجلة أعلى نسبة لها في 2008 مقدرة بـــ79298 مليون دولار، وقد انعكس ذلك على الميزان التجاري، فقد عرف التذبذب خلال الفترة 2000-2002، ثم بدأ في الارتفاع انطلاقا من سنة 2003 الى غاية 2008 أين وصل الى أكبر نسبة له مقدرة بـــ39819 مليون دولار، وهو راجع الى ارتفاع الصادرات التي بلغت بدورها أكبر نسبة لها خلال هذه الفترة ، بسبب الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية مثلما وضحنا ذلك في الجدول (07)، لكن سرعان ما

تراجعت أسعار المحروقات بشكل واضح من 147 دولار في 2008/07/11، إلى أقلّ من 34 دولار في 20 ديسمبر من نفس السنة[47]، مما انعكس بالعجز في الميزان التجاري خلال 2015 البالغ 714 13-مليون دولار.

يلخص الجدول الموالي هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015):

الجدول (09): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88
الطاقة و الوقود	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302	45 094	53 429	58 831
المواد الخام	44	37	51	50	90	134	195	169
المنتجات نصف مصنعة	465	504	551	509	571	651	828	993
سلع تجهيز الفلاحة	11	22	20	1	-	-	1	1
سلع تجهيز الصناعة	47	45	50	30	47	36	44	46
سلع استهلاكية	13	12	27	35	14	19	43	35
المجموع	**22 031**	**19 132**	**18 825**	**24 612**	**32 083**	**46 001**	**54 613**	**60 163**
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	119	113	315	355	315	402	323	234
الطاقة و الوقود	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	35 724
المواد الخام	334	170	94	161	168	109	109	106
المنتجات نصف مصنعة	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693
سلع تجهيز الفلاحة	1	-	1	-	1	-	2	1
سلع تجهيز الصناعة	67	42	30	35	32	28	16	18
سلع استهلاكية	32	49	30	15	19	17	11	11
المجموع	**79 298**	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**64 974**	**62 886**	**37 787**

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

بالعودة الى أرقام الجدول السابق نلاحظ أنّ هيكل الصادرات الجزائرية بقي على حاله بالرغم من الاصلاحات التي أقرّها صندوق النقد الدولي، حيث ظلّت صادرات الطاقة والوقود تتربع الصادرات الجزائرية طيلة الفترة 2000-2015.

بالنسبة للتركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، نلاحظ أنها أيضا لم تتغير كثيرا حيث نجد أنّ كل من الواردات الغذائية، والتجهيزات نصف المصنعة، وسلع التجهيز الصناعية تحتل صدارة الواردات الكلية مثلما يبرزه الجدول أدناه:

الجدول(10) : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المواد الغذائية	2 415	2 395	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954
الطاقة و الوقود	129	139	145	114	173	212	244	324
المواد الخام	428	478	562	689	784	751	843	1 325
المنتجات نصف مصنعة	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105
سلع تجهيز الفلاحة	85	155	148	129	173	160	96	146
سلع تجهيز الصناعة	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	8 534
سلع استهلاكية	1 393	1 466	1 655	2 112	2 797	3 107	3 011	5 243
المجموع	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	7 813	5 863	6 058	9 850	9 022	9 580	11 005	9 314
الطاقة و الوقود	594	549	955	1 164	4 955	4 385	2 879	2 348
المواد الخام	1 394	1 200	1 409	1 783	1 839	1 841	1 891	1 551
المنتجات نصف مصنعة	10 014	10 165	10 098	10 685	10 629	11 310	12 852	11 982
سلع تجهيز الفلاحة	174	233	341	387	330	508	658	663
سلع تجهيز الصناعة	13 093	15 139	15 776	16 050	13 604	16 194	18 961	17 046
سلع استهلاكية	6 397	6 145	5 836	7 328	9 997	11 210	10 334	8 597
المجموع	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	51 501

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

خامسا- دروس أزمة 1986 للاستفادة لأزمة 2008:

إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار- عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات- حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05 دولار سنة 1986[48] بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985، كما لم يتعد سعر البرميل 12 دولار بعدما كان 34 دولار في سنة 1981 و29 دولار في سنة 1983[49]، وبالتالي وقعت الجزائر

بالأمس في فخ المديونية من أجل تدوير عجلة الاقتصاد قاصدة صندوق النقد الدولي، لكن الديون المشروطة التي منحها هذا الاخير لم تعد إلاّ بالنتائج السلبية، وقد اعتبر الارتفاع المفاجىء لأسعار النفط بمثابة المنقذ للاقتصاد الجزائري فتراكمت الاحتياطات، واستثمرت الاموال في مشاريع عديدة، لكنها لم تكن بالقدر الذي يجعل الاقتصاد يخرج من الريعية التي عرفها، وفي خطوات غير منتظرة لمسار أسعار النفط عادت لتخفض في أزمة ثانية في 2008، جعلت الجزائر تعود الى نقطة البداية، والشكل الموالي يوضح الانهيار الشديد لتلك الاسعار:

الشكل(02): تطور سعر البترول بالدولار منذ 1970 الى 2013.

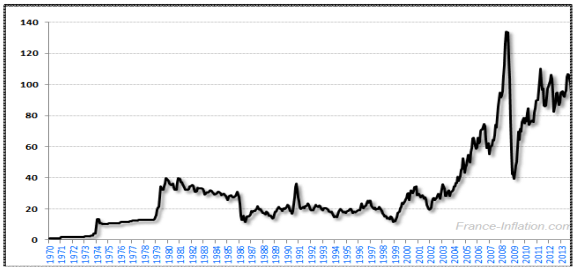

المصدر : *http://france-inflation.com/graph_oil.php*

وعليه يجب على الجزائر الاستفادة من دروس الامس لتفادي الوقوع في أزمة تلوح في الأفق خاصة بعد نفاذ احتياطات الصرف، على اعتبار الأهمية التي يكتسيها قطاع التجارة الخارجية من أجل ذلك وجب عليها اتباع مايلي:

- تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة،
- منح الاستقلالية للبنوك التجارية للمساهمة في انشاء مشاريع خارج المحروقات.
- إعطاء فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في الّتنمية. الاقتصادية، ورفع كل القيود، مع مواصلة الدولة احتفاظها بالقطاعات السيادية.
- إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك.
- ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- تطوير الاستثمار في مختلف المجالات.
- القضاء على كل السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري

- دعم الإنتاج الزراعي لتخفيض الواردات الغذائية وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لتنويع الصادرات.
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الاجانب والمحليين.
- ضرورة خلق نموذج اقتصادي جديد يزاوج بين الصناعة والزراعة والسياحة.
- العمل على استقطاب رؤوس الاموال وخلق مركبات صناعية.

الخاتمة:

عرفت الجزائر عدة اختلالات هيكلية ومالية واجتماعية نتيجة أزمة انخفاض البترول في 1986، حيث لجأت الى إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة لعبت فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي دورا حاسما، من خـــلال اتباع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي ارتكزت في جوهرها نحو إطلاق مدى أوسع لاقتصاد السوق خاصة تحرير المبادلات الخارجية. بالرغم من أنّ كل تلك البرامج والسياسات خففت وطأة الازمة على الاقتصاد الجزائري من جهة إلاّ أنها زادت هشاشته من جهة ثانية، وفي ظل الطفرة المستمرة لأسعار النفط تلاشت الازمة مؤقتا وعاشت الجزائر بحبوحة مالية غير مسبوقة جعلتها تسدد ديونها، لكن سرعان ما بدأت الأزمة تلوح في الأفق بعد عودة الانخفاض المستمر لأسعار النفط منذ 2008، واستنزاف الاحتياطات من العملية الاجنبية بالتالي توجب على الجزائر الاستفادة من الأزمة السابقة لتفادي الوقوع في مخالب صندوق النقد الدولي مرة ثانية، وعليه نلخص نتائج البحث كالتالي:

- في عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري لمساعدة البلدان التي تواجه العجز المؤقت في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى، حيث تتيح هذه الآلية الدعم المالي للبلدان الاعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات.
- تتضمن سياسات التثبيت الاقتصادي استخدام الأدوات المالية والنقدية وسياسة لأسعار الصرف وتخفيض الإنفاق الحكومي، بغية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية، لا سيما تلك الناجمة عن التضخم وحالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي، والتي تتصل بتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

- تهدف برامج التعديل الهيكلي أيضا الى تحويل اقتصاديات الدول التي تكابد هذه الصعوبات الى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق.
- تولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية وذلك بعد انخفاض أسعار البترول لسنة 1986.
- بالرغم من أنّ الجزائر آخر بلد مغاربي لجأ إلى صندوق النقد الدولي إلاّ أنها اعتبرت من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- اشترط صندوق النقد الدولي على الجزائر تحرير التجارة الخارجية، من خلال إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات، إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، مقابل تقديم قروض.
- ارتبطت وضعية الميزان التّجاري أيضا بالديون الخارجية، إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من ايرادات الصادرات.
- بالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر في اطار علاقتها مع صندوق النقد الدولي إلاّ أنّ ذلك لم تؤثر على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية حيث ظلّت معتمدة على المحروقات، كما بقي نصيب الصادرات من غير المحروقات ضعيف جدّا لا يرقى الى مستوى الاجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت في اطار برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.
- ساهمت سياسات صندوق النقد الدولي في شلّ قدرات القطاع الزراعي، إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي، بالتالي ارتفاع فاتورة الاستيراد خاصة المواد الغذائية.
- تمكّنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التّجاري، خلال الفترة 2010– 2013 حيث ارتكز هذا الأداء على التحسن المتواصل لسعر برميل البترول، مما أدى إلى ارتفاع مستوى احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر، لكن الحقيقة التي لا يمكن طمسها هي أنّ الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه خارج المحروقات.

الهوامش والاحالات:

1- محمد حمد القطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن، 2013، ص 45.

2- رفيق هشام، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، وراقة البديع، مراكش، ص207 .

3-سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها على التطور الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفرقد، سوريا، 2005، ص 62.

4-على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 466.

5-أسيمينا كامينيس، **اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي العالمي**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، ص 12.

6-خليل السمحراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، الطبعة الاولى، دار النفائس، لبنان، 2003، ص 22.

7-عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي- تجارب عربية**- الطبعة الاولى، دار المناهج، الأردن، 2010، ص88.

8تهدف هذه السياسة الى تقليل كلفة السلع المستوردة مقابل أن تكون السلع المنتجة والممكنة التداول في السوق الدولي أكثر منافسة عند التصدير، وعليه ترتفع ربحية القطاعات المصدّرة، ويحدث تحويل تلقائي لوسائل الانتاج باتجاه القطاعات المصدّرة على حساب قطاعات انتاج السلع غير قابلة التداول على المستوى الدولي.

9-ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن براج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 81.

10-ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 83.

11- ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 84.

12- بن عبو الجيلالي، ثابتي الحبيب، **تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2009، ص 34.

13-تيري لين كارل، ترجمة عبد الإله النعيمي، **مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة**، الطبعة الأولى، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2008، ص 418.

14-حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، المرجع السابق، ص33.

15-اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة، الجزائر،2011، ص182.

16-عبد الحميد إبراهيم، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1996، ص 331.

17-عبد الحق بوعتروس، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص 53.

18*Bank Information Center*، **المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ورقة للمنظمات غير الحكومية،*Washington*، أكتوبر2007، 15ص.

19-الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر ،1996، ص 195.

20-مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 33.

21-عبد الرحمان تومي، **اشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري(1990-2009)**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 19،جويلية 2011، ص 149.

22-عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق2000-2009**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، العدد12، فيفري2009، ص 63.

23-هي عبارة عن أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية.

24-Djilali SARI, La Crise Algérienne Economique Et Sociale, Diagnostic Et Perspectives, édition PUBLISUD, France, 2001, pages 84.

25-بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد00، السنة1، السداسي2، 2004، ص182.

26-فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 235- 236.

27-الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34، الصادرة بتاريخ 1993/08/15.

28-قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 وفقا للمادتين 40 و41 ص 1110 و1111.

29-النظام 02/90، 04/03،90/90.

30-تمّ سحب الثلاثة أقساط الأولى، أمّا القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تمّ توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير التي تمّ الاتفاق عليها ووفقا لهذا البرنامج تمّ الاتفاق على مجموعة من الإجراءات.

31-الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص196.

32-بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، المرجع السابق، ص182.

33-الهادي الخالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المرجع السابق، ص224.

34-الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1991/63، الصادرة بتاريخ 1991/12/07، ص 2392.

35-أهم ما جاء به هذا القانون توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى، وتحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء،

خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي، وتقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل في حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته، وتقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.

36-خصوصا بعد انتفاضة الخامس أكتوبر 1988، أين عمت المظاهرات أغلب مدن الجزائر احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. فخرج فيها الشارع الجزائري مطالبا بتغييرات شاملة في النظام السياسي والاقتصادي للبلاد، حيث استهوت الدولة في مرحلة الثمانيات رحلة السقوط في العجز الاقتصادي، من حيث تدني ناتج الدخل القومي رغم مرور 26 سنة على الاستقلال.

37- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 137.

38 -Hamid A TEMMAR, l'économie de l'Algérie les stratégie de développement tome 1, office des publications universitaires,Alger,2014, Page 122.

39-مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 144.

40(المرسوم الرئاسي رقم 95/22، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية).

41-نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي،** مرجع سابق، ص 263-264.

42-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، مرجع سابق، ص135.

43- قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 44.

44-ناصر عدون دادي، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ، ص 94.

45- نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي،** مرجع سابق، ص 271.

55-محمد أحمد السريتي، **محمد عزت عدلان، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية،** محمد عزت عدلان، **التجارة الدولية والمؤسسات الدولية المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012،، ص 309، و320.

56-**عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سابق، ص 472.

57-محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، **تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي،**مركز المشروعات الدولية، مصر، العدد20 ابريل2008، ص **41.**

58-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية،** المرجع السابق، ص131،

59-الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18، ص520.

60-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية،** مرجع سابق، من ص 132 الى ص136.

61-عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية،** مرجع سابق، ص200،201.

62- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية،** مرجع سابق، ص 144.

63-سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 250.

64-إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

65-الأخضر عزي، **"طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر"** الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

66-فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، **الاقتصاد الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 29.

67-لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار -الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي**، الطبعة 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 226.

68-مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2005، ص 366.

46 http://www.reflexiondz.net/GRACE-A-BOUTEFLIKA-L-Algerie-est-le-seul-pays-qui-n-a-aucune-dette-_a29239.html*2016/08/08* التصفح بتاريخ

47 مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 265.

48 NADIM NOUR, «Algérie : économie cherche diversification», L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE, page 14.

49 علي الكنز، **حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 71.

تحليل النموذج الحالي للنمو الاقتصادي في الجزائر
وفقا لتقييم التوازنات الاساسية

د.رمضاني محمد، استاذ محاضر (أ) – جامعة مستغانم

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تسليط الضوء على هيكل الاقتصاد الجزائري للفترة 2013-2015 من خلال التعرض الى مصادر النمو المتمثلة في مصادر الانتاج و كذا توزيعه.و ذلك لمعرفة مكامن القوة و الضعف و استخراج القطاعات البديلة للمحروقات التي يمكن لها ان تقود النمو الاقتصادي مستقبلا.

توصلت هذه الورقة الى وجود قطاعات انتاجية يمكن ان تتحول الى قطاعات رائدة في المدى القصير,كما ان هناك قطاعات اخرى تحتاج الى المزيد من اعادة الهيكلة

الكلمات المفتاحية: الانتاج الداخلى الخام النمو الاقتصادي و القطاعات الانتاجية الاقتصاد الجزائري

Résumé :

Cet article et pour but de focaliser la structure de l'économie algérienne durant la période 2013-2015. par l'exposition aux déférant sources de la croissance représentée par les secteur prédictifs, et sa réparation pour déterminer les secteurs profectifs qui peuvent conduire la croissance économique à l'avenir.

Ce document a conclu qu'il existe des secteurs productifs peuvent se transformer en secteurs de pointe à court terme, il y a aussi d'autres secteurs doivent être plus restructuration

Mots-clés: production nationale brute, croissance économique, les secteurs productifs, économie algérienne

مقدمة:

رغم أن الاقتصاد الجزائري حقق في السنوات الماضية إيرادات هامة من صادرات المحروقات,إلا أنه على حسب تقرير صندوق النقد الدولي 2016 حول الجزائر[1]" فإن الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات و الغاز تأثرت لديه ارصدة المالية العامة و الحساب مع الخارج بسرعة كما نتوقع في المدي المتوسط ان يؤثر ذلك مباشرة على النمو الاقتصادي.

إن تحقيق الجزائر لناتج داخلي خام سنة 2015 بلغت قيمته 875,3 591 16 مليون دينار[2] ، ورغم أن" الاحتياطيات لا تزال كبيرة، فقد انخفضت بمقدار 35 مليار دولار لتبلغ143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 192 مليار دولار في 2013[3] "الشيئ الذي يجعل من مواصلة اعتمادها بشكل كبير جدا على مداخيل المحروقات يعرضها لهزات مالية مستقبلية محتملة .

هذا الهيكل الوحيد لصادرات الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات ، ربط مصير الاقتصاد الجزائري بتقلبات اسعار هذه الاخيرة في الاسواق الدولية,بحيث غالبا ما يكون عرضة لازمات مالية و حتى هيكلية في حالة انخفاض اسعار النفط. إن هذا الهيكل غير المتزن للاقتصاد الجزائري يجعل مسالة التحكم في النمو الاقتصادي شيء صعب للغاية كون أن الجزائر في هذه الحالة سوف سيقل معدل تغطية التجارة الخارجية لديها[4] بحيث يزيد معدل الاستيراد على حساب معدل التصدير و ذلك حتى و لو لم ترتفع الواردات و انما للانخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام.

---

[1]- البيان الصحفي رقم 16/ 228 الخاص ب المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر المؤرخ في 19 مايو 2016 متوفر على الموقع:
http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?hdCountrypage=&NewQuery=
consulté aout 2016.

[2]- الديوان الوطني للاحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016 .

3- صندوق النقد الدولي المرج نفسه ص 01

[4]- معدل التغطية = الواردات على الصادرات 100x

كما تراجع الميزان التجاري للجزائر في 2015 بشكل لافت للانتباه فاق 11.13 بالمئة 33[1] مرجعة ذلك أساسا إلى انخفاض مبلغ صادرات المحروقات الناجم عن تراجع أسعار الخام في السوق الدولية.

ان عدم تعرض الجزائر في السنوات الاخيرة الى تاثيرات الازمة المالية العالمية لا يعود الى قوة الاقتصاد الجزائري , في حد ذاته بل لان عائدات البترول كانت لا زالت تواصل الصعود وان اسعار هذه الاخيرة كانت مرتفعة جدا,مقارنة باسعارها لسنتين الماضيتين .

ان هذا البحث يحاول البحث في الإشكالية التالية:ما هي مصادر النمو الاساسية لدى الاقتصاد الجزائري و ما هي فرص تنويعه خارج المحروقات ؟.

كما تتعرض هذه الورقة الى تحليل محاسبي كلي مختصر لاهم التوازنات الاساسية الداعمة للنمو, و المترتبة عليه بغية التشخيص السليم لهيكل و بنية الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة. و استخلاص بعض مكامن القوة المحتملة مستقبلا.

لذا سوف نضع الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المركبات الحالية للنمو في الاقتصاد الجزائري؛
- ما هي أهم تخصيصات الدخل الوطني المتاح في الجزائر؛
- ما هي الفرص البديلة الضائعة على تعزيز النمو خارج المحروقات في الجزائر.

كما نرتكز في هذا البحث على الفرضيات التالية:

- الصادرات الوحيدة الهيكل تضر بالنمو في حال تراجعها؛
- الميل الحدي للاستهلاك لدى قطاع العائلات و الادرات العمومية يؤثر سلبا على الادخار الصافي؛
- يمكن للنمو الاقتصادي الجزائري ان يتدعم بمصادر نمو اخرى اكثر استدامة.

ترتكز هذه الورقة على المنهج التحليلي من خلال عرض توازنات الاقتصاد الجزائري , من خلال تشريح مركبات النمو الحالية للفترة 2013-2015 و استشراف النقاط المحتملة الاستهداف مستقبلا و عرض الكيفيات المثلى الممكنة أمام واضعي السياسات

[1]- الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية :
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf

الاقتصادية الجزائرية لخدمة النمو الاقتصادي خارج المحروقات وبالتالي ضمان استدامة النمو.

I- المركبات الحالية للنمو الاقتصادي الحالي في الجزائر:

حققت الجزائر في السنوات الأخيرة معدلات نمو مقبولة,حسنت من المؤشرات الاقتصادية الكلية,دعمت الموازنة العامة بشكل جيد.لكن هذا الاستقرار المالي و الاقتصادي الكلي كان راجع والى تحسن إيرادات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها.و هو الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه دائما.لذا فإعادة النظر في نموذج النمو الحالي أمر في غاية الأهمية.

I-1- مصادر الانتاج الداخلي الخام في الجزائر:

يعتبر قطاع البترول من أهم القطاعات التي تدر مداخيل على الجزائر بل هو أهمها والجدول (1) يوضح لنا مساهمة القطاعات النشاط الاقتصادي في الانتاج الداخلي الخام للفترة (2013-2015) الذي يحدد محاسبيا و الى حد كبير الدخل الداخلي و الادخار الصافي لاحقا.

الجدول (1) قطاعات النشاط الاقتصاد الاقتصادي في الجزائر (معطيات 2015) القيم بالمليون دج

	2013		2014		2015	
	العمومي	المجموع	العمومي	المجموع	العمومي	المجموع
القيم المضافة الخامة						
الفلاحة	13 711,0	1 640 006,1	13 313,5	1 771 495,6	17 707,2	1 936 378,8
المحروقات	4 500 562,2	4 968 018,3	4 114 768,2	4 657 811,3	2 749 002,7	3 134 251,8
الاشغال العمومية البترولية	58 133,7	58 133,7	63 792,3	63 792,3	57 379,7	57 379,7
الصناعة خارج المحروقات	394 777,1	771 787,4	419 939,0	838 504,8	450 323,9	900 870,6
البناء و الاشغال العمومية	188 132,0	1 569 313,5	300 813,9	1 730 198,1	337 160,9	1 850 768,9
النقل و الاتصالات	234 497,8	1 462 802,2	248 876,3	1 559 347,7	259 334,9	1 660 760,4
التجارة	110 983,1	1 870 581,0	113 626,0	2 067 543,0	132 839,3	2 259 343,2
الخدمات	79 203,8	516 178,5	99 701,9	568 322,8	116 002,5	629 765,7
مجموع فرعي	**5 580 000,6**	**12 856 820,8**	**5 374 831,1**	**13 257 015,6**	**4 119 751,1**	**12 429 519,1**
رسم على القيمة المضافة		838 393,4		871 189,6		913 072,8
حقوق الجمارك		403 771,0		370 906,0		395 561,0
الانتاج الداخلي الخام		**14 098 985,1**		**14 499 111,1**		**13 738 152,9**
الاستهلاكات المنتجة		5 594 460,7		6 155 264,9		6 914 907,9
الانتاج الكلى الخام		**19 693 445,8**		**20 654 376,0**		**20 653 060,9**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016 .

إن هذه الإحصائيات تظهر جيدا تاخر ترتيب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بحيث ان الالنتاج الداخلي الخام ما هو الا مجموع القيم المضافة الخامة بسع السوق و تحسب كما يلي:$PIB_{pm} = \sum VAB + TVA + DTI$[1]

بعد القيمة المضافة الخامة لقطاع التجارة و بروز قطاعي البناء و الاشغال العمومية و النقل و الاتصالات و هذه النسبة تبرز جيدا أن الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم ليس اقتصاد فلاحي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات فلاحية هائلة في المنطقة.

[1]- انظر قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، 1993.

كما أن مساهمة الصناعات خارج المحروقات و قطاع الخدمات لا زالت هامشية. و التي لم تتغير عن سنة 2010 حيث كانت نسبة الصناعات المصنعة لا تتجاوز 5.7 % من الناتج الداخلي الخام تبرز بعد الاقتصاد الجزائري على أن يكون اقتصاد صناعي.[1]

و رغم تراجع الانتاج الكلى الخام الى ان الاستهلاكات الوسيطية استمرت في الارتفاع سنة 2015, مما اثر سلبا القيمة المضافة الخامة الاجمالية للوطن.و ربما يعود ذلك الى استيرا معظم المواد الاولية المستعملة في الانتاج الداخلي من الخارج و ارتفاع اسعارها في الاسواق الدولية.

كما أن الاقتصاد الجزائري بهذا الشكل سيبقى عرضة لازمات الميزان التجاري جراء ارتفاع أسعار المواد الأساسية التي لا ينتجها ولا يمكن شطبها من قائمة الواردات ورغم محاولة الجزائر للخروج من هذه الوضعية وتطوير وتنويع صادراتها خارج المحروقات مستغلة بذلك إمكانياتها وخصائصها الطبيعية لتطوير قطاع الفلاحة إلا أن نتائج هذه المحاولات تبقى غير عملية نظرا لفقدان الطرق الحديثة في تطوير قطاع الزراعة من الناحية التقنية وبقاء ثقافة الفلاحة تتقرب من ثقافة الفلاحات المعاشية التي تديرها عائلات لصالحها الخاص وهي خاصية قطاع الفلاحة بشكل عام في إفريقيا[2].رغم الاختلال الهيكلي الكبير الموجود في صادرات الجزائر تبقي الجزائر تحقق فوائض في الميزان التجاري ما دامت اسعار البترول مرتفعة و ينخفض هذا الرصيد مباشرة بعد انخفاض اسعار المحروقات في اللاسواق الدولية.

[1] -Christian Bordot ,Guillmette Crouzet ,Fabin Perries "Orient ET Maghreb"Pearson éducation France ,Paris 2010 p52

[2] - J-M Henriette " l'Afrique et le moyen orient en fiches" édition Bréal 93561Rosny cedex. Paris 2005.p 106

I-2- استخدامات الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر:

والجدول (2) استخدامات الإنتاج الداخلي الخام للفترة 2013-2015القيم بالمليون دج:

	2013	2014	2015
الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات	5 674 376,5	6 166 964,6	6 750 300,1
الاستهلاك النهائي الفردي للادرات العمومية	641 098,9	636 364,9	606 890,6
الاستهلاك النهائي الفردي لشؤون السكن	5 928,5	6 282,4	6 743,1
الاستهلاك النهائي الفردي للمؤسسات المالية	82 891,3	76 599,8	83 067,5
التراكم الخام للاصول الثابتة	5 690 894,4	6 342 764,9	7 159 367,2
تغيرات المخزون	1 536 160,1	1 518 054,4	1 326 028,8
صادرا السلع و الخدمات	5 528 756,9	5 252 595,9	3 909 788,5
واردات السلع و الخدمات (-)	5 061 121,5	5 500 515,7	6 104 032,9
استخدامات الانتاج الداخلي الخام	**14 098 985,1**	**14 499 111,1**	**13 738 152,9**
تعويضات الاجراء	1 766 698,3	1 863 079,3	2 004 458,7
استهلاك الاصول الثابتة	1 010 733,7	1 229 357,6	1 357 839,2
الضرائب الصافية من الاعانات	2 507 233,6	2 499 714,6	2 339 155,1
الفائض الصافي للاستغلال	8 814 319,5	8 906 959,6	8 036 700,0
الانتاج الداخلي الخام	**14 098 985,1**	**14 499 111,1**	**13 738 152,9**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره.

معطيات الجدول (2) يوضح جيدا ان استخدامات الانتاج الداخلي الخام كانت توزع بشكل شبه متساوي بين الاستهلاك النهائي للفروع غير انتاجية[1] و هذا ما كا يفترض ان يكون الاستثمار في المقام الاول ممثلا في التراكم الخام للاصول الثابتة.بحث شكل معدل الاستثمار 52.11 %[2].و هو المعدل المقبول لكن يبقى بعيد نسبيا عن دعم النمو اكثر.

[1] - الفروع غير انتاجية تضم قطاع العائلات,اللادرات العمومية,الشؤون العقارية و المؤسسات المالية و اجمالي هذه الاستهلاكات تمثل الاستهلاك النهائي للوطن

[2] -taux d'investissement = ABFF/ PIB

كما ان قيمة الصادرا تراجعت في سنة 2015 في حين زادت الواردات و هذا السبب الرئيسي في تراجع معدل النمو الاقتصادي اذا لم نتحكم في الواردات مستقبلا,رغم صعوبة تفادي معظمها للانها تشكل مواد اساسية لا تنتج محليا.

إن الارتفاع المسجل في معل النمو راجع إلى رصيد الميزان التجاري.و بتالي فان كل زيادة في الناتج الداخلي الخام تعود أساسا إلى نسبة صادرات المحروقات .هذا يبقي صحيح حتى لو سجلت بعض القطاعات الخدمات و البناء بعض التحسن في السنوات الأخيرة.

II – تخيصص الدخل الوطني المتاح للجزائر:

II –1- هيكل الدخل الوطني للجزائر:

ان الهدف الرئيسي من دراسة الدخل الوطني و تخصيصه هو معرفة قيمته الدخل و استخدامته و الذي يستعمل لاحقا في استخراج قيمة الادخار الصافي الجزئي و الذي من المفروض ان يوجه لاستثمار. و يمكن لهذا المجمع أي الدخل الوطني ان يحسب بثلاث طرق, و اذا اعتمدنا على طريقة المداخيل الذي يحسب انطلاقا من الداخلي كما يلي [1]

الدخل الداخلي= تعويضات اللاجراء+ الفائض الصافي للاستغلال+ الضرائب الصافية من الاعانات

و الجدول رقم (3): يوضح ذلك

الجدول رقم (3): الدخل الوطني للجزائر للفترة 2013-2015 القيم بالمليون دج

	2013	2014	2015
تعويضات اللاجراء	1 766 698,3	1 863 079,3	2 004 458,7
الفائض الصافي للاستغلال	8 814 319,5	8 906 959,6	8 036 700,0
الضرائب الصافية من الاعانات	2 507 233,6	2 499 714,6	2 339 155,1
الدخل الداخلي	**13 088 251,4**	**13 269 753,6**	**12 380 313,8**
رصيد تعويضات الاجراء من و الى الخارج	12 610,9	16 640,2	25 649,0
رصيد مداخيل الملكية و المؤسسة	-310 769,8	-377 741,6	-412 735,0
الدخل الوطني(S.C.E.A)	**12 790 092,5**	**12 908 652,2**	**11 993 227,8**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره.

[1] - voir BOUDJEMA Rachid, cours de comptabilité nationale, tome 1 et tome2, INPS, 2003, Alger

يلاحظ من الجدول ان قيمة الدخل الوطني انخفضت تبعا لانخفاض الدخل الداخلي نتيجة تراجع القيمة المضافة الخامة' مقابل ذلك ارتفعت فيمة الاجور ممثلة في تعويضات الاجراء رغم التراجع الحاصل في القيمة المضافة و ربما هذا راجع لسياسة التشغيل في الجزائر.

I I –2- الاستهلاك و الادخار و علاقتهما مع الدخل الوطني المتاح للجزائر:

ان الهدف الرئيسي من وراء البحث عن تحقيق قيم معتبرة من الادخار الصافي الجزئي هو توجيهه الى الاستثمار لتفادي احتياج قطاع العائلات او حتى المؤسسات الانتاجية للتمويل و الذي يدفعها الى الاستدانه,و هو الشيئ الذي يعرقل النمو[1]

الجدول رقم (4): الدخل الوطني المتاح و تخصيصه للجزائر للفترة 2013-2015 القيم بالمليون دج

الدخل الوطني(S.C.E.A)	**12 790 092,5**	**12 908 652,2**	**11 993 227,8**
تحويلات جارية اخرى	261 347,4	330 937,1	326 107,9
الدخل الوطني المتاح	**13 051 439,9**	**13 239 589,3**	**12 319 335,7**
الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات	5 674 376,5	6 166 964,6	6 750 300,1
الاستهلاك النهائي الفردي للادرات العمومية	641 098,9	636 364,9	606 890,6
الاستهلاك النهائي الفردي لشؤون السكن	5 928,5	6 282,4	6 743,1
الاستهلاك النهائي الفردي للمؤسسات المالية	82 891,3	76 599,8	83 067,5
الرصيد	6 647 144,7	6 353 377,7	4 872 334,4
الدخل الوطني المتاح	**13 051 439,9**	**13 239 589,3**	**12 319 335,7**

. **المصدر**: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره.

[1] -DENIs Clerc « le retour de Keynes » revue alternatives économiques hors série N38 ,avril 2009 paris.p 94

من الجدول اعلاه نلاحظ بداية تراجع قيم الادخار الصافي الجزئي بين 2014 و 2015 حيث مثلت نسبة الادخار سنة فقط 2015 فقط 39% مقابل 50.93% سنة 2013 و هو تراجع مهم يستوجب ملاحظته و الانتباه اليه.

و يرجع هذا الانخفاض في القدرة على الادخار التي تراجع الانتاج و بقاء مستوى الاستهلاك على حالها .و أمام عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تنويع منتجاته خارج المحروقات يبقي معدلات النمو المتوقعة متواضعة مستقبلا.إذا تبقي الخاصية الرئيسية للاقتصاد الجزائري تتمثل في اعتماده على شبه المطلق على صادرات المحروقات .الأمر الذي يجعل من احتمال تعرضه لصدمات سلبية كبيرا جدا.هذه الصدمات التي تكون ناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات.

III – القطاعات البديلة المحتملة للنمو الاقتصادي في الجزائر:

ان هيكل الاقتصاد الجزائري الذي استفاد في السنوات الاخيرة من دعم الدولة لبعض القطاعات بدا ياتي ثماره وقبل التفصيل في استخراج القطاعات التي يمكن ان تقود قاطرة االنمو مستقبلا نعرض الجدول رقم (5) الذي يبين قدرة القطاعات الانتاجية على المساهمة في الانتاج و النمو .

الجدول (5) يوضح حساب الانتاج على حسب الطبيعة القانونية لقطاع النشاط القيم بالمليون دج لسنة2015

		الانتاج الخام	الاستهلاك الوسيطي	القيمة المضافة الخامة
الزراعة	العمومي	32 110,0	14 402,8	17 707,2
	الخاص	2 376 025,9	457 354,3	1 918 671,6
	المجموع	2 408 135,9	471 757,1	1 936 378,8
الماء و الطاقة	العمومي	305 468,9	149 836,9	155 632,0
	الخاص	0,0	0,0	0,0
	المجموع	305 468,9	149 836,9	155 632,0
الخدمات و الاشغال العمومية.	العمومي الخاص	520 796,7	463 417,0	57 379,7
	المجموع	0,0	0,0	0,0
		520 796,7	463 417,0	57 379,7
.المناجم	العمومي الخاص	45 577,3	21 585,8	23 991,6
	المجموع	3 862,4	1 783,8	2 078,6
		49 439,7	23 369,6	26 070,2

مواد البناء	العمومي الخاص المجموع	77 721,1 77 597,8 155 318,9	33 001,8 29 131,1 62 132,9	44 719,3 48 466,7 93 186,0
البناء و الاشغال العمومية	العمومي الخاص المجموع	666 155,2 3 031 731,2 3 697 886,5	328 994,3 1 518 123,3 1 847 117,6	337 160,9 1 513 607,9 1 850 768,9
الكمياء المطاط و البلاستيك	العمومي الخاص المجموع	39 377,9 157 053,1 196 431,0	23 401,6 101 424,2 124 825,8	15 976,3 55 628,9 71 605,2
صناعة المواد الغذائية.	العمومي الخاص المجموع	186 007,1 964 758,2 1 150 765,2	139 647,3 657 397,3 797 044,6	46 359,8 307 360,8 353 720,6
.النسيج	العمومي الخاص المجموع	4 024,3 43 326,9 47 351,1	2 009,2 29 549,0 31 558,2	2 015,0 13 777,9 15 792,9
الجلود	العمومي الخاص المجموع	970,0 5 501,1 6 471,1	683,1 2 998,6 3 681,7	286,9 2 502,4 2 789,4
الخشب و الورق	العمومي الخاص المجموع	21 707,1 19 977,9 41 685,0	11 577,3 10 067,8 21 645,1	10 129,8 9 910,1 20 039,9
.صناعات مختلفة	العمومي الخاص المجموع	40 641,9 4 233,3 44 875,2	5 276,8 1 799,3 7 076,1	35 365,1 2 434,0 37 799,2
النقل و الاتصالات .	العمومي الخاص المجموع	359 146,4 2 151 988,3 2 511 134,6	99 811,4 750 562,8 850 374,2	259 334,9 1 401 425,5 1 660 760,4
.التجارة	العمومي الخاص المجموع	166 810,8 2 515 004,0 2 681 814,9	33 971,5 388 500,1 422 471,7	132 839,3 2 126 503,9 2 259 343,2
الفنادق المطاعم و المقاهي	العمومي الخاص المجموع	47 108,9 218 715,3 265 824,2	6 659,5 46 373,3 53 032,8	40 449,4 172 342,0 212 791,4
المجموع	العمومي الخاص المجموع	**6 898 922,7** **12 445 504,4** **19 344 427,1**	**2 779 171,5** **4 135 736,4** **6 914 907,9**	**4 119 751,1** **8 309 768,0** **12 429 519,1**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره مع بعض التصرف من الباحث لأغراض التحليل.

من الجدول اعلاه نلاحظ ا ن معظم القطاعات الانتاجية قيمها المضافة الخامة لا زالت بعيدة على ان نعول عليها في المدي القصير و المتوسط ما عدى القطاعات التالية:

- الفلاحة و الزراعة؛
- التجارة؛
- البناء و الاشغال العمومية؛
- النقل و الاتصالات
- و بقدر اقل الصناعات الغذائية.

اما باقي القطاعات فتستهدف في المدي المتوسط و البعيد لضرورة اعادة هيكلتها من جديد.

فيما يخص القطاعات المختارة فنتحفظ على قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي حقق هذه القيمة المضافة الخامة من القطاع العمومي الذي قد لا يتدخل بنفس الحدة مستقبلا

الخاتمة:

يفيدنا العرض السابق لنموذج الاقتصاد الجزائري في استنباط بعض النقاط المهمة التي يمكن تطبيقها مستقبلا والتي نوجزها فيما يلي:

- يجب على الاقتصاد الجزائري زيادة الاهتمام بقطاع الفلاحة سواءا كان عمومي او خاص وترقيته وتنويع منتجاته .

- تبني إستراتيجية صناعية تجعل الصناعة الجزائرية في المدى القصير *و المتوسط* تدعم باقي الصناعات التي يجب ان تتشابك مع بعضها البعض في المنتجات الوسيطية لتفادي زيادة الاستيراد.

- دعم الصناعات الحرفية المحلية خاصة قطاع الجلود.

- تنظيم قطاع التجارة الداخية اكثر لتطويره و زيادة التحصيل الضريبي منه

- التخلي التدريجي عن تصدير الخامات المحروقات والتوجه أكثر نحو الصناعات التحويلية لهذه الخامات كصناعة مختلف مشتقات البترول وذلك للاستفادة من فروق الأسعار.

- تخصيص باقي الادخار الصافي مستقبلا لدعم القطاعات غير المستغلة وذات القيمة المضافة الكبيرة.

- مواصلة تحديث البنية التحية التكنولوجية من خلال مرافقة قطاع الاتصالات و تطويره

- ربط الفلاحة مع الصناعة من خلال تطوير قطاع الصناعات الغذائية في المدى القصير لتجد مخرجات الفلاحة اسواق داخلية مشجعة.

المراجع:

1-البيان الصحفي رقم 16/ 228 الخاص ب المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016مع الجزائر المؤرخ في 19 مايو 2016 متوفر على الموقع:

2- الديوان الوطني للإحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016.

3- قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، 1993.

4-BOUDJEMA Rachid, cours de comptabilité nationale, tome 1 et tome2, INPS, 2003, Alger

5-Christian Bordot ,Guillmette Crouzet ,Fabin Perries "Orient ET Maghreb"Pearson éducation France ,Paris 2010 p52.

6-DENIs Clerc « le retour de Keynes » revue alternatives économiques hors série N38 ,avril 2009 paris.p 94

7-J-M Henriette " l'Afrique et le moyen orient en fiches" édition Bréal 93561Rosny cedex. Paris 2005.p 106

8-الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf

9-الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي

http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?hdCountrypage=&NewQuery consulté aout 2016.

تأثير إدراكات الرغبة و الجدوى على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات في الماستر

أ. بوسيف سيد أحمد، طالب دكتوراه، بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان؛
د.بن أشنهو سيدي محمد، أستاذ محاضر "أ"، بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان؛

الملخص:

تقترح هذه الورقة تفسير النية المقاولاتية لدى طالبات الماستر باستخدام نظرية الحدث المقاولاتي لـــShapero و Sokol، (1982) المطورة من طرف Krueger المقتبسة من مجال المقاولاتية. حسب مؤيدي هذه النظرية أن نية المقاولاتية تتأثر بعاملين أساسيين و هما: إدراك الرغبة، و إدراك الجدوى من المقاولاتية. الدراسة الميدانية قمنا بها على عينة من 319 طالبة ماستر بجامعة جزائرية، و لاختبار الفرضيتين الموضوعتين في البحث قمنا باستخدام طريقة المعادلات البنيوية. النتائج التي توصلنا إليها مكنتنا من تأكيد التأثير الايجابي للرغبة و الجدوى من المقاولة على النية المقاولاتية لدى الطلبات محل الدراسة. كشفت هذه الدراسة عن نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام: و هي الدور الأساسي لـــ "الرغبة في العمل" في التنبؤ بالنية المقاولاتية لدى طلبة الماستر.

الكلمات الدالة: المقاولاتية، نية المقاولة، مواقف اتجاه السلوك، المعايير الذاتية، إدراك السيطرة على السلوك، المعادلات البنيوية.

Résumé :

Ce papier propose d'expliquer l'intention entrepreneuriale chez les étudiantes en master en utilisant la théorie de l'evenement entrepreneurial de Shapero et Sokol (1982) adapté par Krueger (1993) dans le domaine de l'entrepreneuriat. Selon les partisans de cette théorie l'intention entrepreneuriale est influencée par deux principaux facteurs à savoir: la perception de la désirabilité et la faisabilité entrepreneuriale. Une analyse empirique a été réalisée sur un échantillon de 319 étudiantes en master. Pour tester les deux hypothèses nous avons utilisé le modèle des équations structurelles. Les résultats obtenus nous ont permis de confirmer que le désir de créer une entreprise et la faisabilité perçue contribuent significativement à la prédiction de l'intention entrepreneuriale. Cette étude révèle un autre

résultat interessant: le rôle prépondérant du « désir d'agir » dans la prédiction de l'intention chez les étudiantes du master.

***JEL Classification*: A13, L26, R11**

المقدمة:

تعتبر المقاولاتية في يومنا هذا من الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية الهامة في العالم[1]، لذلك تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الناحية الاقتصادية الكلية و الجزئية عنصر التوازن في النسيج الاقتصادي لكل دولة و عاملا فاعلا في تدعيم أرصدة عدة مجاميع اقتصادية كلية مثل الناتج الداخلي الخام[2]. إن اعتماد المقاولاتية على العمالة المكثفة يساهم بشكل فعال في التنمية الاجتماعية و التخفيف من مشكل البطالة و تخفف من حدة الفقر، كما أنها تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، كما أنها تتسم بالديناميكية و المرونة، و هي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة. العديد من التيارات الفكرية المتعاقبة بمجال المقاولاتية التي اهتمت بتفسير ظاهرة إنشاء المؤسسة، و قد ركزت هذه الأبحاث و لمدة طويلة على الخصائص الفردية و الديموغرافية، لإيجاد الروابط التي تجمعها مع امتلاك المؤسسة أو قرار الإنشاء. في الواقع، اعتبر Gartner (1988) أن تلك الدراسات قد فشلت في توفير قائمة صحيحة و أكيدة عن الخصائص الفردية التي تعبر بصفة صريحة و في جميع الظروف عن المقاولاتية، لذلك اعتبرت الأبحاث في هذا المجال وهمية و غير قادرة على التنبؤ بخيار المهنة المقاولاتية[3]. لمعالجة النقائص التي تميزت بها المناهج المركزة على الخصائص الفردية ذهب باحثين آخرين و من أبرزهم Reynolds (1991) إلى القول بأن المقاولاتية تتحدد من خلال السياق الاجتماعي، الثقافي، السياسي، و الاقتصادي. و لقد تم إنشاء علاقات قوية و عامة بين الخصائص البيئية و إنشاء المؤسسة. مع ذلك، فإن منظور البيئة

[1]- Yifan Wang.(2010),PhD, « L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale »,. Engineering Sciences. Ecole Centrale de Lille. P.3.

[2] - سعيد عيمر، (2006)، "تكنولوجيات المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل. ص694 .

[3] - Yifan Wang.(2010),PhD, op cit. p.29.

العامة يعتبر المؤسسة بدلا من المقاول كموضوع للتحليل؛ فمنظور البيئة المحيطة لا تمكن من تفسير السلوكات المختلفة للأفراد في البيئات و السياقات المشابهة. هنا برزت المقاربة التفاعلية لكي تعالج نقائص المنهجين السابقين، فهي ترى أن فعل الإنشاء ظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد، و توصي بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفردية و عوامل السياق في آن واحد. هذا المنهج كان مصدر إلهام العديد من الدراسات المتعلقة بنية المقاولاتية بمجال المقاولة. وفقاً لـــ Mahmoudi و آخرين (2014) أنه نظريا، إن الدراسات حول المقاولاتية قامت تفسير هذه الأخيرة من خلال ثلاث مقاربات: مقاربة *الصفات الشخصية* (*Trait Approch*) التي ركزت على المواصفات الشخصية للمقاول؛ *المقاربة السلوكية* (*Behavioural*) التي اهتمت بدراسة تأثر العوامل البيئة، الديموغرافية و الثقافية على سلوك المقاول (Bygrave & Hofer، 1991)؛ و أخيراً هناك *المقاربة* التفاعلية (*Interactionnist*) التي انصب اهتمامها على نية المقاولاتية[4]. في هذا الصدد أكد Tounés (2006) على ضرورة دراسة العوامل و الأسباب التي تقف خلف بروز نية المقاولة. وفقاً لـــ Krueger و Carsrud (1993، ص.324) إن دراسة السلوك المستقبلي لإنشاء المؤسسة لا يمكن فصله عن النوايا التي تحرك الأفراد لإظهار هذا السلوك، كما أشاد هؤلاء الباحثين على ضرورة الاهتمام بدراسة نية المقاولة لدى الأفراد، التي اعتبروها من أفضل المؤشرات المؤثرة على سلوك إنشاء المؤسسة[5]. معظم الدراسات تناولت موضوع نية المقاولاتية من خلال نموذجين أساسيين و هما نموذج تشكيل الحدث المقاولاتي (**F**ormation of **E**ntrepreneurial **E**vent) لـــShapero و Sokol، (1982) و نظرية السلوك المخطط (**T**heory of **P**lanned **B**ehavior) لـــ Ajzen، (1991). وفقاً لـــ Krueger و آخرين (2000) إن هذين النموذجين يتكاملان و بقوة[6]. نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تفسير النية المقاولاتية لدى الأفراد في الميدان الأكاديمي (الجامعي)، لذلك سينصب اهتمامنا على فهم

[4] - Mahmoudi, M., Tunes, A & Boukrif, M, (2014), « L'intention entrepreneuriale des étudiants tunisiens », *12ème Congrès international Francophone en Entrepreneuriat et PME, Agadir (Maroc).*

[5] - Tounés A. (2006). « L'intention entrepreneuriale des étudiants. Le cas français », *Revue des sciences de gestion*, vol. 3, n° 219, p. 57-65.

[6] - Krueger, N-F., Reilly, M-D., & Carsrud A-L., (2000), "Competing models of entrepreneurial intentions," *Journal of Business Venturing,* vol. 15, pp.411-432,

العوامل المؤثرة على نوايا الطلبة في إنشاء المؤسسة مركزين في ذلك على نموذج الحدث المقاولاتي لـــShapero و Sokol، (1982) الذي تم تطويره من طرف Krueger و Carsrud (1993)[7].

مشكلة الدراسة

تبعاً للدراسات و النقاشات التي ذكرناها سابقاً، و لمعرفة العوامل التي تؤثر في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الطالبات الجامعيات و تشجعهن على البدء بمشروعهن الخاص عند خروجهن من الجامعة، كل هذا يقودنا إلى طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر الرغبة المدركة و الجدوى من المقاولاتية على نوايا طالبات الماستر في إنشاء المؤسسة؟

من الإشكالية الرئيسية هته تتفرع أسئلة البحث التالية؛

1) هل هناك تأثير لإدراك رغبة الطالبات في إنشاء المؤسسة على نيتهم المقاولاتية ؟

2) كيف تؤثر الجدوى المدركة من إنشاء المؤسسة من طرف طالبات الماستر على نيتهم المقاولاتية ؟

أهمية و هدف الدراسة

أكدت نتائج الدراسات التي أقيمت على الطابة الجامعيين، على أن النموذجين : نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـــ Shapero و Sokol (1982) و نموذج نظرية السلوك المخطط لـــAjzen (1991) يصلحان كثيراً في تفسير أغلب السلوكات الاجتماعية التي تفضي إلى إنشاء المؤسسة من طرف الطلبة[8]. حالياً، لا يوجد بالجزائر دراسة ميدانية حاولت تفسير سلوك المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين من خلال تطبيق نموذج Shapero و Sokol، لذلك نهدف من وراء هذا البحث إلى تحديد ما إذا كان لنموذج الحدث المقاولاتي دور في تفسير النية المقاولاتية لدى طلبة الماستر بالجامعة. إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في أن اتخاذ القرار بشأن القيام بإنشاء

[7] -Krueger N.F., Carsrud A.L. (1993). "Entrepreneurial intentions: Applying the theory of planned behaviour", *Entrepreneurship & Regional Development*, vol. 5, n° 4, pp.315-330.

[8] - Boissin J.P., Chollet B., Emin S. (2007). « Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise », *Revue française de gestion*,

المؤسسة هو أمر جد معقد كون أنه لا يخضع بالأساس إلى عمليات عقلية دقيقة، على هذا الأساس سنحاولة دراسة السلوك المستقبلي للمقاولاتية لدى طلبة الماستر من خلال الاعتماد على نموذج تشكيل الحدث المقاولاتي لـــShapero و Sokol (1982).

يتمثل الهدف العام لبحثنا في تحديث مجموعة من المتغيرات المعرفية التي تساهم في إدماج و تفسير النية المقاولاتية لدى الأفراد في الميدان الأكاديمي، و كيف يمكن لهذه النوايا أن تتحول إلى أفعال حقيقية. في هذا المنظور، نهدف من وراء هذه الورقة إلى إضفاء المزيد من التوضيحات حول المقاولاتية من خلال التطرق إلى نموذج Shapero و Sokol (1982) الذي تم تعديله من طرف Krueger (1993a). وفق نظرية هذا النموذج أن نية المباشرة بسلوك معين تتأثر بعاملين أساسيين و هما: إدراك الرغبة، و إدراك الجدوى من إنشاء المؤسسة.

في الدراسة الميدانية، قمنا بتطبيق منهج ***إفتراضي-استدلالي*** يرتكز على تحليل الارتباطات المتزامنة بين متغيرات الدراسة لحصر التأثيرات النسبية للعوامل المفسرة (إدراك الرغبة و الجدوى) للنية المقاولاتية لدى 319 طالبة جامعية في الماستر من معهد العلوم الاقتصادية بجامعة عنابة الذي يتلقون تكوين في مختلف التخصصات. الطريقة المستخدمة في التحليل الاحصائي كانت نموذج المعادلات البنيوية باستخدام مخرجات برنامج Statistica، طريقة التقدير المتبعة كانت طريقة الاحتمال الأقصى (ML).

1. الخلفية الأدبية للدراسة

فوفقاً لـــ Emin (2003) أن العديد من المدارس الفكرية في ميدان المقاولاتية من تعاقبت في تفسير النية المقاولاتية، و نخص بالذكر مقاربة الصفات الشخصية، المقاربة الديموغرافية و البيئية، و المقاربة البراڤماتية (التفاعلية). فنجد أن الدراسات التي قام بها Krueger و Carsrud (1993) تبنت مقاربة تفاعلية ترتكز على الدور الأساسي الذي تلعبه النية في العملية المنظماتية، في هذا الصدد العديد من الباحثين أمثال :Davidsson (1995)، Kolveried (1996)، Reitan (1996) وAutio et al (1997) من وافقه على رأيه و انتهج نفس أفكاره[9]. وفقاً لـــ

[9]- Emin, S. (2003). *L'intention de créer une entreprise des chercheurs publics : le cas français*. Unpublished doctoral dissertation, Université Pierre Mendès France de Grenoble. http://asso.nordnet.fr/adreg/ these_version_finale_p.pdf, Cited by Boisson et al (2009).

Fishbein و Ajzen (1975) النية تعتبر أفضل مؤشر للتنبؤ بسلوك الفرد لكونها الخطوة الأولى للعملية المقاولاتية[10]، و يعتبر Ajzen (1991) النية أفضل مؤشر للسلوكات الإرادية. يستند هذا مع الرأي القائل بأننا يمكننا التنبؤ بشكل كبير بسلوك المقاولاتية لدى الأفراد في إنشاء مؤسسة و/أو إستغلال الفرص عن طريق النوايا إتجاه السلوك[11]. أظهرت الدراسة الطويلة التي قام بها Kautonen و آخرون (2013) بأن النية المقاولاتية تعد أفضل متنبأ بالفعل المقاولاتي[12]. وفقاً لـــ Battistelli و آخرون (2003) أن التعريف مصطلح النية هو أمر معقد كون أنه يتضمن عبارات أخرى مثل الهدف، النية المنطوقة، و النية السلوكية، لذلك لا يوجد تعاريف موحدة، فمنها من يشبهها بالحكم، و البعض الآخر بالإرادة، أو الحالة الذهنية، بينما يركز البعض الآخر على محتواها. على الرغم من ذلك فإن النقطة التي تجمع بينهم تفيد بأن النية تتواجد في ذهن الفرد الذي ينميها و التي ترتبط بالانتقال إلى الفعل[13]. عرف Boutinet (1999) النية بأنها الحركة التي يميل من خلالها العقل إلى الشيء الباطن، يعني هذا التعريف أن النية هي فعل التوجه نحو الهدف[14]. على هذا الأساس تلعب النية المقاولاتية دور الوسيط أو المحفز الذي يمهد إلى عملية إنشاء مؤسسة من طرف الفرد[15]. النية ترتكز على فكرة أن أي فعل مدروس يكون مسبوق بنية القيام بسلوك معين، لذلك تمر نشأة المنظمة بعدة مراحل تبدأ بالفكرة ثم النية و تنتقل نحو أخذ القرار الفعلي للإنشاء للمؤسسة[16]. وفقاً لنتائج الدراسات التي قام بها :Krueger

[10] - Liñán F. & Chen Y-W., (2009), "Development and Cross-Cultural application of a specific instrument to measure entrepreneurial intentions," *Entrepreneurship Theory and Practice,* vol. 33, pp. 593-617,

[11]- Krueger, N-F., Reilly, M-D., & Carsrud A-L., (2000), op cit.

[12] - Kautonen,T., Gelderen, M., & FinkM., (2013), "Robustness of the theory of planned behavior in predicting entrepreneurial intentions and actions," *Entrepreneurship Theory and Practice,*.

[13] -Mouloungui, M-A, (2012) PhD, « Processus de transformation des intentions en actions Entrepreneuriales », soutenue dep. Psychologie. Universit_e Charles de Gaulle - Lille III. p.61

[14] -Boutinet, J.-P. (1999). *Anthropologie du projet.* Paris: P.U.F, cité par Mouloungui, op cit, p.61

[15] - Fayolle A.& GaillyB., (2009), «Évaluation d'une formation en entrepre neuriat: prédispositions et impact sur l'intention d'entreprendre» *Management,* vol. 12, pp.176-203,.

[16] - Emin, S, (2004), « Les Facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs Publics : application des modèles d'intention », *Revue de l'entrepreneuriat*, vol.3, n°1, pp.1-20.

Autio ؛(1996) Kolveired ،1996 Reitan ؛1995 ،Davidsson ؛(1993) Carsrud و Krueger ؛(1999) ،Kolveired و Tkachev ؛(1997) و آخرون Begley ؛(1997) et al و آخرون (2000)؛ Emin (2003)؛ Kennedy و آخرون (2003)؛ Tounès (2003)؛ Audet (2004)، أن كل سلوك إرادي هو مسبوق بنية الانتقال نحو السلوك، و أن نية الإنشاء هي مرتبطة بجاذبية هذا الاختيار بالنسبة للفرد و إدراكه للجدوى من المشروع. يجمع الباحثين بميدان المقاولاتية بأن معظم النماذج التي تناولت موضوع النية المقاولاتية هي مشتقة من نموذجين رئيسيين و هما: نظرية السلوك المخطط (TPB) لـــAjzen (1991) التي يعود جذورها إلى علم النفس الاجتماعي و نموذج الحدث المقاولاتي (FEE) لـShapero و Sokol (1982) التي تنتمي إلى مجال المقاولاتية، و قد أشار Krueger و Brazeal (1994) و Krueger و آخرين (2000) في هذا الصدد بأن هذين النموذجين يتكاملان و بقوة[17]. في الأخير نود الإشارة إلى أن العديد من النظريات [ع س المثال: Ajzen، 1991؛ Atkinson، 1964؛ Bandura، 1997؛ Gollwitzer، 1990؛ Locke و Latham 1990؛ Vroom، 1964] أشارت إلى أن الأفراد يفضلون اختيار أو اعتماد الأهداف المرغوبة و المجدية. ليس من المستغرب القول أن مؤسسي نظريات السلوك العقلاني (Ajzen وFishbein ، 1975) و نموذج الحث المقاولاتي (Shapero و Sokol، 1982) و نظرية السلوك المخطط (Ajzen، 1991) وافق و بالإجماع بأن الرغبة و الجدوى تعد من المحددات الأساسية للنية. لذلك قمنا باختيار متغيرات نموذج الحدث المقاولاتي لبناء النموذج النظري لدراستنا.

2. نموذج الحدث المقاولاتي لـــShapero وSokol (1982)

Shapero و Sokol (1982) يعتبران من أوائل الباحثين الذين اهتموا بتفسير اختيار السيرة المهنية للمقاولاتية[18].بحيث أن هذا النموذج يسعى إلى تفسير الحدث المقاولاتي (دراسة العناصر المفسرة لاختيار المقاولة) من المسار العملي بدلاً من المسار وظيفي[19].

[17]- Tounés A. (2006). op cit.
[18] - Ilouga, S-M; Nyok, A-C & Hikkerova, L (2013), « Influence des perceptions sociales sur l'intention entrepreneuriale des jeunes», *Revue de Gestion 2000*, vol.30, pp.115-130
[19] Yifan Wang. PhD(2010), op cit,.P.32

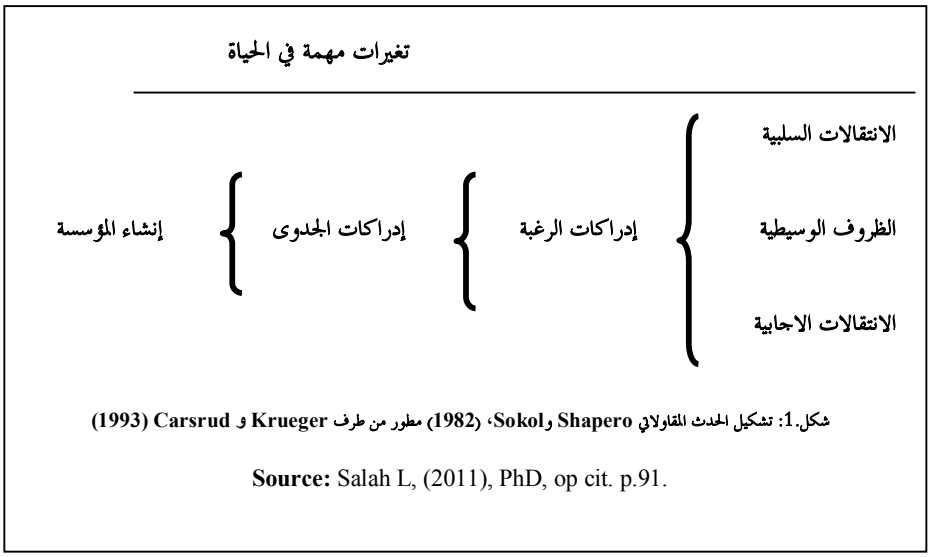

شكل.1: تشكيل الحدث المقاولاتي Shapero وSokol، (1982) مطور من طرف Krueger و Carsrud (1993)

Source: Salah L, (2011), PhD, op cit. p.91.

وفقاً لنموذج Shapero وSokol (1982) أن نشوء الظاهرة المقاولاتية يتأثر بإدراكات *الرغبة*[1] [*Desirability*] (نظام القيم الفردية و النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد) و *الجدوى*[2] [*Feasibility*] (التدعيم المالي؛ و الشركاء المحتملين) لسلوك إنشاء المؤسسة (أنظر الشكل.**1**). حسب Shapero (1983) أن *الرغبة* يتم بناؤها من قبل تأثير الثقافة، العائلة، و الأسرة، و الأقران، و السياقات المهنية (الزملاء) و المدرسية (المعلم Mentor). وفقاً لـــ Shapero وSokol (1982) أن الانتقالات الإيجابية (الهجرة، فقدان الوظيفة، الطلاق، ..) و الظروف الوسيطة (الخروج من الجيش، السجن، أو المدرسة) تؤثر على منظومة القيم لدى الأفراد و بالتالي إدراكات الرغبة. Shapero لاحظ أن المنشئين/مقاولي المؤسسات يمكن أن يكونوا قد عانو من صدمة في حياتهم الخاصة أو المهنية، الأمر الذي أوقظ في نفوسهم الرغبة في المقاولاتية، و يضيف الكاتب بأن الرغبة هنا يمكن أن تكون كنتيجة للتكوين[20]. الجدوى تتكون من إدراك العوامل الداعمة للإنشاء على غرار و المنفذ إلى الموارد المالية الضرورية، توافر المشورة

[20] - Salah L, (2011), PhD « L'intention entrepreneuriale des étudiantes : cas du Liban », Thèse de Doctorat soutenue à l'Université de Nancy 2, p.220

و المساعدة البشرية (الزوج و الأصدقاء و الزملاء)، و التقنية كالتكوين المقاولاتي، كل هذا يؤثر على إدراكات الجدوى[21].

هذه الإدركات هي نتاج البيئة الثقافية و الاجتماعية و تحدد الخيارات الشخصية[22]. وفقاً لـــ Wang (2011) هذا النموذج يقوم على مصطلح *الانتقالات*، فقد قام الباحثين بتفسير العمل المقاولاتي من خلال ثلاث أفواج من العناصر: *1الانتقالات السلبية* التي يمر بها الفرد ؛كالطلاق، الهجرة، طرد من العمل، ..، *2الظروف الوسيطية*؛ و يتعلق الأمر بالخروج من الخدمة العسكرية، من المدرسة، أو حتى من السجن، و أما العنصر الثالث فهو*3الانتقالات الإيجابية*؛ و تتضمن تأثير العائلة، تواجد فرص في السوق، استثمارات محتملة، ...[23]. وفقاً لـــ Tounés (2006) بأنه في الواجهة بين العوامل الثلاثة هاته و عمل الإنشاء، المؤلفين حددوا فوجين من المتغيرات الوسيطية، و هي: إدراكات الرغبة و الجدوى. يشير هذا النموذج إلى أنه لتشجيع بروز النية المقاولاتية يجب أن يكون هناك تفاعل متزامن بين إدراكات الرغبة و الجدوى.

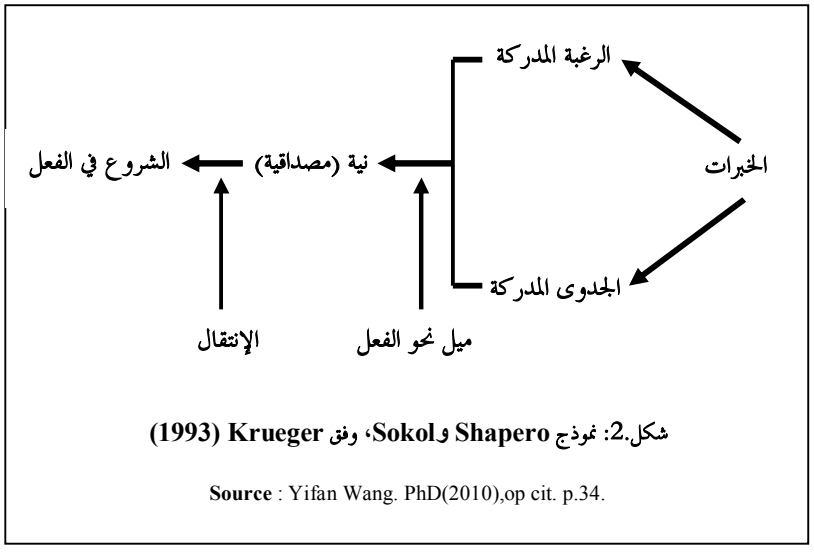

شكل.2: نموذج Shapero وSokol، وفق Krueger (1993)

Source : Yifan Wang. PhD(2010),op cit. p.34.

[21] -Tounés A. (2006). Op cit.
[22] - Ilouga, S-M; Nyok, A-C & Hikkerova, L (2013), op cit.
[23] - Wang Yifan. PhD(2010), op cit, pp.34-35

إن النموذج المقترح من طرف Shapero و Sokol (1982)، لم يشير بصفة صريحة إلى نية إنشاء المؤسسة، لأن Krueger (1993) الذي يعتبر من أشد المؤيدين لهذا النموذج هو من قام بتعديله من خلال إضافته لمتغير النية[24]. نلاحظ من خلال النموذج موضح في الشكل.**2**، أن المنشئين يجب عليهم أولا أن يدركوا فعل الإنشاء بأنه ذو "مصداقية" (بمعنى يكون لديهم نوايا مقاولاتية) ثم يشجعون نحو الإنطلاق الفعلي في المشروع. المصداقية ترتكز على إدراكات الجدوى و الرغبة و على *الميل نحو الفعل* الذي له تأثير معدل. إذا استثنينا الميل نحو الفعل، هناك عنصرين فقط مفسرين لنية إنشاء المؤسسة: الرغبة في الفعل الذي يعكس جاذبية الفرد نحو سلوك المقاولاتية، و الجدوى من الفعل التي تقيس إدراك السهولة أو الصعوبة التي يتوقع الفرد أنه سيواجهها خلال عملية الإنشاء. بطبيعة الحال إن إدراكات الرغبة و الجدوى يعبران عن مصداقية خيار إنشاء المؤسسة و بالتالي تتشكل كلها من خلال تجارب الفرد[25]. و أن الانتقالات (إيجابية، سلبية، داخلية أو خارجية) تظهر بأنها من السوابق المهمة في العمل المقاولاتي[26].

3 النموذج النظري و فرضيات البحث

من خلال هذه الدراسة اتبعنا منهج افتراضي–استدلالي بهدف بناء نموذج مُفَسِّرْ للنية المقاولاتية. يتكون النموذج النظري لبحثنا (أنظر الشكل.**4**) من متغيرين مستقلين و هما **1**إدراك الرغبة في المقاولاتية (PDR)، و **2**إدراك الجدوى من المقاولاتية (PFB) التي

من المفترض أنها تؤثر على النية المقاولة (EI) لدى الطلبة محل الدراسة.

[24] - Touab, O, (2014), « Essai empirique sur les déterminants de l'acte entrepreneurial dans le secteur textile marocain », *European Scientific Journal*, Vol.10, n.7. pp.414-424

[25] Wang Yifan. PhD(2010), op cit, p.35.

[26] Degeorge J-M,PhD (2007), « Le déclenchement du processus de création ou de reprise d'entreprise : le cas des ingénieurs français », Thèse de doctorat en sciences de gestion Université Jean Moulin Lyon 3 sous la direction d'Alain Fayolle, p.70

2.3 العلاقة بين إدراك الرغبة و الجدوى المدركة مع النية المقاولاتية

إن عوامل الانتقالات التي تكلمنا عليها في الفقرة السابقة تعتبر من الأمور المطلوبة لكي يهرع الفرد إلى المقاولاتية[27]. و قد أشار Shapero و Sokol سابقاً أن زيادة معدل إنشاء المؤسسات يكون وفقاً للعوامل الثقافية و الاجتماعية. في هذا الصدد قال Krueger و Carsrud (1993) إلى أن نية الفرد في الانتقال إلى سلوك المقاولاتية تتأثر بعاملين أساسية هما: الرغبة المدركة من المقاولاتية (نظام التقييم الفردي، و النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه هذا الأخير كالعائلة، و الأصدقاء، ...)، و الجدوى المدركة من المقاولاتية (التدعيمات المالية و الشركاء المحتملين).

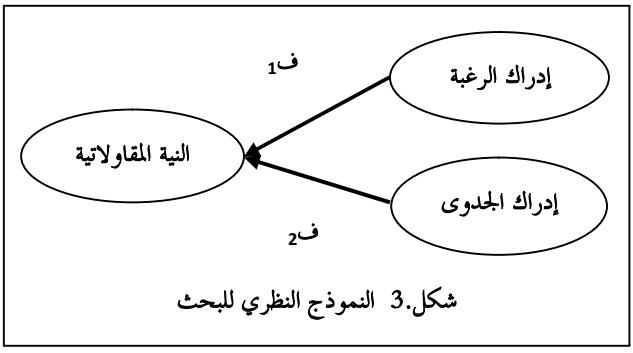

شكل.3 النموذج النظري للبحث

وفقاً لـــ Bagozzi (1992) أن الموقف اتجاه الفعل لا يؤدي بالضرورة إلى نية التحرك، لأنه لا يعكس إلا القليل من دوافع الفرد نحو الفعل، لذلك أكد في نظريته المعروفة باسم "التنظيم الذاتي" (*Self-regulation*) عن فكرة أن الإلتزام الفردي بالفعل يكمن في الرغبة القوية لهذا الأخير نحو الفعل[28]. و يتوافق بذلك مع المواقف اتجاه سلوك و المعايير الذاتية التي نادى بها Ajzen (1991). في هذا الصدد، أشار Emin (2004) بأن الرغبة هنا تصبح من السوابق المباشرة للنية، و بالتالي تلعب دور وسيطي بين موقف الفرد و نيته في المباشرة بتبني سلوك معين.

[27] Garlonn Bertholom. L'intention entrepreneuriale des jeunes artistes : le cas des _etudiants des _ecoles d'art de Bretagne. Gestion et management. Universit_e de Bretagne occidentale - Brest, 2012.P.124

[28] - Bagozzi, R-P & Kimmel, S-K (1995), « A comparaison of leading theories of the prediction of goal-directed behaviours », *British Journal of Social Psychology*, vol.34, pp.437-461. Cited by Emin (2004), op cit.

و لقد أوضح الكاتب أن هذا المفهوم يتشابه إلى حد كبير مع متغير "إدراك الرغبة" الذي جاء به Shapero، الذي أشار إلى أن المباشرة في إنشاء مؤسسة هو سلوك مرغوب فيه و مرغوب من قبل الفرد[29]. بناءاً على ما سبق و وفقا لنظرية الحدث المقاولاتي نطرح الفرضية التالية:

ف1: *الرغبة المدركة من إنشاء المؤسسة لها تأثير إيجابي على النية المقاولاتية لدى طلبة الماستر*

وفقاً لنموذج Shapero و نقلا عن Krueger (1993) أن المنشئ المحتمل عليه أن يدرك العمل المقاولاتي على أنه "عملي" (*feasible*) بمعنى يكون له جدوى، هذه الأخيرة تعبر عن درجة الثقة التي تكون لدى الفرد حول قدراته على خلق أو الحصول على مؤسسة[30]. و تعبر أيضاً درجة السهولة أو الصعوبة المدركة من طرف الفرد اتجاه عمل معين، كما تعرف أيضاً بإدراك " تواجد أو عدم تواجد المصادر و الفرص المتاحة" لتحقيق سلوك معين. خلال تفسير هذا المحدد استخدم Shapero و Sokol مفهوم الجدوى من الفعل المقاولاتي، أما Bandura (1982) فقد استخدم عبارة الكفاءة الشخصية (*Self-efficacy*) لتفسير ثقة الشخص بقدراته على القيام بالفعل المقاولاتي[31]. Davidson (1995) من جهته استعمل صياغة القناعة (*Conviction*) المقاولاتية و شبهها بالفعالية الشخصية المدركة و إدراك السيطرة على السلوك[32]، في الوقت الذي تكلم McGee و آخرون (2009) عن الكفاءة الذاتية[33]. إن الدراسات حول النية المقاولاتية أكدت على أن الكفاءة الشخصية يمكنها قياس اعتقاد الفرد حول قدرته على القيام بمشروع إنشاء المؤسسة و بالتالي إدراك سيطرته على سلوكه. لذلك يمكننا اقتراح الفرضية التالية:

ف2: *إدراك الجدوى من إنشاء المؤسسة يؤثر طردياً على نية المقاولاتية لدى طلبة الماستر*

[29] - Emin, S, (2004), op cit.
[30] Degeorge J-M,PhD (2007), op cit, p.74
[31] - Bandura, A. (1982). « Self-efficacy mechanism in human agency ». *American Psychologist*, vol.37, PP.122-147.
[32] -Davidsson, P., (1995) « Determinants of entrepreneurial intentions », *RENT IX Workshop*, Piacenza, Italy, nov. 23-24.
[33] - McGee E-J., Peterson M., Muller S. L. and Sequeira J-M. (2009), "*Entrepreneurial Self-efficacy: refining the measure*", Entrepreneurship Theory and Practice, pp. 965-988. Cite par Mahmoudi et al (2014).

4.منهجية البحث للدراسة الإمبريقية

1.4 جمع البيانات: خصائص العينة و سلالم القياس

لاختبار نموذجنا النظري قمنا بدراسة ميدانية خلال شهر جانفي 2016، على 319 طالبة بالماستر بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة عنابة، متوسط أعمارهن كان حوالي 23 سنة. لقياس المتغيرات الإسمية المكونة للنموذج النظري للبحث استعملنا استبانة مؤلفة من 17 فقرة موزعة على النحو الآتي: (08) الرغبة المدركة من المقاولاتية [PDR]؛ (06) إدراك الجدوى من المقاولة [PFB]؛ أما الفقرات المتعلقة بنية المقاولة [EI] عددها كان (06). السلم المستخدم للقياس فقرات الاستبانة كان سلم Likert المؤلف من 7 درجات تبدأ من **1**"غير موافق بشدة"، و تنتهي في،**7** "موافق بشدة".

2.4 التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي

3.4 التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis)

إن تواجد أي تناقض في الاستبانة قد يؤدي إلى الوقوع في خطأ القياس أو تضارب في الاجابات، و حتى نتمكن من لاختبار مصداقية الفقرات (الاتساق الداخلي) التي تحتويها الاستمارة، قمنا بالتحليل الاستكشافي باستخدام مخرجات .SPSS مرتكزين على ثلاثة مؤشرات و هي [1]. ∝ لـCronbach (قياس الاتساق الداخلي للبنيات العاملية للفقرات) العتبة الدنيا المتفق عليها فيما يخص هذا المؤشر هي [0.7]، [2]. التأكد من كفاية العينة من خلال اختبار KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) و يعتبر حجم العينة مناسب إذا زادت قيمتها عن [0.5]، [3]. اختبار دلالة كروية Bartlett أي أن مستوى الدلالة يكون أقل من 0.05. [4]. اختبار الشيوع أو الاشتراكيات (Communalities) الذي يقيس مدى تمثيل العوامل المستخرجة لمعلومات الفقرات المكونة للإستبانة، بحيث تكون مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوي [0.5]. [5].و تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis) التي تعتمد على تحليل نسب التباين. التباين المفسر يجب أن تكون أكبر من [0.5]، و اختبار F لـــ Fisher يجب أن يكون معنوي. نتائج هذا التحليل تم تلخيصها في الجدول.**1**. البيانات أظهرت أن النتائج كانت كلها معنوية و أكبر من الحد الأدنى المقبول، و تؤكد بذلك أن البيانات التي احتوت عليها الاستمارة هي جيدة و يمكن استخدامها في التحليل العاملي التوكيدي.

4.4 التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis)

نستخدم التحليل العاملي التوكيدي باستخدم طريقة المعادلات البنيوية باستعمال حزمة Statistica و ذلك للتثبت من صحة النموذج (مقارنة التشبعات) و التأكد من مطابقة بياناته. النتائج الموضحة في الجدول.**2** أظهرت بأن التشبعات العاملية المعبر عنها بـــ(λ) كانت قيمتها كلها أكبر من (0.5) و معنوية. تقيس هذه القيمة المقدار الذي تساهم به الفقرات في قياس المتغيرات المكونة للنموذج النظري، لذلك كلما كانت نتيجتها بين [0.5 و 1] كلما دل ذلك على أنه يمكن الاعتماد عليها في قياس المتغير الكامن المعبرة عنه. مقاييس الشكل على غرار مقياس الإلتواء (*Skewness*) و الانبساط (*Kurtosis*) كانت نتائجها بين [-1 و +1] و تؤكد بذلك أن البيانات قريبة من التوزيع الطبيعي و تسمح لنا بالقيام باختبار الفرضيات. كما تأكدنا من حسن مطابقة بيانات النموذج المختبر مع النموذج النظري، فوجدنا ممثلاً أن الـــ *GFI، AGFI، PGI، APGI، BCFI* قاربت نتيجتها **[0.9]** و هذا دليل على حسن مطابقة النموذج، و كذلك بالنسبة لـــ *RMSEA* (الجذر التربيعي لمتوسط خطأ لاقتراب) نتيجتها المسجلة كانت قريبة من مجال القبول [0.08-0.04] لذلك نقول أن خطأ القياس هو منخفض، الـــ [Chi2/df=4.64] هي الأخرى سجلت نتيجة جيدة نظراً لتواجدها بين [2-5]. إجمالاً يمكننا القول أن النتائج جيدة و أظهرت حسن مطابقة البيانات التي تحتويها الاستبابة مع النموذج النظري، بناءاً على ما سبق النتائج المحصل عليها في التحليل العاملي للنموذج البنيوي كانت جيدة، على هذا يمكننا الانتقال إلى المرحلة الموالية المتمثلة في اختبار الفرضيات.

5. اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

لاختبار الفرضيات الموضوعة في البحث يجب التأكد من معنوية معاملات الإرتباط (β_i)، و لكي يكون لهذا المعامل مصداقية، يجب أن تكون للبيانات توزيع طبيعي، و هذا تأكدنا منه سابقاً من خلال المتوسط الحسابي، مقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، و مقاييس الشكل (الإلتواء و الانبساط)، التي أشارت نتائجها إلى أن البيانات التي يحتويها الاستبيان تتوزع توزيع طبيعي، نتائج معاملات الارتباط المسجلة بين متغيرات نموذجنا النظري هي موضحة في الجدول.**4**. بحيث جاءت نتائجها كلها معنوية لأن T لـ Student فيها كانت أكبر من القيمة المطلقة لـــ [1.96] تحت مستوى معنوية P أقل من 0.05. يشير معامل الارتباط **β** إلى قوة

العلاقة الموجودة بين المتغير المستقل (PRD و PRF) و التابع (EI)، لذلك يمكننا القيام بتحليل النتائج و اختبار الفرضيتين الموضوعتين في الدراسة. إن الاختبار الإحصائي للفرضية *الأولى* التي نصت على أن الرغبة المدركة (PRD) للطالبات الجامعيات في الماستر تؤثر طردياً على نيتهن في القيام بالمقاولاتية (EI) أعطت النتائج التالية: [**H_1:** β_1= + 0,693, T<1.96, p>0.05]. قيمة معامل الارتباط كانت معنوي و سجل أكبر قيمة بالمقارنة مع معامل الارتباط الآخر. تشير هذه النتيجة إلى أن لدى طالبات الماستر رغبة كبيرة في إنشاء المؤسسة، لذلك يمكننا قبول الفرضية الأولى. فيما يخص الفرضية الثانية التي اقترحت أن إدراك طالبات الماستر للجدوى (PRF) من المقاولاتية يؤثر طردياً على نيتهم بإنشاء المؤسسة (EI) سجل معامل الارتباط فيها [=β_2 :**H_2** 54.8% [+ 0,548, T>1.96, p<0.05. بما أن علاقة التأثير هي طردية و **T** فيها معنوي هذا يقودنا إلى قبول الفرضية الثانية. تتوافق هاتين الفرضيتين مع نتائج الدراسات الإمبريقية التي قام بها الباحثين بمجال المقاولاتية (Krueger و آخرين 2000؛ Emin 2004)، و تتوافق مع تصريحات Ajzen (1991) الذي قال بأنه في بعض الأحيان يكفي أن تكون هناك المواقف و الجدوى للتأثير على نية القيام بالسلوك، كما أنها تؤكد نمذجة الحدث المقاولاتي لـــ Shapero و Sokol (1982). في الحقيقة تقدم هذه النتيجة إجابات جزئية إلى المختصين بمجال المقاولاتية بأن لا يجب أن ينحصر اهتمامهم فقط بتنمية المهارات و المعارف التقنية لصالح الرغبة على حساب الجدوى، و أن يركزوا مجهوداتهم على التكوين و التوجيه بالبرامج البيداغوجية سوءا بالجامعة أو بمراكز مختصة، و ذلك لكي يكون للطلبة إدراك إيجابي للجدوى من المقاولاتية. إن التكوين و البرامج المقاولاتية بالإضافة إلى العوامل السياقية و الشخصية يمكنهم المساهمة في تعزيز القدرات المقاولاتية و التي بدورها تؤثر إيجابيا على النية المقاولاتية[34]، على هذا الأساس و بالإضافة إلى إدراكات الرغبة و الجدوى يجب الاهتمام بالبرامج التكوينية بميدان المقاولاتية و ذلك لتنمية المهارات المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات.

[34] -Tounes, A. (2003). PhD , *L'intention entrepreneuriale. Une étude comparative entre des étudiants d'écoles de management et gestion suivant des programmes ou des formations en entrepreneuriat et des étudiants en DESS CAAE,.*, Université de Rouen. P.374.

الخاتمـــــــــــــة:

إن البيئة التي تنشط فيها المؤسسات تعج بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، و الإيكولوجية، التي يمكن أن تساهم من قريب أو من بعيد في تسهيل أو إعاقة المشاريع المقاولاتية، من خلال التأثير على النوايا المستقبلية للشباب، كما يمكنها أيضا أن تلعب دورا أساسيا في بناء النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين[35]. تتمثل الاستنتاجات الرئيسية التي استخلصناها من هذا البحث في الأهمية التي يكتسبها نموذج الحدث المقاولاتية في تحديد النية المقاولاتية لدى طالبات الماستر بالجامعة الجزائرية. من خلال هذه الورقة البحثية قمنا بمحاولة اختبار تأثير متغيرات الحدث المقاولاتي على نوايا الطالبات الجامعيات في الماستر في إنشاء المؤسسة، في هذا الصدد كانت النتائج التي تحصلنا عليها مرضية.

إن قدرة هذا النموذج على التنبؤ بالنية المقاولاتية تم إثباتها من طرف العديد من الدراسات (Krueger، 1993؛ 2000؛ 2007؛ Davidsson، 1995؛ Emin، 2003 و 2004؛ Kennedy و آخرون 2003؛ Tounés، 2003 و 2006؛ Kolveired، 1996، Fayole و Gailly 2009؛ Fayole و DeGeorge، 2006؛ Boissin و آخرون، 2004، 2007، و Ede 2009 و آخرون، 2010؛ Karahja Ngugi و آخرون؛ Taouab، 2014). أظهرت النتائج المدونة في الجدول.4 أن استخدام نموذج النية يمكن أن يكون مفيد للتنبؤ بنوايا إنشاء المؤسسة في الأوساط الأكاديمية، كون أنه تقريباً 62% من تباين النية المقاولاتية تم تفسيره من طرف هذه الأخيرة، لذلك يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطالبات محل الدراسة، التعليم، التكوين، و التحسيس بمجال المقاولاتية يمكنهم أيضاً المساهمة في زيادة القدرات المقاولاتية لدى الطالبات الذين ينوون إنشاء ورشات عمل التي تكون موجهة خصيصاً لتطوير مهاراتهن المقاولاتية، و تساعدهن في الإنطلاقة الفعلية للمؤسساتهن. فعندما يكون للطالبات الجامعيات رغبة اتجاه سلوك المقاولاتية و يدركن بأن هناك جدوى من المقاولاتية فإن ذلك يزيد من عزيمتهن و يقوي نيتهن في القيام بإنشاء مؤسسة الخاصة.

[35] - Franke N. & C. Lüthje, (2004), «Entrepreneurial intentions of business students, A benchmarking study», *International Journal of Innovation and Technology Management,* vol. 1, pp.269-288

محدودية الدراسة و آفاق البحث

خصائص العينة المدروسة يمكن أن تتسبب في الإخلال بالنتائج، لذلك يجب التدقيق في اختيار أفراد العينة التي تجيب على الاستبانة، حتى يتسنى للنتائج المتحصل عليها تمثيل المجتمع الذي أخذت منه. كذلك الفقرات المكونة للإستمارة هي الأخرى يمكن أن تشكل عائق في فهم الهدف من البحث، لذلك يجب صياغة الفقرات بعناية فائقة بحيث تكون غير معقدة و سهلة الفهم و تتوافق مع البنية الاجتماعية للعينة المدروسة.

قائمة المراجع:

- تيغزة أ-ب، (2012)، التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي: مفاهيمها و منهجيتها بتوظيف حزمة Spss و Lisrel، دار المسيرة، الطبعة الأولى.
- سعيد عيمر، (2006)، "تكنولوجيات المعلومات والاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل.
- Bagozzi, R-P & Kimmel, S-K (1995), « A comparaison of leading theories of the prediction of goal-directed behaviours », *British Journal of Social Psychology*, vol.34, pp.437-461. Cited by Emin (2004), op cit.
- Bandura, A. (1982). « Self-efficacy mechanism in human agency ». *American Psychologist*, vol.37, PP.122-147.
-Davidsson, P., (1995) « Determinants of entrepreneurial intentions », *RENT IX Workshop*, Piacenza, Italy, nov. pp.23-24.
- Boissin J.P., Chollet B., Emin S. (2007). « Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise », *Revue française de gestion*,
-Boutinet, J.-P. (1999). *Anthropologie du projet.* Paris: P.U.F, cité par Mouloungui, op cit, p.61
-Degeorge J-M,PhD (2007), « Le déclenchement du processus de création ou de reprise d'entreprise : le cas des ingénieurs français », Thèse de doctorat en sciences de gestion Université Jean Moulin Lyon 3 sous la direction d'Alain Fayolle, p.70
- Emin, S. (2003). *L'intention de créer une entreprise des chercheurs publics : le cas français.* Unpublished doctoral dissertation, Université Pierre Mendès France de Grenoble. http://asso.nordnet.fr/adreg/ these_version_finale_p.pdf, Cited by Boisson et al (2009).
- Emin, S, (2004), « Les Facteurs déterminant la création d'entreprise par les chercheurs Publics : application des modèles d'intention », *Revue de l'entrepreneuriat*, vol.3, n°1, pp.1-20.
- Fayolle A.& GaillyB., (2009), «Évaluation d'une formation en entrepre neuriat: prédispositions et impact sur l'intention d'entreprendre» *Management,* vol. 12, pp.176-203,.
- Franke N. & C. Lüthje, (2004), «Entrepreneurial intentions of business students, A benchmarking study», *International Journal of Innovation and Tech*

-Garlonn Bertholom. PhD, (2012) « L'intention entrepreneuriale des jeunes artistes : le cas des _etudiants des _ecoles d'art de Bretagne ». Gestion et management. Universit_e de Bretagne occidentale - Brest,.

- Ilouga, S-M; Nyok, A-C & Hikkerova, L (2013), « Influence des perceptions sociales sur l'intention entrepreneuriale des jeunes», *Revue de Gestion 2000*, vol.30, pp.115-130
- Kautonen,T., Gelderen, M., & FinkM., (2013), "Robustness of the theory of planned behavior in predicting entrepreneurial intentions and actions," *Entrepreneurship Theory and Practice,*.
- Krueger, N-F., Reilly, M-D., & Carsrud A-L., (2000), "Competing models of entrepreneurial intentions," *Journal of Business Venturing,* vol. 15, pp.411-432,
-Krueger N.F., Carsrud A.L. (1993). "Entrepreneurial intentions: Applying the theory of planned behaviour", *Entrepreneurship & Regional Development*, vol. 5, n° 4, pp.315-330.
- Liñán F. & Chen Y-W., (2009), "Development and Cross-Cultural application of a specific instrument to measure entrepreneurial intentions," *Entrepreneurship Theory and Practice,* vol. 33, pp. 593-617,
- Mahmoudi, M., Tunes, A & Boukrif, M, (2014), « L'intention entrepreneuriale des étudiants tunisiens », *12ème Congrès international Francophone en Entrepreneuriat et PME, Agadir (Maroc).*
[1] - McGee E-J., Peterson M., Muller S. L. and Sequeira J-M. (2009), "*Entrepreneurial Self-efficacy: refining the measure*", Entrepreneurship Theory and Practice, pp. 965-988. Cite par Mahmoudi et al (2014).
- Mishra C-S. & Zachary R-K., (2014), *The Theory of Entrepreneurship: Creating and Sustaining Entrepreneurial Value*: Palgrave Macmillan,
-Mouloungui, M-A, (2012) PhD, « Processus de transformation des intentions en actions Entrepreneuriales », soutenue dep. Psychologie. Universit_e Charles de Gaulle - Lille III. p.61
- Ruhle SMühlbauer., D., Grünhagen M., and Rothenstein J., (2010), «The heirs of Schumpeter: An insight view of students' entrepreneurial intentions at the Schumpeter School of Business and Economics», *Schumpeter discussion papers*.
- Salah L, (2011), PhD « L'intention entrepreneuriale des étudiantes : cas du Liban », Thèse de Doctorat soutenue à l'Université de Nancy 2, p.220
- Touab, O, (2014), « Essai empirique sur les déterminants de l'acte entrepreneurial dans le secteur textile marocain », *European Scientific Journal*, Vol.10, n.7. pp.414-424

-Tounes, A. (2003). PhD , *L'intention entrepreneuriale. Une étude comparative entre des étudiants d'écoles de management et gestion suivant des programmes ou des formations en entrepreneuriat et des étudiants en DESS CAAE,.*, Université de Rouen.
- Tounés A. (2006). « L'intention entrepreneuriale des étudiants. Le cas français », *Revue des sciences de gestion*, vol. 3, n° 219, p. 57-65.
- Yifan Wang.(2010),PhD, « L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale »,. Engineering Sciences. Ecole Centrale de Lille. P.3.

جدول 1. نتائج التحليل الإستكشافي

مكونات النموذج	عدد الفقرات	KMO	Approx. Khi2	df	α Crombach	Item Means	ANOVA F	Sig	Total Variance Explained%
الرغبة المدركة من المقاولاتية **PDR**	8	0.809	703.123	28	0.876	4.579	60.971	0.000	57.33
الجدوى المدركة من المقاولاتية **PFB**	6	0.855	643.450	15	0.803	5.107	86.292	0.000	54.085
النية المقاولاتية **EI**	6	0.886	879.823	15	0.825	4.587	61.284	0.000	61.924

المصدر: من إعداد الباحثين، باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS.12 (**N=319**)

جدول.3: معايير المطابقة

Goodness-of-fit-indices	**ML**
Chi2	779,711
Degrees of freedom df	168
Niveau p	0.000
(GFI). Joreskog	0,813
(AGFI). Joreskog	0,767
Indice RMSEA Steiger-Lind	0.09
Population Gamma Index	0,869
Adjusted Population Gamma Index	0,836
Chi2/df	4.64
Bentler Comparative Fit Index	0,796

المصدر: من إعداد الباحثين، باستعمال البرنامج الإحصائي Statistica (**N=319**)

جدول 2. نتائج التحليل العاملي

Les variables manifestes	Estimation paramètre λ_i	T de Student 1.96<	Estimation paramètre E_i	Skewness	kurtosis
Pdr1	0,781	27,352	0,391	-0,586	-0,993
Pdr 2	0,613	15,274	0,624	-1,976	3,699
Pdr 3	0,625	15,892	0,609	0,194	-1,324
Pdr 4	0,713	21,381	0,492	-0,942	-0,220
Pdr r5	0,533	11,838	0,716	-1,296	1,149
Pdr 6	0,468	9,646	0,781	-0,821	-0,284
Pdr 7	0,454	9,219	0,794	-1,064	0,253
Pdr 8	0,371	6,993	0,863	-0,971	0,454
Prf1	0,613	15,525	0,624	-0,106	-1,232
Prf2	0,828	34,138	0,314	-0,527	-0,871
Prf3	0,794	29,797	0,370	-0,710	-0,368
Prf4	0,631	16,493	0,601	-1,113	1,193
Prf5	0,680	19,477	0,538	-0,474	-0,823
Prf6	0,426	8,523	0,818	-0,188	-1,112
Ei1	0,641	17,495	0,590	-0,060	-1,282
Ei2	0,671	19,475	0,549	-1,230	0,493
Ei3	0,575	14,025	0,670	-0,236	-1,163
Ei4	0,745	25,604	0,446	-0,391	-1,013
Ei5	0,770	28,305	0,407	-0,325	-1,248
Ei6	0,660	18,735	0,564	-0,510	-0,876

المصدر: من إعداد الباحثين، باستعمال البرنامج الإحصائي Statistica **(N=319)**

جدول4: معاملات الارتباط للعلاقات البنيوية

Variables latentes	Parameter Estimate βi	Standard Error ξ	Statistic T	Prob Level P
(PRD)-42->(EI)	0,693	0,036	19,120	0,000
(PRF)-43->(EI)	0,548	0,040	13,588	0,000
ZETA Error	0,220	0,043	5,086	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين، باستعمال البرنامج الإحصائي Statistica **(N=319)**

المقالات

باللغة الاجنبية

Implantation du Système ERP dans les entreprises du secteur pétrolier en Algérie.
Cas : Benchmarking entre ENAFOR, ENTP et Schlumberger Algérie

Dr.Hammadi Nabila née Acila
Maître de conférences classe B à L'EHC Alger

الملخص

إن إنتاج مفاهيم جديدة في علم الإدارة تعرف منذ بضع سنوات إيقاع سريع الذي لا يعادله إلا إيقاع التقلبات المفاجئة من طرف الشركات. إن ظاهرة العولمة والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،تعتبر كمؤثر لحركة التخفيضات المعممة من قبل هذه المنظمات، وطرق تسييرها، يشجع على خلق مفاهيم جديدة من أجل الفهم و التحرك.

إن السؤال المهم لعملنا البحثي يتمحور حول مشروع معرفة طموحنا الرئيسي استكشاف الإدارة الاستراتيجية لمواجهة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يصل حتى إلى التعمق في فهم تأثير الإدارة الاستراتيجية في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة نظام الشركات والموارد المجدولة. إن بحوثنا هذه أخدننا إلى طرح سؤالنا الذي يمس قلب أداء المنظمات"كيف للمؤسسات الجزائرية –المؤسسة الوطنية للتنقيب و المؤسسة الوطنية لحفر الآبار– أن تترجم استثمار مكرس للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أداء عالي؟"

الكلمات الدالة : تكنولوجيات الاعلام و الاتصال، نظام المعلومات، نظام ERP .

Résumé :

La production de nouveaux concepts en management connaît depuis quelques années une cadence rapide qui n'a d'égale que la cadence des bouleversements subits par les entreprises. Les phénomènes de la mondialisation et du développement rapide des technologies de l'information et de la communication (TIC), en tant qu'inducteurs d'un mouvement de dépréciation généralisée de ces organisations et de leurs modes de gestion, incitent à la création de nouveaux concepts pour comprendre et agir.

La question d'intérêt de cette thèse s'articule donc autour d'un projet de connaissance ayant pour principale ambition d'explorer la place du management stratégique face au phénomène des TIC; voire comprendre en profondeur l'impact que peut exercer le management stratégique à l'usage des TIC notamment le système ERP. Nos recherches nous ont amenés à reformuler notre problématique en termes de création de valeur organisationnelle, qui a pour conséquence l'amélioration de la performance.

La question qui se pose est: « Comment les entreprises nationales ENAFOR et ENTP peuvent-elles effectivement traduire les investissements consacrés aux TIC en une performance accrue?».

Le présent travail de recherche adopte essentiellement l'approche du management stratégique face aux défis des TIC. Pour ce faire, elle se fonde principalement sur trois corpus théoriques ; les TIC, le management stratégie et la performance et leur lien de causalité.

Mots clefs : Technologie de l'information et de la communication, Système d'information, entreprise Ressources Planning ERP

1. Introduction :

Les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) connaissent aujourd'hui un développement fulgurant parce qu'elles collent parfaitement à des tendances socioéconomiques majeures auxquelles les entreprises doivent faire face. Toutefois, le monde a quitté l'ère de l'industrialisation pour rentrer résolument dans l'ère de l'information.

Bien que ces technologies aient apporté une puissance de calcul et en progrès permanent, nous avons toujours du mal à les implanter et à les gérer. Toutefois, le développement de l'usage des technologies de l'information est porteur de véritables transformations des systèmes de management, des organisations, des processus de l'entreprise et souvent du modèle d'activité même de l'entreprise : seule une réflexion approfondie du management exécutif (maîtrise d'ouvrage) permet de définir le couplage pertinent entre ces transformations et la configuration technique, en matière de technologies de l'information, qui produira le meilleur effet sur la performance de l'entreprise.La redéfinition de ces transformations de fond, porteuses d'une meilleure performance, ne peut pas être le fait d'une entreprise prise isolément ; elle nécessite un travail collectif dans lequel doivent être impliquées les entreprises interdépendantes dans ces flux d'échanges, qui forment ainsi de véritables écosystèmes. En effet, l'un des objectifs des dirigeants est de concevoir des systèmes d'information efficaces et conciliables avec leurs nouveaux modes de gestion. Ces modes se basent selon G-Maronnat[1] « sur une coordination plus étroite des tâches, sur la coopération et sur le partage des informations et des prises de décisions ».

[1]Geffroy-Maronnat B, « L'organisation des grandes entreprises françaises : le modèle " H " en question », Revue Française de Gestion, N° 132, janvier-février 2001, p. 44-55.

La compétition des entreprises est, de nos jours, dominée par la bataille du savoir qui fait de l'information une richesse stratégique et surtout, un facteur clé de la performance au sein des entreprises. Toutefois, l'ouverture du marché algérien dictée par la mondialisation de l'économie, se trouvera accentuée dans le secteur de l'énergie notamment, par les nouvelles lois sur l'électricité et les hydrocarbures. L'impact de cette dernière se traduira par une évolution notable du rythme d'exploitation du domaine minier et conséquemment par une présence plus importante de compagnies étrangères sur les champs pétroliers algériens, induisant ainsi une exacerbation de la compétition dans tous les segments de l'activité pétrolière.

La mise en application de cette loi en parallèle avec celle de la privatisation exigera des comportements managériaux plus agressifs, visant la recherche d'une plus grande rentabilité financière dans un environnement de plus en plus concurrentiel.

La question d'intérêt de notre article, s'articule donc autour d'un projet de connaissance ayant pour principale ambition d'explorer la place du management stratégique face au phénomène des TIC; voire comprendre en profondeur l'impact que peut exercer le management stratégique à l'usage des TIC notamment le système ERP[2]. Nos recherches nous ont amenés à reformuler notre problématique en termes de création de valeur organisationnelle, qui a pour conséquence l'amélioration de la performance. La question qui se pose est: « ***Comment les entreprises nationales ENAFOR[3] et ENTP[4] peuvent-elles effectivement traduire les investissements consacrés aux TIC en une performance accrue ?***».

[2]L'origine des PGI progiciel de gestion intégré/ERP Entreprise Resource Planning, se trouve dans les méthodes de planification des besoins en composants qui ont été développées dans le cadre d'un impératif d'intégration de plus en plus poussée des fonctions de gestion de l'entreprise.

3L'entreprise ENAFOR avec un capital d'expérience de plus de 48 ans dans le domaine du Forage pétrolier et du Work-Over. ENAFOR est créée sous la dénomination « ALFOR », dans le cadre Plan de Développement de SONATRACH, en tant que joint-venture entre SONATRACH (avec 51% des parts), et la SEDCO USA (South EasternDrillingCompany, Dallas) (avec 49% des parts). Actuellement ENAFOR est à 100% filiale de SONATRACH.

4L'entreprise ENTP avec un capital d'expérience de plus de 46 ans dans le domaine du Forage pétrolier et du Work-Over. De la Restructuration de SONATRACH, émergeait ENTP héritière de la Direction des Travaux Pétroliers DTP pour les activités de forage et du Work – Over. Ainsi, l'entreprise est à 100% filiale de la Sonatrach en ce moment.

2. Méthodologie de la recherche :

Donc, pour bien fonder notre travail de recherche, nous avons opté à un dessein de deux entreprises nationales de même taille ENTP, ENAFOR et une multinationale Schlumberger Algérie[5]) du même secteur, afin de ressortir les pratiques du management stratégique des TIC qui transcendent leur contexte. Pour les mêmes raisons, nous avons préféré de choisir des entreprises nationales ayant installé des ERP en provenance d'éditeurs différents, quoique parmi les leaders actuels du marché national. Toutefois, le choix de l'entreprise multinationale Schlumberger Algérie, avait pour but de soutenir les actions managériales collectives menées par l'entreprise, capables de dégager des marges de progrès en termes de performance et de compétitivité pour les entreprises nationales. Il s'agit de développer des usages managériaux avancés des TIC, utiles dans le cadre de l'activité des entreprises nationales afin de leur permettre d'améliorer la stratégie managériale. A cet effet, l'objectif de la réflexion que nous avons mené consiste à examiner empiriquement, au niveau des entreprises algériennes, l'application du management stratégique des usages des TIC.

A cet effet, nos cas pratique nous permettra, donc, de mettre en exergue de nouvelles portées sous forme de « clefs de compréhension » pouvant contribuer à faire progresser notre connaissance du domaine management stratégique face aux usages des TIC et répondre à un besoin managérial. Ainsi, de mettre un état des lieux relatif au management stratégique face au défi des TIC « le domaine d'ancrage de notre réflexion » au sein des entreprises nationales du secteur pétrolier, pour pouvoir déclinerdes pistes pouvant baliser les contours d'une nouvelle perspective managériale, et de repérer en conséquence l'écart ou le choc culturel pour favoriser la réussite de la stratégie managériale appliquée par les entreprises,

[5]Schlumberger fondée en 1926, qui est présente sur tous les grands marchés des services pétroliers, gère ses activités par le biais de trois Groupes. Chaque Groupe se compose de plusieurs lignes de produits et services technologiques, appelées « Technologies » ou « Segments des opérations ». Ces Technologies couvrent toute la durée de vie d'un réservoir et correspondent à différents marchés dans lesquels Schlumberger détient plusieurs positions dominantes. L'Algérie appartient au «North Africa Géomarket » (NAG) qui regroupe trois autres pays : la Tunisie, le Niger et la Mauritanie. Les clients les plus importants sont : SONATRACH, British Petroleum (BP), AGIP, ANADARKO, TOTAL, le Ministère Algérien de l'Energie et des Mines. La compagnie est présente en Algérie depuis 1955. Aujourd'hui, elle détient plus de 70% des parts du marché des services pétroliers. Les activités du groupe en Algérie sont divisées en deux grandes entités de Technologies: Service Pétrolier Schlumberger (SPS) et Compagnie d'Opérations Pétrolières Schlumberger (COPS), toutes les deux sont soutenues par les mêmes fonctions support.

tant que pour la mise en relief de l'importance des profils des managers et leur impact sur la stratégie managériale des TIC qui est influencé par le pouvoir public.

L'objectif de notre travail de recherche n'était pas d'ajouter un nouveau modèle à ceux qui existent, mais bien d'observer la réalité organisationnelle en utilisant un modèle existant, afin de relever les éventuelles convergences et divergences.

3. Contexte organisationnel avant l'implantation du système ERP des entreprises (ENAFOR, ENTP) :

Au début, nous avons mené une analyse au sein des deux entreprises nationales, où nous avons suggérée qu'il est nécessaire pour nous de revenir à la première phase, c'est-à-dire à la phase de réflexion avant l'intégration de la stratégie au sein de ses entreprises. Ainsi, pour mieux recenser les ressources dont disposent les deux entreprises, et de bien cerner leurs dispositions afin de pouvoir évaluer leur stratégie managériale, nous avons préféré d'établir une analyse/diagnostic pour bien déterminer la situation (objectifs à long terme, capacité , stratégie… etc.).

En ce qui concerne notre évaluation de l'environnement interne, nous concéderons que l'entreprise ENAFOR s'appuie sur des efforts d'orientation stratégique de la part de ses acteurs et ce pour guider son organisation et structure qui demeure adaptée et dépend à ses besoins de développement et de croissance. Ainsi, malgré les efforts investis par les acteurs de l'entreprise en matière de mise en valeur des flux d'information, ces efforts restent toujours modestes par rapport aux capacités de l'entreprise. Toutefois, notre diagnostic sur ladite organisation, nous révèle un certain nombre de points faible entre autres l'absence d'une vision stratégique globale d'organisation.

S'agissant de notre cas d'étude concernant l'entreprise ENTP, nous retenons que l'entreprise est en face d'un déficit au sein de sa structure. L'organisation et les structures de l'entreprise ENTP, se caractérisent essentiellement par un fonctionnement lourd et dominé par une logique administrative et bureaucratique très apparente, on le comparant à l'entreprise ENAFOR. Son cas, demeure illustratif, car il nous permet de nous situer, ainsi la présence d'un décalage entre les différents niveaux du top management à celui du middle management et à l'exécution.

L'organisation et la structure de cette entreprise ne sont pas accompagnées d'une stratégie d'orientation, et comme le note clairement Alfred Dehandler[6] : « la structure d'une entreprise est le résultat d'une action collective à laquelle participe notamment tous le personnel dans les fonctions de contrôle et de stratégie où la structure influence la capacité d'adaptation et d'innovation. », ainsi le cadre de fonctionnement de ladite entreprise demeure à notre avis peu dynamique et loin même des principes et règles du management des organisations modernes. Nous pensons que l'exemple de cette entreprise en matière d'organisation et de fonctionnement humain ne porte pas dans son sens des pratiques managériales et communicationnelles allant dans l'effet de conduite de changement, ce concept ne trouve pas de place dans la culture de gestion et de conduite des affaires de cette entreprise. Cette dernière au lieu d'anticiper et de créer un changement à partir d'un travail de diagnostic global, elle se trouve entrain de gérer au jour le jour.

Nos investigations et analyses au niveau de l'entreprise ENAFOR, se rapportant au cadre de gestion des compétences RH sur le terrain demeurent maigres et ne répondent guère aux objectifs assignés aux entreprises.

Il est à noter que l'entreprise d'aujourd'hui peut tout acheter et transporter sauf les compétences RH qui constituent désormais la principale source de succès ou d'échec. La notion de compétences trouve son efficacité dans des systèmes d'organisation anthropogène, c'est-à-dire, celle qui rend favorable l'utilisation de la compétence humaine dans l'entreprise. Seurat[7] montre dans ce sens les principales caractéristiques de l'organisation anthropogène, cette organisation rend responsable et assure la continuité, voir le suivi et la dynamique de l'entreprise.Nous pouvons dire aussi, que la mise en valeur de la culture compétence est liée étroitement à la capacité des dirigeants à penser compétence.

Ainsi, nos observations et investigations au niveau de l'entreprise ENTP, nous en permis de décrypter la réalité de cette dernière notamment sur le plan de gestion des ressources humaines en général et des compétences en particulier. Cette entreprise, ne dispose pas d'une stratégie d'orientation, l'effort qu'elle déploie depuis cette dernière décennie dans ce domaine demeure insuffisant car la dimension ressources humaines est investie uniquement sur le plan administratif, la gestion des ressources

[6]Alfred Chandler, stratégie et structure, les Editions d'Organisation, Paris 1989, p.168.
[7]Seurat .S, « La coévolution créatrice. Une nouvelle alliance entre l'homme et l'entreprise », Ed Rivages, Les Echos, 1992, p.109.

humaines est limitée à la fonction classique de la gestion du personnel (fonction administrative), la notion des compétences ne trouve pas de place dans le vocabulaire de la gestion de cette dernière, par contre la notion de qualification existe et elle est utilisée surtout dans les domaines liés à la gestion des chantiers de cette dernière. Cette entreprise souffre aujourd'hui d'un déficit en état d'esprits de système de valeur et d'une culture d'entreprise moderne.

La problématique demeure posée, il s'agit de savoir comment changer l'organisation en mettant en valeur une culture de compétence qui répond aux exigences de cette entreprise devant les impératifs de la modernisation et de son système de fonctionnement. Nous Pensons que le processus de modernisation ainsi que l'instauration d'une nouvelle stratégie managériale et liée essentiellement à des conditions préalables ainsi que la mise en valeur des pratiques managériales qui encourage l'investissement de l'humain dans des projets de développement de l'entreprise, parmi ces conditions et pratiques nécessaires nous retenons d'abord le recours au management de l'information qui constitue à notre sens l'une des premières réponses managériales et humaine de l'état actuel de l'entreprise.

Pour faire face à cette situation de déficit managérial et humain, il est nécessaire desurpassait le stade de la gestion classique du personnel et des pratiques de formation orientées (recyclage, et autres formes de formation archaïque). La formation dans son sens global et stratégique recouvre beaucoup d'aspects entre autres, les aspects liés au niveau rôle assigné au dirigeant de l'entreprise.

En conclusion de notre analyse interne d'avant l'implantation du système ERP, nous retenons quelques obstacles que connaissent les entreprises en matière de fonctionnement organisationnel :

- L'ambigüité dans la définition des missions et attributions ;
- La non clarté dans la définition et déclinaisons des objectifs ;
- La bureaucratisation et la lourdeur hiérarchique ;
- L'organisation actuelle est dominée par une logique de gestion administrative au détriment de la logique managériale.

Aussi, nous tenons à signaler que les deux entreprises nationales, sont structurées selon la macrostructure approuvée par le Conseil d'Administration, leurs structures sont attachées directement au PDG. Les organisations ne sont pas plates, car toute organisation du secteur

d'hydrocarbure possède la même architecture d'entreprise, vu que ces dernières dépendent du Ministère de l'Énergie et des Mines, qui applique la même architecture pour l'ensemble du secteur. En conséquence, elles ne pourront pas faire un organigramme spécial pour eux, l'organigramme peut être réduit mais non pas changé. Suite à cette conséquence, l'application d'une stratégie au niveau des entreprises ne sera pas souple et flexible, car la structure d'une entreprise joue un rôle très important dans l'application de la stratégie d'innovation technologique.

En ce qui concerne notre analyse de l'environnement externe des deux entreprises nationales (ENAFOR, ENTP), qui se présentent dans un même contexte environnemental, nous avons réalisé un schéma qui démontre ces principaux repères, présentés en 6 phases selon la méthode PESTEL :

Schéma N°1 : Présentation de l'environnement externe des deux entreprises ENAFOR et ENTP

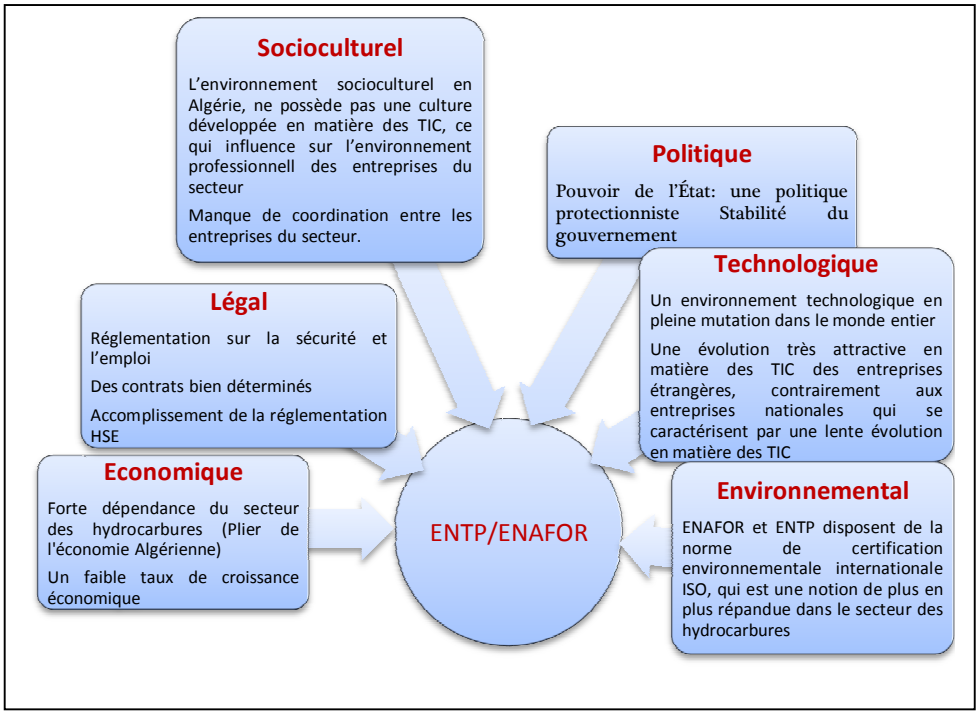

Source : Elaborer à la base des entretiens

De-ce-fait, une unique évaluation se présente pour les deux entreprises avec quelques petites distinctions. Cette évaluation de l'environnement interne et

externe des dites entreprises, nous indique que ces dernières ont assez de poids dans le secteur pétrolier national, vu leurs importants chiffres d'affaires ainsi que leurs effectifs, malgré cela, ces dernières ne possèdent pas les valeurs d'une entreprise moderne qui suit l'évolution de son environnement, d'autant plus à l'ENTP.

4. Contexte organisationnel après implantation du système ERP des entreprises (ENAFOR, ENTP) :

Il est important de souligner qu'une grande décision stratégique au niveau des deux entreprises (ENAFOR et ENTP), résulte par leur choix stratégique pour le domaine technologique, malgré son influence par les enjeux politiques. La décision d'atteindre la performance par l'implantation d'une stratégie d'innovation moderne, par une croissance interne qui se définit comme l'augmentation des dimensions et le changement des caractéristiques des entreprises obtenue par l'implantation du système ERP[8]. A cet effet, nous avons menés une analyse de l'environnement interne et externe après l'implantation comme deuxième étape, pour pouvoir détecter les écarts managériaux. Ainsi, les conclusions de ce parcours à entraîner des changements[9] majeurs dans la structure de gouvernance de l'entreprise, son portefeuille de projets, ses méthodes ainsi que son personnel et ses compétences. Or, ces changements étaient apportés sur une base inexacte, imposé par l'Etat.

5. Etude comparative entre les deux entreprises nationales et l'entreprise multinationale Schlumberger[10]et mise en perspective des clefs de compréhension de notre question fédératrice :

Par la suite, nous avons menés une analyse au sein des trois entreprises (ENAFOR, ENTP et Schlumberger)[11]qui ce présente comme une troisième étape, qui effectue et constitue un ensemble de constats et de préconisations. Un des principaux résultats auxquels nous nous sommes arrivés est qu'il ne suffisait pas d'introduire les TIC au sein des organisations pour créer de la valeur organisationnelle, mais que le

[8]Voir annexe N°1 : Les différents changements au niveau des deux entreprises (ENAFOR-ENTP)

[9]Voir annexe N°2 : Le parcours de l'ENAFOR, avant, durant et après le projet et annexe N°3:Le parcours de l'ENTP, avant, durant et après le projet.

[10]Voir annexe N°4 : Evaluation de l'environnement interne et externe de l'entreprise Schlumberger Algérie.

[11]Voir annexe N°5 :Présentation du climat favorisant et défavorisant à l'application du management stratégique des TIC.

management devait faire en sorte de favoriser une création de sens commune autour des outils introduits afin de pouvoir en retirer les avantages. Cela est d'autant plus nécessaire que les TIC peuvent être la source de changements dans la structure organisationnelle et de reformulation des rôles des acteurs de l'organisation. Il s'agit donc d'accompagner le changement, qui peut être simultanément technologique, structurel et social.

Avec l'avènement des technologies de l'information et de la communication, il devient difficile d'aborder la question du management stratégique indépendamment de ces outils. Ainsi, nous avons essayé de comprendre comment les impératifs du management stratégique peuvent telles avoir un impact fort sur la performance de l'organisation et sous quelles conditions. Nos résultats penchent en faveur d'une création de valeur organisationnelle suite à l'implantation de TIC soumise à certaines conditions liées aux managements stratégiques des TIC.

L'analyse des données récoltées nous a permis pour chaque cas d'apporter des réponses en matière de création ou non de valeur organisationnelle.

À travers notre étude, nous constatons que l'utilisation d'une même technologie dans divers milieux organisationnels peut mener à des résultats différents. Cela met en évidence le fait que les caractéristiques du contexte d'implantation des TIC sont très importantes pour son appropriation et pour une éventuelle création de valeur. En outre, les résultats de cette dernière penchent en faveur d'un fort pouvoir structurant des TIC. Ces dernières participent au processus de transformation des modes de fonctionnement et de participation dans l'organisation puisqu'elles permettent à l'information de mieux circuler et d'être mieux partagée. Cela entraîne une modification des processus de décision.

Les TIC revêtent une importance considérable dans les reconfigurations organisationnelles. Pour pouvoir arriver à un résultat de création de valeur organisationnelle suite à l'introduction des TIC, les entreprises nationales doivent faire en sorte de modifier leurs structures et leurs modes de communication. En effet, l'introduction des TIC doit s'accompagner d'une stratégie managériale bien définie. Cette transversalité pourrait en effet permettre plus de flexibilité et d'autonomie nécessaires à une gestion différente des connaissances et qui laissent plus d'initiatives et de responsabilités aux acteurs de l'organisation. Avec le développement de la flexibilité professionnelle, le travail en équipe favorisé et les compétences

développées, deviennent un facteur déterminant dans le processus décisionnel. La possession de la technologie ne suffit pas, c'est la maîtrise de sa mise en œuvre par des modes organisationnels favorisant la créativité et l'innovation qui est importante.

Toutefois, les transformations de l'organisation du travail qui accompagnent l'implantation du système ERP dans les entreprises nationales, diffèrent légèrement entre eux, en fonction de leurs stratégies de réorganisation poursuivies par la direction, à travers l'implantation et le développement du système ERP. Le contenu du changement varie entre les deux entreprises, que ce soit en matière de gestion des compétences ou de gestion du pouvoir.

Ces transformations exigent le déploiement de nouvelles compétences pour chacune des entreprises. Or, bien souvent, les directions d'entreprises semblent sous-estimer les changements apportés par l'ERP et ne perçoivent pas toujours clairement ses contours. Entre autres les grands éditeurs d'ERP développent de nouvelles méthodologies qui laissent souvent croire à la prévisibilité de la démarche engagée.

Il est fondamental que le comité de pilotage, où la direction, puisse anticiper, autant que possible, les transformations que va apporter l'ERP et l'engineering qui l'accompagnera, afin de mettre en place les supports nécessaires : que ce soient les formations, la communication ou la revalorisation de certaines fonctions qui jouent un rôle clé dans l'évolution du système.

Ce comité, qui prendra toutes les décisions importantes concernant l'installation et le développement de l'ERP, doit être capable d'évaluer les enjeux stratégiques d'intégration et du développement du système. Il ressort de l'étude des cas que le contexte organisationnel est un facteur limitant de l'instauration du système ERP.

Les entreprises nationales du secteur pétrolier ce caractérisent par, des structures managériales classiques, des champs de pouvoir ont été définis en segmentant de façon claire les différentes fonctions selon un organigramme hiérarchique (engineering, GRH, production, comptabilité...etc.). Le principal inconvénient de ce mode de structuration est la déficience de la communication entre les différents acteurs de l'entreprise, tant sur le plan interne qu'externe, déficience qui entraîne des lenteurs d'exécution. Il est devenu aujourd'hui nécessaire de mettre en place des modes de

fonctionnement qui redonnent la place à la communication et à la coordination entre les directions et les services.
Toutefois, l'aspect informel occupe une place importante dans la structuration des organisations. Nous rejoignons ce point de vue aux différents cas étudiés où l'informel occupait une place importante dans les organisations, notamment au niveau des modes de communication et au niveau de la transmission des connaissances tacites qui se fait souvent de manière informelle.

Cependant, l'environnement socioculturel en Algérie, ne possède pas une culture développé sur les TIC, ce qui influence sur l'environnement professionnelle des deux entreprises nationales. Il y a eu lieu de noter que leur culture organisationnelle est amplement influencée par la culture nationale. En fait, l'implémentation des systèmes ERP dans les entités européennes diffère considérablement de celles des entités maghrébines. En peux expliquer cela par le fait de ne pas avoir été familiarisé avec les technologies dès le niveau de scolarité élémentaire, ce qui ne leur donne pas, en l'occurrence une culture importante dans l'utilisation des TIC. Selon Maurice Thévenet[12]: «D'une part la culture suppose l'existence d'un tout cohérent ; d'autre part, elle intervient dans l'action individuelle mais à travers des références partagées, sans même que l'individu en soit conscient». A cet effet, nous constatons que les valeurs culturelles de la société algérienne sont fortes, ainsi, que l'influence de celle-ci sur la motivation des hommes et l'organisation des activités productives.

Le contexte organisationnel est important dans la mise en œuvre d'une stratégie managériale des TIC. La technologie apparaît comme un vecteur de création de valeur qui n'est possible que par l'évolution des organisations. La technologie peut alors devenir, grâce à des stratégies organisationnelles appropriées, un levier de développement. L'évolution technologique passe donc obligatoirement par l'évolution de l'Etat. En d'autres termes, la technologie est un levier de l'évolution de l'Etat.

Compte tenu de l'effort managériale limitées que nous avons observées dans les entreprises ENAFOR et ENTP, nous concluons que le contexte culturel à un effet néfaste sur la réalisation de leurs objectifs stratégiques. Ces derniers sont par ailleurs spécifiques, ceci étant en partie

[12]Maurice Thévenet, Management: une affaire de proximité, Éd. d'Organisation, 2003, p.140.

dû à l'importance de l'informel, de l'intuitif, de l'influence de l'optique du dirigeant et de l'influence du pouvoir public.

Le facteur humain occupe une place primordiale et importante dans l'implantation et l'utilisation des TIC notamment les ERP. C'est le facteur humain qui programme les TIC, et qui introduit certaine souplesse d'utilisation au niveau local afin d'obtenir une meilleure adéquation entre le système d'information et son utilisation sur le terrain. Enfin, c'est lui et non les TIC qui prend les décisions et choisi les actions à entreprendre : les TIC permet une synthèse et un affichage de tous les paramètres, mais la décision revient à l'utilisateur.

Nous joignons ainsi, l'importance du profil des managers. Or nous constatons que les dirigeants des entreprises nationales se concentrent avant tout sur l'urgence, ce qui les empêche de consacrer du temps à la réflexion stratégique et de prendre du recul sur leurs activités. Ainsi, leur champ d'action se limite souvent à leur environnement le plus proche, car c'est à ce niveau que les dirigeants pensent avoir la plus grande marge de manœuvre. Les dirigeants et les cadres doivent revoir leurs rôles et leurs pratiques, tant dans leurs activités propres que dans leurs relations avec les collaborateurs.

Donc, l'investissement dans les systèmes intégrés ne suffit pas à assurer un facteur clés de succès, ou à améliorer la productivité, l'engagement du manager de l'équipe de direction est essentiel. En effet l'absence des managers compétents a coûté très cher pour les entreprises. Donc, l'efficacité et l'efficience des ressources physiques ou financières des entreprises ne dépendent pas seulement de leurs existences, mais aussi de la manière dont on les gères, de la coopération entre les individus, de leurs adaptabilités, de leurs capacités d'innovation, de l'expérience et de l'apprentissage sur ce qu'il convient de faire et ce qu'il est préférable d'éviter. Cependant, le facteur humain et le pilier de chaque entreprise, la manière la plus efficace de partager les informations reste donc de faire communiquer directement les individus entre eux, d'où en relève un aspect fondamentale de l'entreprise étendu (développer/numérique) : Ce n'est pas une question ou un problème d'implantation d'outil ERP, mais c'est une question d'instauration d'une nouvelle culture moderne.

Aussi, il faut bien préciser que l'instauration d'un tel système ou stratégie, doit toujours être en continuation de son évolution. Or la configuration du système est une chose qui ne se termine jamais, c'était l'erreur qu'a été commise à l'ENAFOR, en négligeant d'effectuer les

réglages les plus fins (et parfois même généraux) du système au fil du temps, afin de suivre l'évolution des méthodes de travail de l'entreprise. Car, les concepteurs du système ERP annoncent sans arrêt de nouvelles versions, lancent de nouveaux modules. Bien que, chaque nouveau module ou nouvelle version exige une certaine configuration ou reconfiguration.

L'adaptation du système ERP aux processus des entreprises et une question d'amélioration continue, celle-ci étant elle-même guidée par les activités d'entreprise. Toutefois, la réussite de l'adoption de l'ERP repose essentiellement sur une préparation réfléchie de la part des entreprises.

Or, que la concrétisation des actions managériales, n'est pas chose facile. L'effacement des habitudes négatives, le changement de mode de gestion et les valeurs véhiculées dans l'entreprise sont difficiles à réaliser, car cette culture existe et elle est ancrée dans la mémoire collective. De ce fait, l'évolution de la culture d'entreprise reste donc avant tout, conditionnée par le changement de l'état d'esprit des différents acteurs sociaux.

Alors, ça ne sera que par le combat pour une levée de ces contraintes que le dirigeant parviendra à produire une nouvelle culture d'entreprise conçue comme la synthèse entre l'informel et le formel. Elle aura donc pour fonction essentielle de canaliser les comportements des employés d'origine sociale diversifiée, dans le sens de la conception et de la mise en œuvre d'une stratégie managériale des TIC.

Conclusion :

Les entreprises (ENAFOR, ENTP) ont pencher vers une stratégie qui consiste à obtenir une nouvelle vision pour leur organisation, vers le monde de la numérisation et de la modernisation grâce à l'implantation du système ERP, afin de répondre aux besoins du marché et aux attentes des différentes parties prenantes, en augmentant la valeur des différentes composantes des entreprises, malgré toutes les difficultés rencontré. Or, le problème majeur freinant l'implantation d'une stratégie managériale clair des TIC est beaucoup plus politique qu'autre chose, vue leur instabilité managériale, qui a vu plusieurs patrons se succéder à leur têtes en un laps de temps court, est qui n'est pas sans conséquences. Ses entreprises ne sont plus gérées. Elles n'ont aucune stratégie. Et personne n'ose prendre la moindre décision stratégique.

En finalité, il faut admettre que l'investissement dans les TIC n'est plus une décision d'organisation, mais une décision stratégique majeure. Il faut donc être à l'écoute des opportunités et menaces, et intégrer les technologies au moment opportun. L'intégration de l'outil de gestion dans l'organisation nécessite un bon phasage pour garantir une efficacité de migration vers ce nouvel outil de gestion. Toutefois, les entreprises doivent créer une plateforme technologique surchargée fonctionnant sur une base structurellement forte, conçue pour répondre aux besoins identifiés sur leurs plans stratégiques.

A cet effet, les travaux issus de la théorie des ressources (Peteraf[13], Grant[14],Wernerfelt&Montgomery[15]) affirment que le développement des capacités propres à l'entreprise est suffisamment important pour parvenir à un niveau de performance satisfaisant tout en se démarquant des contraintes du contexte.

[13]Peteraf, M.A., The cornerstones of competitive advantage: a resource-based view, Strategic Management Journal, 1993, pp. 180-182.
[14]Grant, R.M, The Resource-Based Theory of Competitive Advantage: Implications for Strategy Formulation, California Management Review, Spring, 1991, p.117.
[15]Wernerfelt, B., Montgomery, C.A., Tobin's q and the importance of focus in firm performance, American Economic Review, 1, March, 1988, pp. 246-250

Bibliographie :

Bibliographie :

1. ADIRA, Réussir la mise en place d'un progiciel intégré dans l'entreprise. Guide de recommandation du groupe d'étude ADIRA, Janvier 2000.
2. BIRONNEAU, L. et MARTIN, D.F. Modélisation d'entreprise et pratiques de management implicitement liées aux ERP: enjeux conceptuels et études de cas. Finance Contrôle Stratégie, Vol.5, N°4, Déc 2002.
3. Chandler Alfred, stratégie et structure, les Editions d'Organisation, Paris 1989.
4. F. R. JACOBS, et BENDOLY, E. Enterprise Resource Planning: developments and directions for operations management research, European Journal of OperationalResearch, Vol.146, 2003.
5. Geffroy-Maronnat B, « L'organisation des grandes entreprises françaises : le modèle " H " en question », Revue Française de Gestion, N° 132, janvier-février 2001.
6. Grant, R.M, The Resource-Based Theory of Competitive Advantage: Implications for Strategy Formulation, California Management Review, Spring, 1991.
7. Peteraf, M.A, The cornerstones of competitive advantage: a resource-based view, Strategic Management Journal
8. Seurat .S, « La coévolution créatrice. Une nouvelle alliance entre l'homme et l'entreprise », Ed Rivages, Les Echos, 1992
9. Thévenet Maurice, Management: une affaire de proximité, Éd. d'Organisation, 2003.
10. Wernerfelt, B., Montgomery, C.A., Tobin's q and the importance of focus in firm performance, American Economic Review, 1, March, 1988.

Annexes

Annexe N°1: Les différents changements au niveau des deux entreprises (ENAFOR- ENTP)

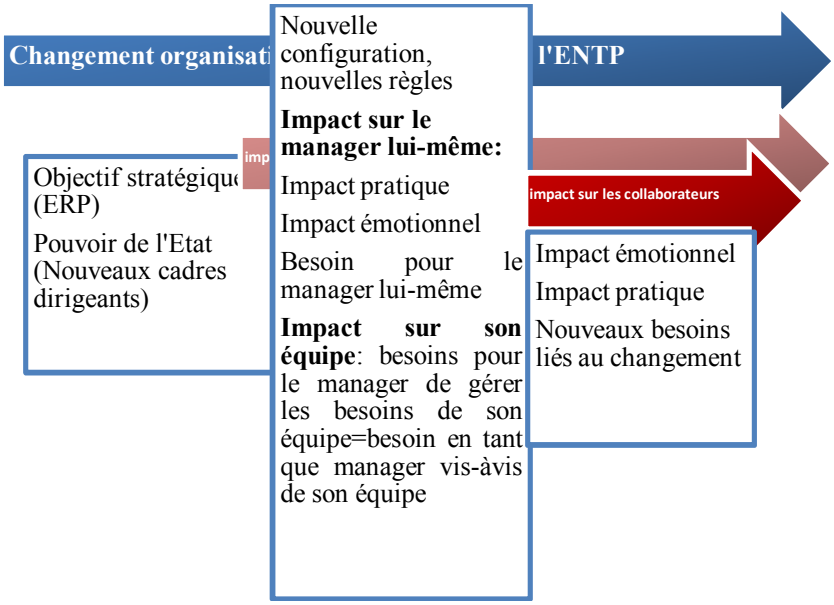

Source : Elaborer à la base des entretiens

Annexe N°2 : Le parcours de l'ENAFOR, avant, durant et après le projet

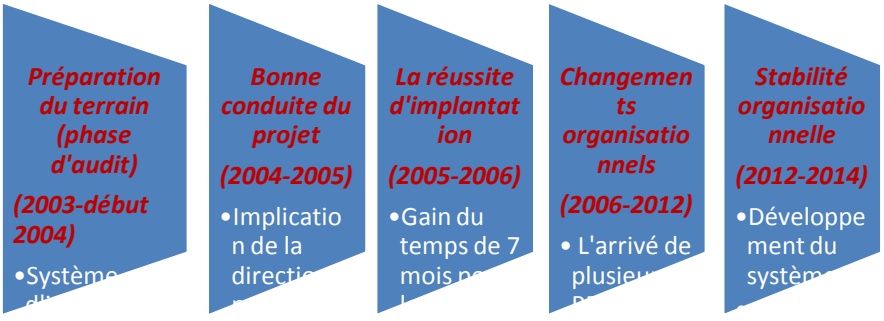

Source : Elaborer à la base des entretiens

Annexe N°3 : Le parcours de l'ENTP, avant, durant et après le projet

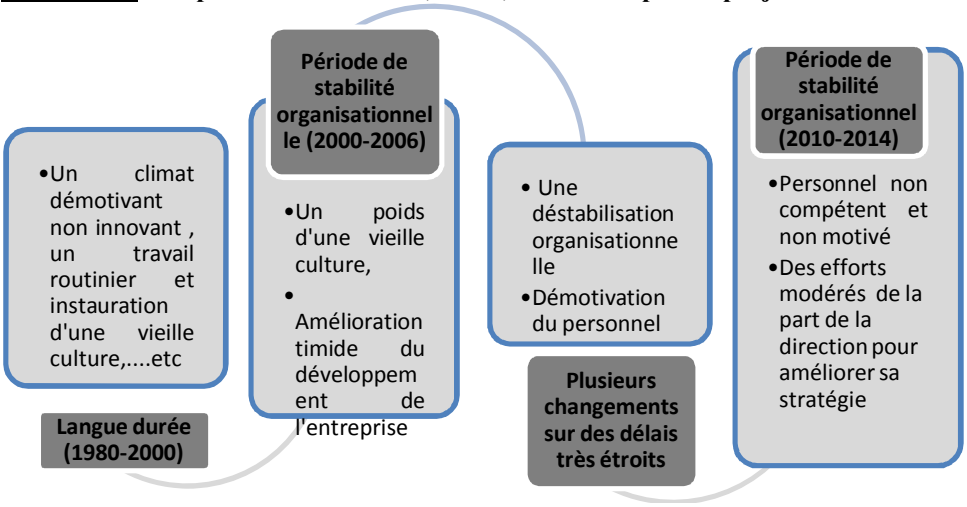

Source : Elaborer à la base des entretiens

Annexe N°4 : Evaluation de l'environnement interne et externe de l'entreprise Schlumberger Algérie

- **Evaluation de l'environnement externe :**

- Les opportunités de l'entreprise Schlumberger Algérie se présentent comme suit :
  - Les facteurs de marché : La volonté et la possibilité de pénétration, de développement, de domination du marché visé par Schlumberger ;
  - Les facteurs politiques de base : l'Algérie est un pays qui a de la richesse avec une situation modérée, bonne sécurité, stabilité et une ouverture économique ;
  - Les facteurs d'environnement des affaires : réglementation acceptable ainsi que la fiscalité, l'encouragement à investir en Algérie ;
  - Les facteurs de ressources : le travailleur Algérien est un vrai bosseur et très qualifié en lui donnant un environnement convenable, avec un moindre coût.
- Les menaces de l'entreprise Schlumberger Algérie se présentent comme suit :
  - Schlumberger Algérie en tant que société de services est toujours en concurrence pour offrir la meilleure qualité de service à son client. Chaque jour supplémentaire de retard représente des pertes en matière de coût pouvant engendrer des pertes de contrats pour la société ;
  - Si le monde ne court pas le risque d'avoir épuisé de sitôt ses réserves de pétrole et de gaz, leur développement va toutefois poser des difficultés majeures à une industrie tout juste sortie d'une longue période de sous-investissement. L'exploration de nouveaux gisements va se heurter à des problèmes déjà bien connus : l'éloignement, l'inaccessibilité ou la complexité de nombreuses formations géologiques ;
  - Le capital humain présente l'énergie fondamentale de l'entreprise. Toutefois, l'offre de diplômés spécialisés en matière des TIC en Algérie est faible, ce qui àréduit la capacité de l'entreprise Schlumberger Algérie par rapport aux autres représentants de l'entreprise Schlumberger dans d'autres pays.

- **Evaluation de l'environnement interne :**

- Les forces de l'entreprise Schlumberger Algérie se présentent comme suit :
    - L'entreprise Schlumberger Algérie exerce son activité dans un secteur très valorisé en Algérie et qui possède plusieurs opportunités de développement ;
    - L'entreprise Schlumberger Algérie, est parmi les premières sociétés mondiales de services pétroliers, fournit des technologies, des solutions d'information et des services de gestion intégrés de projets, qui optimisent les performances des réservoirs de l'industrie pétrolière et gazière internationale ;
    - Forte autonomie financière de la filiale étrangère ;
    - Disposée d'une solide infrastructure de formation pour veiller au maintien de normes rigoureuses ;
    - Capacité à modéliser et structurer des réseaux complexes : aptitude à prendre en main un Système d'Information, à en comprendre l'architecture et à le faire évoluer.
    - Connaissance approfondie des bases de données (orientées objet et relationnelles), ainsi qu'une solide en compilation ;
    - La motivation des employés et la décentralisation du pouvoir participent au processus de l'amélioration continue de sa stratégie managériale.

- Les faiblesses de l'entreprise Schlumberger Algérie se présentent comme suit :
    - Même si de vastes programmes de qualité ont été mis en œuvre afin d'éliminer les gaspillageset de réduire les délais de livraison. L'entreprise est en face d'une concurrence accrue des entreprises étrangères implantées en Algérie ;
    - Difficulté de recruter un personnel qualifié dans le domaine des TIC

Annexe N°5 : Présentation du climat favorisant et défavorisant à l'application du management

	Conditions favorisant le management stratégique à l'usage des TIC	Conditions défavorables au management stratégique à l'usage des TIC
Contexte organisationnel et managérial	**Schlumberger :** • Organisation dans laquelle le partage d'informations est déjà un acquis, même sans outil informatique. • Réflexion organisationnelle préalable ou associée à la mise en place des outils (du ressort de l'encadrement et non des informaticiens) • Marges de manœuvre: les utilisateurs ont une certaine autonomie pour faire évoluer leurs méthodes de travail individuelles ou collectives au sein de l'organisation. • Entreprise privé, fonctionne librement.	**ENAFOR, ENTP :** • Organisations qui favorisent davantage la répartition d'informations descendantes plutôt que le partage d'informations avec des possibilités d'interaction. • Les changements organisationnels sont difficiles et lents. Le système ERP ne trouve sa place que lentement car il ne s'inscrive pas dans une perspective d'évolution des méthodes de travail. • Entreprises étatiques, influencées par l'Etat.
Stratégie des RH et compétences des utilisateurs	**Schlumberger :** • Présence des utilisateurs éveillés qui maîtrisent les outils (fonctionnalités) et en trouvent des usages spécifiques pour leur travail. • Les utilisateurs perçoivent leur fonction, se représentent leur métier dans un sens cohérent avec ce que peuvent apporter les outils	**ENAFOR, ENTP :** • La non maitrise de toutes les fonctionnalités du système ERP par les utilisateurs potentiels notamment l'ENTP. • Perception contradictoire des utilisateurs de leur fonction avec ce que peuvent apporter les outils.
Profil des managers	**Schlumberger :** • Expérimentés et possèdent une vision stratégique très développer. • Une grande capacité à communiquer	**ENAFOR, ENTP :** • Ne possèdent pas une vision managériale moderne • Une faible capacité à communiquer
Culture de l'entreprise	**Schlumberger :** • Création de valeur qui marche avec le développement du marché • Créer beaucoup de symboles d'innovation et de modernisation	**ENAFOR, ENTP :** • Valeur culturelle très ancienne, non développée depuis longtemps • Des symboles influencés par la force du pouvoir public
Pouvoir public	**Schlumberger :** • Entreprise privée qui ne dépend pas directement de l'Etat.	**ENAFOR, ENTP :** • Entreprise étatique sur laquelle l'Etat exerce directement ou indirectement des influences.

UNE ANALYSE EMPIRIQUE DE L'IMPACT DU REGIME DE CHANGE DANS LES PAYS ARABES SUR LA PERIODE 1980-2013

Dr.ZIAD M'hamed ,Maitre de conférences (B), Université de Mascara

Résumé :
Ce papier examine, dans le cadre d'un modèle de données de panel, la relation entre les régimes de change et la croissance économique pour certains pays arabes (Algérie, Egypte, Jordanie, Liban, Maroc, Syrie et Tunisie) de 1980 à 2013.
Les résultats suggèrent un effet significatif du régime de change sur la croissance, que ce soit par le biais d'une combinaison de l'accroissement des échanges commerciaux et du taux d'investissement ou par celui d'un niveau important de l'ouverture commerciale. Il apparait donc que l'abandon des régimes fixes observé au cours de la dernière décennie se justifie par un objectif de stabilité de la production.
Mots clés : Régime de change, taux de change, croissance économique, données de panel.

الملخص:

يحاول هذا البحث انطلاقا من نموذج اقتصادي ذو معطيات متجمعة, دراسة العلاقة ما بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية (الجزائر, مصر, الأردن, لبنان, المغرب, سوريا و تونس) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2013.

تشير نتائج الدراسة إلى تأثير كبير في نظام سعر الصرف على النمو، سواء كان ذلك من خلال ثنائية التزايد التجارة ومعدل الاستثمار أو بواسطة درجة عالية من الانفتاح التجاري. كما يبدو أن التخلي عن الأنظمة الثابتة الملاحظ خلال العقد الأخير يهدف أساسا إلى استقرارالإنتاج.

الكلمات الدالة : أنظمة سعر الصرف, معدل الصرف, النمو الاقتصادي, نموذج ذو معطيات متجمعة

INTRODUCTION

Depuis l'effondrement de la parité fixe en 1973 et la multiplication des crises économiques survenues, les Pays En Développement (PED) ont adopté plusieurs types de régime de change allant de l'ancrage dur vers le flottement libre, en passant par divers régimes de change intermédiaires. L'objectif était d'adapter la stratégie monétaire du pays à l'évolution du contexte national, régional et international pour assurer une transition économiquement soutenable et non-génératrice de déséquilibres et d'attaques spéculatives. Cependant, la réalité nous a montré que ces pays ont rencontré énormément de difficultés pour atteindre cet objectif et qu'il fallait mettre en place des réformes structurelles pertinentes, des programmes d'ajustement structurel sous l'égide du Fonds monétaire international, pour augmenter les chances de réussite des politiques de change adoptées.

Cependant, ces dernières décennies, un certain nombre de pays arabes ont accompli des progrès considérables dans la libéralisation de leur régime de commerce et de leur système financier, ainsi que l'adoption d'instruments de politique monétaire fondés sur les mécanismes du marché. La main raison c'est la politique et les institutions monétaires peu développés qui détriment la capacité des autorités monétaires d'utiliser une politique monétaire discrétionnaire avec succès. À la lumière de ces changements, comment le régime de change peut-il contribuer à la croissance ?

Nous examinons les régimes de change de sept pays arabes[1], pour déterminer s'ils doivent envisager d'assouplir leur régime tandis qu'ils continuent de libéraliser leurs économies. Cet examen est fondé sur l'analyse de la relation entre les régimes de change et la croissance, en essayant au mieux d'adopter certaines thèses rappelées plus haut. Pour cela, on procédera à une étude pour les sept pays arabes sur des données de panel. Pour chacun de ces pays, on étudiera les interactions entre des variables supposées réceptives aux régimes de change (le taux d'investissement relatif, la politique monétaire, le taux de croissance du commerce extérieur et de dépenses publiques) et le taux de croissance du PIB réel par tête, avec une variable muette désignant le régime de change adopté par chaque pays retenus dans l'échantillon. On retiendra des données annuelles sur la période 1980 jusqu'au 2013.

[1] Notre étude se limite pour : Algérie, Égypte, Jordanie, Liban, Maroc, Syrie et Tunisie.

Cette étude sera organisée de la manière suivante. La première partie sera consacrée à un bref rappel des principaux régimes de change adoptés dans ces pays indiqués. Ensuite, nous discutons dans une revue de littérature la nature de la relation entre le régime de change et croissance économique. Dans la troisième partie, on estimera cette relation par un modèle sur de données de panel. La dernière partie conclura cet article.

I. LES REGIMES DE CHANGE DANS LES PAYS ARABES.

La majorité des monnaies des pays arabes, rattachées à des paniers de devises reflétant leurs échanges avec les principaux partenaires commerciaux, ont fait au départ l'objet d'une gestion fortement centralisée dans les années 70 et 80. Le dollar, en tant que monnaie de facturation des recettes d'exportation et principal libellé de la dette en devises, y jouait un rôle prépondérant. Afin de mieux refléter les forces du marché et d'accompagner le processus de libéralisation commerciale, un management plus flexible du taux de change a été adopté au milieu des années 90. Actuellement, ces pays ont des régimes de change relativement différents. Par exemple, les régimes instaurés en Algérie, l'Egypte et Tunisie ont partiellement adopté le même régime « flottement dirigé », Jordanie et Maroc ont adopté respectivement un ancrage au dollar américain, un arrimage conventionnel à un panier de devises (FMI, 2013).

Il est nécessaire donc de revenir sur les grandes étapes de l'évolution des régimes de change de ces pays depuis l'effondrement du système de Bretton Woods, ainsi que sur les principales raisons qui ont motivé cette évolution. Dans ce qui suit, nous discutons l'évolution historique des différentes politiques de change poursuivies par ces pays, après une mise en point sur la classification répandue dans la plupart des études au débat.

1. Classer les régimes de change

La classification des régimes de change a subi depuis 1998 un changement important qui reflète la difficulté souvent rencontrée pour classer les pays sur la base des régimes de change pratiqués. Avant cette date, la seule approche utilisée était basée sur la simple déclaration officielle (*de Jure*) faite par chaque pays auprès du FMI, d'une part, et aucune vérification n'était prévue pour savoir dans quelle mesure ce régime déclaré coïncide ou non avec le comportement effectif des autorités en matière des régimes de change, d'autre part. Cette constatation a suscité depuis une multiplication des études économétriques et statistiques pour établir une classification, *de facto*, des régimes de change sur la base de plusieurs critères.

En conséquence, le FMI a abandonné son système de classification *de jure* en 1999 pour classer dorénavant le régime de change d'un pays sur la base de sa politique *de facto*. Il utilise des analyses quantitatives et qualitatives, en complétant les informations disponibles sur la politique de change et la politique monétaire des pays par une analyse de l'évolution observée des réserves ou des taux de change sur le marché officiel ou secondaire. Cette classification établit une distinction entre différents types de régimes de parité fixe, allant de diverses formes d'ancrages fixes à différents types d'ancrages souples.

En se fondant sur les travaux de Habermeier et *al.* (2009), la classification du FMI comprend en 2013 dix catégories :

1. Les régimes de change sans cours légal séparé, *i.e* les unions monétaires, Dollarisation / Euroïsation ;

2. Les caisses d'émission « *currency board* »; le pays conserve une monnaie et une banque centrale indépendantes ;

3. Les changes fixes conventionnels, la banque centrale stabilise le taux de change par sa politique d'intervention et du taux d'intérêt, et en absence de toute contrainte institutionnelle ;

4. Les taux de change fixés à l'intérieur de bandes de fluctuations ;

5. Taux de change stabilisé, ancres avec des parités centrales ajustées périodiquement selon des règles fixes, pré-annoncées en fonction d'un ensemble d'indicateurs quantitatifs ;

6. Les *crawling bands*, *crawling pegs* combinés à des bandes de ±1;

7. Pseudo-ancrage glissant ;

8. Autre flottement administré,

9. Le flottement dirigé, intervention sans engagement à une cible pré-annoncée ou à une trajectoire du taux de change ;

10. Le flottement libre, *i.e* le taux de change est déterminé par le marché, politique monétaire indépendante de la gestion de taux de change, qui est déterminé par le marché.

Cependant, la vision bipolaire des régimes de change [Eichengreen (1999), Fischer (2001)] introduit la distinction entre les régimes parfaitement fixes (1 à 3), les régimes flottants (8 à 10), et les autres types de régimes de change qualifiés d'intermédiaires. Les unions de taux de change constituent le «coin» des régimes fixes.

2. L'évolution des régimes de change

Pour étudier l'évolution des régimes de change des pays arabes, on a choisi de donner de l'importance des régimes de change *de facto* en se basant sur la classification de **B**ubula et **O**tker-**R**obe (**BOP**, 2002), qui est proche de celle adoptée par le FMI. On peut de ce fait classer les PSEM en trois groupes différents :

- Les pays avec des régimes d'ancrage durs : fixes et *Currency Board* ;
- Les pays avec les régimes intermédiaires : ancrage au Droit de Tirage Spéciaux (DTS), à une seule monnaie ou à un panier de monnaies, bande de fluctuation et parité glissante ;
- Les pays avec des régimes flottants : flottement dirigé et flottement libre.

En effet, depuis l'effondrement du système de Bretton Woods au début des années 70, les régimes de change ne cessent d'évoluer. Si les principaux pays développes ont adopté un système de change flottant, les PED ont continué dans une première étape de rattacher leur monnaie à une seule monnaie (le dollar ou le franc français essentiellement), au DTS ou à un panier de monnaies. Toutefois, cette tendance n'à pas rester figée, un nombre croissant des PED et dès la fin des années 80 ont abandonné ce type de régime de change pour adopter, dans une deuxième étape, des régimes de plus en plus flexibles.

A ce stade, ce schéma d'évolution des régimes de change en deux étapes a été observé même dans les pays arabes. Dans une première étape, ces pays

ont choisi le plus souvent un régime de change fixe strict, un rattachement au DTS, au dollar USD ou à un panier de monnaies où le dollar est majoritaire, plutôt qu'un régime basé sur une flexibilité même limitée. Une transition vers des régimes de change flexibles a été observée depuis le milieu des années 80 et qui marque le début de la deuxième étape de l'évolution des régimes de change dans ces pays (tableau 1). En effet, si en 1981, 44% des pays arabes maintenaient un régime de change fixe et 56% appliquaient des régimes intermédiaires, aucun pays n'avait adopté un régime de flottement même limité (BOP, 2002). Ce n'est que vers la fin des années 80 qu'on va assister à l'apparition de certains régimes de flottement et qui vont par la suite connaitre une évolution croissance au détriment plus particulièrement des régimes de change fixes entre 1991 et 1999 et des régimes intermédiaires entre 1999 et 2002.

Tableau 1 : L'évolution des régimes de change des pays arabes depuis 1970[2]

Algérie	Ancrage à un panier de devise ($ est majoritaire)					Flottement dirigé				
Egypte	Ancrage au dollar					Bande de Fluctuation horizontale		Flottement libre		
Jordanie	Ancrage au DTS					Ancrage au dollar				
Liban	Fixe					Ancrage au dollar				
Maroc	Ancrage à un panier de devise ($ est majoritaire)							Ancrage à un panier de devise (€ est majoritaire)		
Syrie	Fixe				Ancrage au dollar					
Tunisie	Fixe	Ancrage à un panier		Flottement dirigé						
	1970	**1975**	**1980**	**1985**	**1990**	**1995**	**2000**	**2005**	**2010**	**2013**

Il ressort de l'analyse ci-dessus que les régimes de change dans les pays arabes considérés ont eu des succès divers. Les régimes de change de l'Algérie, la Jordanie, du Maroc et de la Tunisie n'ont pas été mis sous pression récemment, parce que les chocs réels ont été relativement maîtrisables et que les politiques macroéconomiques étaient généralement compatibles avec le choix du régime de change. Par contre, les tensions chroniques sur les marchés des changes de l'Égypte, du Liban et de la Syrie démontrent que la vulnérabilité aux chocs exogènes réels, la volatilité des entrées de capitaux (Égypte) et les déficits budgétaires structurels élevés qui sont financés par de gros emprunts intérieurs et extérieurs (Liban et Syrie) sont incompatibles avec une parité fixe.

II. REGIME DE CHANGE ET CROISSANCE : SURVOL DE LA LITTERATURE

Depuis l'effondrement du système de Bretton Woods, une vaste littérature s'est, depuis développée, et s'est employée à tester cette relation ambiguë en essayant de prendre en considération les avancées considérables effectuées récemment dans les classifications *de facto* des régimes de change et dans les techniques économétriques, principalement sur des données de panel. Ces études ont cherché plus formellement à analyser les performances macroéconomiques des régimes de change sous deux principaux angles : les performances en termes de croissance du produit,

[2] *The Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, Source : www.imf.org*

d'inflation et entre eux-mêmes[3]. Cet arbitrage est d'autant plus pertinent et est au-delà de la traditionnelle dichotomie entre fixité dure et flexibilité pure.

Pour ce qui est des pays développés, les travaux empiriques ont d'abord étudié l'impact des différentes politiques économiques sur la croissance et de sa stabilité, mais n'ont pu arriver à un consensus. En effet, plusieurs économistes ont cherché à expliquer cette controverse dans la théorie économique. En comparant la croissance économique dans les pays industrialisés avant et après l'effondrement du système de Bretton Woods, Mundell (1995), a montre que la croissance économique a été beaucoup plus rapide au cours de première période, lorsque les taux de change étaient fixes. Plus récemment, un autre travail d'envergure investi par Gosh, Gulde et Wolf (1997), et qui ont utilisé des données pour 140 pays sur la période 1960-1990. Les auteurs ne sont pas arrivés à distinguer un résultat concluant concernant l'effet du régime de change sur la croissance économique.

Si l'on tourne vers les PED et les économies émergentes, Rizzo (1999) a utilisé les données de 29 pays pour la période de 1980-1995. Il a conclut au terme des résultats d'estimation de son modèle que le degré d'ouverture sur l'extérieur constitue bien le canal par lequel le régime de change influe sur la croissance. Si le régime de change ne parait exercer qu'un effet limité sur la croissance, il joue par contre de façon significative sur sa volatilité. Par conséquent, il n'existe manifestement aucune évidence selon laquelle les changes flexibles seraient plus favorables à la croissance que les changes fixes. Quant aux Bailliu, Lafrance et Perrault (BLP, 2002) et au terme d'une analyse de 25 économies émergentes couvrant la période 1973-1998, les auteurs ont constaté que les régimes de change flottants s'accompagnent d'une croissance économique plus rapide mais seulement dans le cas des pays qui sont relativement ouverts aux flux de capitaux internationaux, et dans une moindre mesure, dans les pays dotés de marchés financiers bien développés. Cependant, les estimations de Levy-Yeyati et Sturzenegger (LYS, 1999) sur un échantillon couvrant la période 1974-1999, montrent que les régimes de change fixes sont associés aux taux de croissance par tète les plus faibles et à une plus grande variabilité du produit. Plus récemment, LYS (2002) trouvent que la flexibilité du taux de change permet une réallocation rapide des ressources, suite à un choc réel et en présence d'une rigidité significative des prix à court terme. Edwards et Levy-Yeyati (2003), ont par la suite confirmé ces résultats et ont souligné l'incapacité des régimes de change fixes à absorber les chocs sur les termes des échanges, ce

[3] J-P. Allegret (2005), P. 43-46.

qui se traduit par un ralentissement de la croissance économique.

Plus récemment, Stotsky et *al.* (2012) ont étudié l'incidence du régime de change sur la croissance économique au moyen de données longitudinales relatives à 7 pays africains sur la période 1990-2010, pour constater que, plutôt que le régime de change comme tel, c'était la présence d'un cadre de politique monétaire solide, qui importait pour la croissance économique. Les résultats obtenus permettent de nettement différencier les pays émergents d'un côté, et les PED de l'autre. En effet, les performances respectives des différents régimes de change appréhendées au niveau global sont entièrement expliquées par les résultats obtenus pour les PED. Plus précisément, un pays qui aurait choisi un régime de flottement à partir de 1973 aurait connu à fin 2000 une croissance du produit de 22% supérieure à un pays ayant choisi la fixité. Or ce résultat est expliqué par les seuls PED pour lesquels les pays à ancrage ont un taux de croissance annuel inférieur de 1% par rapport aux pays à flexibilité.

Cette étude parait importante dans le choix des variables instrumentales mais semble se heurter au problème du biais de simultanéité. Elle fera l'objet de la prochaine section.

III. EVIDENCE EMPIRIQUE

1. La spécification du modèle

L'échantillon retenu est composé de sept pays arabes. Il s'agit de l'Algérie, l'Egypte, la Jordanie, le Liban, le Maroc, la Syrie et de la Tunisie. La période d'observation s'étend de 1980 à 2013, soit 34 ans. Pour l'ensemble des pays, nous avons presque les mêmes années d'observations. Il s'agit donc d'un panel quasi-cylindré.

L'équation de base testée est empruntée à Stotsky et *al.* (2012), s'écrit comme suit :

$$PIBP_{it} = \beta_0 + \beta_1 CPUB_{it} + \beta_2 INV_{it} + \beta_3 COMM_{it} + \beta_4 MONEY_{it} + \beta_5 IDEV_{it} + \beta_6 CHANGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{1})$$

Dans l'équation (**1**), la variable **PIBP** représente le taux de croissance du Produit intérieur brut par habitant du pays **i** à la période **t** (exprimé en année). Les variables retenues comme déterminants de la croissance dans cette étude sont celles couramment utilisées dans la littérature empirique de la croissance, notamment par Mankiw, Romer et Weil (1992), Barro et Sala-i-Martin (1995). Ainsi, ces études s'ajoutent celles de Rizzo (1999), BLP (2002), Ghosh et *al.* (2004) et de Stotsky et *al.* (2012), nous ont guidés dans le choix des variables appropriées.

Les variables explicatives sont définies par une observation annuelle et sont les suivantes :

- Le taux de croissance des dépenses de consommations réelles du secteur public (**CPUB***)* : Les dépenses du gouvernement en termes de croissance peuvent agir positivement sur la croissance en stimulant la demande de biens et de services, ce qui entraîne l'augmentation de la production et dope la croissance ;
- La part des dépenses d'investissement réelles dans le PIB (**INV**) : Cette variable est censée saisir les effets du régime de change sur la croissance induits par les investisseurs. Un signe positif est attendu pour cette variable ;
- Le taux de croissance du commerce extérieur (**COMM**) : Cet indicateur est obtenu par la somme des deux taux de croissance des exportations et des importations pour chaque pays.
- Le ratio de monnaie et quasi-monnaie au PIB (**MONEY**) : Compte tenu des données disponibles, nous avons introduit la masse monétaire à la place du taux d'intérêt comme l'instrument de politique monétaire utilisé par la banque centrale ;
- L'Indice de Développement de la Banque Mondiale (**IDEV**) : Cet indicateur pourrait capter un éventuel effet de convergence. Il s'agit d'attribuer des codes aux pays en fonction de leur niveau de revenu : les pays à faible revenu ont été codés en 0, ceux à revenus moyens inférieur et supérieur respectivement en 1 et 2, ceux à revenu élevé en 3 ;
- Une *Dummy* de régime de change (**CHANGE**) : Cette variable muette prenant la valeur 0 pour les régimes de change fixes, 1 pour les régimes de change intermédiaires et 2 pour les régimes de change flottants.

Quant à β_0 qui représente l'effet propre pour chaque pays, il vise à saisir l'incidence des déterminants du taux de croissance de chaque économie, et qui n'est pas déjà prise en compte par les autres variables explicatives. Autrement dit, ce coefficient indique les facteurs non observables qui varient selon les pays mais pas sur les périodes. L'effet propre au pays peut être fixe, c'est-à-dire une constante qui varie selon les pays, ou aléatoire c'est-à-dire une variable aléatoire tirée d'une distribution commune de moyenne β et de variance σ_{β}^2. Le test d'Hausman nous permet de déterminer le modèle approprié à retenir.

Les données utilisées sont fournies par la Banque mondiale (*WDI*) et des Statistiques Financières Internationales (*IFS*) du FMI. Comme souvent lorsqu'il s'agit des économies en développement, un certain nombre de données font défaut. La technique des régressions en données de panel nous

permet de pallier cette insuffisance des données en procédant sur plusieurs pays ou groupes de pays en même temps.

IV. ANALYSE DES DONNEES ET DES RESULTATS EMPIRIQUES

Cette section permet d'établir un diagnostic sur la nature de la relation qui existe entre le régime de change et la croissance économique. Ce diagnostic passe par la présentation des résultats de l'étude et leurs interprétations.

1. Les données

Avant toutes choses, il convient de jeter un regard critique sur les données dont nous disposons. Un résumé est donné par le tableau **(2)** ci-après :

Tableau 2 : Statistiques descriptives

Variables	PIBP	CPUB	INV	COMM	MONEY
Moyenne	1.78	3.88	35.11	9.71	8058.57
Médian	2.21	3.30	24.62	8.72	6740.00
Maximum	35.71	80.45	2500.00	82.55	24782.00
Minimum	-42.62	-22.63	14.99	-64.09	1045.00
Ecart-type	5.716	8.489	157.55	19.76	4538.54
Observations	270	253	251	256	250

Les données se caractérisent par très importants écarts dans les valeurs de certaines variables. Les statistiques des écarts-types indiquent 4538.547 pour la masse monétaire mise en circulation (MONEY) et 157.552 pour la part des investissements dans le PIBP. Les mêmes remarques sont enregistrées dans les autres variables, mais avec des disparités différentes et assez importantes (5.716, 8.849 et 19.763). Ces écartes sont certainement liés aux différences de développement entre les pays étudiés.

Pour corriger cette, situation, nous avons choisi d'utiliser dans cette analyse une transformation logarithme. L'équation (**1**) devient alors :

$$LPIBP_{it} = a_0 + a_1 LCPUB_{it} + a_2 LINV_{it} + a_3 LCOMM_{it} + a_4 LMONEY_{it} + a_5 IDEV_{it} + a_6 CHANGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (\mathbf{2})$$

De même, utilisant deux autres variables muettes (FIXE ; FLEXIBLE) représentant le caractère plus ou moins fixe (Flexible) du taux de change (1 si fixe et 0 sinon contre 1 si flexible et 0 sinon), nous mettons à l'examen la relation de celui-ci avec la croissance du PIB réel par habitat (PIBP).

La technique des régressions en données de panel permet de pallier l'insuffisance des données en procédant sur plusieurs pays ou groupes de pays en même temps. Plusieurs précautions sont nécessaires avant de traiter ces régressions. En effet, pour étudier correctement – au sens économétrique

– les relations entre différentes variables, celles-ci doivent satisfaire certaines exigences (Bourbonnais, 2009), notamment celle de stationnarité et de la non-corrélation des erreurs[4].

On s'assure d'abord des propriétés statistiques des séries et en particulier de leur degré d'intégration en réalisant les tests de racine unitaire dont les résultats sont consignés dans le tableau suivant (**3**).

Tableau 3 : Test de stationnarité (ADF) des variables utilisées[5]

	Levin, Lin & Chu T			
Variables	**Statistic.**	**Prob.**	**L**	**Trend**
PIBP	-2.487	0.006	1	Non
Δ(PIBP)	-8.561	0.000	1	Non
CPUB	-3.070	0.001	1	Non
Δ(CPUB)	-6.366	0.000	1	Non
INV	-1.855	0.031	1	Non
Δ(INV)	-2.211	0.013	1	Oui
COMM	-3.513	0.000	1	Non
Δ(COMM)	-5.199	0.000	1	Oui
MONEY	0.790	0.785	1	Non
Δ(MONEY)	-4.308	0.000	1	Oui

Source : calculs de l'auteur. Logiciel Eviews

Les tests indiquent que les variables suivantes PIBP, CPUB, INV et COMM sont stationnaires en niveau et en première différence. Pour la variable MONEY, elle n'est pas stationnaire en niveau et elle le devient en première différence. On admet donc l'hypothèse de stationnarité de toutes les variables retenues dans l'examen antérieur. Or, l'ensemble des séries qui composent les variables de notre étude sont toutes stationnaires d'après les tests d'ADF et nous recourons en outre au test de Durbin-Watson pour détecter une éventuelle auto-corrélation des erreurs (entre valeur estimée et valeur observée). Ce test est inclus dans les régressions sous Eviews. Il doit être proche de 2 pour indiquer une présomption d'indépendance des erreurs.

Nous avons dans un premier temps régressé sur la totalité de l'échantillon la croissance du PIB réel par habitant sur la croissance décalée de la consommation publique en guise d'approximation de l'impulsion budgétaire, la croissance des échanges commerciaux avec l'extérieur, le taux d'investissement et le ratio de la masse monétaire relative au produit national, l'indice de développement de la Banque Mondiale destiné à capter

[4] $E(\varepsilon_t^2)=\sigma\ \varepsilon_t^2$ la variance de l'erreur est constante : le risque de l'amplitude de l'erreur est le même quelle que soit la période (hypothèse d'homoscédasticité).

[5] L : signifie le nombre de retards à introduire dans l'équation de test.

un éventuel effet de convergence. Une variable muette ***CHANGE*** prenant les valeurs 0, 1 et 2 pour les régimes de changes fixes, intermédiaires et flexibles respectivement.

2. Les résultats

Les résultats des régressions en données de panel que nous avons effectuées sur la période (1980-2013) pour l'équation (**2**), sont présentés dans le tableau (**4**) suivant.

Tableau 4: Résultats de régression [6]

Variable	***1980-2013***		***1980-1989***	***1990-1999***	***2000-2013***
dépendante PIBP	***modèle 1***	***modèle 2***	***modèle 3***	***modèle 4***	***modèle 5***
CPUB	0.0613***	0.0611**	0.1517**	0.0459	0.0338
	(0.0262)	(0.0262)	(0.0718)	(0.0413)	(0.0373)
INV	0.7335***	0.7390***	1.2262***	0.4888	0.6915***
	(0.0849)	(0.0862)	(0.2234)	(0.1314)	(0.1244)
COMM	0.3001***	0.3001***	0.3348***	0.3060	0.2869***
	(0.0304)	(0.0304)	(0.0906)	(0.0486)	(0.0412)
MONEY	0.6214***	0.6241***	0.6634***	0.6909***	0.4227***
	(0.1124)	(0.1115)	(0.1527)	(0.1510)	(0.1516)
IDEV	0.0848***	0.0852***	0.0893	0.0888	0.0817**
	(0.03105)	(0.0310)	(0.0881)	(0.0572)	(0.0390)
CHANGE	0.0960***		0.1544*	0.0369	0.0970*
	(0.0374)		(0.0909)	(0.0748)	(0.0535)
FIXE		-0.0716			
		(0.0758)			
FLEXILE		0.1124**			
		(0.0580)			
Constante	-2,3551	-2.2864	-4.2123	-1.5591	-2.1095
	(0.2738)	(0.2796)	(0.7030)	(0.4245)	(0.4025)
R^2	0.1904	0.1905	0.3648	0.2161	0.1905
N	270	270	78	89	96
F-stat.	48.2678	40.4281	55.0347	31.8703	24.3256
DW	1.8374	1.8385	1.7762	2.2480	1.6256

Source : calculs de l'auteur. Logiciel Eviews

Les astérisques *, **, *** représentent significatif à 1%, 5% et à 10% respectivement.

Au regard des régressions en données de panel que nous avons effectuées pour l'équation (**2**) regroupées dans le tableau (**4**), les remarques suivantes sont à mentionner :

[6] Ecart-types entre parenthèse. En dehors des variables muettes (IDEV, CHANGE, FIXE, FLEXIBLE), la variable dépendante ainsi toutes les variables exogènes sont en logarithme naturel.

De façon globale les résultats de l'estimation sont satisfaisants. D'abord, le test de Hausman[7] nous a indiqué qu'il est plus approprié de considérer ces effets comme fixes, cela signifie l'absence de corrélation entre les effets propres aux pays et les variables explicatives (l'hypothèse nulle est rejetée). Les tests de Durbin-Watson sont satisfaisants et proches de 2.

Nous ferons une première observation relative au facteur explicatif des modèles que nous allons commencer, qui est indiqué par le R^2, coefficient de détermination du modèle. Ces coefficients sont relativement faibles entre 0.19 et 0.36, c'est-à-dire que les modèles n'expliquent qu'environ 19% de la variable à expliquer. Ceci peut être très faible mais plusieurs remarques s'imposent.

Tous d'abord, comme nous l'avons déjà évoqué, les pays composants notre échantillon sont très différents tant par leur taille que par les caractéristiques économiques structurelles. Le fait de traiter en données de panel ces variables pour sept pays si différents, réduit le pouvoir explicatif d'un modèle simplifié. De plus, les résultats pour la période (1980-1990) montreront des R^2 plus élevés. Ces modèles et l'utilisation que nous faisons de l'économétrie ne sont pas censés fournir à eux seuls des explications.

D'autre part, les coefficients de détermination et les tests économétriques ne considèrent pas d'éventuels phénomènes cumulatifs et évolutifs dans le temps. Après ces nécessaires précisions, intéressons-nous aux résultats des régressions à proprement parler.

La spécification de l'équation (**2**) pour les estimations sur toute la période (1980-2013), traite 270 observations respectivement et affiche des R^2 de 0.19 respectivement pour les sept pays. La variable des régimes de change (CHANGE) est significative à 1% d'intervalle de confiance et apporte ainsi la première confirmation de la corrélation avec la croissance économique. La plupart des coefficients des autres variables explicatives sont statistiquement significatifs et du signe prévu par la théorie. Les coefficients du taux de croissance de dépenses publiques (CPUB), de la part des investissements dans le PIB (INV), de la croissance des échanges commerciaux (COMM) généralement sont positifs. Le même résultat est remarqué pour l'indice de développement (IDEV), qui exerce un effet positif à la croissance dans la région.

Quant aux deux variables muettes, fixe : 1 pour les régimes de change fixes, 0 si non, et flexible : 1 pour les régimes de change flottants, 0 si non, le coefficient de *Dummy* fixe n'est statistiquement significatif dans la 2^e estimation. Tandis que les régimes de change flexibles influencent positivement (significative au seuil de 5%). Pour ce qui est des autres

[7] Sous l'hypothèse nulle MEF ≠MEA contre H_1 : les effets sont fixes (propres aux individus).

variables, leurs coefficients sont statistiquement significatifs différents de zéro. De plus, les deux variables INV et COMM amplifient la croissance économique, ce qui confirme la prédominance des mesures budgétaires constatées dans ces pays étudiés.

A la lumière de ces résultats, il est plausible de dire que notre modèle investi appuie l'hypothèse selon laquelle le type de régime de change influe sur la croissance économique dans les économies arabes.

Les résultats des nouvelles régressions effectuées à partir de la même équation mais sur les trois périodes différentes et successives (1980-1989 ; 1990-2000 ; 2001-2013), montrent que le régime de change a un impact positif sur la croissance macroéconomique et statistiquement significatif dans les trois estimations. La croissance du produit est, elle-même, influencée significativement par la croissance des dépenses gouvernementales (signe positif), la part des investissements à la PIB (signe positif), la croissance des échanges (signe positif), et par le ratio de la masse monétaire au PIB (signe positif).

De plus, notons que les coefficients de détermination R^2 sont largement supérieurs à ceux de l'ensemble des deux premières régressions, puisqu'on obtient des résultats entre 0.21 à 0.36 (soit entre 21% et 36% de la variable endogène expliquée). La taille de l'échantillon est suffisante (de 78 à 270 observations selon les spécifications du modèle et la disponibilité des données) du fait de sa plus grande homogénéité.

En termes de comparaison des coefficients, toutes nos estimations aboutissent presque à la même conclusion : le degré de l'ouverture est la variable qui suscite le plus d'accroissement du PIB par tête, suivie de l'offre de monnaie, de l'investissement et la consommation publique (des coefficients avec des signes différents). Ce résultat indique que le niveau des échanges avec l'extérieur est un élément important dans la recherche des instruments spécifiques pour stimuler la croissance du produit national dans les pays arabes. Clairement, une augmentation des importations en volumes déstabilise l'output réel. D'un autre côté, une politique monétaire expansionniste exerce un effet positif sur la croissance de l'output. Dans cette réflexion, il est important pour nous de savoir si cette expansion monétaire puisse aux entreprises de s'emprunter à un taux plus faible sur le marché monétaire, et que les gouvernements contrôlent l'ensemble de prix dans ces pays sur le marché des biens et services pourraient justifier ce dernier impact, au moins à court terme.

Une autre observation majeure de cette étude est la confirmation de la thèse selon laquelle la croissance économique est ralentie par l'importance des dépenses en consommation et accélérée par le rythme des investissements publics. Ses résultats sont conformes à la théorie de la croissance endogène [Howitt (2000), Bleaney et *al.* (2001)].

3. Tests de causalité

Nous déployons les tests développés par Granger (1969) qui informent de l'existence d'une telle causalité et sur son sens.

Nos tests sont effectués sur l'échantillon entier, puis par pays, et conformément à la perspective antérieure (tableau 5), considèrent la notion de causalité sur le plan statistique : A partir des données observées, on calcule des valeurs attendues de la variable considérée et on compare ensuite cette valeur estimée avec la valeur observée en appliquant un certain nombre de retards et de décalages entre les deux séries de variables.

Tableau 5 : Tests de causalité régime de change et croissance économique

	Nombre de retards	Nombre d'observations	Change = = > PIBP	PIBP = = > Change
Tous les pays	3	199	2.379**	1.450
Algérie	4	29	3.103**	0.284
Egypte	3	31	1.228***	0.278
Jordanie	2	31	5.068*	0.168
Liban	2	22	4.988*	38.466*
Maroc	4	29	2.149***	0.438
Syrie	2	29	2.543	3.689
Tunisie	2	31	0.921***	1.938***

Source : calculs de l'auteur. Logiciel Eviews.
Les astérisques *, **, *** représentent significatif à 1%, 5% et à 10% respectivement.

Dans le cas de l'ensemble des pays, on trouve un rapport de causalité dans le sens de régimes de change vers la croissance économique significative au seuil de 10%. Le rapport inverse de causalité dans le sens de la croissance économique vers les régimes de chance n'est pas significatif. Nous pouvons interpréter ce résultat comme une réfutation des thèses standards qui soutiennent que la performance économique peut conditionner le choix du régime de change. En réalité, cette dernière compte bien évidemment, mais elle ne serait pas une cause première. Si la forte croissance des prix des hydrocarbures dans certains pays arabes, leur a permis d'accumuler des réserves de change importantes, il serait absurde de nier une influence les changes fixes appliqués avec ancrage au dollar, et qui ont devenu plus difficile à maintenir, en raison de la baisse du dollar et qui favorise l'inflation importée.

Le résultat de l'Algérie, la Jordanie et le Liban, est également intéressant. Le test de Granger est significatif par une seule direction selon les hypothèses que nous avions émises sur la base des résultats des régressions effectuées. Nous n'avons pas pu mettre en lumière une relation

statistiquement significative entre les régimes de change (CHANGE) et la croissance économique (PIBP), pour les autres pays tels que la Syrie. D'autres facteurs expliquent mieux la croissance économique que les régimes de change, notamment les caractéristiques structurelles propres de chaque pays.

Ce test fournit un élément de plus à l'analyse de l'origine de la croissance économique. Exception faite du Liban, il permet de conclure qu'il est préférable de connaitre l'évolution des régimes de change adoptés pour connaitre l'évolution de la croissance économique du PIB réel per capita.

V. CONCLUSION

Dans cette étude, la relation empirique entre le régime de change et la croissance économique est mise en évidence pour certains pays arabes. Nous nous sommes attachés à présenter la question à travers la littérature économique en mettant en avant l'importance des travaux portant sur cette relation et en faisant une estimation sur un modèle de panel sur une équation censée d'y expliquer et tirer des enseignements.

Les résultats suivants ont été obtenus :

- Dans les économies arabes, le niveau de développement explique positivement et significativement la croissance économique, tandis que le régime de change agit positivement sur la croissance économique ;
- Il en découle que les régimes de changes « non fixes » sont favorables à la croissance du produit national, lorsque l'objectif des autorités est de stimuler l'activité économique et notamment le produit intérieur brut ;
- Les dépenses publiques de consommation (en termes de croissance) favorisent aussi la croissance économique ;
- De plus, nos résultats confirment que c'est l'augmentation des échanges commerciaux et les investissements productifs qui favorisent la croissance économique.

Il ressort des résultats ci-dessus les conclusions suivantes. Le régime de change parait affecter la croissance économique à travers une combinaison de l'accroissement des échanges extérieurs et du taux d'investissement mais avec une pondération plus élevée pour le degré d'ouverture commerciale. Aussi, la crédibilité d'une politique monétaire d'un pays en matière de gestion du marché de change permet de rassurer les investissements et les incite par conséquent à investir davantage.

Enfin, nos résultats ont confirmé les résultats obtenus par plusieurs économistes, selon lesquels les deux indicateurs de taux de croissance et d'indicateur de développement ne sont pas toujours des mesures fiables pour représenter la croissance économique à cause des effets d'hétérogénéité de pays de l'échantillon. Parallèlement, lorsque les pays sont dotés par de taux de croissance assez important, un régime de change flottant est associé à une croissance plus forte seulement dans le cas des pays relativement ouverts au commerce et aux flux de capitaux internationaux.

RÉFÉRENCES BIBLIOGRAPHIQUES

Allegret, J-P. (2005), *Les régimes de change dans les marchés émergents*, Editions Vuibert.

Bailliu, J., Lafrance R. et Perrault J-F. (2002), « Does Exchange Rate Policy Matter for Growth? », *Bank of Canada* WP 2002/17.

Barro, R-J. et Sala-i-Martin, X. (1995), *Economic Growth*, The MIT Press, Cambridge.

Bleaney, M. et Fielding, D. (2002), « Exchange Rate Regimes, Inflation and Output Volatility in Developing Countries », *Journal of Development Economics*, Vol 68, p.233-45.

Bleaney, M. et Tian, M. (2014), « Classifying Exchange Rate Regimes by Regression Methods », *source* : http://www.nottingham.ac.uk/economics/

Bourbonnais, R. (2009), *Econométrie*, 9e éditions, Dunod, Paris.

Bubula, A. et Otker-Robe, I. (2002), « The Evolution of Exchange Rate Regimes Since 1990 Evidence from De Facto Policies », *IMF Working Paper* 02/155.

Edwards, S. et Levy Yeyati, E. (2003), « Flexible Exchange Rates as Shock Absorbers », *NBER Working Paper* No. 9867.

Eichengreen ,B. (2011), *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System*, Oxford University Press.

Eichengreen, B., Park D. et Shin K. (2011), « When Fast Growing Economies Slow Down: International Evidence and Implications for China », *NBER Working Paper* No. 16919.

Fisher, S. (2001), « Régimes de taux de change Le bipolarisme est-il justifié? », *Finance & Développement*, FMI, juin.

Frankel, J. A. et Wei, S.-J. (2008), «Estimation of De Facto Exchange Rate Regimes: Synthesis of the Techniques for Inferring Flexibility and Basket Weights », *NBER Working Paper* n° 14016.

Ghosh, A., Gulde, A.M., Ostry, J.D. et Wolf, H.C. (1997), « Does the nominal exchange rate regime matter? », *NBER Working Paper* n° 5874.

Ghosh, A.R., Gulde, A.M. et Wolf, H.C. (2003), *Exchange Rate Regimes - Choices and Consequences*, MIT Press, Cambridge.

Granger, C. W. J. (1969), «Investigating causal relations by econometric models and cross spectral methods», *Econometrica,* Vol. 37(3), p.424-38.

Habermeier, K., Kokenyne, A., Veyrune, R. et Anderson, H. (2009), « Revised System for the Classification of Exchange Rate Arrangements », *IMF working paper* WP/09/211.

Howitt, P. (2000), « Endogenous Growth and Cross-Country Income Differences », *American Economic Review,* vol. 90(4), p.829-46.

Levy-Yeyati, E-L. et Sturzenegger, F. (2002), « Classifying Exchange Rate Regimes: Deeds vs. Words », *source* : http://www.utdt.edu/~ely/DW2002.PDF

Mankiw, N-G., Romer, D. et Weil, D-N. (1992), A Contribution to the Empirics of Economic Growth, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 107(2), p. 407-37.

Mills, T-C. et Wood, G-E. (1993), « Does the exchange rate regime affect the economy ? », *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, vol. 75, n°4, p. 3-20.

Mundell, R. (1963), « Capital Mobility and Stabilisation Policy under Fixed and Flexible Exchange Rates », *American Economic Review,* Vol. 53, p. 112-119.

Mundell, R. (1995), « The International Monetary System : The Missing Factor », *Journal of Policy Modeling*, N° 17(5), p. 479-92.

Rizzo, J-M. (1999), « Régimes de change et croissance économique en méditerranée », *Revue d'économie financière*, n°52.

Rogoff, K. S., Husain, A.M, Mody, A., Brooks, R. et Oomes, N. (2003), « Evolution and Performance of Exchange Rate Regimes», *IMF working paper* WP/03/243.

Stotsky, J-G., Ghazanchyan , M., Adedeji, O. et Maehle, N. (2012), « The relationship between the foreign exchange regime and macroeconomic performance in eastern Africa », *FMI Working Paper* 2012/148.

Introduction à la micro-économie de la santé

Dr. BENHAMOUDA Youcef
L'Ecole préparatoire des sciences économiques, commerciales
et des sciences de gestion - Tlemcen

Résumé :

Cette introduction à la micro-économie de la santé tente une présentation succincte des principales analyses qui depuis l'article fondateur d'Arrow [1963] ont participé au développement du domaine. L'objectif de cette introduction est d'apporter un éclairage pertinent, simplificateur et nouveau aux éléments essentiels du marché de la santé : demande de soins, offre de soins et nature de marché des soins.

Du côté de la demande des questions se posent : qui est le consommateur ? Quel est le sens de la dépense de soins (consommation ? investissement ?). Du côté de l'offre on identifie le médecin comme un producteur, mais quel est son mode de production ? Peut-on le concevoir comme un entrepreneur individuel ? Les réponses à ces questions conditionnent la forme du marché des soins, concurrentiel ou bien monopolistique vu la spécifité du rôle des médecins.
Mot clé : demande de soins, offres de soins, marché des soins.

الملخص:

تحاول هذه المقدمة في الإقتصاد الجزئي للصحة تقديم عرض مختصر لأهم التحاليل التي و منذ نشر المقالة الشهيرة للباحث أراو (Arrow) المؤسسة لميدان البحث في اقتصاد الصحة ما فتأت في تطوير هذا الميدان و إثرائه. و تهدف هذه المقدمة إلى تسليط الضوء و بطريقة مبسطة على أهم العوامل المشكلة لسوق الصحة: طلب العلاج، عرض العلاج و طبيعة سوق العلاج.

فمن ناحية الطلب تطرح تساؤلات عديدة: من هو المستهلك؟ و كيف يمكن اعتبار نفقات العلاج (استهلاك؟ أم إستثمار؟). و من ناحية العرض نجد الطبيب كمنتج، و لكن ما هو أسلوب إنتاجه؟ و هل يمكن اعتباره مقاول؟ إن الإجابة عن الأسئلة السابقة من شأنها ضبط طبيعة سوق العلاج إذا ما كان سوق تنافسي أم احتكاري نظرا لخصوصية الدور الذي يلعبه الأطباء.

الكلمات المفتاحية: طلب العلاج، عرض العلاج، سوق العلاج.

Introduction :

L'économie de la santé en tant que branche spécifique de l'économie sociale constitue un développement original des sciences économiques et cela du fait de la particularité de son domaine de recherche.

L'économie de la santé est née au début des années soixante-dix pour répondre à une interrogation des pouvoirs publics sur la mesure de l'efficience du système sanitaire.

Les pouvoirs publics ont constaté une difficulté croissante dans le financement des dépenses de santé à cause de la divergence qui n'a cessé de s'accentuer entre le taux de croissance de ces dépenses et celui du produit intérieur brut (PIB).

Dans ce contexte l'économie de la santé est née au tant que spécialité des sciences économiques qui mobilise les méthodes de cette discipline afin d'analyser les mécanismes qui régissent la production et la distribution de soins mais aussi les effets des phénomènes sanitaires sur la production et la répartition de richesses.[1] A partir de là la micro-économie de la santé fixe son enjeux principal s'agissant d'identifier les acteurs individuels, leur rôle, analyser leur comportements, les conditions d'agrégation de ces comportements en une offre et une demande et étudier le marché de soins et ses règles.[2]

Et la question qui se pose est la suivante : ***quelle est la rationalité des acteurs dans le champ de la santé ? Et quelle analyse du marché des soins en résulte-t-il ?***

Pour répondre à cette question on va analyser quatre axes principaux :

- ***L'analyse classique de la demande de santé (soin)***
- ***L'approche néoclassique de la demande de santé (soin)***
- ***L'offre de santé (soin)***
- ***Le marché des soins***

1. L'analyse classique de la demande de santé (soin):

L'approche classique considère la demande de santé comme une demande de services dont la formation est indépendante de l'offre et dont on évolue l'élasticité pour l'identifier. L'élasticité de la demande par rapport au prix étant censée demeurer faible pour un bien essentiel comme les services de santé de base.[3]

Dans ce cadre d'analyse, le demandeur de soin (le patient) est considéré comme un consommateur maximisant son utilité sous contrainte du revenu avec une autonomie décisionnelle.[4]

Afin de déterminer la forme spécifique de la demande de soin (santé) en fonction du prix et du revenu de nombreux travaux empiriques on été effectués au début des années soixante-dix (Fuchs et Kramer[5][1972], Newhouse et Felps[6] [1974], et Feldstein[7] [1971]).

Ces travaux ont mené aux mêmes résultats, des élasticités-prix négatives mais faibles : Fuchs et Kramer $(-0{,}5)$, Newhouse et Felps $(-0{,}1)$, Feldstein $(-0{,}5)$, Rosset et Huany[8] $(-1{,}5)$. Après avoir consulter la variabilité des résultats Feldstein déplore "*il semble malheureusement que cette imprécision arrive parce que la véritable élasticité-prix est 0*".

D'autre part les estimations de l'élasticité-revenu n'ont pas permis d'obtenir un résultat similaire, excepté sur le signe positif de la relation : Silver[9] [1970] (2) , Newhouse[10] [1976] (0,017).

La variabilité des résultats n'a pas permis de déterminer la courbe de demande ce qui remis en cause l'intérêt de l'approche classique pour le modèle du malade-consommateur.

En plus de ce qui a précédé les dépenses de santé peuvent correspondre à la fois à des biens de première nécessité au bas de l'échelle des revenus et à des biens de luxe aux échelles élevées.[11] Le constat d'une élasticité croissante de la demande aux prix des soins lorsqu'on descend dans l'échelle des revenus des ménages peut être interpréter comme une préférence des secteurs les plus pauvres donnant la priorité à la satisfaction d'autres besoins que celui d'améliorer leur état de santé.

Dans une telle situation la mobilisation des outils d'économies est donc plus que jamais importante pour dépasser l'affrontement des intérêts des acteurs de santé qui s'affrontent sur la question de l'accès aux soins.

2. ***L'approche néoclassique de la demande de santé (soin) :***

La relation entre la santé et la demande de soin est clair car pour quelle raison demanderait-on des soins si ce n'est pas pour améliorer notre état de santé ? C'est dans ce chemin de pensée que l'approche néoclassique s'est développée.

Selon l'analyse néoclassique prévalant en sciences économiques, les dépenses publiques étaient considérés comme non productives, bien qu'elles sont nécessaires pour assurer les fonctions fondamentales des états. Mais les

analyses issues des nouvelles théories de la croissance endogène repose sur l'idée que l'investissement et en particulier en capital humain a des effets externes positifs sur les possibilités de production. Selon cette approche la majorité des dépenses génératrices de croissance sont celles issues du secteur public sous la forme d'investissement en infrastructures, en recherche et développement ou en formation des personnels ainsi que les dépenses de santé.

Selon le modèle « Demand-for-health » Grossman[12] [1972] considère la variable état de santé comme variable endogène et il considère aussi la santé comme un bien durable intégré au capital humain. Il propose à cet effet un modèle inter-temporel de détermination conjointe de l'état de santé et des soins tout au long du cycle de vie. Le comportement d'optimisation pour l'individu consistera alors à maximiser son utilité sous des contraintes de revenu et de temps.

Le modèle de Grossman se décomposait en deux sous-modèles : le modèle d'investissement pur ou la santé n'est recherchée que pour son effet positif sur le temps de travail, et un modèle de consommation pur où la santé n'intervient que dans la fonction d'utilité sans effet sur le revenu.[13]

De nombreuses extensions théoriques sont venues enrichir le modèle de base de Grossman sur deux thèmes principaux : l'incertitude et l'endogénéisation de la dépréciation du capital-santé. Grossman lui-même en 1972 a intégré la notion d'incertitude dans son modèle en envisageant le cas où le taux de dépréciation du capital-santé serait aléatoire. La critique principale opposé à l'approche de Grossmann repose sur l'hypothèse que le consommateur possède un très haut niveau de rationalité et d'information. Mais malgré ça cette approche est considérée assez riche pour être utilisé dans l'analyse contemporaine de la demande de soins, d'autant que les biens associés à la santé.

3. ***L'offre de santé (soin) :***

L'offre des soins s'articule généralement autour de trois acteurs principaux : le médecin, l'hôpital et l'assurance maladie. Et les comportements de ces trois agents sont interdépendants.

A cause de leurs propres caractéristiques ces trois agents se diffèrent nettement de ceux intervenant sur les autres marchés.

Concernant le médecin, Arrow[14] [1963] décrit quatre comportements distincts entre le médecin et l'entrepreneur :

- La publicité et la compétition sont prohibées ;

- Le choix des traitements est supposé dicté par la gravité de la maladie et non par des limitations financières quelconques ;
- Les conseils donnés par le praticien concernant le suivi des traitements sont supposés dénués complètement de tout intérêt personnel. Donc l'hypothèse de maximisation du profit est écartée concernant le comportement du médecin.
- Le praticien est supposé émettre la bonne information et non pas faire plaisir à son patient.

Concernant l'hôpital en tant qu'offreur de soin représente lui aussi des différences avec les entreprises :

- Il a le statut d'organisation à but non lucratif ;
- Le rôle des praticiens dans le processus de transformation du besoin de santé en demande de soin ;
- La spécifité du produit et la dimension qualitative des inputs et de l'output.

Concernant le marché de l'assurance maladie, c'est en termes de disponibilité de l'information que l'on étend l'adaptabilité du marché.

En plus de ce qui a précédé l'offre de soins se distingue de l'offre de n'importe quel autre bien par un ensemble d'éléments :

- Les prix n'ont pratiquement pas de rôle à jouer dans la détermination de la demande ;
- La quantité des soins est plus homogène que la quantité des autres biens économiques ;
- L'existence d'un système d'assurance de santé qui provoque une hausse de la demande.

4. ***Le marché des soins :***

Durant les années soixante-dix aux Etats-Unis la forte croissance des effectifs médicaux s'est accompagnée d'une augmentation des quantités échangées sur le marché des soins et simultanément d'une hausse des niveaux d'honoraires. Pour expliquer cette observation en contradiction avec les prédictions du modèle concurrentiel, certains économistes ont développé des modèles de concurrence imparfaite.[15]

Le marché de concurrence monopolistique présente des éléments qui l'apparentent aux deux formes de marché les plus opposées, la concurrence d'une part, le monopole d'autre part. Ce cadre d'analyse permet un rapprochement intéressant avec la réalité économique où concurrence et

monopole sont inextricablement mêlés chaque fois que l'on introduit. En plus des variables d'action traditionnelles (prix et quantité) la concurrence monopolistique ajoute une troisième variable d'action il s'agit de la différentiation des produits et des marques qui est un élément essentiel de l'activité économique contemporaine.[16]

Les services offerts par les médecins sont, comme tous les services, produits et échangés au même instant, mais ces services ont la particularité de ne pas être anonymes.

Sachant qu'en situation de concurrence monopolistique, chaque producteur (offreur) dispose d'une certaine clientèle qui lui est relativement fidèle ; compte tenu de la qualité (réelle ou supposée) des produit (services), de raisons de proximité ou de facilité de desserte, le demandeur préfère, à prix égal, les services qui proviennent d'une entreprise déterminé ; par conséquent la courbe de demande à l'entreprise sera une fonction décroissante du prix ce qui est le cas en situation de monopole. Mais il ne s'agit pas, au sens strict, d'une situation de monopole car la courbe de demande à l'entreprise ne se confond pas avec la courbe de demande à l'industrie ; chaque entreprise subit la concurrence des substituts proches offerts par les autres entreprises.

Dans le même contexte de concurrence monopolistique lorsque de nouveaux offreurs pénètrent le marché les services offerts par chacun d'entre eux deviennent plus étroitement substituables et par conséquent certains demandeurs peuvent reporter leur demande d'un offreur à l'autre. Il en résulte une baisse des niveaux d'honoraires qui peut s'accompagner d'une augmentation des niveaux de consommation.

Mais le problème c'est que cette prédiction n'est toujours pas conforme aux observations empiriques faite au marché des soins et pour cette raison que certains économistes de santé (Newhouse[17] [1970]) on proposé d'intégrer une hypothèse de discrimination par les prix.

Cela signifie que les offreurs en situation de monopole et plus précisément monopole discriminant, peuvent pratiquer des prix différents pour chaque groupe de demandeurs, voir pour chaque demandeur (discrimination parfaite). Pour les médecins qui ont la possibilité de déterminer leurs honoraires et qui ont fidélisé leurs patients, cette hypothèse semble réaliste. Et dans ce sens de nombreux travaux empiriques dans les pays en développement illustrent la grande variance des coûts unitaires de production d'un même service de santé, selon les pays, mais aussi à l'intérieur du même pays.[18]

D'autre part lorsque la densité de médecins augmente, les possibilités de différentiation des produits et de discrimination par les prix serait accrues. Lorsqu'ils sont peu nombreux, la compétition entre eux les amènerait à offrir des services standardisés et pour les patients la recherche d'information sur les caractéristiques de chaque médecin serait plus facile.

Mais par contre lorsque le nombre d'offreurs est plus important, l'opportunité d'offrir des services différents est plus importante et pour les patients, la recherche d'information est plus difficile.

Et dans d'autres analyses les économistes ont constaté un phénomène d'induction, La version initiale du modèle de l'induction de la demande prédit qu'une intensification de la concurrence conduira le médecin à augmenter son volume d'activité en exerçant son pouvoir discrétionnaire sur les volumes plutôt qu'à baisser ses tarifs.

La définition retenue pour la demande induite est celle de Rice[19] : « la demande induite correspond à la mesure dans laquelle un médecin peut recommander et imposer une prestation de service médical différente de celle que le patient choisirait s'il détenait la même information que lui ».

Et afin d'examiner la validité de l'hypothèse de demande induite il faut pouvoir en tester ses prédictions par rapport à un modèle de référence de type néo-classique. Les prédictions sont représentées à partir des graphiques suivants[20]:

Cas (01) :

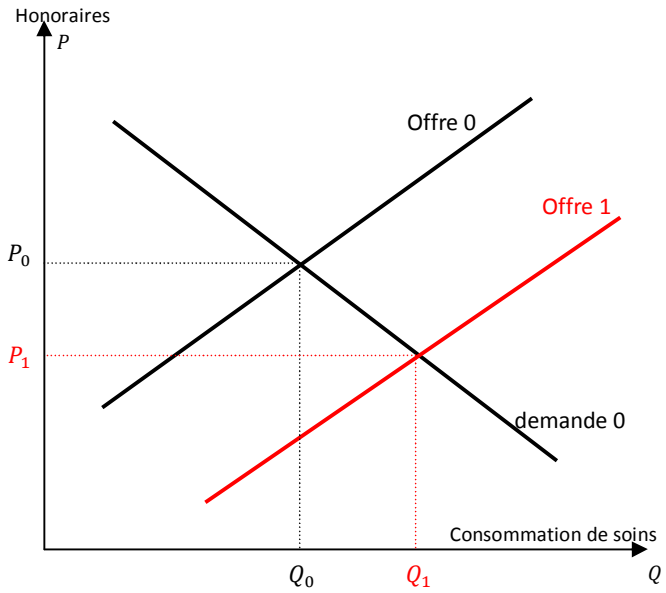

Figure (4) : cas 01 effet néoclassique simple

Selon la théorie néoclassique l'augmentation du nombre de médecins par habitant (offre 0 à offre 1) provoque une baisse du niveau des honoraires (P_0 à P_1) entrainant une plus grande consommation de soins de santé (Q_0 à Q_1).

Cas (02) :

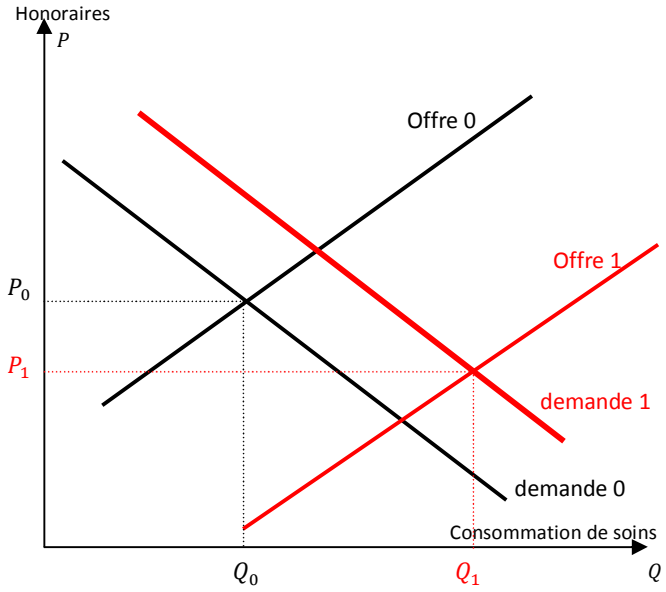

Figure (05) : cas (2-a) effet demande induite (faible)

Le modèle de demande induite se caractérise par le pouvoir discrétionnaire que dispose le médecin lui permettant de récupérer la perte du revenu dû à l'augmentation de la densité médicale ce qui est traduit graphiquement par un déplacement de la courbe de demande vers la droite et là en distingue deux situations : si la demande induite est modéré (figure (05) cas (2-a)) le déplacement ne suffit pas à rétablir les honoraires à leur niveau initial.

Par contre, si elle est forte (figure (05) cas (2-b)) le déplacement permet d'augmenter simultanément la consommation et les honoraires.

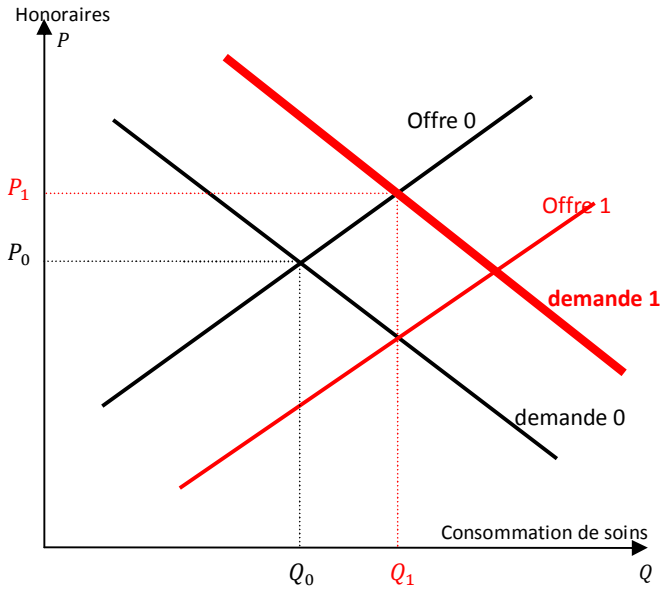

Figure (06) : cas (2-b) effet demande induite (forte)

Donc le résultat qui permettrait de rejeter de manière définitive l'utilisation du modèle néoclassique pour l'analyse du marché de la santé serait de trouver une relation de même sens entre densité médicale et niveau des honoraires, toutes choses égales par ailleurs.

Au final le développement de la nouvelle micro-économie et de la théorie des contrats offre une alternative pour étudier les relations entre acteurs de santé, en mettant l'accent sur le rôle des incitations dans les modalités de régulation de système de relations d'agence, laissant ainsi le soin à la micro-économie traditionnelle d'étudier tant le concept que la nature de ce marché.

Conclusion :

Initialement développée par Robert Evans [1974] l'hypothèse de l'induction de la demande par l'offre représente une réelle alternative originale du marché des soins. Cette hypothèse repose sur le constat empirique d'une corrélation positive entre l'accroissement des effectifs médicaux et l'augmentation simultanée des honoraires et du recours aux soins.

Ce résultat contraire aux prédictions des modèles économiques de marché est dû au pouvoir des médecins à modifier la perception que les patients ont de leurs propres besoins en terme de quantités (c'est-à-dire multiplication des actes) ou modifier leur perception de la valeur des soins (c'est-à-dire augmentation des honoraires) afin de contrecarrer la baisse de leur revenu attendue d'une concurrence accrue.[21]

Malgré que la thèse selon laquelle « l'offre crée la demande » n'est pas nouvelle en économie, mais elle prend une signification particulière dans le domaine de la santé à condition de distinguer deux situations : l'une dans laquelle la demande est considérée comme révélée par l'offre, l'autre plus fondamentale, où la demande est induite par l'offre, cette situation comporte des enjeux plus fondamentaux en économie car elle remet en cause le grand postulat de la théorie néoclassique s'agissant de l'indépendance de l'offre et de la demande.

Références :

[1]BUNGENER Martine and LAFARGE Hervé, « ***L'économie de la santé: micro-économie et dépenses de santé ; systèmes de soins ; consommation médicale*** », l'Année Sociologique (1940/1948), troisième série, vol.34, presses universitaires de France, 1984, P 358.

[2] BEJEAN Sophie, « ***Les fondements de la micro-économie de la santé : le marché de la médecine libérale*** », in BRAS Pierre-Louis et al, « ***Traité d'économie et de gestion de la santé*** », Presses de sciences Po (P.F.N.S.P), 2009, p 43.

[3] CHABOT. J , « ***The Bamako initiative*** », Lancet, 2, 1988, P 1366-1377.

[4] PIATECKI Cyrille and ULMANN Philippe, « ***La micro-économie de la santé, bilan et perspectives*** », Revue d'économie financière, n° 34, numéro spécial : le financement de la santé, Automne 1995, P48.

[5] FUCHS V.R et KRAMER M.J, « ***Determinants of expenditures for physician services in the U.S, 1948-1968*** » NBER, occ.paper n°117, 1972, reproduit in Fuchs, 1986, p 67-107.

[6] NEWHOUSE J.P et FELPS CE, « ***Price and income elasticities for medical care services***», in Perlman, 1974, PP 139-161.

[7] FELDSEIN M.S, « ***Hospital cost inflation : a study of nonprofit pricing behaviour*** », American Economic Review, vol.61, 1971, PP 853-872.

[8] ROSSET R.N et HUANY L.F, « ***The effect of health insurance on the demand of medical care***», Journal of Political Economy, Vol 81, n° 02, 1973, PP 281-305.

[9] SILVER M, « ***An economic analysis of variation in medical expenses and work-loss rate*** », in Klarman (ed.), 1970, p. 121-140.

[10] NEWHOUSE J.P. et PHELPS C.E, « ***New estimates of price and income elasticities for medical care services*** », in Rosett (ed.), 1976, 313-320.

[11] ABUL NAGA R.K and LAMIRAUD K, « ***Catastrophic health expenditure and house-hold well-being*** », Working paper, 6th World Congress on Health Economics, Copenhague, 8-11 juillet 2007.

[12] GROSSMAN M, « ***The demand for health : a theorical and empirical investigation*** », NBER, occasional paper n° 119,Columbia University Press, New York, 1972.

[13] LEPEN C, « ***Demande de soins, demande de santé*** », Revue d'économie politique, 98 (4), Juillet-Aout 1988, 458-470.

[14] ARROW K, « ***Uncertainty and the welfare economics of medical care***», American Economic Review, vol 53, 1963, PP 941-973.

[15] BEJEAN Sophie, op.cit, P 51.
[16] ABRAHAM-FROIS Gilbert, « ***Introduction à la micro-économie*** », Economica, Paris, 2004, P 209.

[17] NEWHOUSE J.P, « ***Toward a theory of nonprofit institutions: an economic model of a hospital*** », American Economic Review, 60 (1), Mars 1970.

[18] MURRAY C.J.L et EVANS D.B, « ***Health systems performance assesment : debates, methods and empricism*** », WHO Editions, Genève, 2003.

[19] RICE T, « ***The impact of changing medicare reimbursement rates on physician induced demand*** », Medical care, vol 21, n° 8, PP 803-815.

[20] REINHARDT U, "Comment on Sloan, F.A. and Feldman, R., « ***Competition Among Physicians in Competition in the Health Care Sector: Past, Present and Future*** », ed. Greenberg W., Aspec Systems, Germantown, 1978.

[21] CULYER T. J, « ***The Internal Market: An Acceptable Means to a Desirable End***», working paper, Centre for Health Economics, University of York, 1990.

Bibliographie:

ABRAHAM-FROIS Gilbert, « ***Introduction à la micro-économie*** », Economica, Paris, 2004.

ABUL NAGA R.K and LAMIRAUD K, « ***Catastrophic health expenditure and house-hold well-being*** », Working paper, 6th World Congress on Health Economics, Copenhague, 8-11 juillet 2007.
ARROW K, « ***Uncertainty and the welfare economics of medical care***», American Economic Review, vol 53, 1963.

BEJEAN Sophie, « ***Les fondements de la micro-économie de la santé : le marché de la médecine libérale*** », in BRAS Pierre-Louis et al, « ***Traité d'économie et de gestion de la santé*** », Presses de sciences Po (P.F.N.S.P), 2009.

BUNGENER Martine and LAFARGE Hervé, « ***L'économie de la santé: micro-économie et dépenses de santé ; systèmes de soins ; consommation médicale*** », l'Année Sociologique (1940/1948), troisième série, vol.34, presses universitaires de France, 1984.

CHABOT. J , « ***The Bamako initiative*** », Lancet, 2, 1988.

CULYER T. J, « ***The Internal Market: An Acceptable Means to a Desirable End***», working paper, Centre for Health Economics, University of York, 1990.

FELDSTEIN M.S, « ***Hospital cost inflation : a study of nonprofit pricing behaviour*** », American Economic Review, vol.61, 1971.

FUCHS V.R et KRAMER M.J, « ***Determinants of expenditures for physician services in the U.S, 1948-1968*** » NBER, occ.paper n°117, 1972, reproduit in Fuchs, 1986.

GROSSMAN M, « ***The demand for health: a theorical and empirical investigation*** », NBER, occasional paper n° 119, Columbia University Press, New York, 1972.

LEPEN C, « ***Demande de soins, demande de santé*** », Revue d'économie politique, 98 (4), Juillet-Aout 1988.

MURRAY C.J.L et EVANS D.B, « ***Health systems performance assesment : debates, methods and empricism*** », WHO Editions, Genève, 2003.

NEWHOUSE J.P et FELPS CE, « ***Price and income elasticities for medical care services***», in Perlman, 1974.

NEWHOUSE J.P. et PHELPS C.E, « ***New estimates of price and income elasticities for medical care services*** », in Rosett (ed.), 1976.

NEWHOUSE J.P, « ***Toward a theory of nonprofit institutions: an economic model of a hospital*** », American Economic Review, 60 (1), Mars 1970.

PIATECKI Cyrille and ULMANN Philippe, « ***La micro-économie de la santé, bilan et perspectives*** », Revue d'économie financière, n° 34, numéro spécial : le financement de la santé, Automne 1995.

ROSSET R.N et HUANY L.F, « ***The effect of health insurance on the demand of medical care***», Journal of Political Economy, Vol 81, n° 02, 1973.

SILVER M, « ***An economic analysis of variation in medical expenses and work-loss rate*** », in Klarman (ed.), 1970.

L'impact du soutien familial *sur l'intention de création d'entreprise*
(Etude de cas : les étudiants master 1 et master 2 de l'université de Tlemcen)

Dr.Boudia Mohammed Fouzi , Maître de conférences (B)
Université Aboubekr Belkaid Tlemcen

Résumé :
Cet article vise d'expliquer l'influence de l'environnement familial sur l'intention de création d'entreprise chez les étudiants master 1 et master 2 de l'université de Tlemcen. Sur le plan théorique cet article se base sur les modèles psychosociaux d'intention tels que la théorie du comportement planifié d'Ajzen (1991) en psychologie sociale et le modèle de l'événement entrepreneurial de (Shapero et Sokol, 1982). Afin de tester notre hypothèse de recherche nous avons suivi une méthode de recherche qui permet d'exploiter les données collectées à l'aide d'un questionnaire destiné à un échantillon de 215 étudiants master1 et master 2. Pour tester la fiabilité des échelles de mesure, nous avons procédé à deux étapes la première l'analyse exploratoire (ACP) par le biais logiciel IBM SPSS 20, la deuxième une analyse factorielle par le biais de la technique de l'ANOVA (régression simple).
Mots clefs : Intention de Création d'entreprise, entrepreneuriat, famille .

Abstract:
This article aims at explaining the influence of family environment upon the intention of creating an enterprise in Master students I and II at the level of the University of Tlemcen. Theoretically this article is based upon the psychosocial models of intent such as the theory of planned behavior Ajzen (1991) in social psychology and model of the entrepreneurial event Shapero and Sokol (1982). To test our research hypotheses this article follows a research methodology which allows us to use the data collected using a questionnaire related to a sample of 215 students in Master I and Master II. To test the reliability of the measurement scales, the process covers two phases. The first phase being the exploratory analysis (PCA) using IBM SPSS 20, the second phase is the factor analysis through the ANOVA technique (simple regression).
Keywords: Business Creation Intention, entrepreneurship, family

Introduction

Pour développer une dynamique de création d'entreprise, les pouvoirs publics se sont appuyés sur deux grands axes, du fait que notre pays détient deux grandes richesses, à savoir :

- De jeunes diplômés avec un potentiel créatif énorme et une ambition extraordinaire indéterminable.
- de vastes domaines économiques, notamment dans les secteurs de l'agriculture, des services et de la petite transformation.
- Le marché Algérien se démarque par une ouverture quasi intégrale de tous les secteurs économiques à l'investissement et une place de plus en plus importante du secteur privé qui joue un rôle primordial dans la sphère économique.

Outre la solution espérée d'une relance économique qui tarde à venir, l'Algérie s'est dirigée depuis bientôt dix-sept années vers la création d'entreprise ou la formule d'emploi solidarité.
C'est ainsi que, en plus des actions à caractère conjoncturel, les dispositifs de type structurel sont mis en place.
Il est à noter que l'Algérie compte des dizaines de pôles universitaires répartis sur l'ensemble du territoire national, au sein desquels sont dispensés des enseignements dans diverses spécialités. Ce riche potentiel mérite d'être mobilisé et exploité pour contribuer au développement économique[1]. Mais le problème c'est que le système éducatif et universitaire en Algérie forme beaucoup plus au salariat qu'à la création d'entreprise...
On ne nait pas entrepreneur, on le devient. Le fait, pour une minorité, d'avoir eu l'opportunité, dés l'enfance, d'observer dans leur famille (entourage, porches) un ou plusieurs chefs d'entreprise est plus incontestables, cela peut inciter les enfants à devenir entrepreneurs.[2]
Donc la famille est considérée comme la cellule principale dans laquelle se développe le créateur d'entreprise. Il est motivé par les actes culturels et familials et surtout par les membres de sa famille et ces proches. Cela peut orienter l'individu vers l'intention entrepreneuriale. Cette intention est une attitude ou héritage familial.[3]

[1] www.ansej.org.dz/?q=fr/content/**la-maison**-de-l'**entrepreneuriat**
[2] Patricia-B & pironin- H. (2008), *La bible du créateur d'entreprise : Guide pratique et complet de la création d'entreprise*, chiron éditeur. P.29.
3 Lotfi- M 2001 « le rôle de l'environnement socioculturel dans la création d'entreprise » ISG de gabès Tunisie p 120.

1-Définition de l'entrepreneuriat

Selon Tessier-D- C (2014), la majorité des notions de l'entrepreneuriat se focalise autour de la définition d'une création d'entreprise, afin de faire-face à une obligation intégralement économique[4].

Alain-F (2012), La création d'entreprise est un phénomène complexe et hétérogène. Créer une entreprise est une action à la fois banale et extraordinaire, au sens étymologique. L'acte est banal car il n'y a rien de plus simple aujourd'hui, L'acte est extraordinaire, car il place, souvent, les individus dans situations nouvelles pour eux et pour lesquelles ils n'ont pas ou peu d'expérience[5].

Selon Papin- R, (2009), la création d'entreprise est absolument l'une des dernières aventures de XXe siècle, cette épreuve est capable de procurer à ceux qui la vivent des plaisirs incomparables, car le goût de créer, le désir d'autonomie et la volonté de contrôler son propre avenir y trouveront presque toujours leur épanouissement[6].

Léger -Jarniou (2012) estime que, la création d'entreprise est un processus complexe, qui s'articule un porteur de projet et un projet de création, dans un environnement donné, et face à des concurrents établis.[7]

Selon Patricia- & B henry- P (2008), aujourd'hui plus que jamais, les trois critères fondamentaux de la réussite sont :

« - *Le courage*
- *Le goût du challenge et de l'inconnu*
- *La connaissance du métier*. »

Deux de ces trois critères dépendent d'une dimension difficilement maîtrisable : « *la personnalité* ». En effet, s'il est clair que l'on peut entreprendre sans connaître son environnement, le processus d'élaboration du produit et son mode de distribution, l'acte d'entreprendre met en jeu des facteurs inhérents à la personnalité du porteur de projet.[8]

Yvon- P (2014), explique l'entrepreneuriat comme action qui peut se déclencher par la découverte, l'exploitation d'une opportunité de marché,

4 Christel Tessier-D (2014), « Les paradoxes de l'entrepreneuriat de nécessité : Strapontin ou tremplin ? », Entreprendre & Innover, n° 20.

5 Fayolle-A (2012), Entrepreneuriat Apprendre à entreprendre 2éme édition Dunod, p.145.

6 Robert-P, (2009) stratégie pour la création d'entreprise nouvelle édition international création développement Dunod, paris p.1

7 Catherine L-J (2012), étude de marché : comment la réussir pour construire son business modèle édition Exclu du Prét Dunod. P.1

8 Braun.P Pironin.H (Janvier 2008, op,cit.p 17 .

innovation dans l'objectif d'instaurer de nouveaux biens et services, , par des moyens qui, éventuellement, n'existaient pas avant.[9]
Chambard- O (2013), considère que l'entrepreneuriat comme une attitude qui s'accorde à des cas professionnels originaux comme la création d'entreprise, mais aussi la reprise d'entreprise, [10]
Fayolle. A (2012), considère que l'entrepreneuriat participe à l'évolution individuelle, et contribue de façon efficace au développement économique dans une économie de marché[11].
Josée Audet, N- R, Maripier-T (2005), estiment que la culture entrepreneuriale pré dominant dans un environnement dévoile comme l'un des éléments les plus susceptibles d'inciter la propension d'un individu à créer une entreprise
Catherine Léger –J (2013), estime que la définition de l'entreprenariat retrouve différente explication qui mérite d'être précisé, la première perception de l'entreprenariat « est plutôt anglo-saxonne et fait référence à deux courants de pensée »
L'apparition organisationnelle dirigée par Gartner (1988, 1990,1993), est un déroulement qui incite à un individu « de créer une nouvelle organisation ».
Il est nécessaire d'évoquer la création d'entreprise de faire la distinction entre l'entreprenariat par opportunité et l'entreprenariat par nécessité
L'entreprenariat par opportunité concerne des personnes qui poussent les leviers « pull » tels que l'autonomie, la liberté, le statut ou la reconnaissance sociale et l'argent (Garter et al. 2003)
L'entreprenariat par obligation concerne les entrepreneurs qui prévoient de créer parce qu'ils ne trouvent pas d'autre moyen d'emploi (Bosma et Levie, 2009), cela touche les chômeurs qui excitent les leviers « *push* » de la création les déplacements négatifs (le modèle de schapéro 1975) (chômage, licenciement menace de perte d'emploi)

2-Le modèle du comportement planifié

Selon Boissin J-P et al.,(2009) la majorité des chercheurs ont montré que la création d'entreprise est annoncée par une intention, plusieurs auteurs ont appliqué des modèles d'intention à l'acte de création d'entreprise (Krueger et Carsrud, 1993 ; Davidsson, 1995 ; Reitan,1996 ; Kolvereid, 1996 ; Autio

9 Yvon- P (2014), «Entrepreneur, entrepreneuriat (et entreprise) : de quoi s'agit-il ?» HAL Id: hal-01068587 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01068587Submitted on 26 Sep 2014.
10 Olivia- Chambard (2013), « La promotion de l'entrepreneuriat dans l'enseignement supérieur. Les enjeux d'une création lexicale », Mots. Les langages du politique [Online], n 102.
11 Fayolle-A(2012), entrepreneuriat apprendre à entreprendre, op cit, p. 8.

et al., 1997 ; Tkachev et Kolvereid, 1999 Krueger et al., 2000 ; Audet, 2001 et 2004 ; Diochon, Gasse et al.,2002 ; Tounès, 2006 ; Emin, 2006)….
De nombreux modèles de décision ont été développés. nous avons fait le choix de nous focaliser sur les modèles les plus utilisés tel que le modèle de Shapero considéré comme le modèle fondateur et la théorie du comportement Planifié
Verzat - C, (2011) Plusieurs chercheurs, tels que (Kolvereid, 1997 Krueger, Brazeal, 1994, Krueger et alii (2000) , en entrepreneuriat, ont utilisé deux théories [12] :
La théorie psychologique du comportement planifié d'Ajzen et Fishbein (1980) et la théorie de l'événement entrepreneurial de Shapero (1982), pour étudier ce qui précède l'intention de créer une entreprise.

2.1- Théorie du comportement planifié

Figure(1) Le modèle du comportement planifié

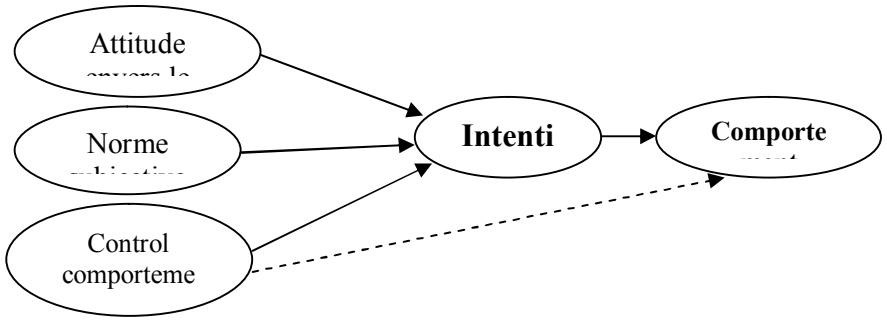

Source : Ajzen (1991), cité par Messeghem et Samut .P.91 [13]

Ajzen (1991) explique son modèle à travers trois variables sensées influencer l'intention à savoir: l'attitude envers le comportement, la norme subjective (objet de notre étude) et le contrôle comportemental perçu.

[12] Caroline -V, (2011), « Esprit d'entreprendre, es-tu là ? » Mais de quoi parle-t-on ? », Entreprendre & Innover, /3 n° 11-1
[13] Karim -M et Sylvie -S (2011), op, cit. P.91.

L'attitude envers le comportement représente le niveau d'évaluation positif ou négatif d'une personne envers le comportement en question (Ajzen, 1991).

Nous focalisons notre étude sur l'influence de la norme subjective envers l'intention de création d'entreprise

La norme subjective est « un facteur social » en lien avec la pression sociale qui s'applique dans l'accomplissement des actions.

Elle correspond à la pression sociale perçue par la personne à diffuser ou pas le comportement. Elle est influencée par la perception des avis des appréciations importants au sujet du comportement et la volonté de se soumettre ou non à l'avis des autres.

Les normes subjectives peuvent être issues de la famille, les amis et les proches à être entrepreneur. Celles –ci évoquent à la variable de désirabilité de Shapero et Sokol (1982).

Ajzen et Fishbein (1980) postulent que la réalisation d'un comportement dépend de l'attitude d'une personne et sa perception à ce comportement et les normes subjectives, l'attitude à l'égard de ce comportement traduit les émotions favorables, ou défavorables. Les normes subjectives représentent les attentes d'une personne envers son environnement social, et sa motivation.de s'accorder au groupe.

Les normes subjectives découlent des perceptions de l'impulsion sociale; ce sont les influences de la famille, les proches et des amis à promouvoir l'intention entrepreneuriale de l'individu. Celles-ci confirment la variable de la désirabilité de Shapero et Sokol (1982). « Ajzen (1991)» affirme que l'intention ne peut se concrétisé que si elle est sous le contrôle de la détermination d'une personne. [14]

La norme sociale se réfère à l'environnement social perçue par un créateur, et qui l'incite à créer une entreprise. Elle provient de la famille, les proches, amis ou les modèles à imiter, ainsi que de la motivation de s'adapter en équipe. Les deux premières variables à savoir : la perception de l'attitude et des normes sociales, participent à « l'attractivité du comportement », qui ressemblent à la conception de la variable de désirabilité employé dans le modèle de (Shapero et Sokol, 1982).[15]

(Ajzen, 1991) estime que la norme subjective indique la pression sociale appréciée par une personne à adopter (ou pas) certains réactions envers l'intention de création d'entreprise. Elle résulte à la fois de l'acceptation ou

[14] Ajzen I., « The theory of planned behavior », *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 1991, vol. 50, cité par Azzedine –T (2006), op,cit.

[15] Shapero, A., & Sokol, L. (1982). The social dimension of entrepreneurship. In C. A. Kent, D. L. Sexton & K. H. Vesper (Eds.), Encyclopedia of entrepreneurship, (pp. 72-90). Englewood Cliffs, NJ: Prentice H cité par Frédérique-G et autres (2013), op, cit.

non attendue par l'individu de la part de son environnement familial (les parents, amis, proches, collègues..) envers l'action envisagé et de l'importance qu'il accorde à ce jugement..[16]

L' interprétation de Tounés- A (2006), « des normes subjectives » dans le cadre de formation de création d'entreprise, se transforment comme des variables qui incitent un individu à avoir une intention comme par exemple les modèles ou groupes de référence » à titre d'exemple : la famille, amis, proches.

3- L'importance de la famille dans la création d'entreprise

Séraphin-G, estime que sur le plan biologique la famille se génère par « les gènes », ce concept de gène est considérée comme une sensation qui représente la notion de « sang » « être du même sang »)[17].

Heni (1988) estime que le succès de l'entreprise dans les pays émergents est évalué sur la valeur ajoutée et la production d'un coté, et d'autre coté sur la valorisation sociale en création d'entreprise.[18] La famille représente une richesse inimitable pour leurs enfants qui trouvent des idées, un appui moral pour résoudre leurs problèmes et soutien financier pour le démarrage de l'entreprise.

Donc la famille est considérée comme la cellule principale dans laquelle se développe le créateur d'entreprise. Il est motivé par les actes culturels et familials et surtout par les membres de sa famille et ces proches. Cela peut orienter l'individu vers l'intention entrepreneuriale. Cette intention est une attitude ou héritage familial.[19]

3.1- Le soutien familial au détriment du soutien institutionnel

La famille est considérée comme étant un déterminant important en matière de création d'entreprise, même s'il ya des créateurs qui n'ont pas eu l'opportunité d'exploité l'expérience et la connaissance d'un parent entrepreneur, par contre ils ont obtenu un soutien psychologique, financier et matériel pour démarrer leurs projet. On peut dire que la famille donne des conseils, orientations…et participe au déroulement de l'entreprise. L'étude de Sophie-B et Gérard-D-A (2006), a confirmé que plus de 80% des

[16] Ajzen, 1991).cit par Servane- D et Franck- B (2011), « Analyse des antécédents de l'intention entrepreneuriale de porteurs de projets français » Revue internationale P.M.E. : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 24, n° 1,

[17] Séraphin-G (2014), é

[18] Heni A. (1988), "Le cheikh et le patron", Modernité des sociétés sous-développées, Université d'Oran.cité par lotfi - M 2001 « le rôle de l'environnement socioculturel dans la création d'entreprise » ISG de gabès Tunisie.

[19] Lotfi- M 2001 « le rôle de l'environnement socioculturel dans la création d'entreprise » ISG de gabès Tunisie p 120.

créateurs interviewés ne sont pas issus d'une famille d'entrepreneur, mais ils reconnaissent qui ont bénéficié du soutien familial qui a été incontournable dans la réussite de leur entreprise (préparations de projet, soutien financier, psychologique, conseils…..)[20].

3.2 - L'impact de l'environnement familial et du contexte local

Ajzen (1991) estime que la famille influence positivement leurs enfants notamment la poursuite ou le parcours des parents, des grands parents en tout ce qui concerne la famille entrepreneuriale. Ajzen considère que ces influences familiales correspondent aux « normes sociales (ou subjectives) », ces dernières découlent de « la pression sociale » que le créateur perçoit et qui le incite à créer ou non un projet éventuel[21].

Toulouse (1990), estime qu'il existe un lien entre l'environnement familial et la création d'entreprise : « grandir dans un milieu familial d'entrepreneurs » incite l'enfant, à s'aventurer et surtout à prendre le risque.

Pour Bruyat (1993) considère que les fils qui ont vécu dans un milieu entrepreneurial peuvent créer facilement leur entreprise comparativement à des fils d'ouvriers ou des fonctionnaires qui n'ont pas eu cette opportunité d'avoir des parents entrepreneurs[22].

Cadiou Chirstian-C (2014)**,** estime que l'union des membres de la famille est nécessaire pour la continuité de l'entreprise familiale.[23]

3.3- Les facteurs socioculturels

Bauer (1993) estime qu'il existe plusieurs types d'organisation familial, il évoque trois exemples : celles qui sont reliées, avec les problèmes d'héritage, les propriétaires d'entreprises «paternalistes» qui considèrent les ouvriers font partie de leurs famille. Parfois, le chef d'entreprise joue un

[20] Sophie-B et Gérard-D A. (2006), kokou, «l'accompagnement familial à la création de PME :un mode construction des compétences entrepreneuriales», marché et organisations, / n°2.

[21] AJZEN I 1991The theory of planned behavior. - Organizational behavior and human decision processes, , vol. 50, cité par Sandrine-E (2001), « la création d'entreprise en contexte universitaire : les facteurs de l'engagement » l'Association Internationale de Management Stratégique 13-14-15 juin 2001. Faculté des Sciences de l'administration. Université Laval. Québec.

[22] Bruyat (1993). - Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation. – Thèse doct. : Sciences de gestion : Grenoble 2. ESA, 1993. – nb de pages manquant.), cité par Sandrine-E (2001), op, cit.

[23] Cadiou chirstian (2014) « Le modèle entrepreneurial familial durable : Comment devenir hénokienne ? » Revue de l'Entrepreneuriat/3 Vol. 13.

rôle important dans son environnement ce qui développe son entremise. Bauer distingue ainsi trois grandes figures du pater familias.[24]

1- « Le dynasteur » : le propriétaire dirigeant veut exiger son rêve familial .Il rêve souvent de composer une véritable descendance.
2- « L'égalitariste » le propriétaire dirigeant impose plus de régularité.
3- « L'égalitariste » représente un désir d'imposer une hérédité familial par une certaine sérénité.

3.4 -La famille et proches

GASSE – Y (2003), estime que les créateurs sont venus de familles où les parents entrepreneurials ou autre personne proche ont déjà créé leur entreprise, ou encore, travaillent à leur compte. Plusieurs études ont montré l'impact de la famille sur leur enfants surtout en, passant dans un entourage entrepreneurial peut se répercuter positivement sur les jeunes soit en créant leur propre entreprise ou travaillant avec leurs parent et poursuivre le parcours de la famille entrepreneuriale ; ainsi les jeunes entrepreneurs considèrent leurs parents ou leurs proches comme des groupes de références (Gasse et d'Amours ,2000).[25]. D'ailleurs la même confirmation a été faite par Dichon et ses collègue (Diochon et autre, 2001) dans une étude canadienne sur des créateurs exerçant une activité[26], que 46% de ceux-ci avaient des parents entrepreneurs ou propriétaires d'entreprise et sont des chefs d'entreprise.

3.5 -De père en fils ?

Dominique Jacques-J, Florent -S (2004), estiment que les entreprises familiales ne héritent pas à leurs parents, ils ne sont pas les repreneurs d'une entreprise familiale antécédente. Cela n'est peut-être que momentané. Réellement, de par la jeunesse de la profession et des entrepreneurs en activité, les entreprises à reprendre sont très faibles.[27]

En réalité, même si leurs parents ont pu créer une entreprise familiale avant eux, à défaut du statut, certains auraient pu établir la même activité. Selon Eestrade et Misségue (2000), 25% des indépendants possèdent le même métier que leur père, que celui-ci soit, ou non, indépendant.

---

[24] Bauer (1992) cité par Hamadou B -H Pierre-andré-J- (2009) « Impact des facteurs socioculturels sur la croissance des petites entreprises : une recension de la littérature » colloque international La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé 11éme journée scientifique Entrepreneuriat INRPME – AUF – AIREPME 27 au 29 mai 2009.

[25] Yvon –G (2003) « l'influence du milieu dans la création d'entreprises » Organisations et Territoires, vol. 12, n° 2

[26] Dichon 2001, cité par Yvon-G (2003) op cit.

[27] Dominique Jacques-J, Florent -S (2004), «l'entrepreneur, sa femme et leurs enfants : de la recherche de l'indépendance à son dénigrement», cahiers du genre, n°37.

Donc on peut considérer que la famille demeure le meilleur environnement dans lequel les actions de l'entrepreneur éventuel sont diffusées. Plusieurs études montrent que les entrepreneurs qui ont la chance d'avoir des parents entrepreneurs, ont créé une entreprise.[28]
A la lumière de ce constat, la problématique qui se pose, sera formulée sous l'intitulé suivant : la famille influence positivement l'intention de création d'entreprise ?

4- Méthodologie de recherche

Afin de tester l'influence de la variable indépendante (famille) sur la variable dépendante (intention) nous avons suivi une méthode de recherche qui permet d'exploiter les données collectées à l'aide d'un questionnaire destiné à un échantillon de 215 étudiants master1et master 2 de la faculté des sciences économiques de Tlemcen.

4.1- Collecte des Données

Dans sa structure, ce questionnaire a été conçu de manière à répondre au principe de l'enquête et l'objet d'une étude descriptive ; il a été établi en deux langues (arabe et français)
Le principe consiste à recueillir des réponses pré-établies auprès d'un groupe d'étudiants, concernant un ensemble de questions fermées en premier temps.
Il est composé d'une grande partie descriptive qui nous permettra de mieux interpréter les réponses.

4.2- L'Administration du Questionnaire

L'administration du questionnaire a été formalisée de la façon suivante :
Entretiens individuels et en face à face.
Entretiens collectifs à l'occasion d'un séminaire de sensibilisation.
Le lancement du questionnaire s'est déroulé en janvier 2014 auprès de 67 étudiants master 1 et master2- spécialité entrepreneuriat -de la faculté des sciences économiques de Tlemcen. Nous l'avons opéré en salle, à la fin d'un examen, et 40 questionnaires ont été conçus, à la fin d'un cours pour les étudiants - spécialité analyse économique-, 100 questionnaires pour les

[28] Jean-P-B et al. (2007), « Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise. Un état des lieux », Revue française de gestion /11 n° 180.

étudiants de génie civil effectués par les collèges de la faculté des sciences et enfin 80 questionnaires ont été distribués à l'occasion d'un séminaire de sensibilisation organisé en faveur des étudiants de l'université de Tlemcen Malheureusement nous avons dû retirer prés de 72
questionnaires administrés pour causes de réponses manquantes ou intraitables

4.3- Nature et Forme des Questions

La nature des informations recherchées est destinée à aider à comprendre, observer et connaître les besoins et motivations inhérentes à l'intention entrepreneuriale des étudiants, afin de caler et créer l'esprit de l'étude descriptive, (objet de notre étude).
Quant à la forme, nous avons jeté notre dévolu sur la forme des questions fermées ou qualitatives, où l'étudiant est invité à préciser son degré d'échelle de Likert et où la personne interrogée donne son avis à partir de réponses pré codées.

L'échelle de mesure	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas du tout d'accord
	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

4.4 - Choix et Volume de l'Echantillon

Etant donné que la population concernée par l'enquête est constituée de l'ensemble des étudiants, dont l'âge varie entre 23 et 27ans, notre choix a porté sur l'échantillonnage de convenance et non probabiliste.
Pour tester la fiabilité des échelles de mesure, nous avons procédé à deux étapes la première l'analyse exploratoire par le biais logiciel IBM SPSS 20, la deuxième une analyse factorielle confirmatoire, par le biais par le biais de la technique de l'ANOVA

5- Discussion des résultats obtenus

La variable indépendante : La famille

5.1- Alpha de Cronbach de la variable famille

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,687	,691	6

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

La variable «famille» contient six items. Le nombre des items retenu est (06). Le calcul de **alpha de Cronbach**) montre un coefficient) satisfaisant égal à (0.691). Ce qui est tout à fait acceptable.

5.2- Kaiser-Meyer-Olkin KMO

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,736
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	212,037
	ddl	15
	Signification de Bartlett	,000

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

L'indice *de* KMO définit une solution adéquate en termes conceptuels. Et la solution factorielle obtenue de 0.736, ce qui est largement acceptable.

5.3- Le test de sphéricité de Bartlett

Pour le test de sphéricité de Bartlett, toutes les corrélations sont égales ou proches de zéro, ce qui explique un bon indicateur

5.4- La variable dépendante : L'intention

5.4.1- Alpha de Crombach de la variable intention

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,704	,703	3

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

La variable dépendante «intention» contient trois items. Le nombre des items retenu est (3). Le calcul **d'alpha de Crombach** montre un coefficient très satisfaisant (0703).

5.4.2 Kaiser-Meyer-Olkin KMO

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,592
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	152,407
	ddl	3
	Signification de Bartlett	,000

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

Pour l'indice de KMO, la solution factorielle obtenue est de 0.592 proche de 0.6, elle est donc acceptable.

5.4.3- Le test de sphéricité de Bartlett

Enfin le test de sphéricité de Bartlett pour la variable intention est significatif puisqu'il présente une corrélation proche de zéro, ce qui explique un bon indice.

Résultats Récapitulatifs de l'Analyse en Composantes Principales (ACP)

Les variables	Nombre global d'items	Nombre retenus d'items	KMO	Crombach α
La famille	6	6	0,736	0,691
Intention	3	3	0,592	0,703

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

Les résultats de l'Analyse en Composantes Principales (ACP), ainsi que les analyses exploratoires ont été réalisés sur l'ensemble des échelles utilisées sous le logiciel IBM SPSS 20.

On constate que l'ensemble des résultats de l'analyse en composantes principales (ACP) sont satisfaisants. D'autre part, pour toutes les échelles, les données sont appropriées à la factorisation, (tous les KMO, l'alpha de Crombach sont supérieurs à 0,6 et le test de sphéricité de Bartlett est significatif proche de (0) ce qui démontre une bonne cohérence interne.

L'analyse en composantes principales, (ACP) nous a permis de résumer de façon optimale les informations contenues de chaque échelle tout en respectant un compromis entre qualité et quantité des informations.

6- Analyse factorielle

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
FAM 1	1,000	,654
FAM 2	1,000	,678
FAM 3	1,000	,429
FAM 4	1,000	,517
FAM 5	1,000	,545
FAM 6	1,000	,616

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	2,415	40,253	40,253	2,415	40,253	40,253
2	1,024	17,065	57,318	1,024	17,065	57,318
3	,840	14,006	71,324			
4	,726	12,093	83,417			
5	,565	9,413	92,830			
6	,430	7,170	100,000			

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

Analyse factorielle de la variable indépendante (famille).

Cette variable compte pour 40,253% de la variance expliquée de l'information, les énoncés qui le composent présentent un coefficient très satisfaisant de (alpha de Cronbach) de 0,691.

Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
FAM1	,689	-,424
FAM2	,811	-,139
FAM3	,649	,089
FAM4	,637	-,333
FAM5	,509	,536
FAM6	,443	,647

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

La contribution de chaque item présente une valeur supérieure à **0,509** pour sa formation, à l'exception du dernier item qui possède un coefficient factoriel légèrement inférieure au critère de contribution de 0,50 (0,443)

7- La Corrélation

Corrélations

		FAMILLE	INTENTION
FAMILLE	Corrélation de Pearson	1	,273**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	215	215
INTENTION	Corrélation de Pearson	,273**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	215	215

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

*. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

La corrélation a montré que La famille a un effet positif sur l'intention entrepreneuriale de 0.273**.**

8- Résultats des analyses de régression simple par le biais de la technique de l'ANOVA

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,273[a]	,075	,070	1,97710

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

a. Valeurs prédites : (constantes), FAMILLE

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	67,238	1	67,238	17,201	,000[b]
	Résidu	832,600	213	3,909		
	Total	899,838	214			

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

a. Variable dépendante : INTENTION
b. Valeurs prédites : (constantes), FAMILLE

La qualité de l'ajustement obtenue par la régression simple est acceptable .et l'évaluation de la valeur constatée du coefficient F (17,201pour un sig. = ,000)

La variable indépendante (famille) ayant une influence significative sur l'intention entrepreneuriale, possède un coefficient de détermination linéaire R égale à 0,273[a] et R2 ajusté égal à 0, 700.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	5,915	,700		8,450	,000
	FAMILLE	,153	,037	,273	4,147	,000

Source: notre élaboration à l'aide du Logiciel IBM SPSS 20 (N=215)

a. Variable dépendante : INTENTION

On constate que la variable (famille) influence timidement l'intention entrepreneuriale de :

β= + 0.273, le fait d'avoir des parents entrepreneurs, des proches, des amis présente un modèle pour les jeunes étudiants, malheureusement l'effet de cette variable est faible et surtout chez les femmes sachant que l'environnement culturel et religieux ne permet pas à la femme d'entreprendre.

Conclusion

Le résultat souhaité à travers cette recherche est de contribuer à travers une description, la plus claire et la plus fiable possible, à aider à la compréhension du phénomène complexe de création d'entreprise, tout en mettant l'accent sur les facteurs qui déterminent l'intention entrepreneuriale.

Notons que notre échantillon représente 48 % d'hommes et 52% des femmes, nous estimons que ce résultat est logique. D'ailleurs l'étude du PNR intitulée « Les déterminants environnementaux et individuels de l'entrepreneuriat féminin en Algérie »[29] a montré que les femmes ne prennent pas de risque comparativement aux hommes.

D'ailleurs, notons aussi que la famille Algérienne influence timidement l'intention entrepreneuriale. Le fait d'avoir des parents entrepreneurs, des proches, des amis présentent un modèle pour ces jeunes étudiants, malheureusement l'effet de cette variable reste très est faible, surtout chez les femmes stoppé par notre environnement culturel et religieux non favorable à la gente féminine.

En conclusion, notre plus grand souhait est de voir se réaliser une large coordination des différents acteurs, à savoir entre l'université, le dispositif ANSEJ, les responsables des différentes institutions étatiques responsables devront être à la hauteur et remplir chacun de son côté la mission dont il a la charge pour relever le défi du 21éme siècle qui est la mondialisation. D'un côté et d'autre coté il faut cependant créer, pour créer de la valeur ajoutée, des richesses, des emplois durables, contribuer de façon efficace au développement de l'entreprenariat universitaire en Algérie et surtout pour tracer la voie de l'après-pétrole.

[29] Benhabib Abderrezzak et Merabet-A, Benchenou-M, Boudia-F, Grari-Y, Merabet-H (2014) , « enviromental and individual determinants of female entrepreneurship in Algeria :applying structural Equation Modeling » , vol.2, N° .1, pp, 66-80.

Références Bibliographiques

- Audet, J. (2001).Une étude des aspirations entrepreneurialesd'étudiants universitairesquébécois : seront-ils des entrepreneursdemain ? *Cahier de recherche del'université du Québec à Trois-Rivières,*département de la science et de la gestionde l'économie, CR-01-13.

- Audet, J. (2004).A longitudinal study of the entrepreneurialintentions of university students.*Academy of Entrepreneurship Journal,10* (1/2), 3-16.

- Autio, E., Keely, R. H., & Klofsten,M. (1997).Entrepreneurial intent among students: testing,an intent model in Asia, Scandinaviaand USA, *Frontiers of EntrepreneurshipResarch,* MA: Babson College, 133-147.
- Ajzen, I. (1991).The theory of planned behavior. *OrganizationalBehavior and Human Decision*
Processes, 50, 179-211.
- Ajzen, I., & Fishbein, M. (1980).*Understanding Attitudes and PredictingSocial Behavior.* Englewood Cliffs, NJ:
Prentice Hall.
- AJZEN I. 1991- The theory of planned behavior. - Organizational behavior and human decision processes, vol. 50, p. 179-211
- Benhabib Abderrezzak et Benhabib-A et Merabet-A, Benachenhou-M, Grari-Y, Boudia-F, Merabet-H (2014), « Enviromental and individual determinants of female entrepreneurship in Algeria :applying structural Equation Modeling », Global Entrepreneurship from the European Perspective edited by Krzysztof Wach, vol.2, N° .1, pp, 66-80.
- Boissin J.P et Chollet.B Emin .S. (2009). « Les déterminants de l'intention de créer une entreprise chez les étudiants : un test empirique», M@n@gement, /1 Vol.12, p p.28-.51.
- Boutilier, Sophie- Sophie-Dokou, Gérard A. kokou, (2006), «l'accompagnement familial à la création de PME : un mode construction des compétences entrepreneuriales», marché et organisations, /2, n°2, pp.3-21.
- BRUYAT. Christian. 1993 - Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation – Thèse doct. : Sciences de gestion : Grenoble 2. ESA,. – nb de pages manquant.
Chambard,-O (2013), « La promotion de l'entrepreneuriat dans l'enseignement supérieur. Les enjeux d'une création lexicale », Mots. Les langages du politique [Online]. n 102 | p.106
- Chirstian Cadiou (2014), « Le modèle entrepreneurial familial durable : Comment devenir hénokienne ? » Revue de l'Entrepreneuriat/3 Vol. 13. pp.51-72.
- Christel Tessier-D (2014), « Les paradoxes de l'entrepreneuriat de nécessité : Strapontin ou tremplin ? », Entreprendre & Innover, n° 20.

- Davidsson, P. (1995).Determinants of entrepreneurial intentions.RENT IX Workshop, Piacenza,Italy, November 23-24.

- Diochon, M., Gasse, Y., Menzies,T., & Garand, D. (2002).Attitudes and entrepreneurial action:
exploring the link. *Administrative SciencesAssociation of Canada Proceedings,*Winnipeg, Manitoba

- Diochon, M., Gasse, Y., Menzies, T.V., & Garand, D., "From conception to inception:Initial findings from the Canadian study on entrepreneurial emergence", Proceedings of the Administrative Sciences Association of Canada, London, Ontario, May 27-29, .2001,pp. 41-51.
Dominique Jacques-J, Florent -S (2004), «l'entrepreneur, sa femme et leurs enfants : de la recherche de l'indépendance à son dénigrement», cahiers du genre, n°37.
- Emin, S. (2006).La création d'entreprise : une perspective attractivepour les chercheurs publics ? *Revue*
Finance Contrôle Stratégie, 9 (3), 39-65.
- Estrade Marc-Antoine, Missègue Nathalie (2000). « Se mettre à son compte et rester indépendant. Des logiques différentes pour les artisans et les indépendants des services ». *Économie et statistique*, n° 337-338.
- Fayolle, Alain. (2012). , entrepreneuriat , 2 e edition, Dunod, Paris .
- Gasse- Y - 2003 «L'influence du milieu dans la création d'entreprises ». Organisations et territoires. Vol : 49, pp.32-33
- Gasse, Y. et D'Amours, A.(2000), Profession : Entrepreneur, Les Éditions Transcontinentales,
- Hamadou B -H Pierre-andré-J- (2009) « Impact des facteurs socioculturels sur la croissance des petites entreprises : une recension de la littérature » colloque international La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé 11éme journée scientifique Entrepreneuriat INRPME – AUF – AIREPME 27 au 29 mai 2009.
- Kolvereid, L. (1996).Prediction of employment status choiceintentions. *Entrepreneurship Theory &*
Practice, automne, 47-57.
- Krueger, N. F., & Carsrud, A. I.(1993).Entrepreneurial intention : applying thetheory of plannedbehavior .*Entrepreneurship& Regional Development, 5*(4), 315-330.
- Krueger, N. F., Reilly, M. D., &Carsrud, A. I. (2000).Competing models of entrepreneurial
intentions. *Journal of business venturing,15* (5/6), 411-432.
- Léger-jarniou , Catherine (2012), *étude de marché : comment la réussir pour construire son business modèle* édition Exclu du Prét Dunod .
- Léger–Jarniou, Catherine, 2013 «Le grand livre de l'entrepreneuriat » Dunod Paris ISBN 978-2-10-059005.
- Lotfi- M 2001 « le rôle de l'environnement socioculturel dans la création d'entreprise » ISG de gabès Tunisie
- Messeghem, k & Sammut, S. (2011), *l'entrepreneuriat,* édition ems management & societé.
- Papin-Robert, (2009) *stratégie pour la création d'entreprise* nouvelle édition international création développement Dunod, paris
- Patricia-B & pironin- H. (2008), *La bible du créateur d'entreprise : Guide pratique et complet de la création d'entreprise*, chiron éditeur.
- Pesqueux- Y. (2014). « Entrepreneur, entrepreneuriat (et entreprise) : de quoi s'agit-il ?» HAL Id: hal-01068587https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01068587Submitted on 26 Sep 2014.
- Reitan, B. (1996).Entrepreneurial intentions: a combinedmodels approach. *9th Nordic Small*
Business Research Conference, Lillehammer,Norway.
- Shapero, A., & Sokol, L.(1982).The social dimension of entrepreneurship.In C. A. Kent, D. L. Sexton & K.

H. Vesper (Eds.), *Encyclopedia of entrepreneurship*(pp.72-90). EnglewoodCliffs, NJ: Prentice Hall.
Tkachev, A., Kolvereid, L.(1999). Self-employment intentionsamong Russian students. *Entrepreneurship*
& Regional Development, 11, 269-280.
- Tounés A , (2006), « L'intention entrepreneuriale des étudiants : le cas français », La Revue des Sciences de Gestion, /3 n°219, p. 57-65.
Verzat –Caroline ,2011 « « Esprit d'entreprendre, es-tu là ? » Mais de quoi parle-t-on ? »,Entreprendre & Innover, /3 n° 11-1 pp.7-18.

Les sites Internet

- Ansej.org.dzr/content/la-maison-de-l'entrepreneuriat

Les opérations de fusions des sociétés en Algérie

Melle.CHERIFI Mouldjillali, doctorante université de Mostaganem

Résumé :

La société est une personne morale, comme la personne physique, peut opter un contrat de mariage qui économiquement appelé « la fusion », comme moyen de croissance externe.

Ce mouvement de restructuration organique, dit ' fusion' anime le marché national et international Pour ce qui est du cas algérien, la faisabilité de la fusion est bien outillée, surtout en matière juridique, et pour mettre ça en exergue, on a tracé un calendrier juridique de la réalisation de cette opération.

Sachant que la législation algérienne, surtout commerciale, est une reconduite comme celle de la France néanmoins, ça marche pas avec la développement socioéconomique.

Pour le développement de ce modeste travail, riche de part sa nature, une méthodologie descriptive a été suivie pour définir la fusion, pour discuter de l'actualité des fusions de sociétés commerciales en Algérie, pourquoi des fusions, autrement dit, ses fondements, sans oublier son caractère et ses deux types (formes), ces du point de vue juridique; les étapes de réalisation de fusion, dont l'évaluation des sociétés et développée; et bien sur, comme la fusion, étant une forme de concentration, ne peut échapper au contrôle de l'état.

Finalement, et comme suscité, un calendrier juridique a été lancé, en se basant des textes réglementaires algériens en vigueur, vue la nuance enregistrée en ce qui est de la réalisation ou du contrôle des fusions. Le dit calendrier, fruit de cette recherche, est destiné aux shareholders, stackeholders, gouverneurs (pouvoirs publics-Entreprises Publiques Economiques), l'étudiant en différentes spécialités ayant la société créatrice de richesse et cellule principale de constitution de tout tissu économique comme champs d'étude; sans oublier l'auditeur légal, appelé commissaire aux comptes, et qui sera, peut être, après mis à jours des textes algériens régissant la fusion, appelé commissaire à la fusion au cas de sa désignation.

Mots clés : Fusion, sociétés commerciales, commissaire aux comptes, contrôle-concentration.

Abstract:

The company, moral person, and like the individual (physical person), can opt for marriage; the latter, and economically speaking, is called "fusion" or “merger” treated as a means of increasing.

This organic restructuring movement called "fusion”, leads the market, and international and national. As for the Algerian case, the feasibility of fusion is well equipped, and that, especially in legal matters and to put that highlight, we have drawn a legal timetable (schedule) for the completion of this transaction.

Knowing that Algerian law, especially commercial, is copied from a French law; however, it does not follow in conjunction with socioeconomic development.

For the development of this modest work, rich in its nature, a descriptive methodology was followed to define the merger, discuss current business mergers of companies in Algeria, why merges, what are its foundations, to mention his character, and two types (forms) in legal terms; the realization’s stages of fusion, including evaluating companies; and of course, the merger, as form of concentration, cannot escape to the control of the state.

Finally, and as cited above, legal calendar is inserted, based to the Algerian regulations, for the registered nuance (flew) in terms of the merger’s realization or control. Said calendar, fruit of this research is destined for Shareholders, stakeholders, governors (credentials Public-Public Economic Enterprises), students in different specialties having company as creator of wealth; without forgetting mention the legal auditor called account’s commissioner, which will be, perhaps, called, after updating of Algerian legislation concerning the merger, the Commissioner of the merger in case of its designation.

Keywords : merger (fusion), company, auditor, concentration-control.

Introduction :

« On appelle fusion tout regroupement d'entreprises conduisant à la confusion, même partielle, des patrimoines » [1]

« Une société, même en liquidation, peut être absorbée par une autre société ou participer à la constitution d'une nouvelle société, par voie de fusion… » [2]

Ces dispositions, édictées par le législateur commercial algérien, ne reflètent qu'une opération de fusion présente une solution de sauvegarde des entreprises en liquidation.

Cela ne veut pas dire que les opérations de fusion sont le seul moyen de sauvetage des situations délicates; elles sont aussi considérées comme un moyen de croissance externe pour concrétiser des raisons stratégiques telles que l'augmentation des capacités de production, …

1. Actualité des fusions en Algérie :

Le réveil des opérations de fusion anime le marché international et même national ; c'est pourquoi, on assiste cette dernière décennie à une vague des opérations de fusion dans le secteur public de construction à titre d'exemple ainsi que celui de l'industrie, c'était en 2009, que l'EPE SPA SONATRACH a procédé à la fusion-absorption de la société nationale de raffinage de pétrole (NAFTEC), et des Entreprises de Gestion des zones industrielles d'Arzew (EGZIA) et de Skikda (EGZIK).

Aux termes des actes notariés respectifs, les sociétés NAFTEC, EGZIA et EGZIK sont dissoutes le 30 juin 2009 par la procédure de fusion-absorption et leurs activités respectives intégrées dans l'objet social de SONATRACH dès le 1er janvier 2009, date «effective» de la fusion-absorption.

Au capital social de SONATRACH (500 milliards de dinars) ont ajouté 50 milliards de DA de NAFTEC, 3,256 milliards de da d'EGZIA et 160 millions de DA d'EGZIK, selon la même source. (Actes notariés)

Selon les explications de l'ex-ministre de l'énergie, l'existence d'une filiale complètement indépendante intervenant au même titre que l'entreprise-mère dans l'activité raffinage poserait toujours problème dans ce domaine. «Certaines activités qui sont nécessaires à SONATRACH

[1] « Les fusions et l'évaluation des entreprises », GILBERT AGENIEUX, DUNOD 1970, p13.

[2] Art 744 du code de commerce algérien

doivent lui appartenir et le raffinage fait partie des activités intégrantes de SONATRACH », a-t-il expliqué.

L'autre raison qui a conduit SONATRACH à récupérer cette filiale est, selon l'ex-ministre de l'énergie, l'incapacité de NAFTEC de financer son programme d'investissement estimé de 3 milliards de dollars.

On remarquera que c'est toujours l'enjeu financier et non pas managérial qui prime dans ce type de fusion[3].

2. Fondements de la fusion :

Pourquoi fusionner ? Est-il possible de fusionner ? Comment fusionner ? Et, aux termes de la fusion, y'a-t-il des effets ?

En créant une offre et une demande d'entreprises, ce double mouvement de recentrage et de consolidation alimente les vagues de fusions, dans le cadre d'un vaste processus de restructuration industrielle.

- La globalisation croissante met au centre de la stratégie des entreprises la conquête de nouvelles parts de marché.
- La maturité de plusieurs secteurs. Pour accroître leurs profits, les entreprises ne peuvent plus que réduire leurs coûts et fusionnent pour gagner des positions dans des marchés en croissance.
- La libéralisation croissante de l'économie, et notamment la diminution des barrières à l'entrée ainsi que l'assouplissement des lois antitrust encouragent les fusions.
- La convergence des nouvelles technologies de télécommunications pousse beaucoup d'entreprises à fusionner pour acquérir une nouvelle technologie et ainsi offrir des produits plus intégrés.

Tous ces arguments et autres de nature juridique, économique, sociale et fiscale, sont de nature motivante d'une opération de fusion.

Toutefois, Aux termes des dispositions de l'article 15 de l'ordonnance n°03-03 du 19 juillet 2003, modifiée et complétée, relative à la concurrence, une opération de concentration est réalisée :

• Lorsque deux ou plusieurs entreprises antérieurement indépendantes fusionnent (fusion);
• Lorsqu'une entreprise acquiert le contrôle d'une autre entreprise (prise de

[3] Article de presse Par MEHDI Tarik Abdallah, Avocat à la cour et juriste d'entreprise, du site internet « http://www.dzentreprise.net/?p=2531 »; visité le 06/09/2015.

contrôle).

• Lorsqu'une entreprise commune accomplissant de manière durable toutes les fonctions d'une entité économique autonome est créée par deux ou plusieurs entreprises distinctes.

Les opérations de concentration ne sont soumises à autorisation que si leur importance dépasse un certain seuil. Pour apprécier cette importance, on dispose de différents critères comme la part de marché ou le chiffre d'affaires des entreprises concernées.

En application de l'article 17 de l'ordonnance précitée, le seuil retenu en Algérie pour la déclaration d'une concentration est un seuil en part de marché (part de marché supérieure à 40% des ventes ou des achats en cause) et les opérations qui doivent être déclarées au Conseil de la Concurrence sont donc toutes les concentrations qui, du fait qu'elles dépassent ce seuil, sont donc susceptibles de porter atteinte à la concurrence sur un marché donné, quelle que soit – a priori – l'importance de ce marché.

Les entreprises participantes ne sont pas autorisées à réaliser l'opération de concentration tant que celle-ci n'a pas été notifiée et que le Conseil ne l'a pas déclarée compatible avec le fonctionnement de la concurrence (articles 20 et 61 de l'ordonnance modifiée et complétée n° 03-03 du 19 juillet 2003).

3. Caractère de la fusion :

De la loi résulte que la fusion se définit par ses effets légaux : dissolution sans liquidation de l'absorbée, transmission universelle de son patrimoine à la société absorbante ou nouvellement créée et acquisition de la qualité d'associé de l'absorbante par les associés de l'absorbée. Cette définition permet aussi de distinguer la fusion d'autres opérations de concentration et de restructuration des sociétés. Ainsi se distingue-t-elle des prises de participation et des cessions de contrôle qui ne concernent que les titres sociaux et sont sans effet sur la personnalité morale de la société; de l'apport partiel d'actifs qui n'est autre qu'une vente rémunérée par l'échange de droits sociaux et qui ne constitue pas une cause de dissolution de la société même lorsqu'il est placé sous le régime de la scission emportant transfert universel de la branche d'activité apportée et, enfin, de la cession isolée d'actifs même lorsqu'elle s'accompagne du paiement du passif lié à l'ensemble puisque cette cession est sans incidence sur la personnalité morale de la société

cédante[4].

4. Types de Fusion :

Il existe plusieurs types de fusions dont les conséquences sur le plan juridique et fiscal sont différentes. De manière générale, ces montages juridiques peuvent revêtir la forme d'une **fusion-absorption**, ou d'une **fusion par création nouvelle.**

4-1. Fusion Absorption :

Une ou plusieurs sociétés préexistantes disparaissent pour venir s'annexer à une autre société préexistante : il s'agit de la fusion absorption, C'est le cas où une société en absorbe d'autre tout en gardant son identité propre.

Elle consiste dans l'apport par une ou plusieurs sociétés de l'intégralité de leurs actifs à une société existante qui les absorbe.

Les sociétés apporteuses étant dissoutes.

4-2. Fusion par création d'une nouvelle société,:

Deux ou plusieurs sociétés préexistantes disparaissant pour créer une nouvelle société,. La fusion par constitution d'une nouvelle société, consiste dans la réunion de deux ou plusieurs sociétés qui disparaissent toutes pour donner naissance à un être moral nouveau, spécialement constitué à cet effet, et au sein duquel elles sont toutes absorbées.

Les mêmes principes généraux de celui de la fusion absorption restent applicables, le seul élément original consistant dans la disparition simultanée de deux sociétés. Donc deux sociétés au moins sont dissoutes pour faire un apport global de leur situation active et passive à une nouvelle société créée pour recevoir ces apports.

4 « Répertoire de droit des sociétés –fusion-scission et apport partiel d'actif », JEAN MARC MOULIN, janvier 2011 (dernière mise à jour : mars 2014), version électronique.

5. Etapes de fusion :

Une opération de fusion ou assimilée demande une longue préparation en amont, faute de quoi, son succès est compromis[5]. En général, pour optimiser le planning, il convient de commencer à préparer l'opération au moins trois mois avant les assemblées générales statueront sur l'opération.

5-1. Avant fusion :

La fusion proprement dite est un ensemble de procédures administratives, techniques et surtout juridique, ainsi savoir les procédures nécessite une parfaite connaissance des règles juridiques définies par les différents codes, notamment, le code commercial.

La fusion, avant d'être réalisée, elle est généralement precédée par plusieurs phases de négociation et de procédures.

L'entreprise connait précisément la cartographie des terrains de croissance possibles. Elle sait choisir pour se développer et avancer ; quels types de clients cibler et quelles propositions de valeur elle peut les rapprocher et comment faire face à ses concurrents, réussir son positionnement et le protéger de toute menace probable ; telles que celles formalisées par Michael Porter à travers le model[6] des cinq forces.

5-2. La période préalable à la fusion comporte deux phases distinctes.

La première phase, librement organisée par les sociétés qui participent à la fusion, c'est l'étape de rapprochement.

La deuxième phase, moyen de concrétisation de la volonté de la fusion (signature du projet de fusion).

En d'autres termes, si l'on admet que la fusion est un lien, la première phase correspond à la période de séduction et la seconde, à la rédaction du contrat de mariage.[7]

---

5 « Comptabilité des fusions et opérations assimilées », ORDRE DES EXPERTS COMPTABLES français, l'expert en poche, 2012, p16.

6 http://strategies4innovation.wordpress.com/2008/08/30/5-1-forces-de-porter/ Selon Porter, cinq forces déterminent la structure concurrentielle d'une industrie de biens ou de services : le pouvoir de négociation des clients, le pouvoir de négociation des fournisseurs, la menace des produits ou services de substitution, la menace d'entrants potentiels sur le marché, l'intensité de la rivalité entre les concurrents.

7 « Les fusions de sociétés » régime juridique et fiscal de MARTIAL CHADEFAUX, 4eme édition 2003 ; §12.

A- le rapprochement des sociétés :

C'est une phase variable d'une fusion à l'autre. Elle comporte deux aspects différents, d'une part, une négociation inter-sociétés ; et d'autres part, les retombées de ces négociations et la préparation de l'opération à l'intérieur de chacune des sociétés.

Le rapprochement est soumis à la procédure des concentrations pouvant nécessiter un agrément.[8]

a) Les négociations inter-sociétés :

1- Espace des négociations :

Les sociétés qui participent à la fusion peuvent être nombreuses comme elles ne peuvent être que deux. La fusion peut se faire entre des sociétés fortement différentes, en matière de taille, de structure ou d'activité.

Parvenus à ce stade, la société intéressée et la société cible[9] ou qui d'un point de vue économique, passe sous le contrôle de la société initiatrice de la fusion, peuvent se trouver dans deux situations différentes : dans une négociation bilatérale ou multilatérale. Dans ce dernier cas, si elle le considère avantageux pour elle, la cible peut décider de renoncer aux négociations multilatérales et lancer une vente aux enchères pour maximiser le prix de cession.

2- L'objet des négociations:

Il est évident de noter que l'objet de la fusion diffère de celui des négociations qui peut être :

L'évaluation des synergies (leur identification et leur valorisation, sur la base du rapport de la dit diligence) ;

Le montant de la prime d'acquisition ;

- Le mode de paiement (numéraire, échange de titre avec un rapport d'échange à négocier aussi, ou un mixte des deux) ;

8 Supra §13. Sont considérées comme pratiques commerciales déloyales notamment les pratiques par lesquelles un agent économique :1°) désorganise ou perturbe le marché en s'affranchissant des réglementations et/ou prohibitions légales et plus spécialement des obligations et formalités requises pour la création, l'exercice et l'implantation d'une activité ; 2°) s'implante à proximité immédiate du local commercial du concurrent dans le but de profiter de sa notoriété, en dehors des usages et des pratiques concurrentiels en la matière (Art 27) De la loi sur les pratiques commerciales.

9 « Désigne la société dont l'acquisition est souhaitée ou envisagée » http://www.salondesfusionsacquisitions.com/index.php?item=blog-fusions-acquisitions&type=post&name=lexique-fusions-acquisitions

- Les conditions de paiement (intégralement ou utilisation d'un Ernout, c'est-à-dire, une indexation d'une partie du montant à payer sur les résultats et sur les risques liés à d'éventuels problèmes cachés par la cible) ;
- Le devenir du management actuel.

Quelque soit la diversification des sociétés qui se rapprochent, la négociation est à libre choix de ces dernières, et elle n'est soumise à aucun formalisme juridique, ni à un délai précis.

La négociation[10] est divisée en trois phases[11] :

- La première phase consiste à identifier le ou les différend(s) entre les deux parties en négociation ;
- La deuxième, s'agit de réduire ces différends en faisant converger les positions des protagonistes (personnages clés dans l'affaire) ;
- Enfin, il faut bien sûr aboutir à un accord, synonyme de transaction.

3- Les différents types de la négociation :

Il existe deux types de négociations :

3-1- Le premier type c'est le processus distributif, dont la seule discussion porte sur le prix, la valeur en jeu est fixée d'avance, et le but recherché de la négociation est de déterminer la partie qui va tirer le plus. Dans ce type, tout gain cumulé d'une partie, est considéré comme étant perte pour l'autre partie.

Les objectifs du vendeur est de vendre au plus cher, tandis que l'acheteur veut s'en tirer aux moindres frais possibles ; et ça, c'est très logique.

La caractéristique essentielle de ce type est le bellicisme, le sens d'absurde de collaboration, et donc, les relations avec l'adversaire sont peu importantes ; c'est la force qui prime sur la raison ou la créativité.

C'est pour cette raison là, qu'une partie se couvre et ne se laisse pas accessible, car l'information (forces, faiblesses, opportunité et menaces) est importante pour l'adversaire et lui permet d'agir à l'encontre de l'autre.

3-2- Le deuxième type de négociation est totalement différent et contraire de celui indiqué précédemment. Il permet une parfaite connaissance et favorise la confiance mutuelle.

---

10 'Toute négociation part du constat qu'il existe un écart entre les positions respectives de plusieurs parties désireuses de conclure une affaire.'

11 « Fusions acquisitions-évaluation, négociation, ingénierie » de FRANCK CEDDAHA, 3e édition ECONOMICA, 2010, p212

Il s'agit d'un processus collaboratif qui fait gagner toutes les parties participant à l'opération, par le jeu de concessions réciproques.

Ce type suppose deux taches, la première est de maximiser la valeur à partager, il faut échanger les informations intensivement ; la deuxième, est de savoir revendiquer et demander sa quote-part de cette création de valeur.

4- Les concepts clés de la négociation :

Selon la doctrine, trois concepts clés[12] sont définis, à savoir: le BATNA (BEST ALTERNATIVE TO A NEGOCIATED AGREEMENT), 'le prix de réserves' ou la ZOPA (ZONE OF POSSIBLE AGREEMENT), et la création de valeur par l'échange.

4-1- Le BATNA : un concept très important dans la négociation. Il représente une alternative crédible au profit d'une partie en cas d'échec de négociation.

Savoir que le BATNA de son adversaire est faible, facilite la négociation.

Avoir un BATNA élevé traduit la force de la position. Et avoir un BATNA faible, c'est avoir une faible voire nulle alternative au deal (accord), c'est dire avoir une place de posture moins confortable.

La connaissance de son BATNA permet de savoir jusqu'où pousser ses exigences ; c'est pourquoi la recherche d'information de son adversaire est capitale dans telle négociation.

4-2- Le prix de réserves ou la ZOPA[13] : Une fois le BATNA est connu, il faut ensuite, définir un prix de réserves (WALK AWAY PRICE).

De la confrontation des prix de réserves de différentes parties, découle le concept de ZOPA. Il s'agit de la zone de prix dans laquelle un accord entre les parties est possible. On peut en déduire qu'au cas où le prix de réserve du vendeur avait été supérieur à celui de l'acheteur, il n'y aurait pas eu de ZOPA, et donc, pas de négociation possible.

La ZOPA est souvent difficile à cerner, le prix de réserves de chacune des parties étant généralement gardé dans le plus grand secret. En outre, la complexité propre à chaque transaction et l'existence de différents champs de négociations font coexister plusieurs BATNA et donc, plusieurs ZOPA.

12 « Fusions acquisitions-évaluation, négociation, ingénierie » de FRANCK CEDDAHA, 3e édition ECONOMICA, 2010, p214.

13 C'est un intervalle de négociation, délimitée par le prix de réserves du vendeur et de l'acheteur.

Cette dernière est centrale au cas de négociation de type distributif, et peut être dépassée au type collaboratif ; et ce, grâce à la création de valeur par l'échange.

4-3- La création de valeur par l'échange : Supposant que chacune des parties dispose de valeur, qui peut être échangée afin de maximiser le degré de satisfaction ; et après la réalisation du troc, les deux parties obtiennent quelques choses d'important et qui paraissaient négligeables à ses yeux.

5- Le climat de la négociation :

Lorsqu'une ZOPA existe, il faut qu'il y'ait une confiance entre les parties, et en l'absence de cette confiance, c'est l'échec total. Il est toujours bénéfiques aux parties intéressées, d'établir une relation de confiance, mener un climat serein et clair; surtout la partie ayant un BATNA faible ; même si le climat de la table ronde de négociation parait hostile, d'atmosphère tendue, il faut dégeler la glace avant d'entrer dans le vif du sujet.

6- Les techniques de la négociation :

Elles sont très nombreuses ; nous en citons entre autres : 'l'écoute active, l'anchoring, la gestion de l'information et celle des concessions'[14].

6-1- Etre à l'écoute de l'autre partie :

Un négociateur attentif doit donner l'importance à ce que son interlocuteur dit ; d'où l'importance de l'écoute active, l'information est centrale ; le négociateur essaye de bien saisir les informations fournies par son interlocuteur pour mieux en faire avec. Parmi les membres de l'équipe de négociation, un est chargé de collecter les informations. Pour que l'écoute active soit efficace, il faut que l'ensemble des membres respectent les règles édictées.

Il est plus recommandé de laisser son adversaire s'exprimer et fournir le maximum d'informations, il faut s'abstenir et résister de ne pas lui couper la parole, sans oublier de prendre des notes. Une lecture active, et efficace passe aussi par la lecture des non-dits (body-language) qui peut trahir un négociateur en venant contredire son discours.

6-2- L'anchoring : (savoir ancrer les négociations) :

14 « Fusion-acquisition, évaluation, négociation, ingénierie » de FRANCK CEDDAHA, 3e édition ECONOMICA, 2010, p221.

La première offre a, souvent, un impact psychologique important en tant que référence au tour de laquelle les offres suivantes risquent de se tenir. C'est ce que l'on appelle l'ANCHORING.

Prendre l'initiative peut être un avantage d'autant plus important que les études tendent à démontrer que le prix opté à l'issue des négociations est souvent proche de l'offre initiale.

Si l'acheteur à pu estimer le prix de réserve du vendeur, la première offre doit être proche de ce niveau. Sans sidérer et choquer l'adversaire, cet anchoring lui permet une certaine marge de négociation, jusqu'à son prix de réserve, qui lui-même n'aura pas manqué d'être influencé par l'offre initiale.

L'ancrage des négociations s'applique aussi à l'ensemble des champs des négociations, et ne doit pas se focaliser seulement sur les prix ; l'avantage de la prise d'initiative n'est que multiplié et décuplé, cependant, si ancrer la négociation peut être un avantage de taille, ceci ne dispense pas de se préparer et d'être en mesure de justifier de telle offre. En effet, un simple Anchoring sans aucun travail préalable a peu de chances de provoquer le résultat escompté.

6-3- Gérer l'asymétrie d'information :

En négociant, le but est d'accumuler le maximum d'information tout en concédant le moins possible.

Les négociateurs se conforment consciemment ou non à deux règles essentielles, à savoir:

- Le 'taux d'échange' selon lequel l'on ne doit jamais fournir plus d'informations qui sont strictement nécessaire à l'adversaire.
- La deuxième règle, concerne le rythme auquel on dévoile l'information.

En général, le commencement par la transmission des généralités avant de donner les détails, cet échange prend fin lorsque la transaction entre dans sa phase finale, au risque de se retrouver en position de faiblesse.

6-4- Faire des concessions :

Savoir gérer les concessions de façon efficace est souvent difficile. Il est donc important de savoir le moment et la manière appropriés de faire une concession.

Il faut ensuite, gérer son potentiel de concessions, et faire une idée de celui de son adversaire.

Il faut savoir organiser les concessions possibles pour les différents champs de négociations, et les classer en fonction de leurs couts respectifs et des BATNA de leurs champs respectifs. Si faire une concession seule peut dans certain cas avoir des vertus (forces), il est recommandé d'avoir plutôt recours aux concessions réciproques « PAQUETS » après avoir étudier avec l'autre partie, les échanges possibles et susceptibles de créer de la valeur.

Faire des concessions trop tôt peut rendre la contrepartie plus exigeante en la laissant s'imaginer que cela pourrait se reproduire, tout comme une concession mal choisie et pas au bon moment peut risquer d'être absorbée dans les négociations sans contrepartie. De même, une succession de mini-concessions est souvent le signe que les négociations touchent à leur fin. D'où la nécessité de faire attention à l'échelonnement des concessions dans le temps.

6-5- La rupture :

Parfois, les parties sont si éloignées et les négociations piétinent malgré l'accumulation des concessions, que la rupture semble inévitable. Néanmoins, il ne faut pas considérer la rupture comme un outil à utiliser sans danger, car revenir à la table de négociation après avoir rompu est toujours un exercice très délicat.

7- Mesures supplétives de réussite des négociations par mesures de prévention :

Les entreprises organisent librement les modalités de rapprochement. Elles peuvent être aidées par des cabinets ou des sociétés spécialisées dans le rapprochement des sociétés.

Cette phase de rapprochement est souvent secrète ; surtout dans le cas où les sociétés sont cotées en bourse, pour ne pas causer des perturbations sur les marchés financiers. Et pour le reste des entreprises, le secret se justifie pour ne pas altérer le climat social et les inquiétudes du personnel.

B- Préparation et négociation des clauses du projet de fusion :

Après avoir s'étendre sur l'idée de fusionner, et est systématiquement question de définir les différentes clauses de la fusion, d'où une deuxième phase de matérialisation de la volonté de fusionner par un projet de fusion comportant entre autres :

a) L'évaluation des sociétés en présence, le choix des modalités techniques du rapprochement ;
b) Le choix du sens de la fusion ;
c) La détermination de la parité ;

d) Le recours au protocole d'accord ;

a) L'évaluation des sociétés en présence, le choix des modalités techniques du rapprochement :

Il s'agit, en effet, de déterminer le poids de chaque société en se rapprochant au maximum à la réalité économique. Cette évaluation se fait sur la base des états financiers arrêtés aux mêmes dates pour assurer une bonne comparabilité.

Pour l'évaluation de l'entreprise plusieurs principes sont à retenir et plusieurs méthodes et procédés sont possibles :

a-1- Principes et critères d'évaluation :

Les principes d'évaluation qui ont vocation à mener une opération de fusion sont les suivants :

- Prendre en compte la réalité économique plutôt que la réalité juridique de l'opération ;
- Ne pas chercher à justifier avec une précision mathématique une parité d'échange, qui est souvent, le résultat d'un compromis issu d'une négociation entre les parties en présence ;
- User plusieurs critères reflétant une approche différente du problème ;
- Utiliser des méthodes homogènes lorsque les mêmes problèmes se posent pour comparer les sociétés en cause.

Et concernant les critères d'évaluation :

- Le critère de la rentabilité doit être fondé sur des résultats constatés, il reste important, surtout lorsque la société est soumise aux variations de la conjoncture, de ne pas se focaliser sur les résultats les plus récents ;
- Celui de l'actif net, ne peut pas être retenu, qu'en cas où les sociétés en présence utilisent des méthodes d'amortissement comparables ;
- Les critères boursiers ne sont pas significatifs (nos entreprises, la part majeure, ne sont pas cotées en bourse), sauf au cas où les titres des deux parties participant à l'opération font l'objet d'un volume de négociation satisfaisant. De plus, le cours doit être apprécié sur une période récente.

a-2- méthodes et procédés d'évaluation :

Selon la doctrine, l'évaluation de l'entreprise doit suivre l'une des méthodes suivantes :

1- L'évaluation patrimoniale :

Cette méthode comprend la notion de l'actif net comptable corrigé. (ANCC)

Cette méthode se balise sur les données comptables patrimoniales de l'entreprise à évaluer : la VE = la somme des éléments qui constituent le patrimoine, qu'ils soient comptabilisés ou non, exprimés en valeur actuelle au jour de l'évaluation.

L'ANCC étant égal à la valeur financière des capitaux propres, cela implique un retraitement du bilan de façon à corriger les valeurs comptables pour les porter en valeurs réelles.

¬ Principes de calcul :

L'ANC consiste à évaluer le patrimoine de l'entreprise, en considérant la valeur comptable des éléments de bilan.

L'évaluation consiste donc, dans un premiers temps à retrancher du total actif les actifs fictifs pour retrancher ainsi, à ce sous total l'ensemble des dettes et provisions. Il est possible et recommandé de considérer la fiscalité différée.

Pour mieux représenter la réalité de l'exploitation, l'ANCC est calculé en substituant, pour chaque élément constitutif du patrimoine la valeur actuelle à la valeur comptable retenue pour le calcul de l'ANC.

La valeur patrimoniale est la somme des valeurs des biens propres à l'entreprise, en additionnant la valeur des droits de jouissance de certains éléments, elle est nette, c'est-à-dire que de la somme précédente, sont déduites les dettes à leur valeur réelle.[15]

Pour calculer la valeur patrimoniale, plusieurs méthodes peuvent être utilisées. Deux grandes catégories sont regroupées :

- La première comprend les méthodes axées sur la valeur vénale, ou marchande. Ces méthodes répondent plus à une optique financière. Elle part du principe que la valeur patrimoniale se calcule à partir du prix que l'entreprise pourrait tirer de la vente de ses actifs sur les marchés secondaires.

15 Thèse de magister « l'évaluation de l'entreprise algérienne, quel sens donner à la valeur ? », par Dr F. TCHIKO, p13.

- La seconde catégorie se compose de méthodes centrées sur la valeur de remplacement ou d'usage. Elle correspond à l'optique de l'investisseur qui compare le prix qu'il aurait à payer pour l'achat de l'entreprise à ce que lui couterait la constitution d'actifs identiques.

2- Evaluation selon une approche par les rendements :

L'entreprise vaut ce qu'elle peut générer dans le futur.

Il s'agit de procéder à l'actualisation des flux futurs pour obtenir la valeur actuelle de la société.

Il convient de déterminer ce que sont ces flux futurs.

Une première catégorie du modèle, dans une approche actionnariale, considère que l'entreprise vaut la valeur actuelle des dividendes qu'elle sera susceptible de verser aux actionnaires.

Une deuxième catégorie de modèle propose, dans une approche plus partenariale, non pas l'actualisation des dividendes mais celle des flux de trésorerie.

3- Les méthodes hybrides (le goodwill) :

Suivant de ce qu'on a évoqué précédemment, l'entreprise peut avoir une valeur supérieure à celle de ses actifs et passifs corrigés.

Si une entreprise se trouve valant une somme supérieure à ses éléments actifs et passifs, cela veut dire que cette entreprise implique plusieurs facteurs tels :

- Le savoir faire ;
- L'expérience ;
- La clientèle de l'entreprise ;
- L'image de marque ;
- L'avancée technologique ;
- L'implantation commerciale.

Or que, chacun de ces facteurs est difficile à évaluer en lui-même ; et donne une valeur supplémentaire et contribue à l'évolution de l'entreprise. Si on veut évaluer directement cette survaleur on constate le bénéfice qu'elle génère, calculé comme la différence entre le résultat réel et le résultat normal du capital engagé[16].

b) Le choix du sens de la fusion : qui absorbe qui ?

16 « L'évaluation d'entreprises » de GEORGES LEGROS, DUNOD éd. P128.

Tout est possible en cette matière, et rien n'empêche qu'une petite société d'en absorber une grande comme rien n'empêche une filiale d'en absorber une mère, à titre d'illustration, nous citons les exemples respectifs de, la fusion UTA-Air France ; et la fusion SOTAIR (filiale Air France) et SFTA (Chorus).

Pour trancher sur cette question, il faut, en premier lieu, observer que le droit commercial, le droit social, et le droit fiscal n'en prescrivent aucune règle particulière.

- Aux plans commercial et social, la phase de négociation est l'occasion d'envisager les conditions générales de fonctionnement de la société issue de la fusion. Cette étape, parfois délicate, conduit à s'interroger par exemple sur le sort des dirigeants des différentes sociétés après l'opération, sur l'organisation interne de l'entreprise, etc.
- Au plan fiscal, le sens de la fusion doit être économiquement justifié.[17]

c- Détermination de la parité :

Avant l'établissement du projet de fusion, il existe une phase préparatoire qu'on a déjà évoquée, c'est la négociation. Parmi les enjeux de cette dernière, la détermination de la parité d'échange pour des titres dont va dépendre la répartition des pouvoirs entre les associés. La réalisation de la fusion implique la concrétisation du rapport de force qui existe entre les sociétés. Cette phase peut être concrétisée par la rédaction d'un protocole d'accord (qui ne se substitue pas au projet).

Préalablement à la décision d'arrêter définitivement le projet de fusion, le chef d'entreprise de chaque société en présence doit consulter son comité d'entreprise (conseil d'administration pour les sociétés par actions) en lui indiquant les motifs de l'opération et ses conséquences pour les salariés. Ce comité doit disposer des informations précises et écrites dans un délai suffisant et recevoir une réponse motivée aux questions qu'il juge utiles à poser.

17 « Restructuration d'entreprise », groupe revue fiduciaire, les guides de gestion RF, 1ere édition 2012, p253.

Exemple : « détermination de la parité »

La société par actions alpha fusionne avec une société par actions beta. Les renseignements relatifs à la fusion sont les suivantes :

Sociétés	Nombre d'actions	Nominal	Valeur de la société	Valeur unitaire des actions
Alpha	20.000	100	4.000.000	200
Beta	30.000	150	7.500.000	250

Première hypothèse : la société Beta absorbe la société Alpha :

Dans ces conditions, la parité s'établit à :

$\left(\text{action BETA}\right) - \left(\text{ACTION ALPHA}\right) = \frac{250}{200} = \frac{5}{4}$,

Soit 4 actions beta pour 5 actions Alpha.

La société Beta devra ainsi procéder à une augmentation de capital de :

20.000*4/5= 16.000 actions nouvelles,

Soit, une augmentation de capital de :

16.000 * 150 = 2.400.000

Deuxième hypothèse : la fusion s'opère par une création de société nouvelle Betalpha

Dans ce cas, le rapport d'échange entre les deux sociétés doit être maintenu dans le capital de la société nouvelle.

Ainsi, les actionnaires de la société Alpha reçoivent une action Betapha pour une action Alpha et les actionnaires de Beta devront recevoir 5 actions Betalpha contre remise de 4 actions Beta ».

La détermination de parité appelle trois remarques :

1) Les parties en présence peuvent introduire des paramètres destinés à aboutir au rapport de force qui soit le plus équitable, car, la référence faite à l'évaluation des sociétés n'a pas pour effet de figer (solidifier) la détermination du rapport d'échange.
2) La parité va fixer les modalités selon lesquelles les associés de la société absorbée deviendront associés de la société absorbante ou nouvelle. Or, il est possible que, compte tenu de la parité retenue, les actionnaires ou associés n'aient pas vocation à recevoir un nombre entier d'actions ou parts de la société absorbante ou nouvelle. Par voie de conséquence, en pratique, les sociétés devront recourir à la procédure dite de négociation des rompus. Cependant, et afin de ne pas alourdir l'accès à l'opération de fusion par telles négociations

qui peuvent s'avérer longues en cas de forte dilution du capital, les sociétés peuvent utiliser différents palliatifs parmi lesquels figure la possibilité de versement d'une soulte en espèces. Toutefois que cette soulte ne représente pas plus de 10%[18] de la valeur nominale des actions ou parts sociales qui rémunèrent les apports.

3) Enfin, la parité fixée n'est pas définitive. Elle peut être ajustée jusqu'à la signature du projet de la fusion. (au cas d'existence des valeurs mobilières donnant vocation à des actions ; il est nécessaire pour évaluer les actions de considérer que tous les droits de souscription ou de conversions attachés à ces textes composites seront exercés.

d- Le recours éventuel au protocole d'accord :

Lorsque la fusion est réalisée entre deux sociétés qui n'entretenaient jusqu'alors aucune relation ou lorsque l'opération est techniquement complexe, il est fréquent, recommandé de matérialiser le résultat des négociations qui ont été menées et les points qui sont d'ores et déjà acquis.

Cette concrétisation se réalise généralement par la rédaction de lettres d'intention ou de protocoles d'accord. « Ces lettres d'intention ou protocoles d'accord :

- Sont facultatifs et ne sont soumis à aucun formalisme particulier,
- Ont pour but de constater par écrit l'accord des entreprises sur le principe et les caractéristiques générales de l'opération de fusion,
- Ne sauraient se substituer au projet de fusion qui devra être rédigé ultérieurement et dont le contenu est soumis à un formalisme strict,
- N'emportent pas de la part des sociétés l'engagement irrévocable de mener à son terme l'opération de fusion, la renonciation étant possible.

Cependant, et selon certain auteurs, la société qui renoncerait soudainement à la fusion sans motif pourrait encourir le risque de voir sa responsabilité mise en cause.

- Doivent être rédigés avec une certaine prudence de la part des sociétés qui négocient. »[19]

18 Art L236-1 du code de commerce français. Dans le même sens, on souligne que le législateur algérien reste muet.

19 « Les fusions de sociétés » régime juridique et fiscal de MARTIAL CHADEFAUX, 4eme édition RF 2003 ; § 25, 26.

Le contenu de protocole de fusion peut régler par avance le sort des dirigeants des sociétés en présence.

C- Projet de fusion :

L'article 747 du code de commerce algérien, tout comme l'article R236-1 du code de commerce français, dispose du contenu du projet de la fusion, bien qu'ils ne sont pas pareils, comme suit :

« Le projet de fusion ou de scission est arrêté par le conseil d'administration, soit de chacune des sociétés participant à la fusion soit de la société dont la scission est projetée.

Il doit contenir les indications suivantes :

1. Les motifs, but et conditions de la fusion ou de la scission ;
2. Les dates auxquelles ont été arrêtés les comptes des sociétés intéressées ; utilisés pour établir les conditions de l'opération
3. La désignation et l'évolution de l'actif et du passif dont la transmission aux sociétés absorbantes ou nouvelles est prévue ;
4. Le rapport d'échange des droits sociaux ;
5. Le montant prévu de la prime de fusion ou de scission.

Le projet ou une déclaration qui lui est annexée expose les méthodes d'évaluation utilisées et donne les motifs du choix du rapport d'échange des droits sociaux. »

Il convient de définir le rapport d'échange, qui est le nombre d'actions de la société absorbante à émettre en échange d'une action de la société absorbée.

En pratique, on l'exprimera à travers un rapport nombres entiers plutôt que sous forme de fraction. Par exemple, si le rapport d'échange calculé est de 0,25, il sera exprimé par une 1 action de la société absorbante pour 4 actions de la société absorbée.[20]

6. **Contrôle externe des fusions ou régulation de l'état** :

Le terme de « régulation » a un contenu différent en anglais où son origine latine lui fait désigner toute activité de réglementation, et en français, où il recouvre un mécanisme correcteur qui ramène automatiquement à l'équilibre tout système, qu'il soit mécanique ou économique. Le passage de la réglementation à la régulation au sens français du mot modifie l'exercice

20 « Comptabilité des fusions et opérations assimilées », ORDRE DES EXPERTS COMPTABLES français, l'expert en poche, 2012, p22.

des pouvoirs législatifs et réglementaires de l'état dans le domaine économique.

Au lieu de décider des paramètres d'activités, comme les investissements, les prix, les quantités produites, l'état régulateur en fixe seulement le cadre référant. Il se décharge des taches d'opérateur sur l'entreprise et confie, le plus souvent à une autorité administrative indépendante, le soin d'assurer le fonctionnement des mécanismes correcteurs par l'application de règles fixées principalement, au préalable, par lui. La régulation se caractérise par l'indépendance du régulateur vis-à-vis des intérêts en cause y compris ceux de l'état. Bien que les traits des diverses autorités chargées de la régulation ne soient pas homogènes, parfois même à l'intérieur d'un pays, les politiques de régulation et les objectifs fixés au régulateur changent le rôle de l'état.[21]

Comme déjà indiqué, l'intervention du commissaire aux apports est primordiale dans ce genre d'opérations comportant une augmentation de capital par apport en nature.

Les CAA doivent, sous leur responsabilité, apprécier la valeur des apports en nature. En outre, ils sont tenus de vérifier que « le montant de l'actif net apporté par les sociétés absorbées est au moins égal au montant de l'augmentation de capital de la société absorbante ou au moins du capital de la société nouvelle issue de la fusion » Dans ce sens, le code de commerce algérien indique dans son article 753 que : « les commissaires aux apports vérifient notamment que le montant de l'actif net apporté par les sociétés absorbées est au moins égal au montant de l'augmentation du capital de la société absorbante ou au montant du capital de la société nouvelle issue de la fusion. … »

Aussi, le législateur algérien, dans les articles 568 et 607 du code de commerce stipule que : « les statuts contiennent l'évaluation des apports en nature, il y est procédé au vu d'un rapport annexé aux statuts et établi, sous sa responsabilité, par un CAA. Si des avantages particuliers sont stipulés, la même procédure est suivie ».[22]

Le rapport établi doit :

- ♣ Décrire chacun des apports ;

21 « Concentration des multinationales et mutation des pouvoirs de l'état », PIERRE BAUCHET, CNRS édition, 2003, p 51.

22 Modifié par le décret législatif n°93-08 du 25/04/1993 (J-O n°27 du 27/04/1993, p9)

- ♣ Indiquer quel mode d'évaluation a été adopté et pourquoi il a été retenu ;
- ♣ Affirmer que la valeur des apports correspond au moins à la valeur au nominal des actions à émettre augmentée éventuellement de la prime de fusion[23].

Et selon l'article 574 du code de commerce algérien : « … les gérants de la société et les personnes ayant souscrit à l'augmentation du capital son solidairement responsables pendant cinq (5) ans, à l'égard des tiers, de la valeur attribuée aux apports en nature.

Le rapport du CAA, et comme sus indiqué, doit être déposé au siège social huit jours au moins avant la date prévue pour la tenue de l'assemblée. En revanche, s'agissant d'une société par actions, il n'y a pas lieu de déposer le rapport du CAA au greffe du tribunal[24].

Autrement dit ; le législateur algérien a indiqué dans les dispositions du code de commerce algérien, dans l'article 601 que « … le rapport déposé au Centre National du Registre de Commerce avec les statuts, est tenu à la disposition des souscripteurs au siège de la société … à défaut d'approbation expresse des apporteurs mentionnés au procès verbal, la société n'est pas constituée».

23 Cette prévision ne s'applique pas en matière des fusions simplifiées, dans la mesure où il n y a pas d'augmentation du capital.

24 Cette précision est inspirée de ce qu'il a stipulé le législateur français dans l'article 51 du décret du 30/05/1984. Il s'applique simplement en cas d'augmentation du capital en nature. Or, cette augmentation est inexistence dans l'hypothèse d'une fusion à 100%. Le dépôt au siège social serait de un mois pour une société absorbante qui ne revêtirait pas la forme de société par action. (Selon l'appellation française : société anonyme).

Conclusion :

On conclusion on peut ajouter un calendrier juridique des opérations de fusion qui peut être présenté chronologiquement comme suit :

1. Fusion décidée par l'AGEX des sociétés constituant le périmètre de la fusion (art 749 du code de commerce)
2. L'organe de gestion établit et communique le projet de fusion et ses annexes aux commissaires aux comptes de chacune des sociétés 45 jours au moins avant l'AGEX appelée à statuer sur ledit projet (art 750 du code de commerce)
3. Le projet de fusion est déposé chez le notaire et publié dans un journal habilité (art 748 du code de commerce)
4. Les commissaires aux comptes établissent et présentent, 15 jours avant l'AG statuant sur le projet de fusion, un rapport retraçant la rémunération des apports faits à la société absorbante. (art 751 du code de commerce)
5. Lorsque les apports soient mixtes, un commissaire aux apports est désigné conformément aux dispositions de l'article 601 du code de commerce pour vérifier notamment que le montant de l'actif net apporté par la société absorbée est au moins égal au montant de l'augmentation du capital de la société absorbante (art 601 & art 753 du code de commerce)
6. L'AGEX de la société absorbante statue sur l'approbation des apports (art 754 du code de commerce)

Finalement, pour ce qui est de la fusion des sociétés en Algérie, le cadre légal demeure assez loin de l'évolution de ce qu'on appelle le droit vivant par rapport aux entreprises algériennes surtout privées. La législation en ce sens doit absolument être à jour des défis futurs notamment la probable adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce, qui engendrera certainement des réformes en ce sens.

Liste de références :

Ouvrages :

1. « Les fusions et l'évaluation des entreprises », GILBERT AGENIEUX, DUNOD 1970
2. « Répertoire de droit des sociétés –fusion-scission et apport partiel d'actif », JEAN MARC MOULIN, janvier 2011 (dernière mise à jour : mars 2014), version électronique.
3. « Comptabilité des fusions et opérations assimilées », ORDRE DES EXPERTS COMPTABLES français, l'expert en poche, 2012
4. « Les fusions de sociétés » régime juridique et fiscal de MARTIAL CHADEFAUX, 4eme édition 2003
5. « Fusions acquisitions-évaluation, négociation, ingénierie » de FRANCK CEDDAHA, 3e édition ECONOMICA, 2010
6. « L'évaluation d'entreprises » de GEORGES LEGROS, DUNOD éd
7. « Restructuration d'entreprise », groupe revue fiduciaire, les guides de gestion RF, 1ere édition 2012
8. « Concentration des multinationales et mutation des pouvoirs de l'état », PIERRE BAUCHET, CNRS édition, 2003

Codes :

1. Code de commerce algérien
2. Code de commerce français

Thèses :

Thèse de magister « TCHIKO.F » ; « l'évaluation de l'entreprise algérienne, quel sens donner à la valeur ? »

Articles de presse :

MEHDI Tarik Abdallah, Avocat à la cour et juriste d'entreprise, du site internet « http://www.dzentreprise.net/?p=2531 »; visité le 06/09/2015.

L'efficacité du commissariat aux comptes en vertu de l'application des normes ISA(International Standards on Auditing) Cas des commissaires aux comptes Algériens

ZAAFRANE Mansouria
Doctorante, Université de Mostaganem

Résumé :

L'objectif de ce papier est d'examiner l'efficacité de la mission de commissariat aux comptes étant un outil important au contrôle des états financiers, désormais l'efficacité de la mission d'audit ne peut être réalisé que par l'adoption et l'application des normes d'audit ISA, de ce fait une étude de cas a été effectuée sur l'Algérie. L'étude empirique était réalisée au niveau des cabinets de commissariat aux comptes, notre étude a été faite sur un échantillon de 25 cabinets d'audit exerçants en Algérie vue leur accès privilégié à l'information financière et la place centrale qu'ils occupent dans le processus d'audit externe et la certification des états financiers des entreprises.

Mots clés : Audit, Commissariat aux comptes, Normalisation, Normes ISA, Normes NAA.

Abstract :

The objective of this paper is to examine the efficiency of the mission of auditorship being a tool important for the control of financial statements, from now on the efficiency of the mission of audit can be realized only by the adoption and the application of the standards of auditing ISA, of this fact a case study was made on Algeria. The empirical study consists on the examination of the extent of their application at the level of the offices of auditorship. Our study was made on a sample of 25 offices of audit seen their access favored to the financial information and the central place which they occupy in the process of external audit and the certification of the financial statements of companies.

Key words : Audit, Auditorship, Normalization, ISA standards, NAA standards.

Introduction :

Il est bien entendu que l'audit, étant un outil de contrôle des entreprises, après les scandales financiers, son rôle est devenu de plus en plus nécessaire pour diminuer, voire éliminer les fraudes, les mal-manipulation et les malversations des fonds. Dans cette logique, ce dernier est privilégié d'être amélioré et actualisé. Dès lors, l'appréciation des normes d'audit internationales demeure strictement appliquée lors d'une mission d'audit, le commissaire aux comptes de sa part doit être concerné de respecter toutes normes d'audit en exerçant une mission de commissariat aux comptes pour but de garantir le bon déroulement de la mission et l'achèvement des travaux d'audit en assurant l'image fidèle des états financiers d'une part et la transparence des activités de l'entreprise d'une autre part.

En effet, l'auditeur externe est en mesure de contrôler les comptes de l'entreprise en se référant à des normes internationales pour mieux juger la situation d'une telle entreprise auditée et assurer la crédibilité de l'information financière publiée par l'entreprise ou la société. Néanmoins, le comportement du commissaire aux comptes joue un rôle très important en matière d'indépendance, de compétence et du respect des lois, normes et exigences, ce qui lui permet de réussir sa mission et réaliser une mission disant parfaite sous sa responsabilité.

Dans cette optique, les normes ISA jouent un rôle crucial dans un environnement économique mondialisé qui nécessite une confiance forte envers l'information financière communiquée par les entités du secteur privé et public.

Cet article fait l'objet d'une étude de cas sur l'application des normes d'audit ISA au sein des cabinets de commissariat aux comptes et d'expertise comptable, sur un échantillon de 25 cabinets d'audit exerçants en Algérie. L'étendue de cette étude quantitative et qualitative consiste sur l'argument de la mise en application des normes d'audit ISA.

Pour cerner ce sujet le plus vaste, il est essentiel de poser notre problématique comme suit : « comment les normes internationales d'audit ISA peuvent contribuer à la réussite de la mission d'audit externe ? ».

Pour répondre à la question précédente, ce papier de recherche fera l'objet de trois points essentiels qui représentent les axes de notre recherche :

- La mission d'audit et du commissariat aux comptes ;
- La normalisation de la mission d'audit externe ;
- L'étendue de l'application des normes ISA en Algérie.

I. La mission d'audit et du commissariat aux comptes : aspect théorique et conceptuel

I.1 : Définitions d'audit et de commissariat aux comptes

Définition d'audit :

L'audit peut se définir comme une mission d'examen critique et de contrôle des organisations, le concept de l'audit est un concept ancien, visait à vérifier et protéger les états financiers. C'est pour quoi la mission de l'audit a été longtemps liée à la Cour des comptes[1]. Il peut être interne ou externe, l'auditeur est chargé de certifier les états financiers et les comptes annuels de l'entreprise auditée. On se fait appel à un auditeur externe (commissaire aux comptes ou expert comptable) pour un audit légal qui doit être défini par des textes légaux qui précisent les conditions de la désignation des commissaires aux comptes, cette mission doit être exercée dans le strict respect des règles déontologiques et légales en matière d'indépendance et de compatibilité, ainsi elle permettrait de réduire les niveaux d'asymétrie d'information entre les différentes parties prenantes[2]. Ou bien pour un audit contractuel qui a pour objectif la vérification par un professionnel lié à l'entreprise par un contrat avec des termes de mission d'audit bien défini dans le contrat, cette dernière s'effectue par la demande de l'entreprise ou par des tiers, ce processus est schématisé comme suit:

Figure 01 : Les types d'audit

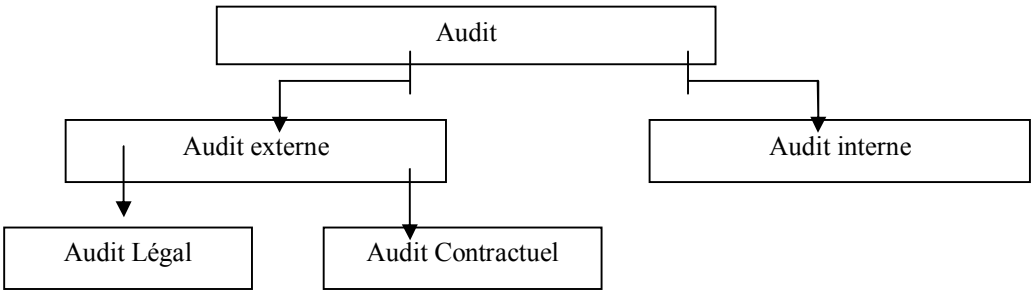

Source : conception personnelle composée et proposée par l'auteur.

[1] Mr. ZIANI Abdelhak [2013-2014] : Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise « Cas entreprises Algériennes », Thèse de Doctorat en sciences, Présentée et soutenue publiquement, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, p.16.

[2] Dr. Mohammed Chérif MADAGH et Samira Rym MADAGH [2012] : L'audit interne au cœur de la dynamique de la gouvernance d'entreprise : Lectures théoriques et enjeux pratiques ; Colloque national sur la gouvernance des entreprises en tant que mécanisme pour réduire la corruption financière et administrative, organisé le 6 et le 7 mai 2012, Université de Mohamed Khider, Biskra, p.09.

Selon (Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE [2009] p.402), de façon générale, les définitions de l'audit données par les auteurs convergent vers une mission d'opinion[1] :

- confiée à un professionnel indépendant (qui peut être interne ou externe) ;
- utilisant une méthodologie spécifique ;
- justifiant un niveau de diligences acceptable par rapport à des normes.

Définition du commissaire aux comptes :

La mondialisation a pu affecté les professions, au sein desquelles la production de l'expertise fait intervenir des groupements et des réseaux d'individus[2], à partir de cette raison peu importe les cabinets d'audit et d'expertise comptable s'englobe dans son ensemble de la qualité et l'efficacité du service offert, à cet égard, Le commissaire aux comptes est un acteur extérieur à l'entreprise ayant pour rôle principal de vérifier la sincérité et la régularité des comptes publiés par les sociétés, pour but de contribuer à la fiabilité et la crédibilité de l'information financière, de même, de concourir à la sécurité de la vie économique et sociale, tant pour les besoins de gestion et d'analyse interne à l'entreprise que pour les besoins de l'ensemble des partenaires tels les fournisseurs, les banques, les salariés, les actionnaires et toutes les autres parties prenantes, pour lesquels la connaissance de la situation économique exacte de l'entreprise est importante. Toutefois, son domaine d'intervention est fixé très précisément par le législateur du pays dont on exerce la profession. Lorsque toutes les conditions requises par la loi sont réunies et en l'absence d'empêchement dû à une quelconque incompatibilité ou échec, le commissaire aux comptes peut alors être désigné, sous réserve de leur accord, par l'assemblée générale ou tout autre organe compétent parmi les professionnels inscrits au tableau de l'ordre du pays.

[1] Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE [2009] Comptabilité et audit Manuel et applications, 2ème édition Dunod, Paris, p.402.

[2] Carlos Ramirez [2003] : « Du commissariat aux comptes à l'audit : Les BIG 4 et la profession comptable depuis 1970 », Actes de la recherche en sciences sociales 1 (n° 146-147), p .19.

On peut définir l'audit financier comme suit :

« *L'audit financier est l'examen auquel procède un professionnel compétent et indépendant en vue d'exprimer une opinion motivée sur la régularité et la sincérité des comptes d'une entreprise donnée* »[1].

Le commissaire aux comptes de sa part est défini selon la loi N° 10-01 du 29 juin 2010[2] :

«*Est expert-comptable, au sens de la présente loi, toute personne qui, en son propre nom et sous sa responsabilité, a pour mission d'organiser, de vérifier, de redresser et d'analyser les comptabilités et les missions comptes de toute nature des entreprises et organismes qui le chargent de cette mission à titre contractuel d'expertise des comptes, dans les cas légalement prescrits par la loi*»

I.2 : La mission du commissaire aux comptes

I.2.1 : L'organisation de la mission du commissaire aux comptes

L'audit repose sur une méthodologie structurée et organisée. L'organisation de la mission en différentes phases permet à l'auditeur de formuler une opinion en limitant le risque de non détection. L'auditeur doit suivre une méthodologie et un schéma de mission par lesquels il peut connaitre l'entreprise et ses problèmes, et examiner son système d'information la base de toute activité de contrôle. On peut résumer l'organisation de la mission d'audit externe comme suit :

1. La prise de connaissance générale de l'entreprise :

Cette étape lui permettre de connaître l'environnement de l'entreprise dont elle exerce son activité (économique, sociale, juridique, environnemental,…) et comprendre le contexte dans lequel elle évolue. Cette étape s'effectue par l'intermédiaire d'entretiens avec les dirigeants et responsables, de l'étude de la documentation interne de l'entreprise (manuels de procédure, organigrammes, notes de services, etc.), de la revue des comptes annuels des derniers exercices et de la recherche de documentation externe sur l'entreprise et son secteur d'activité.

[1] Olivier HERRBACH [2000] : Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique, Thèse de doctorat en Sciences de gestion présentée et soutenue le 8 décembre 2000, UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES – TOULOUSE I, p.18.

[2] Journal officiel de la république algérienne n°42 du 11 juillet 2010.

Elle permet à l'auditeur d'assimiler les principales caractéristiques de l'entreprise, son organisation, ses responsables, ses spécificités de fonctionnement et de détecter les zones de risques éventuelles[1].

Cette étape a pour objectif de recueillir le maximum d'informations en peu de temps, selon l'activité de l'entreprise, sa taille et sa complexité, dans ce sens diverses techniques sont utilisées.

En outre, comme l'indique (Danielle BATUDE [1997] p.33) dans son ouvrage, l'auditeur doit également prendre une connaissance suffisante des marchés où intervient l'entreprise ainsi que l'évolution générale de celle-ci[2].

2. Appréciation et évaluation du contrôle interne :

Avant de voir l'évaluation du contrôle interne par le commissaire aux comptes, on peut définir le contrôle interne selon (Bernard GRAND et Bernard VERDALLE [2006] p.33) : « *le contrôle interne est un processus qui vise à assurer la maîtrise de l'entreprise. Son objectif est de prévenir les erreurs et les fraudes, de protéger l'intégrité des biens et des ressources, d'assurer une gestion rationnelle et un enregistrement correct des opérations* »[3], cette phase d'évaluation a pour objectif de déterminer l'importance du risque lié au contrôle[4], en effet, l'auditeur va chercher à acquérir une meilleure compréhension de l'entreprise et de ses systèmes. Il devra donc mieux connaître la nature des activités de l'entreprise, les lieux de production, les processus de fabrication et toute autre activité annexe. Ainsi, mieux cerner les circuits de traitements des informations et l'élaboration des données qui permettent la prise des décisions, de consulter les rapport établis par le contrôle interne tels que le contrôle des comptes, l'efficacité des systèmes…etc. De même, les rapports d'audit précédant à l'entreprise comme mesure de renforcer la détection des risques.

Néanmoins, l'auditeur peut ré-exécuter les contrôles, par exemple, il peut effectuer des contrôles théoriques qui sont déjà établis par l'entité, dans une mesure de confirmation et de sécurité d'information. Ainsi des tests de conformité, le test de conformité va consister à s'assurer que la procédure est respectée sur un échantillon des documents. Lorsqu'on est en présence de points forts, c'est à dire de procédures solides qui permettent de garantir une

[1] Olivier HERRBACH, op.cit, p. 26.
[2] Danielle BATUDE [1997] : « L'audit comptable et financier », Ed Nathan, Paris, p. 33.
[3] Bernard GRAND et Bernard VERDALLE [2006] : « Audit comptable et financier », édition ECONOMICA, p.33.
[4] Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE [2009], op.cit, p.441.

certaine qualité dans la transmission et la traduction des informations, l'auditeur doit faire un test de permanence, c'est-à-dire qu'il doit s'assurer de l'application correcte au cours du temps de cette procédure. Le test de permanence a donc pour objectif de s'assurer de l'application permanente des procédures.

3. Le contrôle des comptes :

Après avoir un aperçu globale sur le contrôle interne de l'entreprise, le commissaire aux comptes doit en effet contrôler et certifier les comptes de l'entreprise, on peut considérer cette phase comme la dernière ; à moins s'il y'aura une nécessité, il pourra avoir d'autres examens de contrôle, tout dépend du niveau de contrôle interne, si le contrôle interne est fort, il peut être suffisant de faire une revue succincte des comptes (sauf en ce qui concerne la clôture de l'exercice). Si le contrôle est faible, alors il est nécessaire de renforcer les tests, c'est à dire de multiplier les pointages afin de faire un examen détaillé des comptes et d'obtenir une mesure des risques en cours[1].

En effet, le commissaire aux comptes lors de l'exécution de cette phase, peut utiliser plusieurs techniques et méthodes de collecte et de confirmation à savoir :

-La vérification physique où elle consiste à s'assurer de l'existence des actifs qui sont inscrits dans les comptes.

- La vérification sur des documents, elle consiste à valider les mouvements ou les soldes des comptes à partir des pièces comptables qui le justifient.

- Les confirmations directes, elle s'effectue par l'obtention d'une confirmation d'information externe à travers des tiers extérieurs à l'entreprise, c'est ainsi, par le biais de la confirmation écrite par des tiers de faits ou de positions financières et comptables, possède au contraire une force probante importante.

- Les demandes d'explication auprès de la direction permettent de juger le caractère raisonnable des options de comptabilisation prises par l'entreprise.

- Les calculs, vérifications arithmétiques, recoupements et rapprochements de document entre autres.

-L'examen analytique consiste à déterminer le caractère raisonnable des informations contenues dans les comptes. Il se base sur l'étude des tendances, fluctuations, ratios tirés des comptes annuels par comparaison

[1] Bernard GRAND & Bernard VERDALLE, op.cit, p .33.

avec les exercices antérieurs. L'examen analytique cherche également à s'assurer de cohérence réciproque des différentes informations[1].

4. L'élaboration des rapports :

Cette phase est considérée comme le produit final de la mission de commissariat aux comptes, cependant le commissaire aux comptes et après plusieurs d'heures de contrôle et de vérification (tout dépend la taille des entreprises), doit établir un rapport pour exprimer son opinion sur les comptes annuels, Le contenu des rapports d'audit fait l'objet d'une définition précise.

En raison de leurs conséquences potentielles, les différentes formes possibles de l'opinion formulée dans le rapport sont en effet complètement définies. Le résultat de ces rapports peut être :

-Une certification sans réserve ;

-Une certification avec réserve ;

-Ou Refus de certifier.

I.2.2 : Le rôle du commissaire aux comptes

Dans l'exercice de ses fonctions, le commissaire aux comptes est responsable des fautes et négligences commises vis-à-vis de la société et aussi des tiers. En cas d'erreurs, sa responsabilité civile peut ainsi être engagée. La violation du secret professionnel peut se traduire par la mise en œuvre de sa responsabilité pénale. Il peut aussi risquer des sanctions disciplinaires pour toute infraction ou manquement aux règles professionnelles.

En effet, le commissaire aux comptes a pour but principal de certifier les états annuels de l'entreprise soumise à l'audit et cela se fait par l'assurance de trois caractères principaux à savoir :

- La régularité : il s'agit de la conformité des comptes à la réglementation et aux normes comptables et financiers et aux principes comptables généralement admis. La réglementation se compose des textes législatifs ou réglementaires, mais aussi des règles fixées par la jurisprudence et des normes élaborées par les organisations professionnelles;

-la sincérité : il s'agit de l'application de bonne foi des règles et des procédures comptables en fonction de la connaissance que les responsables des comptes doivent normalement avoir de la réalité et de l'importance des opérations, événements et situations. Elle implique l'évaluation correcte des

[1] Olivier HERRBACH, op.cit, p : 29.

valeurs comptables et une appréciation raisonnable des risques et des dépréciations ;

-Le respect de l'image fidèle : elle se traduit à travers le résultat mentionné dans le rapport sur la situation financière de l'entreprise et son patrimoine, elle consiste à choisir, parmi les méthodes de présentation ou de calcul envisageables, les mieux adaptées et proches à la réalité de l'entreprise et à fournir les informations nécessaires à leur compréhension, en particulier dans le cadre de l'annexe.

II. La normalisation de la mission d'audit externe

II.1 : A propos de la normalisation

Lorsqu'on parle de la normalisation d'une mission d'audit, on pense souvent à la qualité de la prestation du commissaire aux comptes lors d'exécution de sa mission et le résultat du rapport de cette mission. En effet, La qualité d'audit dépend essentiellement de deux facteurs à savoir la compétence de l'auditeur qui détermine sa capacité à découvrir les éventuelles anomalies présentes dans les états financiers et son indépendance qui conditionne sa capacité à révéler les anomalies découvertes. Mais, la qualité d'audit est en réalité difficile à être observée et son évaluation est assez problématique[1]. Le résultat de la qualité d'audit n'étant pas directement ou immédiatement détecté car le processus d'audit est tellement long, complexe et inobservable par les tiers, et le rapport d'audit est purement standardisé dans son contenu et dans sa formulation qu'il n'offre que peu de possibilité de différenciation. Dans ce sens, un échec d'audit n'est presque connu que dans un contexte de faillites publiées par la presse. Il est en effet quasiment impossible de connaître le nombre des audits de mauvaise qualité qui passent inaperçus sans qu'ils soient détectés ou publiés par la presse[2].

Cependant, une normalisation d'audit parfaite n'existe qu'avec plus de compétence et d'indépendance de l'auditeur, dans ce sens on peut considérer les normes d'audit comme outil efficace pour une bonne qualité d'audit. Or la mission d'audit doit être contrôlée par un comité d'audit qui

[1] Wafa Masmoudi Ayadi [2013] : Mécanismes de gouvernance et qualité de l'audit externe : le cas français, La Revue Gestion et Organisation n°5 (183-195), p.184.

[2] Riadh Manita, Benoit Pige [2006] : La notation par les administrateurs des composantes de la qualité du processus d'audit, Association Francophone de Comptabilité, « COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S) », Tunisie, p.04.

veille à renforcer l'indépendance de l'auditeur lors de l'exécution de sa mission, tenant compte de la bonne application des normes d'audit appropriées.

Sans aucun doute, plus que l'auditeur doit être indépendant, il doit aussi avoir une bonne compétence lui permettant à mieux exercer sa mission, savoir gérer le temps, la détection des anomalies et des erreurs significatives, le respect des règlements et normes, etc.…

L'auditeur porte plusieurs jugements et prend une telle infinité de décisions lors de la conduite de son audit. Entendant par jugement, son esprit en permettant de bien évaluer les dossiers d'audit et qui ne font pas l'objet d'une connaissance immédiate certaine. Par exemple : l'auditeur, lors de l'exercice normal de ses fonctions, doit juger la compétence du client, l'efficacité du système d'information et le caractère significatif des éléments des états financiers. En retour, l'auditeur doit décider comment acquérir les informations sur la véracité des états financiers, le nombre et la nature de preuves à collecter et quelles sont celles qui doivent être reportées. Autrement, une telle activité, œuvrant vers une attestation régulière et sincère de tout ce qui s'est passé dans l'entreprise, devrait sans doute être conduite par une personne compétente[1].

En 2005, les normes internationales d'audit utilisées comme normes nationales dans, 34 pays, 35 pays ont encore les utilisé sans changements importants[2]. Actuellement, il est urgent de les appliquer dans les activités d'audit des états financiers dans tous les pays, vue leur importance en matière de discipline et de confiance.

Les normes ISA sont aujourd'hui établies par l'International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), à savoir une commission de l'International Federation of Accountants (IFAC). Le commissaire aux comptes devra donc consacrer une partie de son temps pour connaître les normes ISA (International Standards on Auditing) et leurs implications lors des contrôles légaux. Certes, dans le cas français de nombreuses normes françaises sont depuis décembre 2000 la traduction pure et simple des

[1] Sourour Ammar [2006] : La compétence de l'auditeur comptable vue par les experts comptables, 27ème Congrès de l'Association Froncophone de Comptabilité, COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie, p.03.
[2] http://materiel-pedagogique.com , consulté le 16/10/2015 à 19:04.

ISA[1].La normalisation internationale d'audit est l'œuvre de l'International Auditing Practices Committee (IAPC) issue de l'International Federation of Accounting (IFAC) fondée en 1977 à la suite d'un accord signé par soixante trois (63) organisations professionnelles d'experts comptables représentant quarante neuf (49) pays et s'appuyant sur des organisations régionales telles que la Fédération Européenne des Experts Comptables et la Confederation of Asia and Pacific Accountants[2].

II.2 : L'affectation des normes ISA

Lors de la mission d'audit, le commissaire aux comptes doit suivre une certaine méthodologie lui permet l'achèvement et la bonne orientation de cette mission en organisant le contrôle et la documentation, ainsi qu'en minimisant le maximum des risques d'erreurs probables par le professionnel exerçant. Comme il est indiqué, les normes internationales d'audit (ISA) font l'objet de l'organisation de la profession et de la mission de commissariat aux comptes ; à cet égard, l'auditeur externe est à la mesure de respecter ces normes et garantir leur application de façon attentive.

Dans leur ouvrage (Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE [2007] p.369) ont décrit que l'IAASB a publié un peu plus de trente normes (ISA)[3]. Les normes d'audit ISA sont divisées en groupes, la première classe représentée dans la norme ISA 120 et qui détermine un cadre conceptuel des Normes internationales.

L'auditeur doit savoir les principes généraux sur l'audit des états financiers et ses responsabilités envers l'entreprise auditée et la mission qu'il est entrain d'exécuter, ainsi que l'appréciation du contrôle interne qui se considère comme un point de départ et une base de données pour l'audit, les normes ISA qui les définissent sont les suivant : ISA 200, ISA 210, ISA 220, ISA 230, ISA 240, ISA 250, ISA 260, ISA 265.

En se référant aux normes ISA 300, ISA 315, ISA 320, ISA 330, ISA 402, ISA 450, le commissaire aux comptes peut évaluer les risques et

[1] Alain Mikol [2006]: Commissariat aux comptes la fin inéluctable de l'exercice à titre accessoire, Association Froncophone de Comptabilité, COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie, p.18.
[2] Ridha Zarrouk, Mondher Fakfakh [2006] : Etude de l'étendue d'application des normes internationales d'audit "ISA" en Tunisie, 27ème Congrès de l'Association Froncophone de Comptabilité, COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), p.04.
[3] Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE [2007] : Comptabilité et audit, Manuel et Applications, DUNOD, Paris, p.369.

répondre aux éléments de risques identifiés, ces normes lui permettent la connaissance de la planification de sa mission, la connaissance de l'entreprise et de son environnement, de déterminer le seuil significatif et d'évaluer les risques, en tenant comptes de la consultation d'autres bureaux d'études qui peuvent contribuer à la mission d'audit financier.

Par le biais du commencement de la mission de commissariat aux comptes et par la détection des anomalies significatives, le professionnel doit faire recours aux normes suivantes : ISA 500, ISA 501, ISA 505, ISA 510, ISA 520, ISA 530, ISA 540, ISA 545, ISA 550, ISA 560, ISA 570, ISA 580, et ce pour déterminer les éléments probants, de ce fait, il peut utiliser plusieurs méthodes et techniques de détection, comme il peut faire appel au tiers et engager une documentation externe à titre de confirmation comme facteur de sécurité et de fiabilité de l'information financière.

Tout en restant dans la logique de confirmation, le commissaire aux comptes a la possibilité d'utiliser les travaux des autres professionnels, tels que l'utilisation des travaux d'un autre auditeur (ISA 600), l'utilisation des travaux de l'audit interne (ISA 610) et l'utilisation des travaux d'un expert (ISA 620), pour renforcer la crédibilité de l'information et la possibilité de comparaison et de confirmation.

Les normes ISA assurent l'élaboration d'un rapport de fin mission, ainsi d'améliorer sa qualité et sa présentation, les normes ISA 700, ISA 701, ISA 710, ISA 720, ont bien décrit la phase finale de la mission d'audit et le reporting, il est très important de comprendre et de savoir appliquer le fonds de ces normes, notamment en cas de modifications ou de changements au contenu du rapport final de la mission, comme il pourra auditer d'autres domaines spécialisés selon ce qui est indiqué par la norme ISA 800, c'est-à-dire audit des états financiers préparés conformément à des référentiels à usage particulier ou considérations particulières, il peut concerner un élément, un compte ou un poste d'un état financier (ISA 805), ou bien une mission ayant pour but d'émettre un rapport sur des états financiers résumés (ISA 810) en cas où l'auditeur dans le cadre d'une mission visant la délivrance d'un rapport sur des états financiers résumés tirés d'états financiers qu'il les a audité lui-même conformément aux normes ISA.

La dernière classe en quatre (04) chiffres peut concerner d'autres audits plus spécifiques et divers, tels que la norme (ISA 1000) audit d'instruments financiers, cette norme a pour objet de fournir des renseignements généraux sur les instruments financiers et d'aborder les facteurs particuliers à

considérer pour l'audit d'instruments financiers, elle fournit des conseils pratiques aux auditeurs. Les cabinets peuvent aussi les utiliser pour élaborer leurs programmes de formation et leurs lignes directrices internes. Cette norme est pertinente pour les entités de toutes tailles, car toutes les entités peuvent être sujettes aux risques d'anomalies significatives lorsqu'elles utilisent des instruments financiers. Elle peut avoir un lien avec les normes ISA 315, ISA 330, ISA 500, ISA 540 qui sont aussi pertinentes pour l'audit des instruments financiers.

La norme ISA 3410, intitulée « Missions d'assurance relatives aux bilans des gaz à effet de serre », cette norme s'applique aux rapports de missions d'assurance portant sur les périodes closes à compter du 30 septembre 2013[1]. Elle a pour objectif l'obtention du niveau d'assurance des bilans de gaz à effet de serre, identifier la constatation et les aspects significatifs conformément aux critères applicables. Désormais, cette normes pourra avoir un lien avec l'audit environnemental compte tenu son objectif de protection de l'environnement.

Sachant que ces normes sont en changement et en évolution par l'organe habilité, et ce selon les changements économiques, commerciaux et financiers à l'échelle internationale.

III- L'étendue de l'application des normes ISA en Algérie

Afin de concrétiser les notions théoriques de l'application des normes ISA en Algérie, on a eu l'intention de réaliser un questionnaire adressé aux cabinets de commissariat aux comptes exerçants en Algérie, pour but de savoir la tendance de l'application de ces normes en exécutant la mission d'audit. L'application des normes internationales d'audit a été rentrée en vigueur en Tunisie en 2002[2], bien qu'on Algérie, ces normes n'ont pas encore trouvé leur application réelle.

Lors de l'étude d'un échantillon des cabinets de commissariat aux comptes en Algérie, sur l'application et la mise en œuvre des normes ISA dans leur démarche des missions d'audit, on a communiqué les informations suivantes :

La taille de l'échantillon : 30 cabinets d'audit

Population d'étude : Commissaires aux comptes et experts comptables

[1] https://www.ifac.org , consulté le 20/05/2015 à 22:24.

[2] Ridha Zarrouk, Mondher Fakfakh, op.cit, p : 01.

Région : Ouest et centre de l'Algérie
Le nombre de questionnaires retenus : 25 Résultats obtenus de l'étude
Outils de recherche : Entretien et questionnaires

III.1 : Résultats obtenus de l'étude

Cette étude a été destinée aux cabinets des commissaires aux comptes et experts comptables enregistrés dans le tableau de l'Ordre national des experts comptables et de la Chambre national des commissaires aux comptes (CNCC).

Les résultats de notre questionnement sont les suivants :

1. L'existence d'un cadre normatif de la mission d'audit en Algérie :

89,02% des communicants ont répondu qu'il n'existe pas vraiment un cadre normatif en matière d'audit des états financiers en Algérie ;

Alors que: 10,98%, ont répondu qu'ils essayent d'orienter leur mission vers les normes internationales d'audit en s'appuyant sur des efforts personnels.

2. L'intégration de la loi relative à l'audit d'un cadre normatif inspiré de l'IFAC :

99,60% ont répondu que la loi relative à l'audit n'intègre plus un cadre normatif inspiré de l'IFAC, mais l'organe concerné (CNC ; Conseil National de Comptabilité) porte importance de son intégration prochainement sous une nomination (NAA, Normes Algériennes d'Audit) qui conviennent avec l'environnement des entreprises exerçantes en Algérie ;

Or 0,40% ont répondu que la loi relative à l'audit dans son contenu peut intégrer des normes d'audit sans se référer à celles de l'IFAC.

3. L'adoption des normes d'audit de l'IFAC par l'Ordre national des experts comptables :

80,02% ont répondu qu'actuellement, il n'existe pas une adoption des normes d'audit de l'IFAC par l'Ordre national des experts comptables ;

Par contre: 19,98% ont répondu qu'il y a l'intention de l'adoption des normes d'audit de l'IFAC prochainement avec une appellation appropriée (comme indiqué ci-dessus).

4. Institution du contrôle de l'application des règles d'indépendance et de qualité par la loi portant l'organisation de la profession des experts comptables en Algérie :

95,08% ont répondu qu'il existe un organe de contrôle, mais son rôle est absent. Néanmoins les différents types de chambres du CNC ont désigné des

représentants dans chaque wilaya et chaque région pour suivre le travail des cabinets d'audit ;
Alors que: 04.92% des répondeurs leurs réponses ne portaient aucune signification.
5. La réquisition de la conduite de la mission d'audit conformément aux normes d'audit ISA par l'Ordre national des experts comptables :
95,05% ont répondu que la conduite de la mission d'audit conformément aux normes d'audit ISA actuellement n'est pas requiert par l'Ordre national des experts comptables ;
Par contre: 04,95% des réponses étaient moins significatives, vue leurs efforts personnelles lors de l'exécution de la mission en les mentionnant en annexes.
6. La conformité du code de commerce Algérien avec les prescriptions des normes d'audit ISA :
98,48% ont répondu que le code de commerce Algérien n'est pas conforme aux prescriptions des normes d'audit ISA en matière d'interprétation et d'institution adéquate ;
Alors que: 01,52% ont soutenu sa possibilité d'être conforme avec les prescriptions des normes d'audit ISA en quelques points spécifiques.
7. La tenue du respect des normes d'audit ISA par les commissaires aux comptes et les experts comptables :
97,75% se mettent d'accord du respect des normes d'audit ISA dans le processus de la mission d'audit du moment où ils respectent les normes comptables financiers adoptées (IFRS ; International Financial Reporting Standards) ;
Par contre: 02,25% ont affirmé le non respect des normes puisqu'il n'existe pas un cadre normatif applicable des normes ISA.
8. L'existence d'une harmonisation entre les normes d'audit ISA et le règlement de la profession de commissariat aux comptes en Algérie :
52,60% ont nié l'existence d'une harmonisation entre les normes d'audit ISA et le règlement de la profession de commissariat aux comptes en Algérie et ils disent qu'elle est partielle et un peu relative ;
Alors que: 47,40% ont exprimé que le règlement de la profession de commissariat aux comptes en Algérie peut s'appuyer sur les normes d'audit ISA lors leur adoption prochaine en Algérie.
9. La référence aux normes d'audit ISA lors de la mission d'audit :

97,18% des répondeurs ne se réfèrent pas aux normes d'audit ISA dans leurs rapports mais uniquement sur les lois et règlements ;
Par contre: 02,82% se réfèrent aux différentes normes d'audit et de travail comme support pour atteindre l'objectif de la mission d'audit comme élément facultatif du rapport.

10. S'ils se bénéficient de formations sur les normes d'audit ISA et leur application :

46,08% des répondeurs ont affirmé la portée et l'accès aux formations sur les normes d'audit ISA et sur leur mise en application, ainsi aux NAA appropriées au cas de l'Algérie ;
Alors que: 53,92% ont réclamé la difficulté de ce genre de formations en Algérie, compte tenu qu'ils sont payantes et rarement organisées.

11. L'existence d'un apport positif de l'application des normes d'audit ISA à la profession et la mission d'audit :

99,84% ont confirmé l'apport positif de l'application des normes d'audit ISA à la profession de l'auditeur et à l'efficacité de la mission d'audit ;
Par contre: 0,16% des répondeurs selon leurs avis, les normes seules ne peuvent pas contribuer à la bonne organisation de la profession de commissariat aux comptes et à la réussite de la mission.

12. Le niveau de qualité obtenu par la mise en œuvre des normes d'audit ISA :

99,85% ont affirmé que la mise en œuvre des normes d'audit ISA contribue au perfectionnement du niveau de qualité d'audit.
Alors que: 0,15% voient que le niveau de qualité d'audit ne peut être élevé que par les normes d'audit ISA uniquement.

II.2 : Discussion des résultats

D'après ce qui précède, on aperçoit que les normes d'audit internationales ISA ne sont pas appliquées actuellement, bien qu'il y a l'intention de leur acquisition prochainement avec une autre nomination plus appropriée (NAA : Normes Algériennes d'Audit), ces normes sont nées de la décision du Monsieur le Ministre des Finances portant la décision N° 02 du 04 Février 2016. La décision concerne les premières normes NAA, il s'agit des suivants [1]:

-NAA 210 : Accord sur les termes des missions d'audit ;
-NAA 505 : Confirmations externes ;

[1] http://www.cn-onec.dz , consulté le 18/03/2016 à 21 :00.

-NAA 560 : Evènements postérieures à la clôture ;
-NAA 580 : Déclarations écrites.

Ainsi que les commissaires aux comptes et les experts comptables dans leur ensemble ne sont pas bien formés des normes d'audit ISA. En matière d'institution des lois, il n'existe pas une harmonisation entre le code de commerce actuel et les prescriptions des normes d'audit exigées par l'IFAC.

L'Ordre national des experts comptables, actuellement, n'intègre pas les normes d'audit ISA parmi ses exigences en matière d'audit.

Parmi les résultats généraux on distingue ce qui suit :

-La mission d'audit en Algérie ne se considère comme mission normalisée, et comme résultat; l'efficacité d'audit et de commissariat aux comptes ne peut être atteinte dans l'absence des normes d'audit ISA.

-Les experts comptables et les commissaires aux comptes en général se manquent de formation et d'expérience en matière de connaissance de mise en œuvre des normes d'audit ISA. A moins dans l'attente de la publication des NAA dans le journal officiel et leur mise en place officielle.

-Le règlement actuel ne se conforme aux normes ISA, ce qui peut engendrer des conflits et des difficultés en faveur de leurs applications en Algérie.

-Les cabinets d'audit ne sont pas totalement contrôlés par les organes chargés de contrôle d'indépendance et de qualité des commissaires aux comptes.

-La conduite de la mission d'audit en Algérie n'est pas soumise à des normes internationales, mais seulement sur des lois et des règlements, ce qui peut influencer sur sa qualité et sa crédibilité. Tenant comptes de l'attente de l'entrée en vigueur officielle des NAA comme un indicateur de réforme de la profession comptable n Algérie.

III.3 : Recommandations

A la lumière des résultats obtenus, on peut proposer un ensemble de recommandations, qui peuvent servir à améliorer la mission d'audit en Algérie et renforcer son niveau de qualité. Donc, il est nécessaire de savoir que la mission d'audit ne peut atteindre l'efficacité que par certains critères et exigences qui font l'objet de la normalisation.

- L'Algérie doit mettre en place les normes internationales d'audit (ISA), afin de résoudre les problèmes en matière d'audit, d'assurance, de contrôle qualité, et de déontologie ;

- Les organes concernés aux réformes d'audit doivent mettre des normes complémentaires à celles d'audit ISA applicables en l'Algérie ;
- Ces normes complémentaires doivent permettre aux commissaires aux comptes et aux experts comptables d'établir un rapport conformément aux normes ISA, en satisfaisant aux diligences requises par les normes ISA et par la norme complémentaire aux normes ISA applicable en Algérie ;
- L'adoption des normes ISA en Algérie doit être harmonisée avec la loi et le règlement de la profession de l'auditeur et sa mission ;
-Les auditeurs algériens doivent être formés et encadrés de façon permanente sur les normes d'audit ISA, leur mise en œuvre et leur application, comme un pas vers la normalisation de la mission d'audit en Algérie ;
-Les normes d'audit ISA doivent être enseignées au niveau des universités algériennes, pour bien former les futurs comptables et auditeurs ;
- Suite à l'adoption prochaine des normes algériennes d'audit (NAA), il est important de développer ces normes avec d'autres critères majeures comme l'environnement et la qualité. Comme par exemple, les normes spécifiques au secteur énergétique et agricole.
- L'adoption des normes ISA et leur application concrète doit être adaptée aux caractéristiques de chaque entité soumise à l'audit, notamment les tailles (PME, PMI) et les associations;

Conclusion :

Les Normes Internationales d'Audit (International Standards on Auditing, ISA) s'appliquent aux missions d'audit, elles garantissent la qualité d'audit et l'indépendance de l'auditeur. Cependant l'application des normes d'audit internationales doit être achevée par chaque auditeur et commissaire aux comptes, toutefois, la normalisation de l'audit devienne une nécessité majeure, compte tenu de la mondialisation et du développement économique.

Dans le contexte algérien, la plupart des cabinets, n'ont pas une spécialisation en matière d'audit et de commissariat aux comptes. Si la polyvalence est certes avantageuse, la présence de bons spécialistes en matière d'audit et de commissariat aux comptes permet d'optimiser la réalisation de ces missions et d'avoir des travaux de qualité.

En effet, l'objectif d'un audit d'états financiers est de permettre à l'auditeur d'exprimer son opinion selon laquelle les états financiers ont été établis, dans tous leurs aspects significatifs, conformément à un référentiel d'audit international qui constitue le contexte d'expression de l'opinion et l'efficacité de la mission de commissariat aux comptes, ainsi que les respect des normes d'audit ISA par les commissaires aux comptes dégage leur responsabilité civile de toute négligence ou insuffisance de qualité d'audit dans un environnement de mise en cause accrue de la responsabilité professionnelle. L'étude empirique de cet article, a argumenté l'absence d'application des normes d'audit ISA se qui remet en cause la réduction de la crédibilité des cabinets d'audit et frappe l'efficacité de la mission et des rapports au-delà de la qualité. En revanche, une tentative d'adoption des normes primaires d'audit inspirées des normes internationales d'audit ISA a été envisagée, comptant davantage de leur application et développement à l'avenir.

Références Bibliographiques :

- Alain Mikol. Commissariat aux comptes [2006] : la fin inéluctable de l'exercice à titre accessoire, Association Froncophone de Comptabilité, COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie, p.18.

- Bernard GRAND et Bernard VERDALLE [2006] : « Audit comptable et financier », édition ECONOMICA, p.33.
- Carlos Ramirez [2003] : « Du commissariat aux comptes à l'audit. Les BIG 4 et la profession comptable depuis 1970 », Actes de la recherche en sciences sociales 1 (n° 146-147), p .19.
- Danielle BATUDE [1997] : « L'audit comptable et financier », Ed Nathan, Paris, p. 33.
- Dr. Mohammed Chérif MADAGH et Samira Rym MADAGH [2012] : L'audit interne au cœur de la dynamique de la gouvernance d'entreprise : Lectures théoriques et enjeux pratiques ; Colloque national sur la gouvernance des entreprises en tant que mécanisme pour réduire la corruption financière et administrative, organisé le 6 et le 7 mai 2012, Université de Mohamed Khider, Biskra, p.09.
- Olivier HERRBACH [2000] : Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique, Thèse de doctorat en Sciences de gestion présentée et soutenue le 8 décembre 2000, UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES – TOULOUSE I, p.18.
- Riadh Manita, Benoit Pige [2006] : La notation par les administrateurs des composantes de la qualité du processus d'audit, Association Francophone de Comptabilité, « COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S) », Tunisie, p.04.
- Ridha Zarrouk, Mondher Fakfakh [2006] : Etude de l'étendue d'application des normes internationales d'audit "ISA" en Tunisie, 27ème Congrès de l'Association Froncophone de Comptabilité, COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), p.04.
- Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE [2009] : Comptabilité et audit Manuel et applications, 2ème édition Dunod, Paris, p.402.

- Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE [2007] : Comptabilité et audit, Manuel et Applications, DUNOD, Paris, p.369.
- Sourour Ammar [2006] : La compétence de l'auditeur comptable vue par les experts comptables, 27ème Congrès de l'Association Froncophone de Comptabilité, COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie, p.03.
- Wafa Masmoudi Ayadi [2013] : Mécanismes de gouvernance et qualité de l'audit externe : le cas français, La Revue Gestion et Organisation n°5 (183-195), p.184.
- ZIANI Abdelhak [2013-2014] : Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise « Cas entreprises Algériennes », Thèse de Doctorat en sciences, Présentée et soutenue publiquement, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, p.16.

Sitographie

- http://materiel-pedagogique.com , consulté le 16/10/2015 à 19:04.
- https://www.ifac.org , consulté le 20/05/2015 à 22:24.
- http://www.cn-onec.dz , consulté le 18/03/2016 à 21 :00.

Autres références :

Journal officiel de la république algérienne n°42 du 11 juillet 2010 portant la loi 10-01.

SOMMAIRE :

Implantation du Système ERP dans les entreprises du secteur pétrolier en Algérie, cas : Benchmarking entre ENAFOR, ENTP et Schlumberger Algérie.
Dr. Hammadi Nabila née Acila

[01]

UNE ANALYSE EMPIRIQUE DE L'IMPACT DU REGIME DE CHANGE DANS LES PAYS ARABES SUR LA PERIODE 1980-2013
Dr.ZIAD M'hamed

[21]

Introduction à la micro-économie de la santé
Dr. BENHAMOUDA Youcef
[40]

L'impact du soutien familial sur l'intention de création d'entreprise
(Etude de cas : les étudiants master 1 et master 2 de l'université de Tlemcen)

Dr.Boudia Mohammed Fouzi
[53]

Les opérations de fusion de sociétés commerciales en Algérie.

Melle.CHERIFI Mouldjillali

[74]

L'efficacité du commissariat aux comptes en vertu de l'application des normes ISA(International Standards on Auditing) Cas des commissaires aux comptes Algériens

ZAAFRANE Mansouria
[98]

مجلة: المالية و الأسواق

توصيات للمؤلفين

المقالات و البحوث المقدمة للنشر يجب ان تحترم القواعد العلمية و المنهجية المتعارف عليها وفقا للشرروط التالية:

1- ان تراعي الاصول العلمية المتعارف عليها في التحرير و التوثيق الخاص بإعداد و نشر المقالات.

2- ان يحتوي المقال على ملخص بلغة البحث و بلغة اجنبية لا يتعدى 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية.

3- أن يكتب المقال ببرنامج الـــ Word و يرسل الى البريد الالكتروني للمجلة.

rfm2014@yahoo.fr

هوامش فوق / تحت /يمين/ يسار 1.5 سم ورق 16-24.En- tête et pied de page 1.25 cm

Interligne 1cm

- بالنسبة للأوراق المكتوبة باللغة العربية يجب إتباع Traditional Arabic بمقياس 15.
- المقالات المكتوبة بالفرنسية والإنجليزية يجب إتباع خط Times New Roman بمقياس 12.

4- يرسل الباحث مع بحثه سيرته الذاتية.

5- تقبل الأبحاث التي لم يسبق لها النشر في مجلات أخرى و التي تقدم اضافة علمية نظرية او تطبيقية في احد مواضيع الاقتصاد و المالية.

6- ان لا يزيد عدد صفحات المقال عن 30 صفحة و لا يقل عن 10 صفحة.

7- يلتزم الباحث بإجراء كافة التعديلات التي يمكن ان تطلب منه في الاجال التي تحددها هيئة التحرير.

8- تخضع الاوراق المقدمة للتحكيم الاكاديمي.

لا يلتفت الى المقالات التي لم تحترم التوصيات المبينة اعلاه

REVUE
Finance & marchés

Revue économique semestrielle éditée par le laboratoire de recherche
Dynamique macroéconomique et changements structurels (DYNAMECS)
Université de Mostaganem

Études analytiques et quantitatives sur:

- L'entrepreneuriat ;
- Stratégies d'entreprises ;
- Finance internationale ;
- Monnaie et taux d'intérêt ;
- Économétrie .

Président d'honneur de la revue :

Pr BELHAKEM Mustapha
Recteur de l'université

directeur de la revue et rédacteur en chef:

Pr LAID Mohamed

Directeur de Publication:

Dr. BRAINIS aek

Assistants de rédaction:

Dr. RAMDANI Mohammed

Dr. OULD MOHAMED ISSA Mohamed Mahmoud

E.mail:
rfm2014@yahoo.fr

N°: 05 ISSN: 2392-5124 Septembre: 2016